

الرَّوْضَةُ الْبَانِيَةُ فِي بَعْضِ الْمَسَائلِ الْمُعْدِيَةِ

لِسَاحِةِ الْإِمَامِ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ

رَحْمَةُ اللَّهِ

جَمْعُ وَتَرْتِيبُ
أَحْمَادُ مُحَمَّدُ الْمُعْنَى

بِلَالُ الْأَنْصَارِيُّ

الردود البازية في بعض المسائل العقدية

سامحة الإمام

عبد العزى بن عبد الله بن زيد

١٤٢٠ هـ - ١٣٣٠

رحمه الله

جمع وترتيب

أحمد محمد العمران





حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٠٧ هـ - ١٤٢٨ م



المملكة العربية السعودية - ص.ب ٦٤٣٧ الرياض ١١٥٣٦
هاتف: ٤٢٨٥٣٩٠ - المعرض: ٢٦٧٧٥٨٤ - فاكس: ٢٦٧٧٢٥٥٨
التوزيع: ٠٥٠٦١٠٨٧٠٧ - ٠٥٠٦١٠٨٦٦٧ - الغريبية، ١٩٠٦٤١٦٠١٩

مقدمة الناشر

الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. أما بعد:

فلا يزال حُرَّاسُ العقيدة يذودون عن حِيَاضِ الدِّينِ وأصولِ الإِسْلَامِ، إِعْلَاءً لِكَلْمَةِ اللَّهِ وَإِعْزَازًا لِتَبِيَّنِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَوةِ وَالسَّلَامِ، وَتَوْضِيحاً لِلْجَاهِلِ، وَكَشْفًا لِأَسْتَارِ أَهْلِ الْبَاطِلِ وَدَحْضِ أَبَاطِيلِهِمْ. قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْمُغَيَّبِ عَلَى الْبَطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ رَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وَمِنْ حِرَاسَةِ الْعِقِيدَةِ مَا صَدَرَ مِنْ سِمَاحَةِ الْإِمَامِ عَبْدِالْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ بَازِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ رَدِّ وَنَصَائِحٍ نَافِعَةٍ، عَلَى بَعْضِ الْكُتُبِ وَمُحْرِرِي الصُّحْفِ وَبَعْضِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ. وَقَدْ وَسَمَّ هَذَا الْجَمْعُ بِـ(الرَّدُودُ الْبَازِيَّةُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْعَقْدِيَّةِ) ^(١).

وَهَذِهِ الرَّدُودُ تَدْلُّ عَلَى فَهْمِ سِمَاحَةِ الْإِمَامِ لِلْوَاقِعِ وَمَا يَدُورُ فِي الْمَجَمِعَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَهِيَ تَدْلُّ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ رَحْمَةُ اللَّهِ قَدْ قَامَ بِوَاجْبِ الْأُمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايَةِ الْمُنْكَرِ، وَهِيَ تَدْلُّ عَلَى أَنَّهُ رَحْمَةُ اللَّهِ ذُو نَظَرَةِ تَفَاؤلِيَّةٍ، فَهُوَ لَا يَعْرِفُ التَّشَاؤِمَ أَبَدًا.

(١) بعض الرَّدُود لَيْسَ فِي بَابِ الْعِقِيدَةِ، وَضَعَنَاهَا إِكْمَالًا لِلْفَائِدَةِ.

ولسماحة الإمام رَحْمَةُ اللَّهِ منهجٌ فريدٌ في الردود وخصائص كثيرة، تفرقت عند غيره من أهل العلم، واجتمعت عنده عليه رحمة الله.

ومن هذه الخصائص:

- ١ - التثبت من صحة الخبر.
 - ٢ - عدم التسوع في الطعن في النبات.
 - ٣ - مراعاة المخاطب وإعطاؤه حقه وقدره.
 - ٤ - شكر من أحسن من أولئك.
 - ٥ - الدعاء للمخالف بالهداية.
 - ٦ - حشد الأدلة الشرعية من الكتاب والسنّة، والبعد عن الإسلوب الإنساني البعيد عن الأدلة.
 - ٧ - العدل والإنصاف مع المخالف، وعدم الانتصار لنفسه.
 - ٨ - رحمة المخالف واللين معه والتواضع له.
 - ٩ - الاستشهاد بكلام غير المسلمين، الموافق للحق الذي معنا، وذلك للرد على المفتونين بحضارة الغرب وما يأتي منها.
- وصبرت صبراً نلت منه ولاية
وعفت عن شتم الرجال تكرماً
إذا ردت على غبي جاهل
حتى يعود إلى رحابك تائباً
مترفقاً بالمعرضين ومشفقاً
نسى إساءات الأئمّة تفضلاً
له درك من إمام بارع
- فَحَمَدَتْ يَا شِيخِي بِكُلِّ لِسَانٍ
يَا أَبِيضِ الْمَضْمُونِ وَالْعَنْوَانِ
لَاطْفَلَتْهُ بِعِبَارَةٍ وَحْنَانِ
جَمِ الْحَيَا وَالسَّمْتُ كَالْخَجْلَانِ
فَكَانَ عَدْلَكَ شَوْكَةُ الْمِيزَانِ
مَتَذَكِّرًا مَا كَانَ مِنْ إِحْسَانٍ
يَا أَمَّةٍ فِي الْعِلْمِ وَالْإِتْقَانِ

وبعد:

فلعل منْ قرأ هذه الردود بإنصاف وتعقُّل أن يعرف الحق، فإن الحق عليه نور، ومهما تزيَّن الباطل وتزخرف فإنه لا يصمد أمام الحق أبداً، فرحم الله سماحة الإمام عبدالعزيز بن باز رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

والله أعلم، وصلَّى الله على نبِيِّنَا مُحَمَّد وعلَى آلِه وصحبه.

الناشر



نبذة عن حياة المؤلف^(١)

أنا عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله آل باز.

ولدت بمدينة الرياض في ذي الحجة سنة ١٣٣٠هـ. وكنت بصيراً في أول الدراسة، ثم أصابني المرض في عيني عام ١٣٤٦هـ، فضعف بصري بسبب ذلك.. ثم ذهب بالكلية في مستهل محرم من عام ١٣٥٠هـ والحمد لله على ذلك. وأسأل الله جلّ وعلا أن يعوضني عنه بالبصيرة في الدنيا والجزاء الحسن في الآخرة، كما وعد بذلك سبحانه على لسان نبيه محمد ﷺ، كما أسأله سبحانه أن يجعل العاقبة حميّدة في الدنيا والآخرة.

وقد بدأت الدراسة منذ الصغر وحفظت القرآن الكريم قبل البلوغ ثم بدأت في تلقي العلوم الشرعية والعربية على أيدي كثير من علماء الرياض من أعلامهم:

- ١ - الشيخ محمد بن عبداللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمهم الله.
- ٢ - الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن عبد الرحمن بن حسين بن الشيخ

(١) تفضل سماحة الشيخ عبدالعزيز باملاء نبذة عن حياته، وفُرِّت عليه بعد كتابتها فاقرها. [مجموع فتاوى ومقالات متعددة].

- ١ - محمد بن عبدالوهاب . قاضي الرياض رحمهم الله .
- ٢ - الشيخ سعد بن حمد بن عتيق (قاضي الرياض) رحمه الله .
- ٣ - الشيخ حمد بن فارس (وكيل المال بالرياض) رحمه الله .
- ٤ - الشيخ سعد وقاص البخاري (من علماء مكة المكرمة) رحمه الله ، أخذت عنه علم التجويد في عام ١٣٥٥هـ في مكة المكرمة .
- ٥ - سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ رحمه الله ، وقد لازمت حلقاته نحواً من عشر سنوات وتلقيت عنه جميع العلوم الشرعية ابتداءً من سنة ١٣٤٧هـ ، إلى سنة ١٣٥٧هـ حيث رشحت للقضاء من قبل سماحته .
- جزى الله الجميع أفضل الجزاء ، وأحسنه وتعتمدهم جميعاً برحمته ورضوانه .

وقد توليت عدة أعمال هي :

- ١ - القضاء في منطقة الخرج مدة طويلة استمرت أربعة عشر عاماً وأشهرها وامتدت بين سنتي ١٣٥٧هـ إلى عام ١٣٧١.. وقد كان التعيين في جمادى الآخرة من عام ١٣٥٧هـ ، وبقيت إلى نهاية عام ١٣٧١هـ .
- ٢ - التدريس في المعهد العلمي بالرياض سنة ١٣٧٢هـ ، وكلية الشريعة بالرياض بعد إنشائها سنة ١٣٧٣هـ ، في علوم الفقه والتوحيد والحديث واستمر عملي على ذلك تسع سنوات انتهت في عام ١٣٨٠هـ .

٣ - عينت في عام ١٣٨١هـ نائباً لرئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وبقيت في هذا المنصب إلى عام ١٣٩٠هـ.

٤ - توليت رئاسة الجامعة الإسلامية في سنة ١٣٩٠هـ بعد وفاة رئيسها شيخنا الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله في رمضان عام ١٣٨٩هـ، وبقيت في هذا المنصب إلى سنة ١٣٩٥هـ.

٥ - وفي ١٤/١٠/١٣٩٥هـ صدر الأمر الملكي بتعييني في منصب الرئيس العام لإدارات البحث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، وبقيت في هذا المنصب إلى سنة ١٤١٤هـ.

٦ - وفي ٢٠/١٤١٤هـ صدر الأمر الملكي بتعييني في منصب المفتى العام للمملكة ورئيس هيئة كبار العلماء ورئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ولا أزال إلى هذا الوقت في هذا العمل.

أسأل الله العون والتوفيق والسداد.

ولي إلى جانب هذا العمل في الوقت الحاضر عضوية في كثير من المجالس العلمية والإسلامية من ذلك:

١ - رئاسة هيئة كبار العلماء بالمملكة.

٢ - رئاسة اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في الهيئة المذكورة.

٣ - عضوية ورئاسة المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي.

٤ - رئاسة المجلس الأعلى العالمي للمساجد.

- ٥ - رئاسة المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة التابع لرابطة العالم الإسلامي.
- ٦ - عضوية المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.
- ٧ - عضوية الهيئة العليا للدعوة الإسلامية في المملكة.
أما مؤلفاتي فمنها:
 - ١ - الفوائد الجلية في المباحث الفرضية.
 - ٢ - التحقيق والإيضاح لكثير من مسائل الحج والعمرة والزيارة (توضيح المناسك).
 - ٣ - التحذير من البدع، ويشتمل على أربع مقالات مفيدة (حكم الاحتفال بالمولد النبوي، وليلة الإسراء والمعراج، وليلة النصف من شعبان، وتکذیب الرؤیا المزعومة من خادم الحجرة النبوية المسمى الشیخ أحمد).
 - ٤ - رسالتان موجزتان في الزكاة والصيام.
 - ٥ - العقيدة الصحيحة وما يضادها.
 - ٦ - وجوب العمل بسنة الرسول ﷺ وكفر من أنكرها.
 - ٧ - الدعو إلى الله وأخلاق الدعاء.
 - ٨ - وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه.
 - ٩ - حكم السفور والحجاب ونكاح الشغار.
 - ١٠ - نقد القومية العربية.
 - ١١ - الجواب المفيد في حكم التصوير.

- ١٢ - الشيخ محمد بن عبد الوهاب (دعوته وسيرته).
- ١٣ - ثلاث رسائل في الصلاة (١- كيفية صلاة النبي ﷺ، ٢- وجوب أداء الصلاة في جماعة، ٣- أين يضع المصلي يديه حين الرفع من الركوع؟).
- ١٤ - حكم الإسلام فيما طعن في القرآن أو في رسول الله ﷺ.
- ١٥ - حاشية مفيدة على فتح الباري وصلت فيها إلى كتاب الحج.
- ١٦ - رسالة الأدلة النقلية والحسية على جريان الشمس وسكون الأرض وإمكان الصعود إلى الكواكب.
- ١٧ - إقامة البراهين على حكم من استغاث بغير الله أو صدق الكهنة والعرافين.
- ١٨ - الجهاد في سبيل الله.
- ١٩ - الدروس المهمة لعامة الأمة.
- ٢٠ - فتاوى تتعلق بأحكام الحج والعمرة والزيارة.
- ٢١ - وجوب لزوم السنة والحذر من البدعة.

حكم الإسلام فيمن زعم أن القرآن متناقض^(١)

الحمد لله ، والصلوة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه
ومن اهتدى بهداه ، أما بعد :

فقد نشرت صحيفة الشهاب اللبنانية في عددها الصادر في ٢٣
ربيع الأول سنة ١٣٩٤هـ ، الموافق ١ نيسان سنة ١٩٧٤م ، فقرات
خطيرة من كلام مسئول كبير ، ألقاه في إحدى المناسبات ، حول
الثقافة الذاتية والوعي القومي ، يتضمن الطعن في القرآن الكريم بأنه
متناقض ، ويشتمل على بعض الخرافات ، مع وصف الرسول محمد
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنه إنسان بسيط يسافر كثيراً في الصحراء ، ويستمع إلى
الخرافات البسيطة السائدة في ذلك الوقت ، وقد نقل تلك الخرافات
إلى القرآن الكريم وهذا نص ما نشرته الصحيفة المذكورة :

القرآن متناقض حوى خرافات ، مثل قصة أهل الكهف ، وعصا
موسى؟!

في مناسبة عقد بأواخر الشهر الماضي : مؤتمر للمدرسين
والمربيين ، لمناسبة الملتقى الدولي حول الثقافة الذاتية ، والوعي
القومي ، وقد ألقى ذلك المسئول خطاباً طويلاً تعرّض فيه لقضايا
فكريّة هامة ، وأجرى عملية جريئة وعلنية لنصوص قرآنية ثابتة ،

(١) «مجمع فتاوى ومقالات متنوعة» (١٢٩ - ٨٢/١).

خلص أنها متناقضة حيناً، وخرافية حيناً آخر، وقد نشرت نص الخطاب جريدة أخرى على جزأين في عددين صدرا بتاريخ ٢٠ و ٢١ من شهر آذار، مارس العاضي، وقد عملت وسائل الإعلام الرسمية على حذف النقاط النافرة في الخطاب وسنورد النقاط المحدوفة التي سمعت حية من المذكور، ثم نورد ما نشرته الجريدة حرفيًا:

(١) إن في القرآن تناقضاً لم يعد يقبله العقل بين ﴿ قُلْ لَنْ يُصِبَّنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبه: ٥١] و﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ [الرعد: ١١].

(٢) الرسول محمد عليه الصلاة والسلام كان إنساناً بسيطاً يسافر كثيراً عبر الصحراء العربية، ويستمع إلى الخرافات البسيطة السائدة في ذلك الوقت، وقد نقل تلك الخرافات إلى القرآن، مثال ذلك: عصا موسى، وهذا شيء لا يقبله العقل، بعد اكتشاف باستور، وقصة أهل الكهف.

(٣) إن المسلمين وصلوا إلى تأليه الرسول محمد، فهم دائماً يكررون محمد ﷺ الله يصلي على محمد - وهذا تأليه لمحمد، وقد دعا في ختام خطابه، المربيين وأهل التعليم إلى تلقين ما قاله حول الإسلام إلى تلاميذهم. انتهى المقصود مما ذكرته صحيفة (الشهاب) عن كلام المذكور، وقد أفرز هذا المقال كل مسلم قرأه أو سمعه، لما اشتمل عليه من الكفر الصريح، والجرأة على الله سبحانه وتعالى وعلى رسوله ﷺ من مسئول دولة تتسب إلى

الإسلام، كان من المفترض عليه أن يدافع عن دينه، وعن كتاب ربه، وعن رسوله محمد ﷺ لو سمع مثل هذا المقال، أو ما هو أخف منه من أي أحد، ولكن الأمر كما قال سبحانه: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْنِي الْأَبْصَرُ وَلَكِنْ تَعْنِي الْقُلُوبُ أَلَّا تَرِكَنَّ إِلَيْهِ الْمُصْدُورُ﴾ [الحج: ٤٦]، ﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِبُ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا وَهَبَ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ﴾ [آل عمران: ٨].

ولما قرأت هذا المقال في صحيفة «الشهاب» بادرت بإرسال برقية للمذكور بتاريخ ٧/٤ سنة ١٣٩٤هـ هذا نصها:

نشرت صحيفة «الشهاب» بعد ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٩٤هـ حديثاً تُسبِّبُ إِلَيْكُمْ غَايَةً فِي الْخَطُورَةِ، يَتَضَمَّنُ الطَّعْنَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِالْمُتَنَاقْضِ، وَالْإِشْتِمَالِ عَلَى الْخَرَافَاتِ، وَالْطَّعْنَ فِي مَقَامِ الرِّسَالَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ الْعَظِيمِ.

وقد أزعج ذلك المسلمين واستنكروه غاية الاستنكار، فإن كان ذلك صدر منكم فالواجب - شرعاً - المبادرة إلى التوبة النصوح منه، وإعلانها بطرق الإعلان الرسمية وإلأاً وجب إعلان بيان رسمي صريح بتكذيبه، واعتقاد خلافه كي يطمئن المسلمين، وتهداً ثائرتهم، من هذه التصريحات الخطيرة.

نَسَأَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُوفِّقَ الْجَمِيعَ لِمَا فِيهِ الْخَيْرُ وَالصَّالِحُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلِلْتُوْبَةِ مِنْ جَمِيعِ الْأَثَمَّ، سُرُّهَا وَجَهْرُهَا، وَأَنْ يَعْزِزَ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ وَأَوْطَانَهُ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

ثم أرسلت برقية أخرى مني ومن المشايخ: حسين محمد مخلوف، وأبي الحسن علي الحسني الندوبي، وأبي بكر محمود جومي، والدكتور محمد أمين المصري، وذلك بتاريخ ١٣٩٤/٤/١٦هـ هذا نصها:

نسبت إليكم صحيفة «الشهاب» بعدها الصادر بتاريخ ٢٣ ربيع الأول تصريحات مكفرة، لما فيها من الطعن في القرآن الكريم، والمصطفى ﷺ، ودعوتكم لرجال التعليم لنشرها بين الطلاب. فإن كنتم قد اقترفتموها، فالواجب عليكم المبادرة إلى التوبة والعودة إلى الإسلام، وإلا وجب عليكم المبادرة إلى التكذيب الصريح، ونشره في العالم بجميع وسائل النشر، وإعلان عقيدتكم الإسلامية الصحيحة في الله تعالى وكتابه ورسوله، تبرئة من الكفر، وتسكيناً للفتن، وتنظيمنا لل المسلمين فيسائر الدول، وإن عدم التكذيب دليل على الإصرار على الردة، ومثار فتن لا يعلم عوقيها إلا رب العالمين، تحمل وزرها ووزر من يرتكس فيها إلى يوم الدين ﴿وَالَّذِي تَوَلَّ كَبُرُّهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١].

* أبوالحسن علي الحسني الندوبي / أمين ندوة العلماء لكنوا الهند وعضو رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

* عبد العزيز بن عبدالله بن باز / رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

* أبو بكر محمد جومي / قاضي قضاة ولايات شمال نيجيريا.

* الدكتور محمد أمين المصري / جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة.

* حسين محمد مخلوف / مفتى الديار المصرية سابقاً.

ثم اطلعت على الجريدة المنوّة عنها آنفًا فألفيتها قد ذكرت، في عددها الصادر في ٢١ مارس ١٩٧٤م طبق ما نقلته عنها صحيفة (الشهاب) فيما يتعلّق بعاصي موسى، وقصة أهل الكهف، كما ألفيتها قد نصت على منكر شنيع، في عددها الصادر في ٢٠ مارس ١٩٧٤م، وقع في كلام المذكور، لم تشر إليه صحيفة «الشهاب» وهذا نصه:

(على أنني أريد أن ألفت نظركم إلى نقص سأبذل كل ما في وسعي لتداركه، قبل أن تصل مهمتي إلى نهايتها، وأريد أن أشير بما إلى موضوع المساواة بين الرجل والمرأة، وهي مساواة متوفّرة في المدرسة وفي العمل، وفي النشاط الفلاحي، وحتى في الشرطة لكنها لم تتوفر في الإرث، حيث بقي للذكر حظ الأثنين، إن مثل هذا المبدأ يجده ما يبرره عندما يكون الرجل قواماً على المرأة، وقد كانت المرأة بالفعل في مستوى اجتماعي لا يسمح بإقرار مساواة بينها وبين الرجل، فقد كانت البنت تدفن حية، وتعامل باحتقار، وهذا هي اليوم تقتتحم ميدان العمل، وقد تضطّلّع بشئون أشغالها الأصغر منها سناً، فزووجتي مثلاً هي التي تولت السهر على شئون شقيقها، وتكتبدت - من أجل ذلك - كل متاعب العمل الفلاحي، ووفرت له سبل التعليم، وحرّست على تحقيق أمنية والدها الذي كان يرغب في توجيه ابنه نحو المحاماة، فهل يكون من المنطق في شيء أن ترث الشقيقة نصف ما يرثه شقيقها في هذه الحالة!، فعلينا أن نتوخى طريق الاجتهاد في تحليلنا لهذه المسألة، وأن نبادر

بتطوير الأحكام التشريعية، بحسب ما يقتضيه تطور المجتمع، وقد سبق أن حجرنا تعدد الزوجات بالاجتهاد في مفهوم الآية الكريمة، ومن حق الحكام بوصفهم أمراء المؤمنين - أن يطوروا الأحكام بحسب تطور الشعب، وتطور مفهوم العدل، ونمط الحياة).

هكذا في الصحيفة المذكورة، وهذا - إن صح صدوره من المسئول المشار إليه آنفًا - فهو نوع آخر من الكفر الصريح؛ لأنه زعم أن إعطاء المرأة نصف ما يعطاه الذكر نقص، وليس من المنطق البقاء عليه بعد مشاركة المرأة في ميدان العمل، كما ذكر أنه حجر تعدد النساء بالاجتهاد، وأنه يجب تطور الأحكام التشريعية بالاجتهاد حسب تطور المجتمع، وذكر أن هذا من حق الحكام لكونهم أمراء المؤمنين، وهذا من أبطل الباطل، وهو يتضمن شرًّا كثيراً، وفساداً عظيماً سيأتي التنبية عليه إن شاء الله.



بيان الأدلة على كفر من طعن في القرآن أو في الرسول عليه الصلاة والسلام

إذا علم ما تقدم، فإن الواجب الإسلامي والنصيحة لله ولعباده، كل ذلك، يوجب علينا بيان حكم الإسلام فيما زعم طعن في القرآن بأنه متناقض، أو مشتمل على بعض الخرافات، وفيما زعم طعن في الرسول ﷺ بأي نوع من أنواع الطعن غيره لله سبحانه، وغضباً له - عز وجل - وانتصاراً لكتابه العزيز، ولرسوله الكريم، وأداء لبعض حقه علينا، سواء كان ما ذكر عن أي شخص واقعاً أم كان غير واقع، سواء أعلن إنكاره له، أو التوبة منه، أم لم يعلن ذلك، إذ المقصود بيان حكم الله فيما أقدم على شيء مما ذكرنا من التناقض لكتاب الله، أو لرسوله ﷺ فنقول: قد دل كتاب الله عز وجل وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام وإجماع الأمة على أن كتاب الله، سبحانه محكم غاية الإحكام، وعلى أنه كلام الله - عز وجل - ومنزل من عنده، وليس فيه شيء من الخرافات والكذب، كما دلت الآية المذكورة على وجوب تعزير الرسول ﷺ وتوقيه، ونصرته، ودللت أيضاً على أن الطعن في كتاب الله أو في جناب الرسول ﷺ كفر أكبر، وردة عن الإسلام، وإليك - أيها القارئ الكريم - بيان ذلك:

قال الله - تعالى - في سورة يونس: ﴿الرَّبُّ تِلْكَ مَا يَنْهَا الْكَوَافِرُ﴾

الْحَكِيمِ ﴿١﴾ [يونس: ١] وقال في أول سورة هود: ﴿الرَّبُّ كَتَبَ أُخْرَكَتْ مَا يَنْتَهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١]، وقال عز وجل في أول سورة لقمان: ﴿الَّتِي ﴿١﴾ تِلْكَ مَا يَنْتَهُ الْكِتَبُ الْحَكِيمُ﴾ [لقمان، الآيات: ١، ٢]، وذكر علماء التفسير - رحمهم الله - في تفسير هذه الآيات، أن معنى ذلك أنه متفقُ الألفاظ والمعاني، مشتمل على الأحكام العادلة، والأخبار الصادقة، والشائع المستقيمة، وأنه الحاكم بين العباد فيما يختلفون فيه، كما قال الله سبحانه: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ الْأَئِمَّةَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَبَ بِالْحَقِّ لِيَحُكُمُ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا أَخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ الآية [البقرة: الآية ٢١٣]، وقال سبحانه: ﴿أَرَأَيْتَ إِلَيَّ الَّذِينَ أُوتُوا نَسِيبًا مِّنَ الْكِتَبِ يَدْعُونَ إِنَّ كِتَبَ اللَّهِ لِيَحُكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ الآية [آل عمران: ٢٢]، فكيف يكون محكم الألفاظ والمعاني، وحاكمًا بين الناس وهو متناقض مشتمل على بعض الخرافات؟ وكيف يكون محكمًا وموثوقًا به إذا كان الرسول الذي جاء به إنساناً بسيطاً لا يفرق بين الحق والخrafة؟ فعلم بذلك أن من وصف القرآن بالتناقض أو بالاشتمال على بعض الخرافات، أو وصف الرسول ﷺ بما ذكرنا فإنه متنقص لكتاب الله، ومكذب لخبر الله، وقدح في رسول الله ﷺ وفي كمال عقله، فيكون بذلك كافراً مرتداً عن الإسلام - إن كان مسلماً قبل أن يقول هذه المقالة - وقال الله سبحانه في أول سورة يوسف: ﴿الرَّبُّ تِلْكَ مَا يَنْتَهُ الْكِتَبُ الْمُئِنِ﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُوْكَ ﴿١﴾ نَحْنُ نَقْصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصْصِينِ إِنَّا أَوْجَحْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْءَانَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾

[يوسف، الآيات: ٣-١]، وقال سبحانه في سورة الزمر: ﴿أَلَّا نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَبِّهًا مَّا تَفَى﴾ الآية [الزمر: ٢٢]، ومعنى ﴿مُّتَشَبِّهًا﴾ في هذه الآية - عند أهل العلم - يشبه بعضه ببعضًا، ويصدق بعضه بعضًا، فكيف يكون بهذا المعنى؟ وكيف يكون أحسن الحديث وأحسن القصص وهو متناقض، مشتمل على بعض الخرافات؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

وصح عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول في خطبه: «أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ»، فمن طعن في القرآن، بما ذكرنا أو غيره من أنواع المطاعن فهو مكذب لله - عز وجل - في وصفه لكتابه بأنه أحسن القصص وأحسن الحديث، ومكذب للرسول ﷺ في قوله: «إنه خير الحديث»، وقال سبحانه وتعالى في وصف القرآن الكريم: ﴿تَنَزِّلُ مِنَ الْرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ٢]، وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١١] نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ [١١] [الشعراء، الآيات: ١٩٢، ١٩٣]، وقال: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكًا﴾ [الأنعام: ٩٢]، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْكِتَابَ وَإِنَّا لَهُ لَحَقِيقُطُونَ﴾ [١] [الحجر: ٩]، وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ [١١] لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنَزِّلُ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [١١] [فصلت، الآيات: ٤١، ٤٢] إلى أمثال هذه الآيات الكثيرة من كتاب الله، فمن زعم أنه متناقض أو مشتمل على بعض الخرافات التي أدخلها فيه الرسول ﷺ مما تلقاه من بادية الصحراء أو غيرهم فقد زعم أن بعضه غير منزّل من عند الله وأنه غير محفوظ، كما أنه بذلك قد وصف الرسول ﷺ بأنه كذب

على الله وأدخل في كتابه ما ليس منه، وهو - مع ذلك - يقول للناس: إن القرآن كلام الله، وهذا غاية في الطعن في الرسول ﷺ ووصفه بالكذب على الله وعلى عباده، وهذا من أقبح الكفر والضلال والظلم، كما قال الله سبحانه: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَىَ اللَّهِ وَكَذَبَ بِالْحِسْنَى إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَنْتَوْيَ لِلْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٣٢]، وقال عز وجل: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْرَى عَلَىَ اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ الآية [الأنعام: ٩٣] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّهُ اللَّهُ وَمَائِنُهُ وَرَسُولُهُ كُنْتُمْ تَسْتَهِزُونَ لَا تَعْنِدُوا فَدَ كُفْرُكُمْ بَعْدَ إِيمَنِكُمْ﴾ الآية [التوبه، الآيات: ٦٥، ٦٦].

ذكر علماء التفسير - رحمهم الله - أن هذه الآية نزلت في جماعة كانوا مع النبي ﷺ في غزوة تبوك، قال بعضهم: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أرغل بطنوا ولا أكذب ألسنا، ولا أجبن عند اللقاء، وقال بعضهم: أتحسرون جlad بن الأصفر كقاتل العرب بعضهم بعضاً، والله لكانا بكم غداً مقربين في الجبال. قال بعضهم: يظن هذا أن يفتح قصور الروم وحصونها، هيهات، فأنزل الله قوله سبحانه: ﴿وَلَيْسَ سَأَلَنَّهُ لِيَقُولُ بِإِنَّمَا كُنَّا نَخْوَضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَيُّهُ اللَّهُ وَمَائِنُهُ وَرَسُولُهُ كُنْتُمْ تَسْتَهِزُونَ لَا تَعْنِدُوا فَدَ كُفْرُكُمْ بَعْدَ إِيمَنِكُمْ﴾ الآية [التوبه، الآيات: ٦٥، ٦٦]، فجاءوا إلى الرسول ﷺ يعتذرون ويقولون: إنما كنا نخوض ونلعب، ونتحدث حديث الركب نقطع به عنا الطريق، فلم يعذرهم، بل قال لهم عليه الصلاة والسلام: «أبا الله وأياته ورسوله كنتم تستهزئون، لا تعتذروا قد

كفرتم بعد إيمانكم»، فإذا كان هذا الكلام، الذي قاله هؤلاء يعتبر استهزاء بالله وأياته ورسوله، وكفراً بعد إيمان، فكيف بحال من قال في القرآن العظيم: إنه متناقض أو مشتمل على بعض الخرافات، أو قال في الرسول ﷺ: إنه إنسان بسيط لا يميز بين الحق والخرافة، لا شك أن من قال هذا هو أقبح استهزاء، وأعظم كفراً! .



ذكر كلام العلماء فيمن طعن في القرآن الكريم،
أو الرسول عليه أفضـل الصـلاة والـتـسـليم
أو استهـزا بهـمـا، أو سـبـ اللهـ، أو الرـسـولـ ﷺ

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن) عند تفسير هذه الآية ما نصه: «قال القاضي: أبو بكر ابن العربي: لا يخلو أن يكون ما قالوه في ذلك جدًا أو هزاً وهو كيف ما كان كفر، فإن الهزل بالكفر كفر لا خلاف فيه بين الأمة» انتهى المقصود.

وقال القاضي: عياض بن موسى - رحمـهـ اللهـ - في كتابه (الشفاء بتعريف حقوق المصطفى) ص(٣٢٥) ما نصـهـ: «واعـلمـ أنـ منـ استـخفـ بالـقـرـآنـ أوـ المـصـحـفـ، أوـ بشـيءـ مـنـهـ، أوـ سـبـهـمـاـ أوـ جـحـدـهـ أوـ حـرـفـاـ مـنـهـ أوـ آـيـةـ، أوـ كـذـبـ بـهـ أوـ بشـيءـ مـاـ صـرـحـ بـهـ فـيـهـ منـ حـكـمـ، أوـ خـبـرـ، أوـ أـثـبـتـ مـاـ نـفـاهـ أوـ نـفـىـ مـاـ أـثـبـتـهـ عـلـىـ عـلـمـ مـنـهـ بـذـلـكـ، أوـ شـكـ فـيـ شـيءـ مـنـ ذـلـكـ - فـهـوـ كـافـرـ عـنـ أـهـلـ الـعـلـمـ بـإـجـمـاعـ، قـالـ اللهـ تـعـالـىـ: ﴿وَلَئِنْ لَكَتَبْ عَرِيزٌ ﴾ ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، تَزَرِّيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت، الآيات: ٤١، ٤٢]». انتهى مقصودـهـ.

وقـالـ القـاضـيـ عـيـاضـ فـيـ كـاتـبـهـ الـمـذـكـورـ، فـيـ حـكـمـ سـبـ النـبـيـ ﷺ ص(٢٣٣) ما نـصـهـ: «أـعـلـمـ وـفـقـنـاـ اللهـ وـإـيـاكـ، أـنـ جـمـيعـ مـنـ سـبـ

النبي ﷺ أو عابه، أو ألحق به نقصاً في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله أو عرض به، أو شبهه بشيء، على طريق السب له أو الإزراء عليه، أو التصغير ل شأنه، أو الغض منه والعيب له، فهو ساب له، والحكم فيه حكم الساب - يقتل كما نبينه، ولا نستثنى فصلاً من فصول هذا الباب على هذا المقصود، ولا نمتنى فيه تصريحاً أو تلويناً، وكذلك من لعنه أو دعا عليه أو تمنى له أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه، على طريق الذم، أو عبث في جهته العزيزة بسخف من الكلام وهجر ومنكر من القول وزور، أو عيّره، بشيء مما جرى من البلاء أو المحنّة عليه، أو غمصه ببعض العوارض البشرية الجائزة، والمعهودة لديه، وهذا كله إجماع العلماء وأئمة الفتاوى من لدن الصحابة - رضوان الله عليهم - (إلى هلم جرا). قال أبو بكر ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي ﷺ يقتل، ومن قال ذلك: مالك بن أنس، واللith، وأحمد، وإسحاق، وهو مذهب الشافعي». انتهى.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه (الصارم المسلول على شاتم الرسول) ص(٣) ما نصه: «المسألة الأولى: إن من سب النبي ﷺ من مسلم وكافر، فإنه يجب قتله، هذا مذهب عليه عامة أهل العلم، ثم نقل كلام أبي بكر ابن المنذر - المتقدم ذكره في كلام القاضي عياض -: ثم قال شيخ الإسلام رحمه الله ما نصه: وقد حكى أبو بكر الفارسي - من أصحاب الشافعي - إجماع المسلمين على أن حد من سب النبي ﷺ القتل، كما أن حد من

سب غيره الجلد، وهذا الإجماع الذي حكاه محمول على إجماع الصدر الأول من الصحابة والتابعين، أو أنه أراد به إجماعهم على أن سب النبي ﷺ يجب قتلته إذا كان مسلماً، وكذلك قيده القاضي عياض، فقال: أجمعـت الأمة على قـتل مـتنقصـه من المسلمين وسـابـه.

وكذلك حكـي عن غير واحد الإجماع على قـتلـه وـتكـفـيرـه، وـقـالـ الإمام إـسـحـاقـ بـنـ رـاهـوـيـهـ أـحـدـ الـأـئـمـةـ الـأـعـلـامـ رـحـمـهـ اللهـ: أـجـمـعـ الـمـسـلـمـوـنـ عـلـىـ أـنـ مـنـ سـبـ اللهـ، أـوـ سـبـ رـسـوـلـهـ ﷺـ أـوـ دـفـعـ شـيـئـاـ مـاـ أـنـزـلـ اللهـ عـزـ وـجـلـ، أـوـ قـتـلـ نـبـيـاـ مـنـ أـنـبـيـاءـ اللهـ عـزـ وـجـلـ أـنـهـ كـافـرـ بـذـلـكـ، وـإـنـ كـانـ مـقـرـأـ بـكـلـ مـاـ أـنـزـلـ اللهـ، قـالـ الـخـطـابـيـ رـحـمـهـ اللهـ: لـاـ أـعـلـمـ أـحـدـاـ مـنـ الـمـسـلـمـيـنـ اـخـتـلـفـ فـيـ وـجـوـبـ قـتـلـهـ. وـقـالـ مـحـمـدـ بـنـ سـحـنـونـ: أـجـمـعـ الـعـلـمـاءـ عـلـىـ أـنـ شـاتـمـ النـبـيـ ﷺـ وـالـمـنـتـقـصـ لـهـ كـافـرـ، وـالـوـعـيـدـ جـاءـ عـلـيـهـ بـعـذـابـ اللهـ لـهـ، وـحـكـمـهـ - عـنـ الـأـمـةـ - الـقـتـلـ، وـمـنـ شـكـ فـيـ كـفـرـ وـعـذـابـهـ كـفـرـ. ثـمـ قـالـ شـيـخـ الـإـسـلـامـ: أـبـوـالـعـبـاسـ رـحـمـهـ اللهـ: وـتـحـرـيرـ الـقـوـلـ فـيـ أـنـ السـابـ - إـنـ كـانـ مـسـلـمـاـ - فـإـنـهـ يـكـفـرـ وـيـقـتـلـ بـغـيـرـ خـلـافـ، وـهـذـاـ مـذـهـبـ الـأـئـمـةـ الـأـرـبـعـةـ، وـقـدـ تـقـدـمـ مـنـ حـكـيـ الإـجـمـاعـ عـلـىـ ذـلـكـ إـسـحـاقـ بـنـ رـاهـوـيـهـ وـغـيـرـهـ، ثـمـ ذـكـرـ الـخـلـافـ فـيـماـ إـذـاـ كـانـ السـابـ ذـمـيـاـ، ثـمـ ذـكـرـ رـحـمـهـ اللهـ فـيـ آـخـرـ الـكـتـابـ، صـ(٥١٢ـ)

ماـ نـصـهـ: الـمـسـأـلـةـ الـرـابـعـةـ فـيـ بـيـانـ السـبـ الـمـذـكـورـ، وـالـفـرـقـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ مـجـرـدـ الـكـفـرـ، وـقـبـلـ ذـلـكـ لـابـدـ مـنـ تـقـدـيمـ مـقـدـمـةـ، وـقـدـ كـانـ يـلـيقـ أـنـ تـذـكـرـ فـيـ أـوـلـ الـمـسـأـلـةـ الـأـوـلـىـ، وـذـكـرـهـ هـنـاـ مـنـاسـبـ - أـيـضاـ - لـنـكـشـفـ

سر المسألة، وذلك أن نقول: إن سب الله، أو سب رسوله ﷺ كفر ظاهر وباطن، سواء كان السب يعتقد أن ذلك محرم أو كان مستحللاً له، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده، هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل، إلى أن قال رحمة الله في ص(٥٣٨) ما نصه: «التكلم في تمثيل سب رسول الله ﷺ وذكر صفتة ذلك مما يثقل على القلب واللسان، ونحن نتعاظم أن نتفوه بذلك ذاكرين، لكن للاحتياج إلى الكلام في حكم ذلك نحن نفرض الكلام في أنواع السب مطلقاً من غير تعيين، والفقيhe يأخذ حظه من ذلك، فنقول: السب نوعان: دعاء وخبر، فأما الدعاء فمثل أن يقول القائل لغيره: لعنه الله أو قبحه الله أو أخزاه الله، أو لا رحمة الله أو لا رضي الله عنه أو قطع الله دابرها، فهذا وأمثاله سب للأنبياء ولغيرهم، وكذلك لو قال عن النبي لا صلى الله عليه ولا سلم، أو لا رفع الله ذكره، أو محي الله اسمه ونحو ذلك من الدعاء عليه، بما فيه ضرر عليه في الدنيا أو في الآخرة، فهذا كله إذا صدر من مسلم أو معاهد، فهو سب، فأما المسلم فيقتل به بكل حال، وأما الذمي فيقتل بذلك إذا أظهره. إلى أن قال رحمة الله ص(٥٤٠): النوع الثاني: الخبر، فكل ما عده الناس شتماً، أو سبأً أو تنقصاً فإنه يجب به القتل، فإن الكفر ليس مستلزمأً للسب، وقد يكون الرجل كافراً ليس بسباب، والناس يعلمون علمأً عامأً أن الرجل قد يبغض الرجل ويعتقد فيه العقيدة القبيحة ولا يسبه، وقد يضم إلى ذلك مسبة، وإن كانت المسبة مطابقة للمعتقد، فليس كل ما يحتمل

عقداً يحتمل قوله، ولا ما يحتمل أن يقال سرّاً، يحتمل أن يقال جهراً، والكلمة الواحدة تكون في حال سبّاً وفي حال ليست بسبّ، فعلم أن هذا يختلف باختلاف الأقوال والأحوال، وإذا لم يأت للسب حد معروف في اللغة ولا في الشرع، فالمرجع فيه إلى عرف الناس، فما كان في العرف سبّاً للنبي ﷺ فهو الذي يجب أن ننزل عليه كلام الصحابة والعلماء، وما لا فلا». انتهى مقصوده.

* * *

كشف الشبه المذكورة في الكلام المنسوب إلى القائلين به

وقد في الكلام المنسوب إلى من قال بذلك ستة أمور شنيعة:
الأول: القول بتناقض القرآن، وقد مثل لذلك بقوله تعالى:
﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَسَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبه: ٥١]، وقوله عز وجل:
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعِزُّ مَا يَقُومُ بِهِ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا يَنْفَسِيهِمْ ﴾ [الرعد: ١١].

الثاني: إنكار قصة عصا موسى، وقصة أهل الكهف،
والتصريح بأنها من الأساطير.

الثالث: أن الرسول محمد ﷺ كان إنساناً بسيطاً يسافر كثيراً
عبر الصحراء العربية ويستمع إلى الخرافات البسيطة السائدة في
ذلك الوقت، وقد نقل الخرافات إلى القرآن، مثال ذلك عصا
موسى، وقصة أهل الكهف.

الرابع: إنكار إعطاء المرأة نصف ما يعطى الذكر في الميراث،
والزعم أن ذلك ليس من المنطق، وأنه نقص يجب البدار إلى
إزالته؛ لأنه لا يناسب تطور المجتمع، وذكر أنه ينبغي للحكام أن
يطوروا الأحكام حسب تطور المجتمع.

الخامس: إنكار تعدد النساء وحجره ذلك على بعض الناس؛
لأنه لا يناسب تطور المجتمع.

السادس: القول بأن المسلمين وصلوا إلى تأله الرسول
محمد، فهم دائماً يكررون: محمد ﷺ، الله يصلي على محمد،

وهذا تأليه لمحمد. انتهى.

ونحن - إن شاء الله - نبيّن بطلان ما ذكر في هذه الأمور الستة، ونكشف الشبه بالأدلة القاطعة، وإن كان الأمر في ذلك واضحًا، بحمد الله لكل من له أدنى بصيرة، ولكن مقصودنا من ذلك إنكار هذا المنكر وإيضاح الحق لمن قد تردد عليه بعض هذه الشبه ويعار في ردها، والله المستعان.

فنقول: القول بأن القرآن متناقض، وهذا من أقبح المنكرات، ومن الكفر الصريح - كما سبق بيانه - لأن تناقض القرآن، وسب له؛ لأن السب هو التناقض للمسبوب ووصفه بما لا يليق، وقد بينا فيما مضى بالأدلة القاطعة أن القرآن بريء من ذلك، وأنه بحمد الله في غاية الإحكام والإتقان، كما قال سبحانه: ﴿كِتَابٌ أَنْتَ كَفِيلٌ مَا تَنْزِيلُهُ مِنْ لَدُنَّ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١]. وقال: ﴿وَإِنَّمَا لَكِتَابٌ عَرَبِيًّا لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُونُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت، الآيات: ٤١، ٤٢]، وقال عز وجل: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْمَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ عَيْرِ اللَّهِ لَوْجَدُوا فِيهِ أَخْيَالَنَفَّاكَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] إلى غير ذلك من الآيات السابقات الدالة على إحكامه وإتقانه، وأنه أحسن الحديث وأحسن القصص، وتقدم ذكر إجماع العلماء على ذلك، وعلى كفر من تناقضه أو جحد شيئاً منه، أما الآيات المذكورة وما جاء في معناهما من الآيات الدالة على إثبات القدر، وعلى تعليق المضيّبات بأسبابها فليس بينها تناقض، وإنما أتى من زعم ذلك من جهة فساد فهمه، ونقص علمه، كما قال الشاعر:

وكم من عائب قوله صحيحاً وأفته من الفهم السقيم وقد أجمع كل من لديه علم وإنصاف وبصيرة باللغة العربية من علماء الإسلام وخصوصه، أن كتاب الله في غاية من الإحكام والإتقان، وأنه خير كتاب وأفضل كتاب، وأنه لم ينزل كتاب أفضل منه، لما اشتمل عليه من العلوم النافعة والحكام العادلة، والأخبار الصادقة، والشائع القوية، والأسلوب البلige المقنع، كما قال الله سبحانه: ﴿وَتَمَتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، أي صدقاً في الأخبار، وعدلاً في الشائع والأحكام، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولًاٌ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَهِّرَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [التوبه: ٣٣]، قال العلماء: الهدى: هو ما فيه من العلوم النافعة والأخبار الصادقة، ودين الحق: هو ما فيه من الشائع القوية والأحكام الرشيدة.

إذا علم هذا فالجمع بين الآيتين المذكورتين وما في معناهما هو أن الله سبحانه قد قدر مقادير الخلائق، وعلم ما هم عاملون، وقدر أرزاقهم وأحالهم، وكتب ذلك كله لديه، كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَّمَّا يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَسَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ الآية [التوبه: ٥١]، وقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وقال سبحانه: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ أَنْ تَبَرَّأُهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقدرته من الجنة ومقدرته من النار» فقالوا:

يا رسول الله، أفلأ نتكل على كتابنا وندع العمل، فقال ﷺ: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فييسر لعمل أهل الشقاوة» ثمقرأ النبي ﷺ قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَنْعَنَّ وَأَنْقَنَ وَصَدَقَ بِالْحَسْنَى ۝ فَسَيِّرُهُ لِيُسْرَىٰ ۝ وَمَنْ أَنْجَلَ وَأَسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْمُحْسَنَىٰ ۝ فَسَيِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ۝﴾^(١)، وفي صحيح مسلم عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة - رضي الله عنهما - أن جبرائيل سأله النبي ﷺ عن الإيمان فقال ﷺ: «الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»^(٢)، هذا لفظ عمر، ولفظ أبي هريرة: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتابه، ولقائه ورسله، وتؤمن بالبعث وتؤمن بالقدر كله». وفي صحيح مسلم - أيضاً - عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم أنه سمع النبي ﷺ يقول: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء»، وفي صحيح مسلم - أيضاً - عن عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أن النبي ﷺ قال: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس» والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وفي هذه الآيات والأحاديث الدلالة على أن الله سبحانه قد قدر الأشياء وعلمتها وكتبها، وأن الإيمان بذلك أصل من

(١) رواه البخاري برقم (٤٩٤٩).

(٢) رواه مسلم برقم (٨).

أصول الإيمان الستة التي يجب على كل مسلم الإيمان بها، ويدخل في ذلك أنه سبحانه، خلق الأشياء كلها، فما شاء كان وما لم يشا لم يكن، كما قال عز وجل: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكَبِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونُنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وقال سبحانه: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴿١﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير، الآيات: ٢٩، ٢٨]، فعلمه سبحانه، محيط بكل شيء، وقدرته شاملة لكل شيء، كما قال سبحانه: ﴿لَنَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، وهو مع ذلك سبحانه قد أعطى العباد العقول والأسماء والأبصار والأدوات التي يستطيعون بها أن يفعلوا ما ينفعهم، ويتركوا ما يضرهم، وأن يعرفوا بها الضار والنافع، والخير والشر، والضلال والهداي، وغير ذلك من الأمور التي مكن الله العباد من إدراكها بعقولهم وأسماعهم وأبصارهم وسائر حواسهم، وجعل لهم سبحانه عملاً و اختياراً ومشيئة، وأمرهم بطاعته ونهائهم عن معصيته وأمرهم بالأسباب، ووعدهم على طاعته الثواب الجزييل في الدنيا والآخرة، وعلى معاصيه العذاب الأليم، فهم يعملون ويكتدون، وتنسب إليهم أعمالهم وطاعاتهم ومعاصيهم؛ لأنهم فعلوها بالمشيئة وال اختيار، كما قال عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ حَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النائدة: ٨]، ﴿وَمَا رَبِّكَ يَنْهَا عَكَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، ﴿إِنَّ اللَّهَ حَيْرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠]، وقال سبحانه: ﴿فَدَأْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ

خَيْشُونَ ﴿١﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ الْلَّغْوِ مُغْرِضُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِلرَّكْزَةِ فَدِعَلُونَ ﴿٣﴾

الآيات [المؤمنون، الآيات: ٤-١]، وقال سبحانه: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمْ أَلْظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الْمُتَفَقِّينَ يَخْلِدُونَ عَوْنَ اللَّهِ وَهُوَ خَدِيدُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الْأَصْلَوَةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذَكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، وفي الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ من ذلك ما لا يحصى ولكنهم مع ذلك لا يخرجون عن مشيئة الله بهذه الأعمال وإرادته الكونية، كما قال عز وجل: ﴿كَلَّا إِنَّمَا تَذَكَّرُهُ﴾ [١] فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ [٢] وَمَا يَذَكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ الْفَوْقَىٰ وَأَهْلُ الْعَفْرَةِ [٣] (المدثر، الآيات: ٥٤-٥٦)، وقال سبحانه: ﴿وَمَا شَاءَمُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [النَّكْوَرِ: ٢٩]، وقال عز وجل: ﴿إِنَّهُمْ تَذَكَّرُهُ فَمَنْ شَاءَ أَخْخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَيِّلًا [٤] وَمَا شَاءَمُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا [٥] يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءَ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعْدَدْ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإِنْسَان، الآيات: ٢٩-٣١]، وبما ذكرنا من هذه الآيات يتضح معنى قوله سبحانه: ﴿قُلْ لَنَّ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبه: ٥١]، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا يُقَوِّيُ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا يَأْنِسُهُمْ﴾ [الرعد: ١١]، فالآلية الأولى دلت على أن جميع ما يصيب العباد، مما يحبون ويكرهون، كله مكتوب عليهم، ودلت الثانية على أن الله سبحانه قد رتب على أعمال العباد وما يقع منهم من الأسباب، مسبباتها ومحاجاتها، فالمؤمن عند المصيبة، يفزع إلى القدر فيطمئن قلبه، وترتاح نفسه به، لإيمانه بأن الله سبحانه قد قدر كل شيء، وأنه لن

يصيبه إلا ما كتب الله له، ويحارب الهموم والغموم والأوهام، ويصبر ويحتسب رجاء ما وعد الله به الصابرين بقوله سبحانه: ﴿ وَبَشِّرِ الْأَصْنَابِرِينَ ﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَبْتَهُمْ مُّصِيبَةً فَالْوَالَّا إِنَّا لَهُوَ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴾ [١٥] ﴿ أُزَيْبِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّنْ رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةً وَأُزَلِّيَّكَ هُمُ الْمُهَتَّدُونَ ﴾ [١٦] ﴾ [القراءة، الآيات: ١٥٧-١٥٥]، ولا يمنعه ذلك من الأخذ بالأسباب والقيام بما أوجب الله عليه، وتركه ما حرم الله عليه عملاً بقول الله عز وجل: ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرِيَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ الآية [التبية: ١٠٥]، وقول النبي ﷺ: «احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجزن، فإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن (لو) تفتح عمل الشيطان» خرجه مسلم في صحيحه.

وبذلك يستحق المدح والثناء والثواب العاجل والأجل على أعماله الطيبة وأخذه بالأسباب النافعة، وابتعاده عن كل ما يضره، ويستحق الذم والوعيد وأنواع العقوبات في الدنيا والآخرة على ما يفعله من المعاصي والمخالفات، وعلى تفريطه في الأخذ بالأسباب وعدم إعداده لعدوه ما يستطيع من القوة، وقد جرت سنة الله في عباده أنهم إذا استقاموا على دينه وتباعدوا عن غضبه وواجهدوا في سبيله أنه ينصرهم، ويجمع كلمتهم و يجعل لهم العاقبة الحميدة، كما قال سبحانه: ﴿ يَتَأَبَّلُهَا الَّذِينَ مَأْمَنُوا إِنْ تَصْرُرُوا اللَّهُ يَنْصُرُكُمْ وَيُبَتِّئُنَّ أَنْذَمَكُمْ ﴾ [محمد: ٧]، وقال سبحانه: ﴿ وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧]، وقال عز وجل: ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ

يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِنْ شَكَنُوهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَإِنَّهُمْ أَرَكُوْهُ وَأَمْرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاوْهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَلِيَّةِ الْأُمُورُ ﴿٢﴾

الحج، الآيات: ٤٠، ٤١، وقال سبحانه: «فَاصْرِفْ إِنَّ الْعِقْبَةَ لِلْمُنْقَبِينَ» [١١] [عود: ٤٩]، أما إذا ضيعوا أمره وتابعوا الأهواء واختلفوا بينهم، فإن الله سبحانه يغير ما بهم، من عِزٌّ واجتماع الكلمة، ويسلط عليهم الأعداء، ويصيّبهم بأنواع العقوبات من القتل والخوف ونقص الأموال والأنفس والثمرات وغير ذلك جزاءً وفاقاً وما ربك بظلام للعبيد، وهذا هو معنى قوله عز وجل: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا يُقَوِّيُ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا يُنَفِّسُهُمْ» [الرعد: ١١]. والمعنى: أنه سبحانه لا يغير ما بالعباد، من عِزٌّ ورُغْدِ عيشٍ واتحادٍ الكلمة وغير ذلك من صنوف النعم، إلا إذا غيروا ما بأنفسهم من طاعته والاستقامة على دينه، والأخذ بالأسباب النافعة، وإعداد المستطاع من القوة، والقيام بالجهاد، فإذا فعلوا ذلك غير الله ما بهم، فصاروا بعد العزة أذلة، وبعد الاجتماع والاتحاد متفرقين ومختلفين، وبعد رغد العيش وأمن السبيل إلى فقر وحاجة واحتلال أمن، إلى غير ذلك من أنواع العقوبات وهذا هو معنى قوله عز وجل في الآية الأخرى: «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ مُغَيِّرًا يَتَمَكَّنُهَا عَلَى فَوْرٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا يُنَفِّسُهُمْ» [الأنفال: ٥٣]. فإذا تابوا إلى الله سبحانه، وبدروا إلى الأعمال الصالحة والأخذ بالأسباب الشرعية والحسية، وأعدوا لعدوهم ما استطاعوا من القوة وواجهوا في الله حق جهاده، أعطاهم الله العزة بعد الذلة، والقوة بعد الضعف، والاتحاد بعد الاختلاف، والغنى بعد الفقر،

والأمن بعد الخوف إلى غير ذلك من أنواع النعم، وكما أن النصوص من الكتاب والسنّة، قد دلت على ما ذكرنا، فالواقع التاريخي شاهد بذلك، ومن تأمل أحوال هذه الأمة، في ماضيها وحاضرها، وما جرى عليها من أنواع التغير والاختلاف عرف ما ذكرنا واتضح له معنى الآيتين، وأوضح شاهد على ذلك ما جرى لصدر هذه الأمة من العز والتمكين والنصر على الأعداء بسبب قيامهم بأمر الله وتعاونهم على البر والتقوى، وصدقهم في الأخذ بالأسباب النافعة وجهاد الأعداء، فلما غيرا غيرا عليهم، وفي واقعة بدر وأحد شاهد لما ذكرنا، فإن المسلمين لما صدوا مع نبيهم ﷺ في جهاد العدو يوم بدر، نصرهم الله مع قاتلهم وكثرة عدوهم، وصارت الدائرة على الكافرين، ولما أخل الرّماة يوم أحد بموقفهم، وفشلوا وتنازعوا وعصوا نبيهم ﷺ في أمره لهم بلزم موقفهم جرى ما جرى من الهزيمة، وقتل سبعون من المسلمين، وجرح عدد كثير منهم، ولما استنكر المسلمون ذلك واستغربوه أنزل قوله سبحانه: ﴿أَوَلَمَّا أَصَبَّتُكُمْ مُّصِيبَةً قَدْ أَصَبَّتُمْ مُّثْلَيَّاهَا قُلْمُّ أَفَهُمْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]. فإذا كان خير الأمة وأفضلهم، وفيهم سيد الخلق نبينا محمد ﷺ إذا غيرا غيرا عليهم، فكيف بغيرهم من الناس!، لا شك أن غيرهم من باب أولى أن يغروا عليهم إذا غروا، وهم في ذلك كله لم يخرجوا عن قدر الله وما كتبه عليهم؛ لقوله عز وجل: ﴿وَمَا أَصَبَّكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيْكُمْ وَيَعْفُوْا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]

وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَرَاهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]، وبهذا يتضح لطالب الحق معنى قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّرُ مَا يَقُولُونَ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا يَأْنفِسُهُمْ﴾ [الرعد: ١١]، وقوله سبحانه: ﴿فَلَمَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ الآية [التوبه: ٥١]، ويعلم أن كلاًّ منهما حق وأنه ليس بينهما تناقض، مع العلم بأن الله عز وجل قد يبتلي عباده المؤمنين بالسراء والضراء، ليتحسن صبرهم وجهادهم، وليكونوا أسوة لغيرهم، ثم يجعل لهم العاقبة؛ كما قال سبحانه: ﴿وَلَنَبْلُوْنَكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَبَلَوْا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، وقال سبحانه: ﴿أَمْ حَسِبُّهُمْ أَنَّهُمْ أَنْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الظَّاهِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وأما الثاني والثالث من الأمور المنكرة التي وقعت في الكلام المذكور، فهما: الزعم أن قصة موسى، وقصة أهل الكهف من الأساطير، ومن الخرافات التي نقلها الرسول ﷺ إلى القرآن؛ لأنه ﷺ في زعم هذا القائل - كان إنساناً بسيطاً يسافر في الصحراء العربية، ويستمع إلى الخرافات البسيطة السائدة في ذلك الوقت، التي منها - بزعمه - القستان المذكورتان.

ولا ريب أن هذا الكلام الشنيع مما يثقل على القلب واللسان ذكره، لما اشتمل عليه من أنواع الكفر الصريح، والردة الكبرى في الإسلام - كما تقدم بيان ذلك ونقلنا الإجماع عليه - ولكن لميس

الحاجة إلى كشف شبهة قائله، اضطررنا إلى نقله وكتابته وشبهته فيما افتراه من هذا الزعم الباطل هي أن هاتين القصتين لا يقبلهما العقل، لكون العصا جماداً لا تقبل الحياة؛ ولأن نوم أهل الكهف طويل جداً، وهذه الشبهة باطلة من وجوه:

الوجه الأول: أن العقل لا مجال له في هذا المقام، وإنما الواجب على جميع العقلاه التصديق بما أخبر الله به ورسوله واتباعه، وعدم التكذيب بشيء منه، وليس لأحد أن يحكم عقله في الإيمان ببعض المُنْزَل وإنكار بعضه؛ لقول الله سبحانه: ﴿يَتَائِبُهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ مِنْ قَبْلُ﴾ الآية [النساء: ١٣٦]، قوله سبحانه: ﴿فَانْتَسَبُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلَنَا وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَمْلُوْنَ حِبْرٍ﴾ [التغابن: ٨]، وقال عز وجل: ﴿أَتَيْعُوا مَا أَنْزَلَ لِيَتُكُمْ مِنْ زَرِّكُمْ وَلَا تَنْتَهُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلَاهُ أَقْلَلُكُمْ قِلَّا مَا تَدَكْرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقد أثنى الله سبحانه على الرسول والمؤمنين بالتصديق بما أنزل إليهم من ربهم، ووصف المتقين بذلك، وأخبر أنهم هم أهل الهدى والفلاح، فقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَمْنٌ بِاللَّهِ وَمَلَكِكِيهِ وَكُنْدِيهِ وَرَسُولِهِ لَا تُفْرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رَسُولِهِ وَقَاتُلُوا سَيِّعْنَا وَأَطْعَنَا عَفْرَانَكَ رَبِّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رِبَّ لِهِ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيَقْرَءُونَ الْأَصْلَوَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُفِيقُونَ﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوْقِنُونَ﴾ أَوْلَاهُكَ عَلَى هُدَىٰ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَاهُكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

البقرة، الآيات: ١-٥]، وحكم سبحانه على من آمن ببعض وكفر ببعض بأنه هو الكافر حقاً، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفْرِقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سِيَّلًا﴾ [١٦] أولاً هم الكافرون حقاً ببعض وكفراً ببعض أن يتخذوا بين ذلك سيلاً، ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [١٧] النساء، الآيات: ١٥١، ١٥٠، وأنكر سبحانه على اليهود هذا التفريق وتوعدهم عليه، فقال سبحانه: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَرَأَهُمْ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خَرَقَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِ الْعَذَابِ وَمَا أَلَّهُ بِغَنِيٍّ عَنْهُمْ﴾ [١٨] البقرة: ٢٣.

الوجه الثاني: أن الله سبحانه لا أصدق منه، وهو العالم بكل ما كان وما سيكون، وكتابه هو أحسن الحديث، وأحسن القصص، وقد ضمن حفظه وأخبر أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كما قال عز وجل: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يَعْلَمُ مَا جَعَلَكُمْ إِلَيْكُمْ إِلَيْنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٧]، وقال سبحانه: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَبِّهًا﴾ الآية [آل عمران: ٢٣]، ومعنى قوله: ﴿مُتَشَبِّهًا﴾ في هذه الآية: يشبه بعضه بعضاً، ويصدق بعضه بعضاً - كما سبق بيان ذلك - وقال جل وعلا: ﴿نَحْنُ نَقْصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْفَصَصِ بِمَا أُتْجَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْفَتْرَةَ﴾ الآية [يوسف: ٣]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّمَا لَكِتَبُ عَزِيزٌ﴾ [١] ﴿لَا يَأْتِيهُ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، نَزَّلْنِ﴾

مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿١﴾ [فصلت، الآيات: ٤١، ٤٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُكَلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبه: ١١٥]، فكيف يجوز - بعد هذا - لأحد من الناس أن يحكم عقله في التصديق ببعض الكتاب والكفر ببعضه، ثم الرسول ﷺ هو أصدق الناس وأعلمهم بما أنزل عليه، وأكملهم عقلاً وأزكاهم نفساً - بالنص والإجماع - وقد وصفه الله سبحانه بآذكي الصفات وأفضلها، وأخبر أنه لا ينطق عن الهوى، كما قال عز وجل: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيداً وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ وَدَاعِيًّا إِلَى اللَّهِ يَأْذِنِهِ وَسَرَاجًا مُّنِيرًا ﴿١﴾ [الأحزاب، الآيات: ٤٥، ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، وقال سبحانه: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُوٰ وَمَا غَوَىٰ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمَوْقَعِ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحِيٰ﴾ [النجم، الآيات: ٤-١]، وقد أجمع العلماء على أنه ﷺ وجميع المرسلين معصومون في كل ما يبلغونه عن الله عز وجل من الكتب والشريائع، وقد توعده الله سبحانه بالوعيد الشديد لو تقول عليه ما لم يقل، فقال سبحانه: ﴿وَلَا نَقُولَ عَيْنَ بَعْضَ الْأَفَوَيْلِ﴾ لَا خَذَنَّا مِنْ يَالْيَمِينِ ﴿١٥﴾ ثُمَّ لَقَطَنَا مِنْهُ الْوَيْنَ ﴿١٦﴾ [الحاقة، الآيات: ٤٤-٤٧]، وقد حمأه الله من ذلك وصانه وحفظه ونصره وأيده حتى بلغ الرسالة أجمل تبليغ، وأدى الأمانة أكمل أداء، فكيف بعد هذا كله يجوز لأحد من الناس أن ينكر شيئاً مما جاء به ﷺ من كتاب الله العظيم وشرعه الحكيم، ويزعم أن الرسول ﷺ أدخل في كتاب الله ما ليس منه! سبحانهك هذا بهتان عظيم، وكفر صريح عامل الله قائله بما يستحق.

الوجه الثالث: أن وظيفة العقول هي التدبر للمنتزَل، والتعقل

لما دل عليه من المعنى بقصد الاستفادة والعمل والاتباع، كما قال الله سبحانه: ﴿كَتَبْ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَرَّكَهُ لِتَدْبِرُهُ مَا يَنْتَهِهُ وَلِتَذَكَّرَ أُنْوَانُ الْأَلْبَيِ﴾ [ص: ٢٩]، وقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَفْقَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، أما تحكيمها في الإيمان ببعض المُنْزَلِ ورَدَ بعضهم فهو خروج بها عن وظيفتها، وتجاوز لحدودها، وعدوان من فاعل ذلك كما سبق بيانه.

الوجه الرابع: أن العقول الصحيحة الصريحة لا تخالف المنقول الصحيح ولا تضاده؛ لأن الرسل صلى الله عليهم وسلم لا يأتون بما تحيله العقول الصحيحة، ولكن قد يأتون بما تحرر فيه العقول لقصورها وضعف إدراكتها، فيجب عليها أن تسلم للصادق الحكيم العليم بكل شيء، خبره وحكمه، وأن تخضع لذلك وتومن به، وقصة عصا موسى، وقصة أهل الكهف ليستا مما تحيله العقول؛ لأن قدرة الله سبحانه، عظيمة وشاملة، ولا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة يس، الآية: ٨٢]، وقال سبحانه: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْدِرًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٤٥]، ولما سبق من الآيات الكثيرات، في هذا المعنى وقد جعل الله هذه العصا معجزة باهرة لرسوله وكلمه موسى عليه السلام، وأيده بها على عدوه فرعون ليقيم الحجة عليه وعلى قومه، فكانت من الآيات العظيمة التي خرق الله بها العادة من أجل تأييد الحق، وإبطال ما جاء به السحرة من السحر العظيم، الذي سحرموا به أعين الناس

واسترهم بهم، فلقت هذه العصا في صورة ثعبان عظيم جمبع حبالهم وعصيهم، وعرف السحرة أن هذا شيء من عند الله، لا طاقة لمخلوق به، فآمنوا برب موسى وهارون وخرعوا لله سجداً، كما قال سبحانه وتعالى في سورة الأعراف: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ مُوسَىٰ أَنَّ أَلْقِ عَصَمَكَ إِذَا هَيَّ تَلَقَّفَ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ ١١٧ فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿ فَعَلِمُوا هُنَالِكَ وَأَنْقَلَبُوا صَفَرِينَ ﴾ ١١٨ وَأَلْقَى السَّحَرَةُ سَجِيدَيْنَ ١١٩ قَالُوا إِمَّا مَأْمَنَ إِيمَانَ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَذُرُونَ ١٢٢ ﴾ [سورة الأعراف، الآيات: ١١٧-١٢٢]، وقد ثبت بالنقل المعموم والشاهد المعلوم، ما هو من جنس قصة عصا موسى أو أعجب منها، فأما النقل المعموم فهو ما ذكره الله سبحانه في قصة آدم والجان، وأن الله عز وجل خلق آدم من الطين، من صلصال كالفخار، وخلق الجن من مارج من نار، ثم نفخ في آدم من روحه، والطين جماد كالعصا، ولما نفخ الله فيه الروح صار إنساناً عاقلاً، سميوا بصيراً، وهكذا النار جماد محرق، وقد خلق الله منها الجن، وجعله حيّاً سميوا بصيراً، فالذى قدر على ذلك هو الذي جعل في عصا موسى الحياة، حتى صارت بذلك حية تسعى، ولقت ما ألقاه السحرة من العصي والحبال، وربك على كل شيء قادر، أما الشاهد المعلوم فجميع بني آدم كلهم مخلوقون من ماء مهين، كما قال الله عز وجل في سورة السجدة: ﴿ ذَلِكَ عَنِّيْمُ الْقَيْبِ وَالشَّهَنَدَةُ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾ ١ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُمْ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَنِ مِنْ طِينٍ ٢ ثُمَّ جَعَلَ نَسَلَمٌ مِنْ شَلَّالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ٣ ﴾ [سورة السجدة، الآيات: ٦-٨]، وهذا الماء هو النطفة

المكرونة من ماء الرجل وماء المرأة، ثم تكون بعد ذلك علقة، ثم مضغة وهي في أطوارها الثلاثة جماد، ثم ينفع الله فيها الروح فتكون بعد ذلك خلقاً آخر حيّاً ذا سمع وبصر وعقل، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَّمَةٍ فَنَفَخْنَا فِي قَلْبِهِ مَكِينٍ﴾ [١٦] فَرَأَيْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْمَلْقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عَظِيمًا فَكَسَوْنَا الْعَظِيمَ لَهُنَا فَرَأَيْنَا إِنْسَانَهُ خَلَقَهُ أَخْرَى فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَلْقِينَ﴾ [١٧] [سورة المؤمنون، الآيات: ١٢-١٤]، ففي خلق آدم وذرته آيات بيّنات على قدرة الخالق سبحانه وأنه على كل شيء قادر، وبكل شيء عليم، وأنه سبحانه لا يعجزه شيء، ومن المشاهد والمعلوم - أيضاً - البيضة، فإنها مخلوق جماد، ثم يجعل الله في ذلك الجماد الذي في داخلها - بالأسباب التي قدرها وعلّمها عباده - طائراً حيّاً سمعياً بصيراً، والشواهد من مخلوقاته عز وجل على قدرته العظيمة وحكمته وعلمه الشامل كثيرة لا تحصى، وبما ذكرنا يتضح - طالب الحق - بطلان هذه الشبهة التي شبه بها القائل في الكلام المنسوب إليه، ويعلم بذلك أنها من أبطل الباطل نقاً وعقلاً، ومن الدلائل القطعية على بطلانها أن الله سبحانه قد خلق السموات والأرض، وخلق جميع المخلوقات الجامدة والمحركة بقدرته العظيمة وذلك أعظم وأكبر من جعل عصا موسى حية تسعى، كما قال الله سبحانه: ﴿وَفِي الْأَرْضِ مَا يَأْتِي لِتُؤْمِنَ﴾ [١٨] وَفِي أَنْسِكُمْ أَفَلَا يَبْصِرُونَ﴾ [١٩] [الذاريات: ٢٠، ٢١]، وقال سبحانه: ﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ حَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٢٠]

[غافر: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿أَوْلَئِرَّ إِلَّا إِنَّنِي أَنَا خَلَقْتُهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ حَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ [٧٧] وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ فَالَّذِي مَنْ يُخَيِّرُ الْعَظِيمَ وَهَيَّ رَمِيمٌ﴾ [٧٨] قُلْ يَخْبِبَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوْلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيهُ﴾ [٧٩] الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْشَمْتُهُ تُوَقِّدُونَ﴾ [٨٠] أَوْلَئِسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقِدْرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَّ وَهُوَ الْخَلَقُ الْعَلِيمُ﴾ [٨١] إِنَّمَا أَفْرَمْتُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٨٢] فَسُبْحَانَ الَّذِي يَبْدِئُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَلَإِنَّهُ تَرْجُونَ﴾ [٨٣] [يس: ٧٧-٨٣]، وأما قصة أهل الكهف فليس فيها بحمد الله ما تحيله العقول، بل أمرها أسهل وأيسر من قصة العصا، والله سبحانه قد أرانا شاهدًا لها في أنفسنا، وذلك بما مَنَّ به على العباد من النوم الذي فَدَرَهُ عليهم، وجعله رحمة لهم، لما يترتب عليه من إجمامهم من التعب، واستعادة قواهم بعد الكلال والمشقة وضعف القوى، وجعل ذلك من آياته الدالة على قدرته العظيمة، وكمال إحسانه ولطفه بعباده، وجعله دليلاً على الحياة بعد الموت، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَقَّعُكُمْ بِإِيمَانِكُمْ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِإِنْهَاكِمْ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى أَجَلُكُمْ مُسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ يَوْمَ يُنْبَغِي كُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [٦٠] [الأنعام: ٦٠]، وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ إِيمَانُهُمْ مَنَّا مَكَرُ بِإِيمَانِكُمْ وَإِنَّهَا رِبَّ وَإِنْ يَعْلَمُوكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّكُمْ فِي ذَلِكَ لَا يَبْتَدِئُ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [٢٣] [الروم: ٢٣]، وقال عز وجل: ﴿اللَّهُ يَتَوَقَّعُ الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرِسِّلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَا يَبْتَدِئُ لِقَوْمٍ يَنْفَكِرُونَ﴾ [٤٢] [الزمر: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ رَحْمَيْهِ جَعَلَ لَكُمُ الْأَيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا﴾

فِيهِ وَلَتَبْغُوا مِنْ فَضْلِهِ، وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾ [القصص: ٧٣]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، وقد أوضح فيها سبحانه أن النوم وفاة ونعمه ورحمة، وأية باهرة على قدرته العظيمة، فالذي قدر على ذلك وجعل ذلك نعمة عامة، ورحمة لجميع عباده، في ليلهم ونهارهم، عند الحاجة إليه، وجعله دليلاً على البعث والنشور والحياة بعد الموت، هو الذي قدر على أهل الكهف النومة الطويلة، لحكم كثيرة، وأسرار عظيمة، وقد بين بعضها في كتابه العزيز حيث قال سبحانه في سورة الكهف: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ أَيْنَ نَارَ شَدَا ﴾ ﴿١﴾ إِذَا أَوَى الْفَتِيَّةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةٌ وَهِيَنِّي لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ ﴿١١﴾ [الكهف: ١١-٩] إلى قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا أَغْرَى لِتُّمُّوْهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ كَإِلَّا اللَّهُ فَأَنْوَأَهُمْ إِلَى الْكَهْفِ يَنْشِرُ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَهْبِتُ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا ﴾ ﴿١٢﴾ [الكهف: ١٦-١٨]، فذكر سبحانه في هذه الآية أن من الحكمة في إيوائهم إلى الكهف أن ينشر لهم من رحمته وبهئ لهم من أمرهم مرفقاً، لما اعتزلوا قومهم وهجروهم الله، بسبب شركهم وكفرهم، ثم قال عز وجل بعد آيات: ﴿وَكَذَلِكَ أَعْرَثْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَبَّ فِيهَا﴾ الآية [الكهف: ٢١]، فأبان سبحانه في هذه الآية أن في قصة أهل الكهف وإعثار الناس عليهم، إقامة الحجة على صدق وعد الله بالبعث والنشور وقيام الساعة.

وأن الذي يحيي النائم بعد نومه الطويل ووفاته بالنوم هو الذي يحيي العباد بعد موتهم وتفرق أوصالهم، ومعلوم أن البعث

والنشور قد أخبر به جميع الأنبياء، ودل عليه كتاب الله في مواضع كثيرة، وأجمع عليه المسلمون وغيرهم، ممن آمن بالرسل الماضيين، فالذى يقدر على إحياء الموتى ومجازاتهم بأعمالهم هو القادر سبحانه، على إنماء الأحياء ثم بعثهم من باب أولى، فكل واحدة من الوفاتين - وفاة النوم، ووفاة الموت - دليل على الأخرى، وقد بين الله سبحانه في سورة البقرة إحياء الموتى، في الدنيا قبل الآخرة في خمسة مواضع ليقيم الحجة على المنكريين للبعث والنشور، ويوضح لهم سبحانه أنه القادر على إحياء الموتى في الدنيا والآخرة.

الموضع الأول: قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِيَمْوَسَى لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهَرَةً فَأَخْذَنَاكُمُ الْأَصْنِعَةَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ ثم بعثناكم مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَقَلَّكُمْ شَكُورُونَ﴾ [٥٦]. (البقرة: ٥٦).

الموضع الثاني: قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لَنَا فَادَرَهُمْ فِيهَا وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْنُمُونَ﴾ فقلنا أضربيه ببعضها كذلك يُخْرِجُ اللَّهُ الْمَوْقَدَ وَيُرِيكُمْ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ لَعَلَّكُمْ تَتَقَوَّنَ﴾ [٧٣، ٧٢]. والمعنى: أن الله سبحانه أمرهم بضرب القتيل الذي اختلفوا في قاتله، بعض البقرة التي أمر بنو إسرائيل بذبحها، فضربوه بجزء منها، فرداً الله عليه روحه فتكلم وأخبرهم بقاتلها، وبين سبحانه أن في هذه القصة دليلاً على إحياءه الموتى لذوي العقول.

الموضع الثالث: قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَدَّرَ الْمَوْتَ فَقَالَ لَهُمْ اللَّهُ مُؤْمِنُو أُنَّمَّ أَخْيَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو

فَضَلَلَ عَلَى النَّاسِ وَلَذِكْنَ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٣﴾ [البقرة: ٢٤٣].
 الموضع الرابع: قوله سبحانه: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرِيبَةٍ وَهِيَ حَاوِيَةٌ
 عَلَى عَرُوشَهَا قَالَ أَنَّ يُتْعَيِّنَ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةً عَامٍ ثُمَّ بَعْثَمُ﴾
 [البقرة: ٢٥٩].

الموضع الخامس: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ
 أَرْبِي كَيْفَ تُحِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوْلَمْ تَرَوْنَ مَا فِي الْأَرْضِ قَالَ فَهُنَّ
 أَرْبَعَةُ مِنَ الظَّاهِرِ فَصَرَّهُنَّ إِلَيَّكَ ثُمَّ أَجْعَلَ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ قِمَتِهَا جُزْءٌ أَثْرَ أَدْعُهُمْ
 يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًّا وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [٢٦٠]. ففي هذه
 الموضع الخمسة من كتاب الله، بيانه سبحانه لعباده إحياء الموتى
 قبل يوم القيمة، فالذى قدر على ذلك هو القادر على إطالة مدة
 النائم ما شاء سبحانه من الوقت، ثم بعثه متى شاء من باب أولى
 وأخرى؛ لأن إطالة النوم ثم بعث النائم من نومه أسهل بكثير من
 إحياء الموتى بعد انقطاع مادة الحياة منهم، ومصيرهم جماداً لا
 إحساس فيه، كما أن ذلك أسهل وأيسر - أيضاً - من إحياء الموتى
 يوم القيمة بعد تفريق أوصالهم، ومصيرهم رفاتاً وتراباً، وقد دلت
 الدلائل القطعية، والكتب السماوية، والعقول الصحيحة على البعث
 والنشور، كما جاءت به الرسل ونطق به أفضل الكتب وأفضل
 الرسل، وأجمع عليه المسلمون، فكيف يبقى - بعد ذلك - شبهة
 لمن لديه أدنى عقل في قصة أهل الكهف، وقدرة الله سبحانه على
 ما أخبر به عنهم، فسأل الله العافية من زيف القلوب، والضلال بعد
 الهدى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وأما الرابع والخامس من المنكرات الواقعة في ذلك الكلام حسب ما ذكرته صحيفة (الصباح) في عددها الصادر في ٢٠/٣/١٩٧٤م - فهما: الاعتراض على إعطاء الأنثى في الميراث نصف ما للذكر، والاعتراض على تعدد النساء، والزعم أن إعطاء المرأة - في الميراث - مثل نصف الذكر نقص يجب تداركه، وأن الواجب - في هذا العصر - مساواة المرأة للذكر في الميراث كما ساومه في المدرسة والمعلم والفلاحة والشرطة، أنه ليس من المنطق في هذا العصر، أن يفضل الذكر على الأنثى، والزعم بأن هذا المبدأ يجد ما يبرره عندما يكون الرجل قواماً على المرأة، حين كانت المرأة في مستوى اجتماعي لا يسمح لها بمساواة الذكر، حين كانت تدفن حية تحتقر، أما اليوم فقد اقتحمت ميدان العمل، وشاركت الرجال في ذلك، وجاء فيه: أن علينا أن نتوخى طريق الاجتهد في تحليلنا لهذه المسألة، وأن نبادر بتطوير الأحكام التشريعية، بحسب ما يقتضيه تطور المجتمع، وقد سبق في بعض الجهات أن حجر تعدد الزوجات بالاجتهد في مفهوم الآية الكريمة، وذكر أن من حق الحكم - بوصفهم أمراء المؤمنين - أن يطوروا الأحكام بحسب تطور الشعب وتطور مفهوم العدل ونمط الحياة. انتهى المقصود من هذا الكلام الذي نشرته صحيفة (الصباح) ولم تشر إليه صحيفة (الشهاب) فيما نقلته من الكلام المذكور، وفي هذا التصرير الخطير أنواع من الكفر والضلال، منها اتهام الله سبحانه في حكمه، والدعوة الصريحة للحكام إلى أن

يتلاعبوا بأحكام الشريعة، حسب عقولهم، واجتهادهم، وتطور الشعوب، وأساليب الحياة في نظرهم، ولا شك أن هذا من أبطل الباطل، وفيه تشبه باليهود والنصارى في تلاعبهم بشرائع أنبيائهم، وافتراضهم على الله سبحانه ما لم يشرعه، ونسبتهم إلى أحكامه - سبحانه - ما ليس منها، ومقتضى ما ذكره هذا الرجل أن الله سبحانه لم يعلم ما تنتهي إليه الشعوب في آخر الزمان، وما ستصل إليه مجتمعاتهم من التطور، فلهذا دعا الحكماء إلى أن يبادروا لتطوير الأحكام، ومن المعلوم - بالأدلة القطعية من الكتاب والسنة وإجماع الأمة - أن الله سبحانه يعلم ما كان وما سيكون، ويعلم أحوال عباده في ماضيهم وفي حاضرهم وقت التزيل، وفيما سيصلون إليه في المستقبل، كما قال عز وجل : ﴿أَلَّاَنَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزَلُ الْأَمْرُ بِيَنْهُنَّ لِلْعَلْمِ مَا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، وقال سبحانه : ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَدَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [العنبر: ٢٢]، كما أن من المعلوم - أيضاً - بالنص والإجماع أن الله سبحانه حكيم عليم، وأنه الرحمن الرحيم لا يظلم ولا يجور، بل هو الحكم العليم بأحوال عباده وللطيف بهم، وقد شرع لهم من الأحكام ما فيه صلاحهم ورحمتهم وإقامة العدل بينهم، في المواريث وغيرها، فهو سبحانه أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين، وهو العالم بأحوال عباده وما يصلحهم في آخر الزمان، كما أنه العالم سبحانه بما يصلحهم في وقت التشريع، ومن زعم خلاف ذلك فقد اتهم الله في حكمته

وعلمه، ولو أراد سبحانه أن يقوم الحكماء أو العلماء بتطوير الأحكام في وقت من الأوقات، لبيان ذلك لعباده في كتابه أو على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام.

فلما لم يقع شيءٌ من ذلك علم أن ما شرعه من الأحكام يجب الأخذ به والسير عليه، والحكم به في وقت التشريع وفيما يأتي من الزمان إلى قيام الساعة، كيف وقد بيّن الله في كتابه أن الواجب اتباع ما أنزل، والاستمساك به، والحكم بين الناس بذلك، والحذر من الخروج عنه، فقال: ﴿أَتَيْعُوْمَاً أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِّنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَنْتَعِّمُوا مِنْ دُونِهِ أَفَلَيَأَةٌ فَلِيَأَةٌ مَا تَذَكَّرُوْنَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال سبحانه: ﴿فَاسْتَمِسْكُ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيْمٍ﴾ [الزخرف: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَنْتَعِّمْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُوْنَ﴾ [الجاثية: ١٨، ١٩]، وقال تعالى يخاطب نبيه ﷺ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمَهِيَّبِنَا عَلَيْهِ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَنْتَعِّمْ أَهْوَاءَ هُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرِيعَةً وَمِنْهَا جَاءَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنَّ لَيَبْلُوْكُمْ فِي مَا أَنْتُمْ كُمْ فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَتَّشِّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِي وَ تَخْلِلُوْنَ﴾ [آل عمران: ١٨] وَأَنَّ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَنْتَعِّمْ أَهْوَاءَ هُمْ وَأَحْدَرُهُمْ أَنْ يَقْتَشِّلُوكَ عَنِّ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلُّوْ فَأَعْلَمْ أَنَّهَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِيَقْضِيَّةِ دُنُوْرِهِمْ وَإِنَّ كَيْدًا مِنَ النَّاسِ لَفَنْسِقُوْنَ﴾ [آل جعيل: ١٦] أَفَمَحْكَمَ الْجَهَلِيَّةِ يَعْنُوْنَ وَمَنْ أَحْسَنْ مِنَ اللَّهِ حَمْكَمًا لِقَوْمٍ يُوقَنُوْنَ﴾ [المائدة: ٤٨، ٥٠].

أوجب سبحانه في هذه الآيات الكريمتات الحكم بما أنزل،

والحدر من مخالفته، كما حذر سبحانه من متابعة أهواء الناس في خلاف الحق، وأخبر أن حكمه هو أحسن الأحكام، وأنه لا حكم أحسن منه، وبين أن ما خالف حكمه فهو من حكم الجاهلية، وبين في آية أخرى أن ما خالف حكمه فهو من حكم الطاغوت، كما في قوله عز وجل : «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعَمُونَ أَنَّهُمْ مَا أَمْتُوا إِيمَانَ أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّلْعُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضْلِلُهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۝ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصْدُرُونَ عَنْكَ صُدُودًا ۝ ۱۱ ۶۰» [الناء: ۶۰، ۶۱]، ففي هذا أعظم بيان لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن كل ما خالف ما أنزل الله على رسوله محمد ﷺ من الأحكام فهو من حكم الطاغوت، ومن عمل المنافقين، وأنه في غاية البعد عن الهدى، وحكم سبحانه في آيات على أن من لم يحكم بما أنزل على نبيه ﷺ فهو كافر ظالم فاسق، وأخبر تعالى - في موضع آخر من كتابه - أنه ليس لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً ۝ [الاحزاب: ۳۶] فهل يجوز - بعد هذا البيان العظيم والتحذير الشديد - لحاكم أو عالم أو غيرهما أن يخالف ما أنزل الله وحكم به في المواريث أو غيرها، وهل يجوز له أن يدعوا الحكام إلى تطوير الأحكام باجتهادهم وآرائهم، كلما تطورت الشعوب والمجتمعات، وهل هذا إلا الكفر والضلال

والاعتراض على الله سبحانه واتهامه في حكمه، والخروج عن شريعته والتلاعُب بدينه.

ما أشنع هذا القول، وما أشد بعده عن الحق، وما أعظم كفر من استجازه أو استحسنَه، أو دعا إليه، ثم يقال - أيضاً - لهذا الرجل وأمثاله: قد أجمع علماء المسلمين - من عهد الصحابة - رضي الله عنهم إلى يومنا هذا - على أن الاجتِهاد محله المسائل الفرعية التي لا نص فيها، أما العقيدة والأحكام التي فيها نص صريح من الكتاب، أو السنة الصحيحة، فليست محلًا للاجتِهاد، بل الواجب على الجميع الأخذ بالنص، وترك ما خالقه، وقد نص العلماء على ذلك في كل مذهب من المذاهب المتبعة، ثم الاجتِهاد - حيث جاز - إنما يكون من أهل العلم بكتاب الله وسنة رسوله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذين لهم قدم راسخ في معرفة أصول الأدلة الشرعية وأصول الفقه، والحديث، ولهم باع واسع في معرفة اللغة العربية، وليس ذلك لغيرهم من الحكام؛ لأنَّه ليس كل حاكم يكون عالماً يصح منه الاجتِهاد، كما أنه ليس كل حاكم - سواء كان ملكاً أو رئيس جمهورية - يسمى أمير المؤمنين، وإنما أمير المؤمنين من يحكم بينهم بشرع الله ويلزِمهم به، ويمنعهم من مخالفته، هذا هو المعلوم بين علماء الإسلام والمعروف بينهم، فليعلم من يقول بمثل هذا القول هذا الأمر على حقيقته، وليبادر بالتوبة إلى الله مما نسب إليه، وليرجع إلى طريق الهدى، فالرجوع إلى الحق شرف وفضيلة، بل واجب وفريضة، أما التمادي في الباطل فهو ذل وهوان.

واستكبار عن الحق وسير في ركاب الشيطان، والله سبحانه يتوب على التائبين، ويغفر زلات المذنبين إذا صدقوا في التوبة إليه، كما قال الله سبحانه: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَبَتَّهُوا إِنْ يَغْفِرَ لَهُمْ مَا فَدَ سَلَفَ . . . ﴾ الآية [الأنفال: ٣٨]، وقال في حق النصارى: ﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٧٤]، وقال النبي ﷺ فيما صح عنه: «الإسلام يهدم ما كان قبله، والتوبة تهدم ما كان قبلها»^(١)، والله المستعان، وهو سبحانه ولي التوفيق والهادي إلى سواء السبيل.

تنبيه هام:

قد علم بالأدلة الكثيرة - من الكتاب والسنّة وباجماع العلماء - أن الله سبحانه حكيم عظيم في كل ما شرعه لعباده، كما أنه حكيم عظيم في كل ما قضاه وقدره عليهم، ولذلك أكثر في كتابه العزيز من ذكر حكمته وعلمه لعلم العقلاة من عباده أنه سبحانه عظيم حكيم في كل ما قدر وشرع، فتطمئن قلوبهم للإيمان بذلك وتنشرح صدورهم للعمل بشرعيته وحكمه، ولهذا - لما ذكر سبحانه ميراث الأولاد والأبؤين، وتفضيل الذكر على الأنثى - ختم ذلك بقوله سبحانه: ﴿ إِبَابَا وَكُنْمَ وَإِنْسَا وَكُنْمَ لَا تَدْرُونَ أَيْمَنَمْ أَقْرَبَ لَكُنْ نَعْمَانَ فِي بَيْكَهَةَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ١١]، فأوضح سبحانه في هذه الآية أنه العالم بأحوال عباده، أما العباد فلا يدرؤن أي أقاربهم

(١) رواه مسلم (١٢١)، وابن خزيمة (٢٥١٥) بلفظ: «والهجرة تهدم ما كان قبلها».

أقرب نفعاً لهم، وبين سبحانه أن تفصيل هذه المواريث صدر عن علم وحكمة، لا عن جهل وعبث، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ثم ختم ما ذكره من ميراث الزوجين وتفضيل الزوج على الزوجة وما ذكره من ميراث الإخوة من الأم والمساواة بينهم، بقوله سبحانه: ﴿ وَصِيَّةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [النساء: ١٢]، كما ختم تفضيله الذكر على الأنثى في ميراث الإخوة للأبوبين أو لأب بالعلم، فقال: ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْرَجَهُ رِجَالًا وَنِسَاءً فَلَذَّكَ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْثَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا وَاللَّهُ يُكَلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِ ﴾ [النساء: ١٧٦]، فيبين بذلك أنه فضل هذه المواريث عن علم بأحوال عباده، وما هو لائق بهم، وأنه حليم لا يعاجل من عصى بالعقوبة لعله يندم ويتب، ثم أخبر - عز وجل - بعدهما ذكر أحكام المواريث أن ذلك من حدوده، وتوعد من تعداها فقال سبحانه: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلُهُ جَنَّتٍ تَبَرِّى مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا نَهُرُ خَلِيلِنَّ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [النور: ٣٣] وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلُهُ نَاراً أَخْتِلِدَّا فِيهَا وَلَمْ يَعْذَابْ مُهِيمٌ ﴾ [النور: ١٤، ١٣].

ثم يقال لهذا الرجل وأمثاله: إن مساواة المرأة بالرجل في كل شيء لا يقره شرع ولا عقل صحيح، لأن الله سبحانه قد فاوت بينهما في الخلقة والعقل وفي أحكام كثيرة، وجعل الرجل أفضل منها، وقواماً عليها؛ لكونه يتحمل من المشاق والأعمال ما لا تتحمله المرأة - غالباً - ولأن عقله أكمل من عقلها - غالباً - ولذلك جعله الله سبحانه قائماً عليها حتى يصونها، ويحفظها مما يضرها

وي desn عرضها، وجعل شهادة المرأتين تعديل شهادة الرجل، لكونه أكمل عقلاً وحفظاً منها، وخصها سبحانه بأن تكون حرثاً للرجل ومحل الحمل، والولادة والرضاع. فهي - في هذه الأحوال - مطالبة بأمور لا يطالب بها الرجل، وهي في نفس الوقت تعجز عن الأعمال التي يقوم بها الرجل؛ لأن حملها وولادتها وما أوجب الله عليها من العناية بأطفالها وتربيتهم وإرضاعهم، عند ضرورتهم إلى إرضاعها لهم، يمنعها من الكثير من الأعمال، ولأن الرجل في حاجة شديدة إلى بقاء المرأة في البيت لتربية أطفالها، والعناية بشئون بيتها، وإعداد ما يحتاجه زوجها - في الغالب - وليس كل أحد يجد من يقوم مقام زوجته، في العناية بهذه الشئون، ثم المرأة هي موضع طمع الرجال للاستمتاع بها، وقضاء وطهرهم الجنسي منها، فهي في أشد الحاجة إلى من يحميها من الرجال ويقف سداً منيعاً دون عبث السفهاء بها.

أما ما ذكر من اختلاطها بالرجال، في المدرسة والمعلم والشرطة وغير ذلك، فليس أمراً جائزأ على إطلاقه، بل فيه تفصيل، وهو أنه لا يجوز لها ذلك إلا في حدود الشريعة، حيث تأمن على نفسها وعرضها، وتمكن من الحجاب الشرعي، وحيث تسلم من خلوة الرجل بها؛ لقول النبي ﷺ: «ما خلا رجل بأمرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما»^(١)، ولقوله ﷺ: «لا يخلون رجل بأمرأة

(١) رواه الترمذى برقم (١١٧١).

إلا ومعها ذو محرم ولا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم»^(١)، ولأن الله سبحانه قد جعل الرجال قوامين على النساء بما فضلهم الله به عليهم في الخلق والخلق والعقل - كما تقدم - وبما ينفقونه من الأموال عليهم، كما قال سبحانه: «الرَّجُلُ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ...» الآية [النساء: ٢٤] فأطلق سبحانه في هذه الآية قيام الرجال على النساء، ولم يخص ذلك بوقت دون وقت، وهو سبحانه يعلم ما يكون في آخر الزمان، فلو كان الحكم يتغير لبين ذلك سبحانه ولم يهمله، أو ليئنْتَ رسوله ﷺ في سنته، فلما لم يقع شيء من ذلك علم أن قيام الرجال على النساء حكم مستمر إلى يوم القيمة، وقد علم كل من له أدنى بصيرة بأحوال العالم الحاضر، ما قد ترتب على اختلاط المرأة بالرجل في المدرسة والمعمل وغيرهما، من الفساد الكبير، والشر العظيم والعقاب الوخيمة، وكل ذلك يبيّن فضل ما جاءت به الشريعة، وأن الواجب هو الالتزام بأحكامها في جميع الأحوال، وفي كل زمان ومكان، والحد من خلافها، وما ينبغي أن يعلم أن هذا التفضيل إنما هو للجنس على الجنس، ولا يلزم من ذلك أن يكون كل فرد من أفراد الرجال أفضل من كل واحدة من أفراد النساء، بل قد يكون بعض النساء، أفضل من بعض الرجال من وجوه كثيرة - كما هو معلوم من النقل والواقع في كل زمان - فعائشة

(١) رواه مسلم برقم (٦٣٤١).

وخديجة وحفصة، وغيرهن من أمهات المؤمنين - رضي الله عنهن جمِيعاً - أفضل من كثير من الرجال، وهكذا في كل زمان يوجد في النساء مَنْ تفوق بعض الرجال، في عملها وعقلها ودينها، ولكن ذلك لا يلزم منه مساواة المرأة للرجل في كل شيء، كما لا يلزم منه الدعوة إلى مساواتها في الميراث والأحكام، وقد سبق فيما ذكرنا من الأدلة عند الكلام على قصة عصا موسى وأهل الكهف، أن الواجب على جميع المكلفين هو الإيمان بالمنزل، والخضوع له والتصديق به، والعمل بمقتضاه، وأنه لا يجوز رده أو بعضه، أو التكذيب بشيء منه؛ لأن الله سبحانه هو أصدق قيلاً من خلقه، وهو العالم بأحوال عباده وما يصلحهم، ولأنه سبحانه أمر باتباع المنزل، ولم يجعل لعباده الخيرة في رد شيء منه، ولأن رسوله ﷺ هو أصدق الخلق وأكملهم عقلاً وأزكاهم نفساً، وهو الأمين على وحيه سبحانه، وقد أخبر - عز وجل - أنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وقد بلغ كلام ربه كما أنزل، بلغ شريعته كما أمر بذلك فلا يجوز لأحد بعد ذلك مخالفته **المُنْزَل**، أو تغيير المشروع برأي أو اجتهاد. وقد أجمع العلماء كافة على أنه لا يجوز لأحد التكذيب بشيء مما أنزل الله أو دفعه، وعدم الرضى به أو العدول عما شرع، وذكروا أن ذلك كفر صريح، وردة عن الإسلام؛ لما سبق من الأدلة، ولقوله سبحانه في هذا المعنى: ﴿ذَلِكَ يَأْنَهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَخْبَطَ أَعْنَاهُمْ﴾ [محمد: ٩]، وقد سبق ما نقله الإمام الكبير إسحاق بن راهويه، والقاضي عياض بن موسى،

وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهم الله - من إجماع العلماء على ما ذكرنا فراجعه تجد ما يشفي ويكتفي.

وأما الاعتراض على تعدد الزوجات وتأييد الحجر على بعض الناس بالجمع بين زوجتين فأكثر، والزعم بأنه فعل ذلك بالاجتهاد في مفهوم قوله تعالى: ﴿فَإِنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْإِنْسَاءِ مُتْنَعِّنَ وَمُتَكَبَّرَ وَرَبِيعَ إِنْ خَفِيْتُمْ أَلَا نَعْلَمُ لَوْفَيْنِيْدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْنَتُكُمْ﴾ الآية [٢٣]، فجوابه أن يقال: هذا من الغلط الكبير، والجهل العظيم؛ لأنه ليس لأحد من الناس أن يفسر كتاب الله بما يخالف ما فسره به رسول محمد ﷺ أو فسره به أصحابه رضي الله عنهم أو أجمع عليه المسلمين؛ لأن الرسول ﷺ هو أعلم الناس بتفسير كتاب الله، وأنصحهم الله ولعباده، وقد أباح الجمع لنفسه ولأمته، وأمر بالعدل بين النساء، وحذر الرجال من الميل، وهكذا أصحابه رضي الله عنهم هم أعلم الناس بعد رسول الله ﷺ بتفسير كتاب الله عز وجل، كما أنهم أعلم الناس بسننته، وهم أنصح الناس للناس بعد الأنبياء، ولم يقل أحد منهم بتحريم الجمع، فكيف يجوز - بعد ذلك - لحاكم أو عالم أو أي شخص مهما كان أن يقدم على خلافهم، وأن يقول على الله خلاف ما علموه من شرع الله وأجمع عليه العلماء بعدهم، هذا من أبطل الباطل، ومن أقبح الكفر والضلال، ومن أعظم الجرأة على كتاب الله وعلى أحكام شريعته بغير حق، ثم إن من تأمل ما شرعه الله سبحانه، من إباحة التعدد، علم أن في ذلك مصالح كثيرة، للرجال والنساء وللمجتمع نفسه - كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله -

وعلم أيضاً أن ذلك من محسنات الشريعة الإسلامية التي بعث الله بها رسوله محمدأ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الناس كافة، وجعلها مشتملة على ما فيه صلاحهم وسعادتهم في المعاش والمعاد، واتضح له من ذلك - أيضاً - أن إباحة التعدد من كمال إحسان الله لعباده ولطفه بهم، وله فيه الحكمة البالغة لمن تدبر هذا المقام، وعقل عن الله شرعه وأحكامه، وما ذلك إلا لأن المرأة عرضة لأشياء كثيرة، منها المرض والعقم وغير ذلك، فلو حرم التعدد لكان الزوج بين أمرين، إذا كانت زوجته عاقراً أو كبيرة السن، أو قد طال بها المرض وهو في حاجة إلى من يعفه ويصونه ويعينه على حاجاته، أو في حاجة إلى الولد أو غير ذلك، فإما أن يطلقها - وذلك مضره عليه وعليها - وإما أن يقيها في عصمته فيحصل له بذلك الضرر والتعب الكبير، والتعرض لما حرم الله من الفاحشة، وغير ذلك من الأمور التي لا تخفي على المتأمل، وكلا الأمرين شر لا يرضي بهما عاقل، وقد يكون الرجل - أيضاً - لا تعرف المرأة الواحدة فيحتاج إلى ثانية أو أكثر، ليعف نفسه عما حرم الله، وقد تكون المرأة التي لديه قليلة النسل، وإن لم تكن عاقراً فيحتاج إلى زوجة ثانية أو أكثر لطلب تكثير النسل الذي حث عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورغم فيه الأمة، وقد تكون المرأة عاجزة عن الكسب وليس لها من يقوم عليها ويصونها فتحتاج إلى زوج يقوم عليها ويعفها، إلى غير ذلك من المصالح العظيمة للرجل والمرأة وللمجتمع نفسه في تعدد الزوجات، وقد تكثر النساء بسبب الحرب أو غيرها، فيقل من يقوم

عليهن فيحتاجن إلى زوج يعفهن ويرعى مصالحهن ويحصل لهن بسببيه الولد الشرعي، وقد علمت - كما ذكرنا سابقاً - أن الله سبحانه، هو الحكيم العليم في كل ما قضاه وقدره، فلا يجوز لأحد - كائناً من كان - أن يعترض عليه في حكمه، أو يتهمه في شرعيه، كما أنه لا يجوز لأحد أن يزعم أن غير حكم الله أحسن من حكمه، أو أن غير هدي الرسول ﷺ أحسن من هديه، كما قال الله عز وجل: ﴿أَفَحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةُ يَعْمَلُونَ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقَنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وكان النبي ﷺ يقول في خطبه: «أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلاله». والآيات والأحاديث في هذا الباب كثيرة. وقد كان بعض أهل الجاهلية يجمعون بين العدد الكبير من النساء، فجاء الإسلام وقصرهم على أربع، كما في قصة غيلان بن سلمة رضي الله عنه فإنه أسلم وتحته عشرة نسوة، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعاً ويفارق سائرهن، وثبت عن النبي ﷺ ما يدل على أن الله سبحانه أباح لنبيه الكريمين داود وسليمان عليهم السلام - أكثر من أربع، فجاءت الشريعة الإسلامية المحمدية الكاملة العامة لجميع البشر على يد أفضل الخلق وخاتم الرسل - عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام - بأمر وسط يجمع المصالح كلها، وهو إباحة الجمع بين أربع من النساء، ومنع ما زاد على ذلك، وقد أجمع العلماء - رحمهم الله - على إباحة الجمع بين أربع - كما

تقدـم - وأجمعـوا - أـيضاً - عـلـى تحرـيم ما زـاد عـلـى ذـلـك ، وـقـد شـذـ عـنـهـمـ فـي جـواـزـ الـزـيـادـةـ عـلـى ذـلـكـ مـنـ لـاـ يـعـتـدـ بـخـلـافـهـ ، مـاـ عـدـاـ النـبـيـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فـيـ إـنـ اللـهـ خـصـهـ بـخـصـائـصـ ، مـنـهـ جـواـزـ الـجـمـعـ بـيـنـ تـسـعـ نـسـوـةـ ، لـأـسـبـابـ وـحـكـمـ كـثـيرـ لـيـسـ هـذـاـ مـوـضـعـ ذـكـرـهـ ، وـمـنـ تـأـمـلـ حـالـ مـنـ أـنـكـرـ التـعـدـدـ ، كـالـنـصـارـىـ وـأـشـاهـهـمـ عـلـمـ مـنـ وـاقـعـ الـكـثـيرـ مـنـهـمـ أـنـهـمـ وـقـعـواـ فـيـمـاـ حـرـمـ اللـهـ مـنـ الزـنـاـ ، وـاتـخـذـوـاـ الـخـدـيـنـاتـ الـكـثـيرـاتـ ، فـاعـتـضـوـاـ الـحـرـامـ عـنـ الـحـلـالـ ، وـالـخـيـثـ عـنـ الـطـيـبـ ، وـشـابـهـوـاـ مـنـ قـالـ اللـهـ فـيـهـمـ : **﴿أَتَتَبَدِّلُونَ كَمَا أَذْفَأَ إِلَيْهِ هُوَ خَيْرٌ﴾** [البقرة: ٦١] ، وـمـعـلـومـ أـنـ الرـسـوـلـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هوـ أـعـلـمـ النـاسـ بـتـفـسـيرـ كـتـابـ اللـهـ ، وـقـدـ فـسـرـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : **﴿فَأَنْكِحُوهُمَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مُتَّقَنَّ وَلَذِكْرَ وَرِبَاعَ﴾** [النـسـاءـ: ٣] ، بـأـنـ الـمـرـادـ مـنـ ذـلـكـ إـيـاـحـةـ الـجـمـعـ بـيـنـ أـرـبـعـ مـنـ النـسـاءـ فـأـقـلـ ، دـوـنـ مـاـ زـادـ عـنـ ذـلـكـ ، وـهـكـذـاـ أـصـحـابـهـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ لـمـ يـحـفـظـ أـحـدـاـ مـنـهـمـ أـنـكـرـ الـجـمـعـ بـيـنـ أـرـبـعـ أـوـ نـكـحـ أـكـثـرـ مـنـ أـرـبـعـ ، وـهـمـ أـعـلـمـ النـاسـ بـعـدـ رـسـوـلـ اللـهـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بـتـفـسـيرـ كـتـابـ اللـهـ ، كـمـ أـنـهـمـ أـعـلـمـ النـاسـ بـسـتـهـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كـمـ سـبـقـ بـيـانـهـ ، وـفـيـ ذـلـكـ كـفـاـيـةـ وـمـقـنـعـ لـطـالـبـ الـحـقـ ، وـالـلـهـ الـمـسـتـعـانـ وـعـلـيـهـ التـكـلـانـ وـلـاـ حـوـلـ وـلـاـ قـوـةـ إـلـاـ بـهـ .

وـأـمـاـ الـمـنـكـرـ السـادـسـ مـنـ الـمـنـكـراتـ الـسـتـةـ التـيـ ذـكـرـتـ ، وـهـوـ الـزـعـمـ أـنـ الـمـسـلـمـينـ فـيـ إـكـثـارـهـمـ مـنـ الـصـلـاـةـ عـلـىـ رـسـوـلـ اللـهـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قـدـ أـلـهـوـهـ بـذـلـكـ ، فـجـوـابـهـ أـنـ هـذـاـ لـيـسـ مـنـ التـالـيـهـ لـرـسـوـلـ اللـهـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وـالـعـبـادـةـ لـهـ ، بـلـ ذـلـكـ عـبـادـةـ اللـهـ وـحـدـهـ ، وـأـمـتـالـ لـأـمـرـهـ عـزـ وـجـلـ حـيـثـ قـالـ فـيـ سـوـرـةـ الـأـحـزـابـ : **﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَسِّرِيَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾**

صَلُوْا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيْمًا ﴿٥٦﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فقد أخبر سبحانه أنه ولملائكته يصلون على النبي ﷺ ثم أمر المؤمنين بالصلاه والسلام عليه، فدل ذلك على شرعية الإكثار من الصلاه والسلام عليه ﷺ، وأن ذلك من أفضل القراءات، وقد أجمع علماء الإسلام على ذلك وصح عنه ﷺ أنه أمر بذلك ورغم فيه فقال: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا عليّ فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرًا ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأله عن الوسيلة حلّت له الشفاعة»^(١)، وفي الصحيحين - واللّفظ للبخاري - عن كعب ابن عجرة رضي الله عنه أن الصحابة - رضي الله عنهم - قالوا: يا رسول الله، أمرنا الله أن نصلّي عليك فكيف نصلّي عليك؟ فقال: «قولوا: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صلّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد»، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، والصلاه من الله سبحانه معناها: الثناء على عبده في الملا الاعلى، بذكر صفاته الحميد، وأعماله الجليلة، ومن العباد طلبهم ذلك من الله سبحانه، ويراد بالصلاه - أيضاً - الثناء من الله سبحانه على عباده ورحمته إياهم، كما في قوله سبحانه: «يَتَبَّعُهَا الَّذِينَ أَمَّنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ

(١) رواه مسلم برقم (٣٨٤).

ذكرًا كثيرًا [١] وَسَيَحْوِهُ بَكْرَهُ وَأَصِيلًا [٢] هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَئِكَتُهُ
لِيُخْرِجُكُم مِّنَ الظُّلْمَتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ إِلَيْكُم مِّنْ رَّحْمَةِ اللَّهِ [٣] (الآحزاب:
٤٢-٤١). وهذه المسألة من أوضح المسائل لصغار طلبة العلم وعامة
ال المسلمين، فكيف خفي هذا على هذا القاتل؟ فالله المستعان.

فإن قيل: إذا كان الإكثار من الصلاة والسلام على النبي ﷺ ليس تأليها له، فما هو التأليه للرسول ﷺ والعبادة له؟ قلنا: إن التأليه للرسول ﷺ ولكثير من يسمون بالأولياء وغيرهم واقع من كثير من الجهال، ومنتشر في أنحاء الأرض، يعلم ذلك من خبر واقع الناس، وعرف دين الله الذي بعث به رسلاه وأنزل به كتبه، وخلق الثقلين من أجله، وهذا التأليه الذي وقع من كثير من الجهال، هو صرف بعض العبادة للنبي ﷺ أو لغيره من المخلوقين، كدعائه والاستغاثة به، وطلبه المدد والشفاء للمرضى، والنصر على الأعداء، ونحو ذلك من أنواع العبادة، والله سبحانه وأوجب على عباده أن يخصوه بالعبادة، ونهاهم عن الشرك به، وبعث الرسل وأنزل الكتب لبيانها وبيان ما يضادها، كما قال عز وجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّاً وَالْإِنْسَاً إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال سبحانه: ﴿الرَّبِّ يَعْلَمُ أَخْتِمَتْ مَا يَنْتَهُمْ فَهَلْتَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [آل آتَقَدُوا إِلَّا لَهُ] الآية [هود: ١، ٢]، وقال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنَبُوا الظَّغْوَتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَوْا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ حَنَّفَاهُ﴾ [آلية: ٥]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، فالله سبحانه هو الذي يشفى المرضى، وينصر على

الأعداء، ويكشف الكروب ويجيب المضطرب، وينزل المدد على عباده - إذا لجأوا إليه واستغاثوا به - كما قال سبحانه: ﴿إِذْ تَسْتَغْشِيُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنَّ مُؤْمِنَكُمْ بِالْفِتْنَةِ مُرْدِفِينَ ۚ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشَرَىٰ وَلَتَطْمِئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا أَنْصَرَ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٩، ١٠]، وقال سبحانه: ﴿إِنْ تَصْرُرُوا أَهْلَهُنَّا نَصْرُكُمْ وَإِنْ تَتَّبِعُوا أَفْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وقال عز وجل: ﴿أَمَنَ مُجِيبُ الْمُضْطَرِّ إِذَا دَعَاهُ وَكَشَفَ أَشْوَهَ﴾ [النمل: ٦٢]، وقال سبحانه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ أَذْعُونَنَا أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنِ عِبَادَتِنَا سَيَدِ الْحُلُونَ جَهَنَّمَ دَاهِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

وقد عرف المشركون ذلك في جاهليتهم، فكانوا يشرون في حال الرخاء، وأما في حال الشدائيد فيخلصون الله العبادة، كما قال عز وجل: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفَلَكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ أَلَيْنَ فَلَمَّا بَخَسَدُوهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، كما اعترفوا - أيضاً - أن الله سبحانه هو الخالق الرزاق، النافع، الضار، المدبر لأمور العباد، وأنهم ما عبدوا غيره - من الأنبياء، والأولياء والملائكة والجن والأصنام والأوثان - إلا ليشفعوا لهم عند الله، وليربوا لهم لدحه زلفي، كما ذكر الله عنهم ذلك في كتابه المبين حيث قال عز وجل في سورة يونس: ﴿وَيَعْبُدُونَ مَنْ دُورَتِ اللَّهُ مَا لَا يَضْرُبُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُنَا عِنْدَ اللَّهِ...﴾ الآية [يونس: ١٨]، وقال في سورة الزمر: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدْ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الَّذِينَ لَا يُلْهِهِنَّ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ أَخْذُلُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلَيَكُمْ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٦].

إِلَّا لِقُرِبَوْنَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَذِبٌ كَفَّارٌ ﴿كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٢، ٣].

ففي هذه الآيات وغيرها من الآيات الكثيرة الدلالة الصريرة على أن الله سبحانه هو الإله الحق، المستحق للعبادة، وأنه لا يجوز تاليه غيره ولا صرف شيء من ذلك لسواه، كما قال عز وجل: **﴿وَإِنَّهُمْ إِلَّا هُوَ أَحَدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾** [البقرة: ١٦٣]، وقال سبحانه: **﴿ذَلِكَ يَأْتِكَ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَنْتَعُورُكُمْ مِنْ دُونِيَّهِ هُوَ الْبَطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾** [الحج: ٦٢]، وقد أخبر في غير موضع من كتابه، أنه حرم الشرك على عباده وأنه لا يغفر لمن لقيه به، كما أخبر أن صرف شيء من العبادة لغيره شرك به وعبادة لسواه، كما قال سبحانه: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكَ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾** [النساء: ١١٦]، وقال عز وجل في سورة المائدة: **﴿لَقَدْ كَفَرَ الظَّرِبُتُ فَالْمُؤْمِنُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمٍ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَسُوعُ إِنِّي رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَرَبُّكُمْ إِنَّمَا مَنْ يُشْرِكُ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَمَ اللَّهَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ الظَّارُّ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾** [المائدة: ٧٢]، وقال تعالى: **﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِيَّهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمَيْرٍ ﴿قِطْمَيْر﴾ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُمْ وَلَا يَسْمَعُونَ مَا أَسْتَجَابَ لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بِشَرِيكِكُمْ وَلَا يُنِيبُنَّكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾** [فاطر: ١٤، ١٣]، وبين سبحانه في هذه الآية أن دعاءهم غيره شرك به عز وجل كما أوضح سبحانه أن ذلك من الكفر الأكبر فقال عز وجل: **﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا أَخْرَ لَا يُرْهِنَ لَهُ بِهِ﴾**

فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّمَا لَا يُفْلِحُ الْكُفَّارُونَ ﴿١١٧﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وأخبر عز وجل أنه لا أضل من دعا غير الله وأن المدعوين من دونه - من الملائكة والأنبياء وغيرهم - يتبرّون من عابديهم وداعيهم، وأنهم غافلون عن ذلك لا شعور لهم به، فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ﴾ ﴿٦﴾ وَإِذَا حُسِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءٍ وَكَانُوا يَعْبَدُونَ كُفَّارِينَ ﴿١﴾ [الأحقاف: ٥، ٦]، وقال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانِكُمْ أَسْنَدَ وَشَرَكَ أُكْرَهَ فَرِزَقْنَا إِنْتَهِمْ وَقَالَ شَرَكَاهُمْ مَا كُنْتُ إِنَّا نَقْبُلُ مِنْهُونَ ﴾ ﴿٢﴾ [يونس: ٢٨، ٢٩].

والآيات في هذا المعنى كثيرة معلومة، وفيما ذكرناه منها كفاية ودلالة صريحة على أن العبادة حق الله وحده، وأنه لا يجوز صرف شيء منها لغيره سبحانه، فالواجب على أهل العلم أن يبينوا ذلك للناس، وأن يشرحوا لهم حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله محمداً ﷺ، ومن قبله من الرسل، وأن يعلموهم ما جهلوها من ذلك، وأن يحذرهم من الشرك بالله عز وجل، وعلى الحكام أن ينفذوا أمر الله في عباده، ويعنواهم من عبادة غيره، ومخالفة شريعته، على ما جاء في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ مستعينين بعلماء الحق على معرفة ما جهلوها من كتاب الله، أو سنة رسوله ﷺ، وفي ذلك عزهم وشرفهم، ونجاتهم في الدنيا والآخرة، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من يرد الله به خيراً يفقهه في

الدين»^(١)، وقال ﷺ: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»^(٢)، وقال ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله»^(٣)، وفي الأثر المشهور عن عثمان رضي الله عنه، وهو مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - أيضاً -: «إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن»، وقال الإمام مالك رحمه الله: «لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها» وهذه الكلمة العظيمة هي قول جميع أهل العلم، والذي صلح به الأولون وصاروا به قادة الناس، وأئمة الهدى وحكام الأرض، هو اتباع كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام - ورد ما تنازعوا فيه إليهما، لا إلى آراء الناس واجتهاداتهم، ولن يصلح آخرهم إلا بهذا الأمر الذي صلح به أولهم، فنسأل الله أن يوفق أئمة المسلمين وعلماءهم لذلك، وأن يجمع كلمتهم على الحق، وأن يصلح عامة المسلمين، ويمن عليهم بالفقه في الدين، ويولي عليهم خيارهم، إنه جواد كريم.

* * *

(١) رواه البخاري برقم (٧١).

(٢) رواه البخاري برقم (٥٠٢٧).

(٣) رواه مسلم برقم (١٨٩٣)، وأبوداود برقم (٥١٢٩) واللفظ له.

حكم من يسخر من القرآن وأهله^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه:
أما بعد: فقد اطلعت على ما نشرته مجلة الدعوة في عددها
ال الصادر في يوم الاثنين الموافق ٢٧/١/١٣٩٧هـ تحت عنوان
(صحيفة محلية تسخر من القرآن وأهله) ثم ذكرت تحت هذا
العنوان ما نصه: «وطلعت علينا الصحيفة المشار إليها في عددها
ال الصادر بتاريخ ٧/٤/١٣٩٦هـ لتسخر من القرآن وأهله ولتقول ما
نصله:»

«والرجال يعتقدون أن المرأة كائن آخر. والمرأة في تعبيرهم
ناقصة عقل ودين وهم يعتقدون أن الرجال قوامون على النساء». انتهى ما نقلته مجلة الدعوة.

ولقد دهشت لهذا المقال الشنيع واستغربت جدًا صدور
ذلك...، وعجبت كثيراً من جرأة القائمين على هذه الجريدة حتى
نشروا هذا المقال الذي هو غاية في الكفر والضلال، والاستهزاء
بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ والطعن فيهما، وليس هذا بيدع من
القائمين على هذه الصحيفة، فقد عرفت بنشر المقالات الداعية إلى
الفساد والإلحاد والضرر العظيم على المجتمع، كما عرفت بالحق

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٣ - ١٦٥). .

على علماء الإسلام والاستطالة في أعراضهم والكذب عليهم؛ لأنه ليس لدى القائمين عليها وازع إيماني ولم تردع بوازع سلطاني. فلهذا أقدمت على ما أقدمت عليه من الكفر والضلال في هذا المقال الذي لا يقوله ولا ينشره من يؤمن بالله واليوم الآخر، ولا يقوله وينشره من يحترم كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

ولمزيد من التثبت والرغبة في الوقوف على أصل المقال ومعرفة من قاله، طلبت الصحيفة المذكورة المنشور فيها هذا المقال، فأحضرت لي. فألفيتها قد نشرت ما نقلته عنها مجلة الدعوة حرفياً ونسبت ذلك إلى من سميت نفسها (أمل بنت فلان) ولم تعلق الصحيفة شيئاً في إنكار هذا المقال فعلم بذلك رضاها به وموافقتها عليه. ومعلوم أن الذي جعل الرجال قوامين على النساء هو الله عز وجل في قوله تعالى في سورة النساء: ﴿أَلِلَّٰهِ فَوَّٰمُورٰنَ عَلَى النِّسَاءِ يِمَّا فَضَلَّ اللَّٰهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَّيِمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ الآية [النساء: ٣٤]، فالطعن في قوامة الرجال على النساء اعتراض على الله سبحانه وطعن في كتابه الكريم وفي شريعته الحكيمه وذلك كفر أكبر ياجماع علماء الإسلام كما نص على ذلك غير واحد من أهل العلم منهم القاضي عياض في كتابه (الشفاء)، كما أن الذي وصف النساء بنقصان العقل والدين هو النبي ﷺ وذكر عليه الصلة والسلام أن من نقصان عقلها أن شهادة المرأتين تعدل شهادة الرجل الواحد، وذكر أن من نقص دينها أنها تمكث الليلي والأيام لا تصلي وتغطر في رمضان بسبب الحيض، وإن كان هذا النقصان

ليس عليها فيه إثم. ولكنه نقصان ثابت معقول لا شك فيه ولا اعتراض على الرسول ﷺ في ذلك، لأنه أصدق الناس فيما يقول وأعلمهم بشرع الله وأحوال عباده. فالطاعن عليه في ذلك طاعن في نبوته ورسالته ومعترض على الله سبحانه في تشريعه وذلك كفر وضلال لا ينazuء فيه أحد من أهل العلم والإيمان، والأدلة النقلية والعقلية والشواهد من الواقع ومن معرفة ما جبل الله عليه المرأة وميزها به عن الرجل، كل ذلك يؤيد ما أخبر الله به سبحانه من قوامة الرجال على النساء وفضلهم عليهن، وما أخبر به النبي ﷺ من نقصان عقل المرأة ودينها بالنسبة إلى الرجل، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون كل فرد من أفراد الرجال أفضل ولا أعقل من كل فرد من أفراد النساء، وكم الله من امرأة أفضل وأعلم وأعقل من بعض الرجال، وإنما المراد تفضيل الجنس على الجنس وبيان أن هذا أكمل من هذا والأدلة القطعية شاهدة بذلك كما سبق. وقد اتضح من كلام صاحبة المقال - أمل المذكورة - أنها أرادت من طعنها على قوامة الرجال على النساء، ومن اعتراضها على نقصهن في العقل والدين أن ذلك يسبب انقسام المجتمع وعدم ترابطه وتعاونه وذلك يؤيد ما ذكرنا آنفاً من كون المقصود بالمقال المذكور هو الطعن في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ واتهامهما بأنهما سبب التخلف وانقسام المجتمع وعدم تعاونه. ولا شك أن هذا من أوضح الكذب وأبطل الباطل، وليس في اعتقاد ما دل عليه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ من قوامة الرجال على النساء ونقص

عقول النساء ودينهن ما يوجب الضرر على المجتمع الإسلامي وانقسامه وعدم ترابطه وتعاونه، بل ذلك من تزيين الشيطان وإيحائه إلى أوليائه من الجهال والمشرعين ومن سار في ركابهم، كما أنه لا يلزم من ذلك إهدار المرأة من حساب المجتمع ولا إعفاؤها من المشاركة فيما يصلح المجتمع من النصيحة لله ولعباده والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الحق وغير ذلك من الأمور الواجبة على الجميع، بل هي مأمورة بذلك ومفروض عليها القيام بما تستطيع في هذا السبيل، كما قال الله عز وجل: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِعِصْمِهِنَّ بَعْضُهُنَّ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» الآية [التوبه: ٧١]، وقال سبحانه: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتِنَاتِ وَالصَّدِيقِينَ وَالصَّدِيقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَشِعِينَ وَالْخَشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّنَعِينَ وَالصَّنَعَيْنَ وَالْخَفِظِينَ فَرُوجُهُمْ وَالْخَفِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ لَا أَعْدَ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا» [الاحزاب: ٣٥] والآيات في هذا المعنى كثيرة، وقد قبل النبي ﷺ مشورة أم سلمة يوم الحديبية وحصل بذلك نفع كبير. وقصة خديجة رضي الله عنها في بدء الوحي وما حصل بها من الخير الكثير والتفسير عن النبي ﷺ معروفة لدى أهل العلم، والواقع من هذا النوع في التاريخ الإسلامي كثيرة.

وإنه لعجب عظيم أن يجري أصحاب هذه الصحفة على نشر هذا المقال مع انتسابهم للإسلام وقبضهم المعونات السخية من

دولة الإسلام لتشجيع صحيفتهم واستمرار صدورها. ولكن لا عجب في الحقيقة فقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت»^(١) وفي الأمثال السائرة المتداولة: من أمن العقاب أساء الأدب. وقد روي عن عمر وعثمان رضي الله عنهمما أنهما قالا: «إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن». وإن هذه الصحيفة قد تجاوزت الحدود واجترأت على محاربة الدين والطعن فيه بهذا المقال الشنيع جرأة لا يجوز السكوت عنها، ولا يحل لوزارة الإعلام ولا للحكومة الإغضاء عنها بل يجب قطعاً معاقبتها معاقبة ظاهرة بإيقافها عن الصدور ومحاكمة صاحبة المقال والمسئول عن تحرير الصحيفة وتأديبها تأديباً رادعاً واستتابتها عمما حصل منهما؛ لأن هذا المقال يعتبر من نواقض الإسلام ويوجب كفر وردة من قاله أو اعتقده أو رضي به لقول الله سبحانه: ﴿ قُلْ أَيُّ الْلَّهُ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ وَرَسُولُهُ كُثُرٌ سَتَهِزُهُونَ لَا تَعْنِزُهُونَ فَدَكْرَتُمْ بَعْدَ إِيمَنِكُمْ ﴾ الآية [التوبه: ٦٦]. فإن تاباً وإلا وجب قتلهما لکفريهما ورديهما. ولا يخفى على ذوي العلم والإيمان أن هذا الإجراء من أهم الواجبات، لما فيه من الحماية لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وشريعة الله الكاملة، ولما في ذلك أيضاً من ردع كل من تسول له نفسه أن يفعل ما فعلته هذه الصحيفة ويجترئ على ما اجترأت عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلـه وصحبه.

* * *

(١) رواه البخاري برقم (٦١٢٠).

بيان كفر وضلال

من زعم أنه يجوز لأحد الخروج عن شريعة محمد ﷺ^(١)

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فقد اطلعت على المقال المنشور بجريدة الشرق الأوسط بعدها رقم (٥٨٢٤) وتاريخ ١٤١٥/٦/٥ كتبه من سمي نفسه: (...) تحت عنوان: (الفهم الخاطئ).

وملخص المقال: إنكاره لما هو معلوم من دين الإسلام بالضرورة، وبالنص والإجماع، وهو عموم رسالة محمد ﷺ إلى جميع الناس، وادعاؤه أن من لم يتبع محمداً ﷺ ولم يطعه، بل بقي يهودياً أو نصراوياً فهو على دينٍ حق، ثم تطاول على رب العالمين سبحانه في حكمته في تعذيب الكفار والعصاة وجعل ذلك من العبث.

وقد قام بتحريف النصوص الشرعية ووضعها في غير مواضعها، وفسرها بما يملئه هواه، وأعرض عن الأدلة الشرعية والنصوص الصريبة الدالة على عموم رسالة محمد ﷺ، وعلى كفر من سمع به ولم يتبعه، وأن الله لا يقبل غير الإسلام ديناً، إلى غير

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٨/١٩٦ - ٢٠١).

ذلك من النصوص الصريرة التي أعرض عنها؛ لينخدع بكلامه الجهال.

وهذا الذي فعله كفر صريح، وردة عن الإسلام، وتكذيب الله سبحانه ورسوله ﷺ، كما يعلم ذلك من قرأ المقال من أهل العلم والإيمان.

والواجب على ولي الأمر إحالته للمحكمة لاستتابته والحكم عليه بما يقتضيه الشرع المطهر.

والله سبحانه وتعالى قد بين عموم رسالة محمد ﷺ، ووجوب اتباعه على جميع الثقلين، وذلك لا يجهله من له أدنى مسكة من علم من المسلمين، قال الله تعالى: «**فَلْ يَتَأْتِيَهَا النَّاسُ إِلَيْ رَسُولِ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَمْ يَمْلِأْ الْسَّنَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُعْلِمُ وَيُمْسِكُ فَقَامُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الْأَنْتَيْ الْأُمَّةِ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلَمَتِهِ وَأَتَيْمُوْهُ لَمَلَكُمْ تَهْتَدُونَ**» [الأعراف: ١٥٨]، وقال تعالى: «**وَأُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَنْتَرَكُمْ بِهِ وَمَنْ يَلْعَنْ**» [الأنعام: ١٩]، وقال تعالى: «**فَلَمَّا كَثُرُوا تُجْبَوُنَ اللَّهُ فَاتَّبَعُونِي يُعِبِّدُكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ**» [آل عمران: ٣١]، وقال تعالى: «**وَمَنْ يَتَبَعَ عَدَدَ الْإِسْلَمِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ**» [آل عمران: ٨٥]، وقال تعالى: «**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ بِشِيرًا وَكَذِيرًا**» [سـابـا: ٢٨]، وقال تعالى: «**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ**» [الأنبياء: ١٠٧]، وقال تعالى: «**وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيْنَ أَسْلَمُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تُوْلُوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ أَلْبَانُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ**» [آل عمران: ٢٠]، وقال سبحانه: «**بَارَكَ**

الَّذِي نَزَّلَ الْقُرْآنَ عَلَىٰ عَبْدِهِ، لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ [الفرقان: ١].

وروى البخاري ومسلم، عن جابر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «أعطيت لي خمساً لم يطعهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي المفانم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة»^(١)، وهذا بيان صريح لعموم وشمول رساله نبينا محمد ﷺ إلى جميع البشر، وأنها نسخت جميع الشرائع المتقدمة، وأن من لم يتبع محمداً ﷺ ولم يطعه فهو كافر عاصٍ مستحق لعقابه، قال تعالى: «وَمَن يَكْفُرْ بِهِ، مِنَ الْأَحْرَارِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ» [هود: ١٧]، وقال تعالى: «فَلَيَحْذَرُ الَّذِينَ يُخَالِقُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فَتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [النور: ٦٣]، وقال تعالى: «وَلَمْ يَعْذَابْ مُهِيمِتْ» [النساء: ١٤]، وقال تعالى: «أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْتَأْتُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُلِّمَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلٍ وَمَنْ يَتَبَدَّلْ الْكُفُرُ بِالْإِيمَنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ» [آل عمران: ٨٥]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

والله سبحانه قد قرن طاعة الرسول ﷺ بطاعته، وبين أن من اعتقاد غير الإسلام فهو خاسر لا يُقبل منه صرف ولا عدل، فقال تعالى: «وَمَن يَتَبَعَ عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ» [آل عمران: ٨٥]، وقال تعالى: «مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ

(١) رواه البخاري برقم (٣٣٥)، ومسلم برقم (٥٢١)، وابن حبان برقم (٦٣٩٨) واللفظ له.

أطاعَ اللَّهَ ﴿النساء: ٨٠﴾، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولِي فَإِن تَوَلُّوْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حِلَّ وَعَلَيْكُمْ مَا حِلَّتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤] وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ حَلِيلِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمُ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [آلية: ٦]، وروى مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أهل النار».

وقد بين رسول الله ﷺ بفعله وقوله بطلان ديانة من لم يدخل في دين الإسلام، فقد حارب اليهود والنصارى، كما حارب غيرهم من الكفار، وأخذ من أعلاه منهم الجزية حتى لا يمنعوا وصول الدعوة إلى بقائهم، وحتى يدخل من شاء منهم في الإسلام دون خوف من قومه أن يصدوه أو يمنعوه أو يقتلوه.

وقد روى البخاري ومسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (بينما نحن في المسجد خرج رسول الله ﷺ فقال: «انطلقوا إلى يهود»، فخرجنا معه حتى جئنا بيت المدارس، فقام النبي ﷺ فناداهم فقال: «يا معاشر يهود، أسلموا تسلموا»، فقالوا: قد بلغت يا أبا القاسم، فقال لهم رسول الله ﷺ: «ذلك أريد، أسلموا تسلموا»، فقالوا: قد بلغت يا أبا القاسم، فقال لهم رسول الله ﷺ: «ذلك أريد»، ثم قالها الثالثة...). الحديث.

والمقصود: أنه ﷺ ذهب إلى أهل الديانة من اليهود في بيت مدارسهم فدعاهم إلى الإسلام، وقال لهم: «أسلموا تسلموا»،

وكررها عليهم، وكذلك بعث بكتابه إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، ويخبره أنه إن امتنع فإن عليه إثم الذين امتنعوا من الإسلام بسبب امتناعه منه، فقد روى البخاري ومسلم في صحيحهما، أن هرقل دعا بكتاب رسول الله ﷺ، فقرأه فإذا فيه:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هَرْقَلَ عَظِيمِ الرُّومِ: سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ، أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدُعَائِيَةِ الْإِسْلَامِ: أَسْلَمْتَ سَلَمًا، وَأَسْلَمْتَ يَؤْتُكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مِرْتَنْ، فَإِنْ تَوَلَّتِ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيَّنَ، وَ**﴿يَأَهْلَ الْكِتَابَ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةِ سَوَّلَمَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَا تَسْبِدُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَيَا مَنْ دُونَ اللَّهِ فَإِنَّ تَوَلَّوْا فَقُولُوا أَشْهَدُوا إِنَّا مُسْلِمُوْكَ**» [آل عمران: ٦٤]، ثُمَّ لَمَّا تَوَلَّوْا وَرَفَضُوا الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ قَاتَلُوهُمْ **ﷺ** هُوَ وَأَصْحَابُهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَفَرَضَ عَلَيْهِمُ الْجُزِيَّةَ.

ولتأكيد ضلالهم وأنهم على دين باطل بعد نسخه بدين محمدٍ **ﷺ** أمر الله المسلمين أن يسأل الله في كل يوم وفي كل صلاة وفي كل ركعة أن يهديه الصراط المستقيم الصحيح المتقبل، وهو: الإسلام، وأن يجنبه طريق المغضوب عليهم، وهم: اليهود وأشباههم الذين يعلمون أنهم على باطل ويصررون عليه، ويجنبه طريق الضالين الذين يتبعدون بغير علم ويزعمون أنهم على طريق هدى وهم على طريق ضلاله، وهم: النصارى، ومن شابههم من الأمم الأخرى التي تبعد على ضلال وجهل، وكل ذلك؛ ليعلم المسلم علم اليقين أن كل ديانة غير الإسلام فهي باطلة، وأن كل من يتبع الله

على غير الإسلام فهو ضال، ومن لم يعتقد ذلك فليس من المسلمين. والأدلة في هذا الباب كثيرة من الكتاب والسنّة. فالواجب على صاحب المقال - عبدالفتاح - أن يبادر بالتوبة النصوح، وأن يكتب مقالاً يعلن فيه توبته، ومن تاب إلى الله توبة صادقة تاب الله عليه؛ لقول الله سبحانه: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُمْ مُّؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]، وقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَذْعُرُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَيْهَا مَا خَرَّ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَرْتُورُنَّ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنْقَضُ أَشَامًا﴾ [١٦] يُضعف له المكابح يوم القيمة وَخَلَدَ فِيهِمْ مُهَكَّمًا ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَمَأْتَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَبْدِلُ اللَّهُ سِيَّئَاتِهِمْ حَسَنَتْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [٧٠-٦٨]، ولقول النبي ﷺ: «الإسلام يهدم ما كان قبله، والتوبة تهدم ما كان قبلها»، وقوله ﷺ: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»^(١). والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يمن علينا وعلى الكاتب عبدالفتاح وعلى جميع المسلمين بالتوبة النصوح، وأن يعيذنا جميعاً من مضلات الفتنة وطاعة الهوى والشيطان، إنه ولئلا ذلك وال قادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

(١) رواه ابن ماجه برقم (٤٢٥٠).

حكم من استهزا بالرسول العظيم عليه الصلاة والسلام أو سبه أو تقصه أو استحل شيئاً مما حرمه^(١)

بسم الله، والصلوة والسلام على رسول الله ..

لقد اطلعت على ما نشرته صحيفة (صوت الإسلام) بالقاهرة نقاًلاً عن صحيفة (المساء) المصرية الصادرة في ٢٩ يناير الماضي من الجرأة على الجناب الرفيع والمقام العظيم مقام سيدنا وإمامنا: محمد بن عبدالله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً بتمثيله بحيوان من أدنى الحيوانات، وهو الديك، لا يشك مسلم أن هذا التمثيل كفر بواح، وإلحاد سافر واستهزاء صريح بمقام سيد الأولين والآخرين ورسول رب العالمين وقائد الغر المหجلين، إنها لجرأة تحزن كل مسلم، وتدمي قلب كل مؤمن، وتوجب اللعنة والعار والخلود في النار، وغضب العزيز الجبار، والخروج من دائرة الإسلام والإيمان إلى حيز الشرك والنفاق والكفران لمن قالها أو رضي بها، ولقد نطق كتاب الله الكريم بكفر من استهزا بالرسول العظيم، أو بشيء من كتاب الله المبين، وشرعه الحكيم، قال الله عز وجل: ﴿ قُلْ أَيَّالَهُ وَمَا يَنْهِيهُ، وَرَسُولُهُ كُثُرٌ نَسْتَهِزُهُونَ ﴾ ^{الآية[٦٥، ٦٦]} لا تَعْنِذُرُوا فَدَكَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَنِكُمْ ﴾ ^{النوبة: ٦٦}

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٦/٣٢٦ - ٣٤٠).

فهذه الآية الكريمة نص ظاهر وبرهان قاطع على كفر من استهزأ بالله العظيم أو رسوله الكريم أو كتابه المبين، وقد أجمع علماء الإسلام في جميع الأعصار والأمصار على كفر من استهزأ بالله أو رسوله أو كتابه أو شيء من الدين، وأجمعوا على أن من استهزأ بشيء من ذلك وهو مسلم أنه يكون بذلك كافراً مرتداً عن الإسلام يجب قتله؛ لقول الرسول ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه».

ومن الأدلة القاطعة على كفر من استهزأ بالله أو رسوله أو كتابه - أن الاستهزاء تنقص واحتقار للمستهزأ به، والله سبحانه له صفة الكمال، كتابه من كلامه، وكلامه من صفات كماله عز وجل، ورسوله محمد ﷺ هو أكمل الخلق وسيدهم، وخاتم المرسلين وخليل رب العالمين، فمن استهزأ بالله أو رسوله أو كتابه أو شيء من دينه - فقد تنقصه واحتقره، واحتقار شيء من ذلك وتنقصه كفر ظاهر ونفاق سافر، وعداء لرب العالمين، وكفر برسوله الأمين.

وقد نقل غير واحد من أهل العلم إجماع العلماء على كفر من سب الرسول الكريم ﷺ أو تنقصه، وعلى وجوب قتله.

قال الإمام أبو بكر بن المنذر رحمه الله: أجمع عوام أهل العلم على أن حد من سب النبي ﷺ القتل، وممن قاله مالك والبيث وأحمد وإسحاق، وهو مذهب الشافعي. انتهى.

وقوله: (عوام): جمع عامة، وال العامة هنا بمعنى: الجماعة، فمراده رحمه الله: أن جماعات العلماء أجمعوا على وجوب قتل من سب النبي ﷺ.

ولا شك أن السب يتنوع أنواعاً كثيرة، ولا ريب أن الاستهزاء به عليه الصلاة والسلام وتنقصه وتمثيله بحيوان حقير - من أقبح السب، وأعظم التنقص، فيكون فاعل ذلك كافراً حلال الدم والمال.

وقال القاضي عياض رحمة الله: أجمعت الأمة على قتل متنقصه من المسلمين وسابه. انتهى.

وقال محمد بن سحنون من أئمة المالكية: أجمع العلماء على أن شاتم النبي ﷺ والمتنقص له كافر، والوعيد جاء عليه بعذاب الله له، وحكمه عند الأمة القتل، ومن شك في كفره وعذابه كفر. انتهى.

قال شيخ الإسلام أبوالعباس ابن تيمية رحمة الله بعدهما نقل أقوال العلماء في شاتم الرسول ﷺ ومتناقصه في كتابه: [الصارم المسلول على شاتم الرسول] ما نصه: وتحrir القول فيه: أن الساب إن كان مسلماً أنه يكفر ويقتل بغير خلاف، وهو مذهب الأئمة الأربع وغيرهم، وقال حنبل: سمعت أبا عبدالله يقول: من شتم الرسول ﷺ أو انتقصه مسلماً كان أو كافراً فعليه القتل، وأرى أن يقتل ولا يستتاب. انتهى.

وكلام العلماء في هذا الباب كثير، وفيما نقلنا عنهم كفاية لطالب الحق.

ولقد وفقت صحيفة (صوت الإسلام) القاهرية في ردتها على جريدة (المساء) المصرية ما افترفته من المحاربة للإسلام ومن

الجرم الفظيع والمنكر الشنيع في حق المصطفى ﷺ وشريعته بقلم رئيس التحرير الشيخ محمد عطيه خميس، ولقد أحسن فضيلته إحساناً عظيماً حيث أنكر ما فعلته هذه الصحيفة من الكفر الصريح والاستهزاء السافر بسيد عباد الله وأفضل رسول، واحتج على حكام مصر وطالبهم بوضع حد لهذه الفتنة.

وإلى القراء بعض كلمته، قال وفقه الله بعد كلام سبق في رد مقالات شنيعة كتبتها بعض الصحف المأجورة ما نصه:

فلا عجب بعد كل هذا أن يجترئ صحفي من صحفي جريدة (المساء) ليعرض برسول الله ﷺ في صورة كاريكاتورية في عددها الصادر في ٢٩ يناير الماضي، فيرسم شخصاً له جسم الديك، ويقول تحت هذه الصورة (اهوه ده يا سيدى محمد أفندي اللي متجوز تسع) بمثل هذا الخبث تنشر مثل هذه الصورة التي تعرض برسول الله ﷺ وبشريعة الإسلام.

من الذي تزوج تسعًا غير رسول الله ﷺ؟ أ يصل الأمر إلى أن ينشر مثل هذا الرسم في جريدة يومية يشرف عليها الاتحاد القومي، وتصل السخرية والتريقة على شخص رسول الله ﷺ وأن يقال عنه: (محمد أفندي) ويرمز إليه بمثل هذا الرمز، لماذا اختار المحرر أو الرسام (محمد أفندي) بالذات، ولم يختار (علي أفندي)، أو (سعيد أفندي)، أو أي اسم آخر؟ ولماذا حدد العدد بتسع بالذات؟! ولم يحدد بسبع أو عشر أو اثني عشر؟ إن خبث الرسام ظاهر واضح ولا يحتاج إلى تأويل والتماس عذر له، إن مثل هذا الرسم لو نشر في

أية صحيفة إنجليزية أو أمريكية أو فرنسية أو حتى إسرائيلية لقامت الدنيا وقعدت، ولا تخدت سلاحاً بتاراً للدعاية والتشهير، أما أن ينشر في جريدة من جرائد هذه الأمة فتغمض عنها الأعين وتمر بها مروراً عابراً، ومن المؤسف المؤلم أن يحدث هذا في صحفتنا في الوقت الذي يعمل فيه الأعداء أكثر من حساب لمشاعرنا نحن المسلمين، فأمريكا وإيطاليا يريدان إنتاج فيلم عن رسول الله ﷺ فإذا بهم يلتجأون إلى مشيخة الأزهر والجامعة العربية ليأخذوا رأيها وموافقتها في كل ما يتعلق بهذا الفيلم من حوار وسيناريو وخلافه، وكان باستطاعة هاتين الدولتين أن تخرجا الفيلم كما تشاءان وعلى النحو الذي يتفق مع روحهما العدائية لنا، هذا ما يحدث من أعدائنا، وهذا ما يحدث من أبناء أمتنا؟ إلى متى يسكت المسؤولون عن هذه الصحافة؟ وإلى متى نسكت نحن أبناء هذه الأمة. هل ننتظر إلى أن يلجا هؤلاء الخونة والمفسدون إلى التتصريح بدلاً من التلميح؟ أنتظر إلى أن يسخر من إسلامنا في الشوارع والطرقات؟ والله إنها لفتنة سوداء يوقدها هؤلاء الجهلاء المأجورون تذر بالخطر الفادح إن لم يوضع لها حد، فإننا لن نستطيع أن نسكت بعد هذا على هذا التمادي في محاربة الإسلام والأخلاق وفي التعريض برسول الله ﷺ وشرعيته، فالآمة لا تزال معتزة بدينها غيورة على رسولها، فإن أرادت هذه الصحافة الماجنة أن تعلنها حرباً فلتعلنها كما تريده، ولكن لن نقف مكتوفي الأيدي.. وكفى! فإن إسلامنا هو وطننا ولا وطن لنا غيره، وإن إسلامنا هو روحنا ولا حياة

لنا بسواء، وإسلامنا هو رزقنا ولا قيمة للطعام والشراب عندنا بدونه، وإسلامنا هو كل شيء في الوجود بالنسبة لنا. وأقول هذا باسم أكثر من عشرين مليون مسلم من أبناء هذا الشعب العزيز، ونحن في انتظار بيان رسمي من الاتحاد القومي وما صنعه مع جريدة (المساء) ورسامها والمسؤولين عنها، ومع صحافتنا على العموم حتى نطمئن إلى مستقبل ديننا، والله أكبر والعزة لله ولرسوله وللمؤمنين. انتهى كلام الشيخ محمد عطية خميس.

ولقد أجاد وأفاد، وتصدح بالحق، فجزاه الله عن ذلك خيراً وزاده من الهدى والتوفيق، وكثير في المسلمين من أمثاله من الصادعين بالحق بين الظلمة اللثام، والحمد لله الذي أوجد في مصر من ينطق بالحق ويتصدح بالرد على من حاد عنه، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن بالزوايا خبايا، وأن في الرجال بقايا، ولا شك أن ذلك من حفظ الله لدينه وحمايته لخاتم الأنبياء وسيد أصنفائه محمد ﷺ، ولقد أخبر الله سبحانه في كتابه المجيد عن أعدائه من الكفار والمنافقين أنهم يسخرون بالمرسلين والمؤمنين، ويضحكون منهم، فلا غرابة أن سلك القائمون على صحفة المساء سلك أثemetهم من المشركين والمنافقين وساروا على منهاجهم الوخيم، وطريقهم الذميم ﴿أَتَوَاصَوْيَهُ، بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٣].

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ إِمَّا
يَضْحَكُونَ ﴿١﴾ وَإِذَا مَرُوا يَهْمِمُونَ﴾ [٢٩، ٣٠] الآياتان [المطففين: ٢٩، ٣٠]،
وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّاً مِّنَ الْأَفَّاقِ فَإِنْ

لَنَا وَأَرْحَنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِلِينَ ﴿٦﴾ فَلَا تَحْذَدْنُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِّنْهُمْ تَضَحَّكُونَ ﴿٧﴾ إِنَّ جَزِيلَهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَاسِدُونَ ﴿٨﴾

[المؤمنون: ١٠٩-١١١]، وقال جل وعلا عن رسوله نوح وقومه: «وَيَصْنَعُ الْفُلَكَ وَكُلُّ مَاءَرَ عَلَيْهِ مَلَأً مِّنْ قَوْمِهِ سِخْرُوا مِنْهُ فَقَالَ إِنَّنِي سَخَرُوا مِنْنَا فَإِنَّا سَخَرْنَا مِنْكُمْ كَمَا سَخَرُونَ ﴿١﴾ فَسَوْفَ تَعْلَمُوْتُ مَنْ يَأْتِيْهِ عَذَابٌ يَخْرِيْهِ وَيَحْلِيْهُ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٢﴾» [هود: ٣٨، ٣٩]، وقال تعالى: «الَّذِينَ يَلْمِزُوْنَ الْمُطَوَّعِيْنَ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ فِي الْأَصْدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَحْدُوْنَ إِلَّا جُهَدُهُ فَيَسْخَرُوْنَ مِنْهُمْ سِخْرَيْرَ اللَّهِ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦﴾» [التوبه: ٧٩].

ففي هذه الآيات المحكمات والبراهين البينات دلالة ظاهرة وحجج قاهرة على أن الاستهزاء بالمرسلين والمؤمنين من صفات الكفار والمنافقين والمرتدين، ومن عدائهم السافر وكفرهم الظاهر.

ولقد تخلق بعض القائمين على صحف القاهرة في هذا العصر بأخلاقهم وساروا سيرتهم ونهجوا نهجهم فلهم حكمهم في الدنيا والآخرة، وقد ثبت عن المصطفى ﷺ أنه قال: «من تشبه بقوم فهو منهم»^(١)، فليس من شك عند كل من له أدنى مسكة من علم وهدى أن من شبه الرسول ﷺ بشيء من الحيوانات الحقيرة فقد تقصصه واحتقره، ومن فعل ذلك أو رضي به من حاكم أو صحفي أو غيرهما فهو كافر ملحد حلال الدم والمال.

(١) رواه أبو داود برقم (٤٠٣١).

وهنا أمر عظيم ينبغي التنبيه له، وهو أن يقال: ما السر في تشبيه صحيفة (المساء) القاهرية للرسول ﷺ بالديك دون بقية الحيوانات، إنه ظاهر لمن تأمله، ألا إنه الجحود لنبوته والإنكار لرسالته ورميه بأنه ثائر شهوانى ليس له هم إلا إشاع نهمته من النساء، وهذا إمعان في الكفر، وإيغال في الاستهزاء والاحتقار للجناب العظيم والمقام الرفيع، لعن الله من تنقصه أو رماه بما هو براء منه، وقاتل الله صحيفة (المساء) القاهرية، والقائمين عليها، الراضين بهذا الاستهزاء، فما أعظم ما اجترروا عليه من الباطل، وما أصبح ما وقعوا فيه من الإسفاف والاستهزاء، ولقد صان الله رسوله ﷺ وحماه مما قاله المبطلون ورماه به المفترون، فقد كان أعنف الناس وأنصحهم الله ولعباده وأرفعهم قدرًا وأشرفهم نفساً وأشدتهم صبراً وأقوهم بحق الله وتبلیغ رسالته، وأخشاهم الله وأتقاهم له، وأزهدتهم في كل ما يلوث مقامه العظيم أو يعوقه عن مهمته في الجهاد والنصر والتبليغ، وإنما تزوج النساء كستة من قبله من المرسلين، كما قال الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَدُرْرِيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]، وفي تزوجه ﷺ يتسع من النساء حكم كثيرة، وأسرار بديعة، ومصالح عظيمة، منها: إعفافهن والإحسان إليهن، ومنها: أن يتعلمن منه ﷺ أصول الشريعة وأحكامها ويلعمنها الناس بعده كما قد وقع، فقد كان بيت كل واحدة منهن مدرسة لل المسلمين وال المسلمات، يرِدونها للتعلم ويشربون من معينها الصافي عللاً بعد نهل، ويسألون أمهات

المؤمنين عن حياته ﷺ وشمائله وأخلاقه وأعماله داخل بيته وخارجها، ومن ذلك ما في تعددهن من مصلحة التأليف والتعاون على البر والتقوى، وتبلیغ القرآن والسنۃ بواسطة أصحابه ومن يتصل بهم؛ لأن أزواجه کن من قبائل شتی وذلك أبلغ في مقام الدعوة والتأليف وأنفع للأمة وأکمل من جهة التبلیغ والتعليم، ومن ذلك ما في تعددهن من راحتھے ﷺ وأنسھے، فإن الله سبحانه قد حبب إليه النساء والطيب، وجعل فرحة عينه في الصلاة، وقد صرحت عنه ﷺ أنه قال: «الدنيا متاع، وخير متاعها الزوجة الصالحة»، وقد جعل الله الرجال على النساء والمیل إليهن، وجعلهن سکنا للرجال، كما قال عز وجل: ﴿وَمَنْ أَيْمَنَهُ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ يَنْتَكُمْ مَوْدَةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِيْنَ لِقَوْمٍ يَنْفَكُرُونَ ﴾ [الروم: ٢١]، وأعطي نبیه ﷺ في ذلك من کمال الرجال و القوة على القيام بأمر الزوجات وحقوقهن ما لم يعطه الكثير من قبله، وليس هذا بمستنكر في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فإنهم أکمل الرجال رجولة وأعفthem فرجاً وأقوهم بحق الله وحق عباده، وقد كان نبی الله داود زوجات كثيرة، ولابنه نبی الله سليمان بن داود كذلك، وقد قواهما الله على الطواف عليهم والقيام بحقهن، فكيف يستغرب على من هو أفضـلـ منـهـماـ وأـرـفـعـ عـنـ اللهـ مـنـزلـةـ،ـ وـهـوـ مـحـمـدـ ﷺـ،ـ أـنـ يـبـيعـ اللهـ لـهـ تـسـعاـ منـهـماـ وـأـرـفـعـ عـنـ اللهـ مـنـزلـةـ،ـ وـهـوـ مـحـمـدـ ﷺـ،ـ أـنـ يـبـيعـ اللهـ لـهـ تـسـعاـ منـ النـسـاءـ مـعـ ماـ فـيـ ذـلـكـ مـنـ الـمـصـالـحـ الـكـثـيرـةـ الـتـيـ تـقـدـمـ بـعـضـهاـ،ـ وـكـلـهـاـ تـعـودـ عـلـىـ الـأـمـةـ بـالـخـيـرـ وـالـإـحـسـانـ وـالـنـفـعـ الـعـامـ،ـ وـقـدـ خـصـ اللهـ نـبـيـهـ ﷺـ بـخـصـائـصـ عـظـيمـةـ،ـ وـجـاهـ بـصـفـاتـ كـرـيمـةـ،ـ فـبـعـثـهـ إـلـىـ

الناس عامة، وجعله رحمة للعالمين، واتخذه خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ورفع منزلته في أعلى الجنة وهي الوسيلة، وجعله سيد أولاد آدم كلهم، وأعطاه المقام المحمود والشفاعة العظمى يوم القيمة، ونصره بالرعب مسيرة شهر، وشرح له صدره وغفر له ذنبه ووضع عنه وزره ورفع له ذكره، فلا يذكر سبحانه إلا ذكر معه، كما في الخطب والتشهد والإقامة والتأذين، وخصائصه وشمائله كثيرة جداً، فكيف بعد هذا كله تجترئ صحفة (المساء) المصرية والقائمون عليها على الاستهزاء به والحط من قدره وتمثيله بحيوان من أ贱ر الحيوانات وأدنها؛ إمعاناً في الاحتقار وبالمبالغة في الاستهزاء، سبحان الله ما أعظم شأنه، والله أكبر ما أوسع حلمه: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩]، وليس هذا الكفر الظاهر والتفاق السافر والاستهزاء الصريح بأشرف عباد الله ومن أخرج الله به العباد من الظلمات إلى النور - بغرب من صحف الخلاعة والمجون وأبواق الكفر والإلحاد ومتابر الظلم والعدوان ومحاربة الفضائل والدعوة إلى الرذائل، ليس ذلك بغرب على بعض القائمين على صحف القاهرة، الذين باعوا أنفسهم للشيطان، وأعرضوا عما جاءت به الرسل ونزل به القرآن، واهتموا بالفراعنة والملائكة وعباد الصليبان، وجدوا بعض صحفهم لمحاربة الإسلام، وطمس شعائره العظام، والتضليل والتلبيس على خفافيش الأبصار وسفهاء الأحلام.

ثم أقول: ليس هذا وحده جرم صحف القاهرة، فكم لهم من جرائم، وكم لهم من مخازٍ، وكم لهم من مكفرات ونواقض للإسلام؟ أليسوا هم الذين أعلنا في كثير من صحفهم الدعوة إلى الاشتراكية الكافرة والشيوخية الحمراء المشتملة على الظلم للعباد، وزعموا تلبيساً وتضليلًا أنها من الإسلام، والإسلام براء من ذلك، الإسلام حرم على الناس دماءهم وأموالهم وأعراضهم، الإسلام يحترم مال الفرد والجماعة ويحرسه ويحميه بقطع يد السارق، وقتل المحارب إذا قتل، وقطع يده ورجله من خلاف إذا أخذ المال فقط، ويقول الرسول العظيم ﷺ في حجة الوداع يوم النحر: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا» متفق على صحته، ويقول ﷺ: «من ظلم شبراً من الأرض طوقة الله إياه يوم القيمة من سبع أرضين» متفق على صحته، ويقول عليه الصلاة والسلام: «من اقطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار، وحرم عليه الجنة»، قالوا: وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله؟ قال: «وإن كان قضيماً من أراك» خرجه الإمام مسلم في صحيحه، ويقول الله في كتابه الكريم: «يَتَأْيَهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِحْكَمَةً عَنْ تَرَاضِيْكُمْ» الآية [النساء: ٢٩]، وقال تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ إِلَّا بِتَنْطِيلٍ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فِيمَا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ إِلَّا مِمَّا تَرَكُوا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾» [البقرة: ١٨٨].

وقال سيد الخلق ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال: «يا

عبدادي، إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرباً، فلا تظالموا»، وقال عليه الصلاة والسلام أيضاً: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيبة من نفسه». والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

وقد أجمعت الرسل عليهم الصلاة والسلام في شرائعهم المتنوعة على عصمة مال المسلم وتحريم دمه وماله وعرضه إلا بحق، وأجمع علماء المسلمين على ذلك، ومع هذا كله فدعاة الاشتراكية والشيوخية وأعوانهم على الظلم والعدوان استباحوا أموال الناس ودماءهم بغير حق، وبنذوا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وراءهم ظهرياً، ولو أنهم قالوا: قد عرفنا أنه ظلم وعدوان وأقدمنا عليه، لكان أسهل عند الله وعند المؤمنين، ولكن بعضهم مع الظلم السافر، والكفر الظاهر يزعمون أن أعمالهم الماركسية، وتصرفاتهم الشيوعية، وسيرتهم الكفرية والإلحادية من الإسلام، ويزعمون لهم أذنابهم وعيدهم تلبيساً وتضليلًا أن الإسلام جاء بذلك، والله سبحانه ورسوله ودينه براء من ذلك كله ﴿كَبَرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، ﴿وَصُمُّ بِكُمْ عُمَّىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]، ولقد صدق الله سبحانه حيث يقول وهو أصدق القائلين: ﴿أَرَيْتَ مَنْ أَنْتَخَذَ إِلَّا هُوَ بِهِ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [١٢] ألم تخسب أن أكذبهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كاذبون بل هُمْ أَضَلُّ سَيِّلًا﴾ [الفرقان: ٤٣، ٤٤].

ومن زعم أن ما يفعله دعاة الاشتراكية والشيوخية من الظلم

والاستبداد والتعدي على حرمات المسلمين من الإسلام - فهو كافر ضال كاذب على الله ورسوله وعلى شرعيه، كما أن من أنكر الحدود كحد السرقة أو غيره، وزعم أنها ليست من شرع الله - كما ينعق بذلك دعاء الإلحاد من الشيوعيين وغيرهم - فهو كافر مكابر، مكذب لقول الله سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُلُهُمَا إِنَّهُمْ جَاهَدُواٰ﴾ [المائدة: ٣٨]، ومن زعم أن كسباً كثلاً من الله والله أعز وأحكم ، ومن زعم أن الاشتراكية الماركسية، مباحة وأنها من الإسلام، أو أنها خير من الإسلام وأرحم من الإسلام - فهو من أكفر عباد الله وأضلهم عن سواء السبيل؛ لأنه لا شيء أحسن من الإسلام ولا حكم أعدل من حكمه، ومن جعل الظلم منه ونسبة إليه فقد تنقصه وكذب عليه، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَقْرَئِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِرَبِّنَّهُمْ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [١١] متن قليل ولم يذم أليم ، والله سبحانه قسم بين الناس معيشتهم، ورفع بعضهم فوق بعض درجات؛ لتنتظم أمورهم ويستعين بعضهم ببعض، فتكميل مصالحهم وظهور مواهبهم ويتميز غنيهم من فقيرهم وشاكرهم من كافرهم وناصحهم من خائنهم وطيبهم من خبيثهم، إلى غير ذلك من الحكم والأسرار الكامنة في حكمة التفاوت بينهم في المعيشة والأسباب والأخلاق والعقول، كما قال تعالى منكراً على المشركين الأولين: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ

رَيْكَ تَحْنَ قَسْمَنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَتٌ لِيَسْتَخْدِمَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَيْكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمِعُونَ ٢٢ [الزخرف: ٢٢]

وقال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ فَضَلَّ بَعْضَكُوْنَ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾ [النحل: ٧١]، وقال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلِيفَ الْأَرْضِ وَرَقَعَ بَعْضَكُوْنَ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَتٌ لِيَتَبَلُّوكُمْ فِي مَا أَتَنَّكُمْ ﴾ الآية [الأنعام: ١٦٥]، فلو سوى بينهم سبحانه في المعيشة والأخلاق والعقول والأسباب؛ لتعطلت مصالحهم، ولم تظهر هذه الحكم والأسرار التي رتب عليها الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة، ولم يعرف العباد معاني أسمائه الحسنى وصفاته العلى، ولم يخضع أحد لأحد ولم يعرف أحد قدر نعمة الله عليه، ولم يؤد ما يجب عليه من الشكر، إلى غير ذلك من الأسرار والمعاني الشريفة والحكم الرفيعة التي لا يدركها ولا يوفق لها إلا أهل الإيمان بالله واليوم الآخر وأرباب العلم النافع والبصائر.

والاشتراكية استوردها أربابها؛ ليغنو بها الفقراء بزعمهم، وإنما جلبوها في الحقيقة؛ ليفرقوا بها الأغنياء ويسلبوها بها أموال الناس بالباطل باسم رحمة الفقراء، ويصرفوها في مطامعهم الأشبية وأغراضهم الدنيئة وشهواتهم البهيمية، ويحمدوا بها جذوة الحركة والعمل، ويصدوا بها الناس عن التفكير في حق رب العالمين، والتنافس في مصالح الحياة، والثورة على الكفرة والطغاة الملحدين. هذه حال الاشتراكية وأهلها، حسدوا الناس على ما آتاهم الله من فضله، وتجروا على شرعيه، وظلموا العباد، واستبدوا بالأموال والعتاد، وحاربوا الله في أرضه، واستكبروا عن طاعته

وحقه، وتبأ لهم ما أخسر صفتهم، وأخس مروءتهم، وأسوأ عاقبتهم، فالحذر الحذر - أيها المسلمين - من أرباب هذه الفتنة العمياء، والبدعة النكراء، والكفر الصريح، والمعاداة لله ولرسوله وشرعه لعلكم تفلحون، وقد شرع الله في الإسلام ما يغنى عن هذا المذهب الهدام ويبطل كيد مخترعيه الكفارة اللثام، فأوجب سبحانه في أموال الأغنياء من الزكاة وصنوف النفقات، وشرع لعباده عز وجل من أنواع الكفارات والصدقات وسبل الإحسان ما تسد به حاجات الفقراء، ويستغنى به عن ظلم العباد، والتحليل على سلب أموالهم، بل جعل سبحانه وتعالى أداء الزكاة أحد أركان الإسلام ومبانيه العظام، وتوعد من بخل بها بأنواع العذاب والآلام، ووعد من بذلها كما شرع الله بالطهرة، والزكاة لهم وأموالهم، ومضاعفة الأجر، وعظيم الخلف، كما قال عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكُورَةَ وَأَطْبِعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ﴾ [النور: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَدِيمِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةُ فِلُوْهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَدَرِيمِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيقَةٌ مِّنْ أَنْفُسِهِمْ عَلَيْهِ حَكِيمٌ﴾ [التوبه: ٦٠]، وقال عز وجل: ﴿لَا يَنْهَا مُؤْلِفُهُمْ صَدَقَةٌ تُظَهِرُهُمْ وَتُرَكِّبُهُمْ بِهَا﴾ [التوبه: ١٠٣]، وقال وهو أصدق القائلين: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُغْنِي شَيْءٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [سبا: ٣٩]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَخْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

فالواجب على المسلمين جمِيعاً أن يؤدوا ما أوجب الله عليهم

لإخوانهم الفقراء، وأن يطيبوا نفساً بذلك، وأن يرحموهم ويعطفوا عليهم؛ أداءً لما أوجب الله، ورجاء الرحمة من الله، وحذرأ من غضب الله، وسدّاً لأبواب الفتنة والفساد، وإغلاقاً لسبل الكفر والإلحاد، وشكراً لله على إنعمه، وطمعاً في المزيد من فضله وكرمه، وإرغاماً لأنوف الكفار والملحدين الذين قد ساءت ظنونهم بالإسلام واعتقدوا أنه قد أهمل جانب الفقراء ولم يعطهم حقهم، ولقد أخطأ ظنهم وخسرت صفتهم وكذبوا على الله وحدوا عن الحق الواضح.

فاتقوا الله أيها المسلمين، ومتّلوا الإسلام في أعمالكم وأقوالكم، وارحموا فقراءكم، وأدوا ما أوجب الله عليكم من الزكاة وغيرها؛ لتفوزوا بالسعادة والنجاة وتسليموا من غضب الله وأليم عقابه في الدنيا والآخرة.

والله المسؤول أن يصلاح أحوال المسلمين جميعاً، وأن يمنحهم الفقه في دينه، وأن يهدي زعماءهم وقادتهم لصراطه المستقيم، وأن يقيم علم الجهاد، ويكتب أهل الشرك والكفر والإلحاد، إنه ولئِ ذلك وال قادر عليه.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد، وآل وصحبه.

كلمة تحذيرية حول إنكار رشاد خليفة للسنة المطهرة^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه
ومن والاه، أما بعد:

فالداعي لكتابه هذه الكلمة أنه ظهر في مدينة توسان التابعة
لولاية أريزونا بأمريكا، شخص يدعى رشاد خليفة المصري الأصل
الأمريكي الجنسية، يقوم بالدعوة على أساس بعيد عن الإسلام
وينكر السنة وينقص من منزلة الرسول ﷺ ويحرف كلام الله بما
يتناسب مذهبه الباطل.

والمذكور ليس له علم بأصول الشريعة الإسلامية إذ هو يحمل
شهادة الدكتوراة في الهندسة الزراعية مما لا يؤهله للقيام بالدعوة
إلى الله على وجه صحيح، وقد قام بالتغريب ببعض المسلمين الجدد
والسذج من العامة باسم الإسلام في الوقت الذي يحارب فيه
الإسلام بإنكاره السنة والتعاون مع المنكرين لها قولًا وفعلاً، فقد
سجل في إذاعة ليبية أثناء زيارته لها عام ١٣٩٩هـ أحاديث إذاعية
ولما سئل من قبل أحد أساتذة الجامعة الليبية قبل صعوده للطائرة
عن رأيه في أحاديث الرسول ﷺ، أجاب باختصار نظراً لضيق
الوقت قائلاً: «ال الحديث من صنع إبليس» ومن أقواله التي توضح

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٢/٤٠٤ - ٤٠٠).

رفضه للسنة وتأويله القرآن الكريم برأيه ما يلي :

- ١ - قوله : إنه لا يجوز رجم الزاني أو الزانية سواء كانا محصنين أو غير محصنين ؛ لأن ذلك لم يرد في القرآن.
- ٢ - تبجحه بصورة مستمرة بما يروى (لا تكتبوا عنّي سوى القرآن) أنه لا تجوز كتابة الأحاديث.
- ٣ - استدلاله على ما ذهب إليه من أنه لا حاجة للسنة ولا لتفسير الرسول ﷺ للقرآن ، بقوله تعالى : «مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ» [الأنعام: ٣٨] ، وقوله : «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيَّاً» [١١] [مريم: ٦٤] .
- ٤ - ادعاؤه أن الأخذ بالسنة وكتابتها وجمع الأحاديث في القرنين الثاني والثالث كان سبباً في سقوط الدولة الإسلامية.
- ٥ - عدم التصديق بالمعراج وأن الرسول ﷺ لم يأت بجديد في الصلاة ؛ لأن العرب قد توارثوها بهذه الكيفية المعهودة عن جدهم إبراهيم عليه السلام .
- ٦ - له تأويلات في كيفية كتابة الحروف المقطعة الواردة في أول السور ، ويقول : هذه ليست الكتابة الصحيحة لها ففي قوله تعالى : «الرَّ» يجب أن تكتب هكذا (ألف لام ميم) ، وقوله تعالى : «تَ» يجب أن تكتب هكذا (نون) ، وغير ذلك من الآراء الباطلة التي يفرق بها كلمة المسلمين مع ما فيها من محادة الله ورسوله .

لذا فقد رأيت من الواجب توضيح أمره وكشف حقيقته لل المسلمين لثلا يغتر أحد بكلامه أو ينخدع بأرائه ، وحتى يكون

الجميع على معرفة بمكانة السنة المطهرة.

فلا يخفى على كل مسلم أن سنة المصطفى ﷺ هي المصدر الثاني للتشريع، وقد أجمع على ذلك سلف الأمة وعلماؤها، وقد حفظ الله سنة نبيه ﷺ كما حفظ كتابه فقيض لها رجالاً مخلصين وعلماء عاملين وهبوا نفوسهم وكرسوا حياتهم لخدمتها وتمحصها وتدقيقها ونقلها بأمانة وإخلاص، كما نطق بها رسول الله ﷺ من غير تحريف ولا تغيير لا في المعنى ولا في اللفظ، ولم يزل أهل العلم من أصحاب الرسول ﷺ ومن بعدهم يؤمنون بهذا الأصل العظيم ويتحجرون به ويعلمونه الأمة ويفسرون به كتاب الله، وقد ألفوا فيه المؤلفات وأوضحاوا ذلك في كتب الأصول والفقه، وقد جاء في كتاب الله تعالى الأمر باتباع الرسول وطاعته حتى تقوم الساعة؛ لأنه ﷺ هو المفسر لكتاب الله والمبين لما أجمل فيه بأقواله وأفعاله وتقريره، ولو لا السنة لم يعرف المسلمين عدد ركعات الصلوات وصفاتها والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يعرفوا تفاصيل أحكام المعاملات والمحرمات وما أوجب الله فيها من حدود وعقوبات.

ومما ورد في ذلك من الآيات قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢]، وقوله تعالى في سورة النساء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولُو الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنْزَعُمُ فِي شَيْءٍ فَرْدًا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُوْنَ بِاللَّهِ وَأَيْوَمَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ نَأْوِيْلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله جل ثناوه: ﴿مَنْ يُطِيعَ الرَّسُولَ

فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا ﴿٨٠﴾ [النساء: ٨٠] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَنَا فَإِنْ تَوَلُّوْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حَمَلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حَمَلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ الشَّيْءُ﴾ [النور: ٥٤]، وقال عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَمَاءِلُوا إِلَى الرَّزْكَةِ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور: ٥٦]، فهذه الآيات وغيرها جعلت طاعة الرسول ﷺ طاعة لله ومتمنة لها، وأناطت الهدى والرشاد والرحمة باتباع سنته وهديه ﷺ، ولا يكون ذلك مع عدم العمل بها وإنكارها والقول بعدم صحتها.

وإن ما تفوه به رشاد خليفة من إنكار السنة والقول بعدم الحاجة إليها كفر وردة عن الإسلام؛ لأن من أنكر السنة فقد أنكر الكتاب، ومن أنكرهما أو أحدهما فهو كافر بالإجماع، ولا يجوز التعامل معه وأمثاله، بل يجب هجره والتحذير من فتنته وبيان كفره وضلاله في كل مناسبة حتى يتوب إلى الله من ذلك. توبه معلنة في الصحف السيارة، لقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْمَدُوا مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَكُمْ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَبُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَبُهُمُ اللَّهُعُوتُ﴾ [البقرة: ١٦٠، ١٥٩]، وقد ذكر الإمام السيوطي رحمة الله كفر من جحد السنة في كتابه المسمى (مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة) فقال: «اعلموا رحمة الله أن من أنكر أن كون حديث النبي ﷺ قوله أو فعلًا بشرطه المعروف في الأصول حجة كفر وخرج عن دائرة الإسلام وحشر مع اليهود والنصارى، أو مع من

شاء الله من فرق الكفرة» انتهى المقصود.

هذا ما أردت إيضاحه والتنبيه عليه من أمر هذا الرجل براءة للذمة ونصحاً للأمة، وأسأل الله أن يهدينا وإياه صراطه المستقيم وأن يعصمنا وجميع إخواننا المسلمين من الضلال بعد الهدى ومن الكفر بعد الإيمان، كما أسأله تعالى أن ينصر دينه ويعلي كلمته ويكتب أعداء شرعيه إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على نبيه محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.



حكم الشريعة في غلام أحمد برويز^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه
ومن والاه. أما بعد:

فقد اطلعت على ما نشرته (مجلة الحج) في عددها الثاني
ال الصادر في ١٦ شعبان عام ١٣٨٢هـ من الاستفتاء المقدم إليها من
أخينا العلامة الشيخ محمد يوسف البنوري مدير المدرسة العربية
الإسلامية بكراتشي عن حكم الشريعة الإسلامية في غلام أحمد
برويز الذي ظهر أخيراً في بلاد الهند، وعن حكم معتقداته التي قدم
فضيلة المستفتى نماذج منها لاستفتائه وعن حكم من اعتنق تلك
العقائد واعتقدوها ودعا إليها... إلخ.

والجواب: كل من تأمل تلك النماذج التي ذكرها المستفتى في
استفتائه من عقائد غلام أحمد برويز وهي عشرون أنموذجًا موضحة
في الاستفتاء المنشور في المجلة المذكورة، كل من تأمل هذه
النماذج المشار إليها من ذوي العلم والبصيرة يعلم علمًا قطعياً لا
يتحمل الشك بوجه ما أن معتقدها واعتقادها والداعي إليها كافراً
كفراً أكبر مرتد عن الإسلام يجب أن يستتاب، فإن تاب توبة ظاهرة
وكذب نفسه تكذيباً ظاهراً ينشر في الصحف المحلية، كما نشر فيها

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٢٦٨/٣ - ٢٧٣).

الباطل من تلك العقائد الزائفة وإلا وجب علىولي الأمر للمسلمين قتلها، وهذا شيء معلوم من دين الإسلام بالضرورة والأدلة عليه من الكتاب والسنة وإجماع أهل العلم كثيرة جدًا لا يمكن استقصاؤها في هذا الجواب، وكل أنموذج من تلك النماذج التي قدمها المستفتى من عقائد [غلام أحمد برويز] يوجب كفره ورده عن الإسلام عند علماء الشريعة الإسلامية.

وإلى القارئ الكريم نبذة من تلك النماذج التي أشرنا إليها ليعلم مدى بشاعتها وشناختها وبعدها عن الإسلام وأن معتقدها لا يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يؤمن بالرسول ﷺ ولا بما أخبر الله به عز وجل ورسوله ﷺ عن الآخرة والجنة والنار، وليرعلم أيضًا أن معتقدها بعيد كل البعد عما جاءت به الرسل شديد العداوة والحقد والكيد للإسلام والمسلمين بارع في المكر والتلبيس، متجرد من الحياء والأدب، نسأل الله تعالى العافية والسلامة لنا وللمسلمين من شر ما ابتلي به هذا الزنديق الملحد.

النموذج الأول: من عقائد الملحد [غلام أحمد برويز] على ما نشرته المجلة المذكورة في الاستفتاء المنوه عنه آنفًا يقول: «إن جميع ما ورد في القرآن الكريم من الصدقات والتوريث وما إلى ذلك من الأحكام المالية كل ذلك مؤقت تدريجي، إنما يتدرج به إلى دور مستقل يسميه هو نظام الربوبية فإذا جاء ذلك الوقت تنتهي هذه الأحكام؛ لأنها كانت مؤقتة غير مستقلة».

النموذج الثاني: «أن الرسول والذين معه قد استنبطوا من

القرآن أحکاماً فكانت شريعة، وهكذا كل من جاء بعده من أعضاء شورائية لحكومة مركبة لهم أن يستنبطوا أحکاماً من القرآن فتكون تلك الأحكام شريعة ذلك العصر وليسوا مكلفين بتلك الشريعة السابقة، ثم لا تختص تلك بباب واحد، بل العبادات والمعاملات والأخلاق كلها يجري فيه ذلك ومن أجل ذلك القرآن لم يعين تفصيلات العبادة».

النموذج الثالث: قوله تعالى: «أطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ مِنْكُمْ» [النساء: ٥٩] أن المراد من إطاعة الله ورسوله هو إطاعة مركز الأمة أي الحكومة المركزية، والمراد بأولي الأمر الجمعيات التي تعتقد تحتها، فالحكومة المركزية تستقل بالتشريع وليس المراد بإطاعة الله إطاعة كتابه القرآن ولا بإطاعة الرسول إطاعة أحاديثه، فكل حكومة مركبة قامت بعد عهد الرسالة منصب الرسول، فإطاعة الله والرسول إنما هي إطاعة تلك الحكومة والرسول كان مطاعاً من جهة أنه كان أميراً وإماماً للحكومة المركزية والحكومة المركزية هي المطاعة».

النموذج الرابع: «قد صرخ القرآن الكريم بأنه لا يستحق الرسول أن يكون مطاعاً وليس له أن يأمرهم بطاعته وليس المراد من إطاعة الله وإطاعة الرسول إلا إطاعة مركز نظام الدين الذي ينفذ أحكام القرآن فقط».

النموذج السادس: «ليس المراد بالجنة والنار أمكنة خاصة، بل هي كيفيات للإنسان».

النموذج التاسع عشر: «الإيمان بالقدر خيره وشره مكيدة مجوسيّة جعلتها عقيدة للمسلمين».

فهذه أيها القارئ الكريم نماذج نقلتها لك من الاستفتاء المنشور في المجلة حسب ترتيبها فيها لتعلم صحة ما ذكرته لك آنفاً، وإذا قرأت بقية النماذج التي في المجلة علمت من كفره وشناعة آرائه ما يؤيد ذلك ويرشدك إلى كثير من آيات الله الساطعة وبراهينه القاطعة على حكمته في عباده وقدرته العظيمة على تقليل القلوب والقضاء عليها بالزيف حتى تصل إلى حد لا يكاد يتصوره العقل البشري، فسبحان الله ما أعظم شأنه وما أكمل قدرته ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩]، وهذه النماذج التي نقلنا يدل على بطلانها وعلى بطلان بقية النماذج الأخرى آيات كثيرات وأحاديث صحيحة وإجماع أهل العلم. فمن الآيات قوله سبحانه وتعالى: ﴿قُولُوا إِمَّا مَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَاهُ وَلَا سَمِيعٌ وَلَا سَمْحَنَ وَلَا تَقُوبَ وَلَا أَسْبَاطَ وَمَا أُوْقِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوْقِيَ الَّذِيُّونَ مِنْ رَبِّيهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَنْ يَحْكُمَ لَهُمُ الْمُسْلِمُونَ﴾ [١٣٦] فَإِنَّمَا أَمْنَوْا بِمِثْلِ مَا أَمْنَثُ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدَوْا وَلَنْ تَوَلَّنَا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيَهُمْ اللَّهُ وَهُوَ أَسْتَعِيْمُ الْمَكِيْمُ﴾ [١٣٧] [البقرة: ١٣٦، ١٣٧]، وهذا الملحد لم يؤمن بما أنزل الله على محمد ﷺ وما أنزل على الرسل قبله، بل أنكر ذلك غاية الإنكار كما يدل على ذلك إنكاره طاعة الله ورسوله وتأييد شريعته وإنكاره الجنة والنار وإنكار القدر، فيكون بذلك غير مهتدٍ بل هو من أهل الشقاق والكفر والإلحاد وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

عندَ اللَّهِ الْإِسْلَمُ» [آل عمران: ١٩]. وهذا الملحد لا يدين بذلك ويرى أن طاعة الرسول ﷺ مقيدة بحياته وأنه لم يطع لكونه رسول الله وإنما أطيع لكونه أمير الحكومة المركزية. وهذا الملحد أيضاً لا يرى طاعة الله ولا يتلزم بها وإنما الطاعة عنده للحكومة المركزية كيما كانت. وهذا صريح في تكذيب الله وتکذیب كتابه وصريح في إنكار الإسلام وإنكار أن يكون هو الدين الذي يجب التزامه، وإنما الدين عنده ما شرعته الحكومة المركزية وأمرت به وإن خالف القرآن والسنة، وقال تعالى: «وَمَنْ يَتَّبِعْ عِبَرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ» [آل عمران: ٨٥].

وهذا الملحد كما سبق لا يدين بهذه الآية فيكون مكذباً الله ومعترضاً على الله فيكون في الآخرة من الخاسرين والخاسر في الآخرة الخسارة المطلقة هو الكافر المستوجب للخلود في النار نعوذ بالله من ذلك. وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ الْمُتَّقِينَ فَإِن تَنْزَعُمُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تَقْرِبُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» [النساء: ٥٩]، وقال تعالى: «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمْرَ أَلَا تَقْبِدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ أَقْرَئُمُ» [يوسف: ٤٠]، وقال عز وجل: «وَمَا أَخْلَقْنَاهُ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ» [الشورى: ١٠]. وهذا الزانع الملحد لا يدين بهذه الآيات ولا يوجب طاعة الله ورسوله ولا التحاكم إليهما كما سبق، بل يرى كل ذلك للحكومة المركزية، وهذا كله كافٍ في تكفيه وشناعة عقیدته وتکذیبه لله ولكتابه ولرسوله وللمسلمين ومن كان بهذه المثابة فكفره وزيفه

وبعده عن الهدى لا يحتاج إلى إقامة الأدلة لكونه أظهر وأبين من الشمس في رابعة النهار في اليوم الصحو، والآيات في معنى ما ذكرته كثيرة.

وأما الأحاديث فقد صح عن رسول الله ﷺ في الصحيحين وغيرهما أنه قال: «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ويعث إلى الناس عامة» وصح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «كل أمتي يدخلون الجنة إلى من أبي» قيل: يا رسول الله، ومن يأبى؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى» رواه البخاري. وفي القرآن الكريم يقول الله سبحانه: «فَلْ يَتَكَبَّرَ أَنَّاسٌ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا» [الأعراف: ١٥٨] ويقول: «مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» [النساء: ٨٠]. وهذا الملحد لا يؤمن ببعثته ولا بوجوب طاعته ولا يراه رسولاً إلى الناس عامة وإنما يطاع عند هذا الزنديق في حياته فقط لكونه أمير الحكومة المركزية لا لكونه رسول الله. فسبحان الله ما أشنع هذا القول وما أبعده عن الهدى، وقد أجمع المسلمون إجماعاً قطعياً معلوماً من الدين بالضرورة ومنقولاً في كتب أهل العلم التي تحكى الإجماع والخلاف على أن من كذب الله سبحانه أو كذب رسوله ﷺ ولو في شيء يسير، أو أجاز الخروج عن دينه، أو قال إن محمداً ﷺ رسول إلى العرب خاصة أو إلى أهل زمانه خاصة فهو كافر مرتد عن الإسلام يباح دمه وماليه، ليس في ذلك بين أهل العلم بحمد الله خلاف فلا حاجة إلى التطويل بنقل إجماعهم من مصادره. وأرجو أن يكون فيما ذكرته

كفاية للقارئ والمستفتى؛ لأن كفر هذا الملحد [غلام أحمد برويز] على حسب ما ذكر من آرائه ومعتقداته يعلم بالبداهة لعامة المسلمين فضلاً عن علمائهم فلا ضرورة إلى بسط الأدلة عليه، ونسأل الله أن يعافي المسلمين من شره وأمثاله، وأن يكتب أعداء الإسلام أينما كانوا ويبطل كيدهم ويميتهم بغيظهم لم يدركوا ما أرادوا إنه على كل شيء قدير وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله سيدنا وإمامنا محمد بن عبد الله المبعوث إلى الناس عامة بالشريعة الكاملة إلى يوم القيمة وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.



نصيحة لمن اعتقد بوفاة المسيح وعدم نزوله في آخر الزمان^(١)

من عبدالعزيز بن عبدالله بن باز إلى فضيلة الأخ الشيخ: أبو بكر محمود جومي رئيس القضاة سابقاً في شمال نيجيريا وعضو رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة وفقه الله.
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فقد اطلعت على كتابكم حول وفاة المسيح عيسى ابن مريم، وتقريركم: عدم نزوله في آخر الزمان، وعنوانه: (حل النزاع في مسألة نزول عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام)، ويقع في ثلاثة صفحات من القطع الصغير.

واستغربت ذلك كثيراً؛ لمخالفته للأحاديث الصحيحة المتواترة في نزوله آخر الزمان، ولا يوجد في الكتاب الكريم ما يخالف ذلك.

فالواجب عليك الرجوع عن هذا القول، والتوبة إلى الله من ذلك، ومتابعة أهل السنة في إثبات نزوله عليه السلام آخر الزمان، ومن خالفهم فقد شذ وخالف الحق.

ومثلكم يقتدى به، فالواجب عليكم الرجوع إلى الصواب، ولا

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٣٣٢/٩).

عيب في ذلك، فإن الرجوع إلى الحق وعدم التمادي في الخطأ هو الطريق الحق، وهو مسلك العلماء قديماً وحديثاً.

وأنصحكم بمراجعة كتب الحديث في ذلك، وتفسير ابن حجرير والبغوي وابن كثير، وفيها الكفاية والمقنع لطالب الحق.

وفقنا الله وإياكم لما يرضيه، وأعاذنا الله وإياكم وسائر المسلمين من مضلات الفتنة، ومن نزغات الشياطين، إنه جواد كريم، كما أسأله سبحانه لكم التوفيق والإعانة على كل خير، إنه سميع قريب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



حكم الذبح لغير الله^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

فقد اطلعت على ما نشرته صحيفة الرياض في عددها الصادر يوم الأربعاء ١٤١٦/٤/١٨هـ، عما فعله بعض الناس، حينما خرج السلطان قابوس من المستشفى في صالة من عقر بعض الأنعام فرحاً بسلامته. وفقه الله لما فيه رضاه.

ولما كان هذا الأمر قد يخفى حكمه على بعض الناس، وقد كان أهل الجاهلية يعقرنون لعظمائهم.. فأنكر النبي عليه الصلاة والسلام عليهم ذلك وقال: «لا عقر في الإسلام». رأيت أن أبين للقراء حكم هذا الأمر، نصيحة لله ولعباده، وأداءً لواجب الدعوة إلى الله ونشر أحكامه سبحانه بين الناس.

فأقول: إن الذبح لله سبحانه قربة عظيمة وعبادة تقرب إليه سبحانه فلا يجوز صرفها لغيره، فعقر الذبائح للملوك والسلطانين والعلماء والتقرب إليهم بذلك يعتبر من الذبح لغير الله، ويعتبر من الشرك بالله كما قال الله سبحانه: «قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١١﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾» [الأنعام].

(١) «مجمع فتاوى ومقالات متنوعة» (٣٩٣/٩ - ٣٩٥).

والنسك هو الذبح، وقال عز وجل: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ﴾ [الكوثر: ١، ٢]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا لِيَعْبُدُوا أَللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ حُنَفَاءُ﴾ [البيت: ٥]، وقال النبي ﷺ: «لعن الله من ذبح لغير الله»^(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه.

فلا يجوز لأحد أن يتقرب إلى السلاطين والملوك والعظماء بالذبح لهم عند مقابلتهم، أو عند خروجهم من المستشفى، أو عند قدومهم إلى أي بلد. كما لا يجوز التقرب بالذبح للجن، أو الملائكة، أو الكواكب أو الأصنام، أو أصحاب القبور، أو غيرهم من المخلوقين للأدلة المذكورة.

أما إن كان الذبح يقصد به التقرب إلى الله سبحانه والشكر له، ولا يقصد به تعظيم الملوك والسلاطين، فهو في هذه الحال يعتبر منكراً وتشبهها بأهل الجاهلية في عقرهم الذبائح لعظمائهم وعلى قبورهم، ووسيلة من وسائل الذبح لغير الله. وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا عقر في الإسلام»^(٢)، وقال ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم»^(٣).

أما إذا ذبح الإنسان للضيف أو لأهله فهذا شيء لا بأس به، بل هو مشروع إذا دعت الحاجة إليه، وليس من الذبح لغير الله، بل هو مما أباحه الله سبحانه لعباده؛ وقد جاءت الأدلة الكثيرة من الكتاب

(١) رواه مسلم في الأضاحي برقم (٣٦٥٧)، و(٣٦٥٨)، والنسائي في الفضحيا برقم (٤٣٤٦).

(٢) رواه أبو داود في الجنائز برقم (٢٨٠٥)، وأحمد في باقي مسند المكثرين برقم (١٢٥٥٩).

(٣) رواه أبو داود في اللباس برقم (٣٥١٢)، وأحمد في مسند المكثرين برقم (٤٨٦٨).

والسنة على إباحة مثل هذا الأمر.

والله المسؤول أن يوفقنا وجميع المسلمين لما يرضيه، وأن يمنحكنا جميعاً الفقه في دينه والثبات عليه، وأن ينصر دينه ويعلي كلمته، وأن يصلح جميع ولاة أمر المسلمين، وأن يوفقهم للحكم بشرعه والتحاكم إليها، وإلزام الشعوب بمقتضاه، إنه ولئِ ذلك قادر عليه، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

* * *

التحذير من بناء المساجد على القبور^(١)

وسئلت هل يجوز أن يبنى على موضع أهل الكهف مسجد؟
فأجبت قائلًا:
بسم الله، والحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله، أما
بعد:

فقد اطلعت على ما نشر في العدد الثالث من مجلة رابطة
العلوم الإسلامية في باب (أخبار المسلمين في شهر).
إن رابطة العلوم الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية تنوى
إشادة مسجد على الكهف الذي اكتشف حديثاً في قرية الرحيب
وهو الكهف الذي يقال إن أهل الكهف الوارد ذكرهم في القرآن
الكريم رقدوا فيه. انتهى.

ولواجب النصح للعباده رأيت أن أوجه كلمة في المجلة
نفسها لرابطة العلوم الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية
مضمونها نصيحة الرابطة عن تنفيذ ما نوته من إشادة مسجد على
الكهف المذكور، وما ذاك إلا لأن إشادة المساجد على قبور الأنبياء
والصالحين وأثارهم مما جاءت الشريعة الإسلامية الكاملة بالمنع
منه والتحذير عنه ولعن من فعله؛ لكونه من وسائل الشرك والغلو

(١) «مجمع فتاوى ومقالات متنوعة» (٤٣٣/١) - (٤٣٦).

في الأنبياء والصالحين، والواقع شاهد بصحة ما جاءت به الشريعة، ودليل على أنها من عند الله عز وجل، وبرهان ساطع وحججة قاطعة على صدق رسول الله ﷺ فيما جاء به عن الله وبلغه الأمة، وكل من تأمل أحوال العالم الإسلامي وما حصل فيه من الشرك والغلو بسبب إشادة المساجد على الأضرحة وتعظيمها وفرشها وتجميلها واتخاذ السدنة لها علم يقيناً أنها من وسائل الشرك، وأن من محاسن الشريعة الإسلامية المنع منها والتحذير من إشادتها، ومما ورد في ذلك ما رواه الشيخان البخاري ومسلم رحمة الله عليهما عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١) قالت عائشة: يحذر ما صنعوا، قالت: ولو لا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً. وفي الصحيحين أيضاً أن أم سلمة وأم حبيبة رضي الله عنهما ذكرتا لرسول الله ﷺ كنيسة رأتها بأرض الحبشة وما فيها من الصور فقال ﷺ: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله»، وفي صحيح مسلم عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «إنى أبرؤ إلى الله أن يكون لي منكم خليل فإن الله قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً ولو كنت متخدناً من أمتي خليلاً لاتخذت أباً بكر

(١) رواه البخاري برقم (١٣٩٠)، ومسلم برقم (٥٣١).

خليلاً ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك»، والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وقد نص الأئمة من علماء المسلمين من جميع المذاهب الأربعة وغيرهم على النهي عن اتخاذ المساجد على القبور وحذرها من ذلك؛ عملاً بسنة الرسول ﷺ، ونصحاً للأمة وتحذيرها لها أن تقع فيما وقع فيه من قبلها من غلة اليهود والنصارى وأشباههم من ضلال هذه الأمة.

فالواجب على رابطة العلوم الإسلامية في الأردن وعلى غيرها من المسلمين أن تأخذ بالسنة، وتسير على نهج الأمة، وأن تحذر مما حذر الله منه ورسوله، وفي ذلك صلاح العباد وسعادتهم ونجاتهم في الدنيا والآخرة وقد تعلق بعض الناس في هذا الباب بقوله عز وجل في قصة أهل الكهف: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أُمَرِّهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١] والجواب عن ذلك أن يقال: إن الله سبحانه وتعالى أخبر عن الرؤساء وأهل السيطرة في ذلك الزمان أنهم قالوا هذه المقالة، وليس ذلك على سبيل الرضا والتقرير لهم وإنما هو على سبيل الذم والعيب والتنفير من صنيعهم، ويدل على ذلك أن الرسول ﷺ الذي أنزلت عليه هذه الآية وهو أعلم الناس بتأويلها قد نهى أمرته عن اتخاذ المساجد على القبور، وحذرهم من ذلك ولعن وذم من فعله، ولو كان ذلك جائزاً لما شدد رسول الله ﷺ في ذلك التشديد العظيم وبالغ في ذلك حتى لعن من فعله، وأخبر أنه من شرار الخلق عند الله عز وجل،

وهذا فيه كفاية ومقنع لطالب الحق، ولو فرضنا أن اتخاذ المساجد على القبور جائز لمن قبلنا لم يجز لنا التأسي بهم في ذلك؛ لأن شريعتنا ناسخة للشريائع قبلها ورسولنا عليه الصلاة والسلام هو خاتم الرسل وشرعيته كاملة عامة وقد نهانا عن اتخاذ المساجد على القبور، فلم تجز لنا مخالفته، ووجب علينا اتباعه والتمسك بما جاء به وترك ما خالف ذلك من الشريائع القديمة، والعادات المستحسنة عند من فعلها؛ لأنه لا أكمل من شرع الله ولا هدي أحسن من هدي رسول الله ﷺ.

والله المسئول أن يوفقنا وال المسلمين جميعاً للثبات على دينه والتمسك بشرعه رسوله محمد عليه الصلاة والسلام في الأقوال والأعمال، والظاهر والباطن، وفي سائر الشئون حتى نلقى الله عز وجل إنه سميع قريب وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.



تعليق على وصية شيخ الأزهر^(١)

من عبدالعزيز بن عبدالله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم سماحة الدكتور عبدالحليم محمود شيخ الأزهر وفقه الله ونصر به الحق، آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد اطلعت على كلمة للشيخ محمد علي عبدالرحيم رئيس جماعة أنصار السنة منشورة في مجلة (التوحيد) عدد شعبان ١٣٩٧هـ، قد تضمنت خبراً نشرته جريدة الجمهورية في عددها الصادر في ١٩٧٧/٥/٧م نصه كما يأتي: «أقام الشيخ عبدالحليم محمود شيخ الأزهر مسجداً في قريته [السلام] بمركز بليس، وأوصى عند وفاته: بأن يدفن في هذا المسجد» انتهى الخبر.

وفي الكلمة المذكورة النصيحة لسماحتكم بعدم الإقدام على هذا العمل المخالف لأهداف الشريعة المطهرة، من تخصيص بيوت الله للصلوة والعبادة والذكر والدعاة والاستغفار وتلاوة القرآن، لا للدفن فيها واتخاذها مقابر.

وقد كَدَرَتِي هذا الخبر كثيراً، واستغربت حصوله من سماحتكم - إن صَحَ - والذي نرجو أن يكون غير صحيح؛ لما قد

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٨/٣٣٣ - ٣٣٤).

عرف عن تسع كثيرون من أصحاب الصحف في تشويه الأخبار، ونقلها على غير وجهها الصحيح، يضاف إلى ذلك: أننا نستبعد كثيراً خفاء حكم اتخاذ القبور في المساجد عليكم؛ لما ثبت من الأحاديث الكثيرة الصحيحة الصريحة في تحريم ذلك، والنهي عنه؛ لكون ذلك وسيلة عظيمة من وسائل الشرك، وتعلق الكثير من العامة والجهال بأصحاب تلك الأضرحة، وافتتانهم بهم ودعائهم إياهم من دون الله، وجعلهم شركاء الله في طلب النفع ودفع الضر، وقضاء الحاجات مما لا يجوز طلبه إلا من الله عز وجل - كما لا يخفى - الواقع من العامة والجهلة عند قبر البدوي والحسين وغيرهما من القبور المعظمة شاهد بذلك، كما أنه غير خاف على سماحتكم ما صح عن رسول الله ﷺ من لعن اليهود والنصارى على اتخاذ قبور أنبيائهم مساجد، قوله ﷺ فيما رواه مسلم في صحيحه، عن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك».

ولا شك أن الدفن فيها داخل في اتخاذ القبور مساجد الذي ورد في الأحاديث المذكورة: التحذير منه، ولعن من فعله.

فالواجب على سماحتكم العدول عن هذه الوصية - إن كانت قد صدرت منك - وإعلان ذلك في الصحف المحلية، مع بيان أسباب العدول عنها؛ براءة للذمة، ونصحاً للأمة، وحرصاً على أن

لا يظن بسم احکم إجازة مثل هذا العمل الخطير المخالف للشريعة المحمدية، لاسيما وأنتم قدوة لعامة الناس، فاحذروا أن تنسوا سنة يكون عليكم وزرها ومثل وزر من افتدى بكم فيها أو أجازها إلى يوم القيمة.

أما إن كان الخبر غير صحيح، فالواجب التنبية على ذلك في الصحف الرائجة حتى يعلم براءتكم منه.

وأسأل الله أن يجعلنا وإياكم من دعاة الهدى وأنصار الحق، وأن يثبتنا وإياكم على دينه، إنه جواد كريم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



دفن الموتى في المساجد^(١)

بسم الله، والحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

فقد اطلعت على صحفة الخرطوم الصادرة في ١٧/٤/١٤١٥هـ، فألفيتها قد نشر فيها بيان بدن السيد محمد الحسن الإدريسي بجوار أبيه في مسجدهم بمدينة أم درمان... إلخ.

ولما أوجب الله من النصح لل المسلمين، وبيان إنكار المنكر رأيت التنبيه على أن الدفن في المساجد أمر لا يجوز، بل هو من وسائل الشرك، ومن أعمال اليهود والنصارى التي ذمهم الله عليها، ولعنهم رسوله ﷺ، كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وفي صحيح مسلم، عن جنديب بن عبد الله، عن النبي ﷺ أنه قال: «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك». والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. فالواجب على المسلمين في كل مكان - حكومات وشعوباً - أن

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٨/٣٢٦ - ٣٢٧).

يتقوا الله، وأن يحذروا ما نهى عنه، وأن يدفنوا موتاهم خارج المساجد، كما كان النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم يدفنون الموتى خارج المساجد وهكذا أتباعهم بإحسان.

وأما وجود قبر النبي ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهم في مسجده ﷺ فليس به حجة على دفن الموتى في المساجد؛ لأنه ﷺ دفن في بيته - في بيت عائشة رضي الله عنها - ثم دفن أصحابه معه، فلما وسع الوليد بن عبد الملك المسجد أدخل الحجرة فيه على رأس المائة الأولى من الهجرة، وقد أنكر عليه ذلك أهل العلم، ولكنه رأى أن ذلك لا يمنع من التوسيع، وأن الأمر واضح لا يشتبه.

وبذلك يتضح لكل مسلم أنه ﷺ وصاحبيه رضي الله عنهم لم يدفنوا في المسجد، وإدخالهم فيه بسبب التوسيع ليس بحجة على جواز الدفن في المساجد؛ لأنهم ليسوا في المسجد، وإنما هم في بيته عليه الصلاة والسلام، ولأن عمل الوليد لا يصلح حجة لأحد في ذلك، وإنما الحجة في الكتاب والسنّة، وفي إجماع سلف الأمة رضي الله عنهم، وجعلنا من أتباعه بإحسان.

وللتصح وبراءة الذمة جرى تحريره في ١٤١٥/٥/١٤. والله ولئل التوفيق.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآلـه وصحبه، وأتباعهم بإحسان.

حول قوانين القبائل والدعوة إلى إحيائها^(١)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد اطلعت على مقال منشور في جريدة عكاظ في العدد ٩٨٤٢ (١٤١٤هـ) الصادر في يوم الأربعاء الموافق ٢٤ محرم ١٤١٤هـ، حول: (قوانين القبائل والدعوة إلى إحيائها)، فرأيت أن من الواجب الرد على هذا المقال، وبيان ما فيه من الخطير العظيم والفساد الكبير؛ وذلك لأن في إحياء العادات القبلية، والأعراف الجاهلية ما يدعوا إلى ترك التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وفي ذلك المخالفة لشرع الله المطهر.

ولوجوب النصيحة لله ولعباده أقول وبالله التوفيق:

يجب على جميع المسلمين أن يتحاكموا إلى كتاب الله سبحانه وتعالى، وسنة رسوله محمد عليه أفضل الصلاة والسلام في كل شيء، لا إلى العادات والأعراف القبلية، ولا إلى القوانين الوضعية، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَخْلَقْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَيَّ اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعَمُونَ

(١) «مجمع فتاوى ومقالات متنوعة» (٨ - ٢٧٢ / ٢٧٤).

أَنَّهُمْ مَا أَمْنَوْا يَمَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّلَعُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضْلِلُهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ [النَّاس]: ، وقال تعالى: ﴿أَفَحُكْمُ الْجَهَنَّمَ يَبْقَعُونَ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقَنُونَ﴾ ﴿٥٠﴾ [الإِنْدِيز]: ، وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ الْمُنْكَرُ فَإِنْ تَنْزَعُمُ فِي شَيْءٍ فَرْدُوْهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ كَوْلًا﴾ ﴿٥٩﴾ [النَّاس]: .

فيجب على كل مسلم أن يخضع لحكم الله ورسوله، وأن لا يقدم حكم غير الله ورسوله - كائناً من كان - على حكم الله ورسوله، فكما أن العبادة لله وحده فكذلك الحكم له وحده، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠].

فالتحاكم إلى غير كتاب الله سبحانه وتعالى وإلى غير سنة رسوله ﷺ من أعظم المنكرات، وأقبح السيئات، بل قد يكفر المتهاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله إذا اعتقد حل ذلك، أو اعتقد أن حكم غيرهما أحسن، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا فَضَيَّتْ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ ﴿٦٥﴾ [النَّاس]: .

فلا إيمان لمن لم يُحَكِّمْ الله ورسوله ﷺ في أصول الدين وفروعه، وفي كل الحقوق، فمن تحاكم إلى غير الله ورسوله فقد تحاكم إلى الطاغوت.

وبهذا يعلم أنه لا يجوز إحياء قوانين القبائل وأعرافهم

وأنظمتهم التي يتحاكمون إليها بدلاً من الشرع المطهر الذي شرعه أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين، بل يجب دفنه وإماتتها والإعراض عنها، والاكتفاء بالتحاكم إلى شرع الله سبحانه وتعالى، ففيه صلاح الجميع وسلامة دينهم ودنياهم، وعلى مشايخ القبائل ألا يحكموا بين الناس بالأعراف التي لا أساس لها من الدين، وما أنزل الله بها من سلطان، بل يجب أن يرُدُوا ما تنازع فيه قبائلهم إلى المحاكم الشرعية، وذلك لا يمنع الصلح بين المتنازعين بما يزيل الشحناء ويجمع الكلمة ويرضي الطرفين بدون إلزام، على وجه لا يخالف الشرع المطهر؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالصَّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، وقوله عز وجل: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ تَجْوِيلِهِمْ إِلَّا مَنْ أَمْرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، وقوله جل وعلا: ﴿فَإِنَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، ولما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً حراماً أو أخلً حراماً».

فالواجب الالتزام بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، والتحاكم إليهما، والحذر مما يخالفهما، والتوبة النصوح مما سلف مما يخالف شرع الله تعالى.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه، وأعاذنا جميعاً من مضلات الفتن ونزعات الشيطان، إنه سميع قريب.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآلـه وصحبه.

النهي عن سب القدر^(١)

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد: فقد اطلعت على ما نشر في جريدة الرياض العدد (٤٨٨٧) الصادر في ١٤٠١/٩/١٧هـ تحت زاوية قصة اجتماعية بعنوان (قسوة القدر) بقلم (....). وقد ورد في القصة المذكورة قول الكاتبة: «إننا في هذه الحياة ليس لنا حقوق، إننا أعمار يلهموا بها القدر، حتى يملها، فيلقى بها إلى العالم الآخر، والقدر يلهموا أحياناً بدموعنا وضحكاتنا».

وهذا الكلام مناف لكمال التوحيد، وكمال الإيمان بالقدر، فإن القدر لا يلهموا، والزمن لا يبعث، وإن كل ما يجري في هذه الحياة هو بتقدير الله وعلمه، والله سبحانه هو الذي يصرف الليل والنهار، وهو الذي يقدر السعادة والشقاء، حسب ما تقتضيه حكمته وقد تخفي تلك الحكمة على الناس؛ لأن علمهم محدود، وعقولهم قاصرة عن إدراك تلك الحكمة الإلهية، وكل ما في الوجود مخلوق لله، خلقه بمشيئته وقدرته، وما شاء كان وما لم يشاً لم يكن، وهو الذي يعطي ويمعن، ويختفي ويرفع، ويعز ويذل، ويغنى ويفرق، ويضل ويهدى، ويسعد ويشقى، ويولى

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (١٤٦/١٤٨).

الملك من يشاء، ويترى له ممن يشاء، وقد أحسن كل شيء خلقه، وكل أفعال الخالق وأوامره ونواهيه، لها حكمة بالغة وغايات محمودة، يشكر عليها سبحانه، وإن لم يعرفها البشر لقصور إدراكم.

وقد ورد في الصحيحين وغيرهما عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى: يؤذيني ابن آدم يسب الدهر، وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار»، وفي رواية: «لا تسبوا الدهر فإني أنا الدهر»، وفي رواية: «لا يقل ابن آدم يا خيبة الدهر فإني أنا الدهر، أرسل الليل والنهار فإذا شئت قبضتهما»، وقد كان العرب في الجاهلية ينسبون إليه ما يصيبهم من المصائب والمكاره، فيقولون: أصابتهم قوارع الدهر، وأبادهم الدهر، فإذا أضافوا إلى الدهر ما نالهم من الشدائـد، سبوا فاعلها فكان مرجع سبها إلى الله عز وجل، إذ هو الفاعل في الحقيقة للأمور التي يصفونها، فنهوا عن سب الدهر وقد نقل هذا التفسير للحديث بهذا المعنى عن الشافعي، وأبي عبيد، وأبن جرير، والبغوي وغيرهم.

وأما معنى قوله: «أقلب الليل والنهار» يعني أن ما يجري فيهما من خير وشر بارادة الله وتدبـيره وتعلم منه تعالى وحكمـة، لا يشاركه في ذلك غيره، ما شاء كان وما لم يشاـئ لم يكن، فالواجب عند ذلك حمـده في الحالـتين، وحسنـه الظن به سبحانه وبـحمدـه، والرجـوع إلـيه بالـتوبـة والإـنـابة، قال تعالى: ﴿وَتَبَلُّوكُمْ بِالشَّرِّ وَلَا تَغْرِي فَتـنـةً وَإِلَيْنـا تـرـجـعـونـ﴾ [الأـسـيـاء: ٣٥].

وقد أورد الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، باباً في كتاب التوحيد سماه: (باب من سب الدهر فقد أذى الله) أورد فيه هذا الحديث ويبيّن أنه يشتمل على عدة مسائل:

- ١ - النهي عن سب الدهر.
- ٢ - تسميته أذى الله.
- ٣ - التأمل في قوله: «فإن الله هو الدهر».
- ٤ - أنه قد يكون ساباً ولو لم يقصده بقلبه.

وعلى هذا فإن الكاتبة - سامحها الله - أخطأت عندما نسبت القسوة إلى الدهر في عنوان قصتها؛ لأن القدر - كما سبق - لا يتصرف، وإنما الله سبحانه هو المقدر للأشياء عن حكمة بالغة، والله جل وعلا لا يوصف بالقسوة، بل هو جل وعلا رحيم بعباده، وهو أرحم بهم من الوالدة بولدها، كما ورد في الحديث الصحيح: «الله أرحم بعباده من الوالدة بولدها»، فيجب أن ننزعه أقلامنا عن الواقع في مثل هذه المزالق، امثالاً لأمر الله وأمر رسوله، وإكمالاً للتوحيد، وابتعاداً عما ينافي كماله، ووسائل الإعلام - كما هو معروف - واسعة الانتشار وعظمية التأثير على الناس، وكثرة ترديدها لمثل هذه الكلمات ينشرها بين الناس، و يجعلهم يتواهون في استعمالها، وخاصة النشء مع ما في استعمالها من المحذور. نسأل الله أن يهدينا إلى الصراط المستقيم، ويجنبنا زلات القلم واللسان، إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

التعليق بالنجوم والأبراج والطالع^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فقد اطلعت على مقال نشر في بعض الصحف يتضمن تمجيد بعض أعمال الجاهلية والفاخر بها والدعوة إليها، مثل التعليق بالنجوم والأبراج والحظ والطالع، فرأيت أن من الواجب التنبية على ما تضمنه المقال من الباطل، فأقول: إن ما يسمى بعلم النجوم والحظ والطالع من أعمال الجاهلية التي جاء الإسلام بإبطالها وبيان أنها من الشرك لما فيها من التعليق بغير الله تعالى واعتقاد الضر والنفع في غيره، وتصديق العرافين والكهنة الذين يدّعون علم الغيب زوراً وبهتاناً، ويعيثون بعقول السّذج والأغراص من الناس ليبتزوا أموالهم ويفجروا عقائدهم، قال عليه السلام فيما رواه عنه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد» رواه أبو داود وإسناده صحيح، وللنمسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه: «من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك»، ومن تعلق شيئاً وكل إليه، وهذا يدل على أن السحر شرك بالله تعالى وأن من تعلق بشيء من أقوال

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متعددة» (١٢٣/٢ - ١٢٥).

الكهان أو العرافين وكل إليهم وحرم من عون الله ومدده.

وقد ذكر مسلم في صحيحه عن بعض أزواج النبي ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوماً»، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» أخرجه أهل السنن الأربع، وعن عمران بن حصين مرفوعاً: «ليس منا من تطير أو تطير له أو تكهن أو تكهن له أو سحر له، ومن أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» رواه البزار بإسناد جيد، قال ابن القيم رحمه الله: «من اشتهر بياحسان الزجر عندهم سموه عائفاً وعرافاً. والمقصود من هذا معرفة أن من يدعى معرفة علم شيء من المغيبات فهو إما داخل في اسم الكاهن وإما مشارك له في المعنى فيلحق به، وذلك أن إصابة المخبر بعض الأمور الغائبة في بعض الأحيان يكون بالكشف ومنه ما هو من الشيطان. ويكون بالفال والزجر والطيرة والضرب بالحصى والخط في الأرض والتنجيم والكهانة والسحر ونحو هذا من علوم الجاهلية؛ ونعني بالجاهلية كل ما ليس من أتباع الرسل عليهم السلام كالفلسفه والكهان والمنجمين ودهرية العرب الذين كانوا قبل مبعث النبي ﷺ، فإن هذه علوم لقوم ليس لهم علم بما جاءت به الرسل صلی الله عليهم وسلم، وكل هذه الأمور يسمى صاحبها كاهناً وعرافاً وما في معناهما فمن أتاهم أو صدقهم بما يقولون لحقه الوعيد.

وقد ورث هذه العلوم عنهم أقوام، فادعوا بها علم الغيب الذي استأثر الله بعلمه، وادعوا أنهم أولياء الله وأن ذلك كرامة» انتهى المقصد نقله من كلام ابن القيم رحمه الله.

وقد ظهر من أقواله عليه السلام ومن تقريرات الأئمة من العلماء وفقاء هذه الأمة، أن علم النجوم وما يسمى بالطالع وقراءة الكف وقراءة الفنجان ومعرفة الحظ كلها من علوم الجاهلية، ومن المنكرات التي حرمتها الله ورسوله، وأنها من أعمال الجاهلية وعلومهم الباطلة التي جاء الإسلام يابطلاها والتحذير من فعلها، أو إتيان من يتعاطاها وسؤاله عن شيء منها، أو تصدقه فيما يخبر به من ذلك لأنه من علم الغيب الذي استأثر الله به، قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، ونصيحتي لكل من يتعلق بهذه الأمور أن يتوب إلى الله ويستغفره، وأن يعتمد على الله وحده ويتوكل عليه في كل الأمور، مع أخذه بالأسباب الشرعية والحسية المباحة وأن يدع هذه الأمور الجاهلية ويبعد عنها، ويحذر سؤال أهلها أو تصدقهم طاعة الله ولرسوله عليه السلام وحفظاً على دينه وعقيدته، والله المسؤول أن يرزقنا وال المسلمين الفقه في دينه والعمل بشرعه، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، وصلى الله وسلم وبارك على نبيه وخاتم رسله محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين.

وجوب عداوة اليهود والمشركين وغيرهم من الكفار^(١)

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه
ومن اهتدى بهداه. أما بعد:

فقد نشرت بعض الصحف المحلية تصريحاً لبعض الناس قال
فيه ما نصه: «إننا لا نكن العداء لليهود واليهودية وإننا نحترم جميع
الأديان السماوية»، وذلك في معرض حديثه عن الوضع في الشرق
الأوسط بعد العدوان اليهودي على العرب. ولما كان هذا الكلام
في شأن اليهود واليهودية يخالف صريح الكتاب العزيز والسنة
المطهرة، ويخالف العقيدة الإسلامية وهو تصريح يخشى أن يغتر به
بعض الناس، رأيت التنبية على ما جاء فيه من الخطأ نصاً لله
ولعباده.. فأقول:

قد دل الكتاب والسنّة وإجماع المسلمين على أنه يجب على
المسلمين أن يعادوا الكافرين من اليهود والنصارى وسائر
المشركين، وأن يحذروا مودتهم واتخاذهم أولياء، كما أخبر الله
سبحانه في كتابه المبين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من
خلفه تنزيل من حكيم حميد، أن اليهود والمشركين هم أشد الناس
عداوة للمؤمنين. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْجُذُوا عَدُوّكُمْ وَعَدُوّكُمْ

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (١٧٨/٢ - ١٨٩).

أَوْلَيْهِ تُقْرَنْ إِلَيْهِمْ يَالْمَوْدَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِعَاجَاهُمْ مِنَ الْحَقِّ ۝ (المتحنة: ١)

إِلَى قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ۝ فَذَكَرَتْ لَكُمْ أَسْوَأُهُنَّ حَسَنَةً فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِغَوْتِمَ إِنَّا بُرَءُ مِنْكُمْ وَمَا نَعْبُدُونَ مِنْ دُوْنِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبِمَا يَنْتَهِي بِنَفْسِكُمُ الْمَعْدُودُ وَالْبَعْضَاءُ أَبْدَأُ حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ۝ (المتحنة: ٤)، وَقَالَ تَعَالَى:

۝ يَأَيُّهَا الَّذِينَ مَأْمَنُوا لَا تَنْجِدُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلَيَهُ بَعْضُهُمْ أَوْلَيَهُ بَعْضٌ وَمَنْ يَتَوَمَّمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّلَمِيْنَ ۝ (٥١) (المائدة: ٥١)، وَقَالَ تَعَالَى:

۝ يَأَيُّهَا الَّذِينَ مَأْمَنُوا لَا تَنْجِدُوا إِبَاهَهُمْ وَلَا خُوَلَهُمْ أَوْلَيَهُ إِنْ أَسْتَحْبُو الْكُفَرُ عَلَى الْإِيمَنِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ۝ (٢٣) (التوبه: ٢٣)، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَ فِي شَانِ الْيَهُودِ: ۝ تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَيْهِمْ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَفْسُهُمْ أَنْ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ حَالِدُونَ ۝ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزَلَ إِلَيْهِ مَا أَنْجَدُوهُمْ أَوْلَيَهُ وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَدِسْقُونَ ۝ لَتَعْجَدَنَ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَدًا لِلَّذِينَ مَأْمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ۝ الآية (المائدة: ٨٠-٨٢).

وَقَالَ تَعَالَى: ۝ لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادِعُونَ مَنْ حَادَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَوْ كَانُوا إِبَاهَهُمْ أَوْ أَبْنَاهَهُمْ أَوْ إِخْوَنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۝ (المجادلة: ٢٢) الآية. وَالآياتُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ، وَهِيَ تَدْلِي دَلَالَةً صَرِيقَةً عَلَى وجوب بُغْضِ الْكُفَّارِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَسَائِرِ الْمُشْرِكِينَ وَعَلَى وجوب مِعَادَتِهِمْ حَتَّى يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ، وَتَدْلِي أَيْضًا عَلَى تَحْرِيمِ مُوْدَتِهِمْ وَمُوَالَاتِهِمْ وَذَلِكَ يَعْنِي بُغْضِهِمْ وَالْحَذَرُ مِنْ مَكَانِهِمْ وَمَا ذَكَرَ إِلَّا لِكُفَّارِهِمْ بِاللَّهِ وَعَدَائِهِمْ

لدينه ومعاداتهم لأوليائه وكيدهم للإسلام وأهله، كما قال تعالى: ﴿ يَتَآتِيهَا الَّذِينَ أَمْنَأُوا لَا تَنْجِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ حَبَالًا وَدُوَامًا عِنْهُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَالكُمْ الْأَيْمَنَةُ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [١١٦] هَاتَنْتُمْ أُولَاءِ مُجْهُوْنَهُمْ وَلَا يَجْعَلُونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ، وَإِذَا لَقُوْكُمْ قَالُوا مَأْمَنًا وَإِذَا حَلَوْا عَصُوا عَلَيْكُمُ الْأَنَاءِ مِنَ الْفَيْظِ قُلْ مُؤْمِنًا يَعْيَظُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَيْمٌ بِذَنَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [١١٧] إِنْ تَمْسَكُمْ حَسَنَةً سُوْهُمْ وَلَمْ تُصِبُّكُمْ سَيِّئَةً يَفْرَحُوا بِهَا وَلَمْ تَصِرُّوا وَتَنْقُوا لَا يَضْرُرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ بِمَا يَعْمَلُونَ بُحِيطُ ﴾ [١١٨] [آل عمران: ١١٨-١٢٠]، ففي هذه الآيات الكريمتات حت

المؤمنين على بغض الكافرين، ومعاداتهم في الله سبحانه من وجوهه كثيرة، والتحذير من اتخاذهم بطانة، والتصریح بأنهم لا يقتربون في إيصال الشر إلينا، وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ حَبَالًا ﴾ [آل عمران: ١١٨] والخ بال هو: الفساد والتخريب. وصرح سبحانه أنهم يودون عتنا، والعن: المشقة، وأوضح سبحانه أن البغضاء قد بدت من أفواههم وذلك فيما ينطقون به من الكلام لمن تأمله وتعقله وما تخفي صدورهم أكبر من الحقد والبغضاء ونحوهسوء لنا أكبر مما يظهرون، ثم ذكر سبحانه وتعالى أن هؤلاء الكفار قد يتظاهرون بالإسلام نفاقاً ليدركون مقاصدهم الخبيثة وإذا خلوا إلى شياطينهم عضوا على المسلمين الأنامل من الغيظ، ثم ذكر عز وجل أن الحسنات التي تحصل لنا من العز والتمكين والنصر على الأعداء ونحو ذلك تسوهن وأن ما يحصل لنا منسوء كالهزيمة والأمراض ونحو ذلك يسرهم وما ذلك إلا لشدة

عداوتهم وبغضهم لنا ولديتنا. وموافق اليهود من الإسلام ورسول الإسلام وأهل الإسلام كلها تشهد لما دلت عليه الآيات الكريمة من شدة عداوتهم لل المسلمين ، والواقع من اليهود في عصرنا هذا وفي عصر النبوة وفيما بينهما من أكبر الشواهد على ذلك ، وهكذا ما وقع من النصارى وغيرهم من سائر الكفرة من الكيد للإسلام ومحاربة أهله ، وبذل الجهود المتواصلة في التشكيك فيه والتنفير منه والتلبيس على متبعيه وإنفاق الأموال الضخمة على المبشرين بالنصرانية والدعاة إليها ، كل ذلك يدل على ما دلت عليه الآيات الكريمة من وجوب بغض الكفار جميعاً والحد منهم ومن مكائدهم ومن اتخاذهم بطانة . فالواجب على أهل الإسلام أن يتبعوا لهذه الأمور العظيمة وأن يعادوا ويبغضوا من أمرهم الله بمعاداته وبغضه من اليهود والنصارى وسائر المشركين حتى يؤمّنوا بالله وحده ، ويلتزموا بدينه الذي بعث به نبيه محمد ﷺ . وبذلك يحققون اتباعهم ملة أبيهم إبراهيم ودين نبيهم محمد ﷺ الذي أوضحه الله في الآية السابقة ، وهي قوله عز وجل : ﴿فَذَكَرَتْ لَكُمْ أَسْوَأُهُنَّ حَسَنَةً فِي إِنْتَرَاهِمَ وَالَّذِينَ مَعَهُمْ إِذْ قَالُوا لِقَرْبَتِهِمْ إِنَّا بُرُّهُمْ كُلُّاً مِنْكُمْ وَمَنْ أَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرُنَا بِكُمْ وَبِمَا يَتَّبِعُنَا وَبِمَا تَبَيَّنَ لَنَا مِنْكُمُ الْمُعْذَوَةُ وَالْبَعْصَاءُ أَبْدَأْهُنَّ تَوْمِنُوا بِاللَّهِ وَخَدَوْهُ﴾ [المتحدة: ٤] ، وقوله تعالى : ﴿وَلَمَّا قَالَ إِنْتَرَاهِمْ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بِرَبِّي مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿١﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِيْنِ ﴿٢﴾ [الرخرف: ٢٦ ، ٢٧] ، وقوله عز وجل : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ مَأْمُونُوا لَا تَنْهَاذُوا الَّذِينَ أَتَخْذَلُوا دِينَكُمْ هُنُّوا لَعْنَاهُمْ مِنَ الَّذِينَ أَوْفُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارُ أُولَئِكَ وَأَنَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُلُّمُؤْمِنٍ ﴿٣﴾ [المائدة: ٥٧]

والآيات في هذا المعنى كثيرة. وفي قوله تعالى: «**لَتَعِدَنَّ أَشَدَّ**
النَّاسِ عَذَابَةً لِّلَّذِينَ مَاءَمَنُوا أَلِيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا» [المائدة: ٨٢] دلالة
 ظاهرة على أن جميع الكفار كلهم أعداء للمؤمنين بالله سبحانه
 وبرسوله محمد ﷺ، ولكن اليهود والمرجعيات عباد الأولئك أشدتهم
 عداوة للمؤمنين، وفي ذلك إغراء من الله سبحانه للمؤمنين على
 معادات الكفار والمرجعيات عموماً وعلى تخصيص اليهود
 والمرجعيات بمزيد من العداوة في مقابل شدة عداوتهم لنا، وذلك
 يوجب مزيد الحذر من كيدهم وعداوتهم. ثم إن الله سبحانه مع
 أمره للمؤمنين بمعادات الكافرين أوجب على المسلمين العدل في
 عداوتهم فقال تعالى: «**يَتَأَبَّهَا الَّذِينَ مَاءَمَنُوا كُوْنُوا قَوْمِينَ لِلَّهِ شَهَادَةٌ**
بِالْقِسْطِ وَلَا يَعْجِرُ مِنَكُمْ شَيْئاً قَوْمٌ عَلَىٰ أَلَا تَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ
لِلتَّقْوَىٰ» [المائدة: ٨]، فأمر سبحانه المؤمنين أن يقوموا بالعدل مع
 جميع خصومهم، ونهاهم أن يحملهم بغض قوم على ترك العدل
 فيهم وأخبر عز وجل أن العدل مع العدو والصديق هو أقرب
 للتقى. والمعنى: أن العدل في جميع الناس من الأولياء والأعداء
 هو أقرب إلى انتقاء غضب الله وعداته. وقال عز وجل: «**إِنَّ اللَّهَ**
يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَاتِ وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ
وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَمَّا كُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٦﴾» [النحل: ٩٠] وهذه الآية
 الكريمة من أجمع الآيات في الأمر بكل خير والنهي عن كل شر،
 ولهذا روي أن النبي ﷺ لما بعث عبدالله بن رواحة الأنصاري إلى
 خير ليخرص على اليهود ثمرة النخل، وكان النبي ﷺ قد عاملهم

على تخيلها وأرضها بنصف ثمرة النخل والزرع، فخرص عليهم عبدالله ثمرة النخل، فقالوا له إن هذا الخرص فيه ظلم، فقال لهم عبدالله رضي الله عنه: «والذي نفسي بيده إنكم لأبغض إلى من عدكم من القردة والخنازير، وإنه لن يحملني بغضي لكم وحبي لرسول الله ﷺ على أن أظلمكم» فقال اليهود: بهذا قامت السموات والأرض. فالعدل واجب في حق القريب والبعيد والصديق والبغض، ولكن ذلك لا يمنع من بغض أعداء الله ومعاداتهم ومحبة أولياء الله المؤمنين وموالاتهم، عملاً بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنّة، والله المستعان.

أما قول الكاتب: «إننا نحترم جميع الأديان السماوية» فهذا حق ولكن ينبغي أن يعلم القارئ أن الأديان السماوية قد دخلها من التحريف والتغيير ما لا يحصيه إلا الله سبحانه ما عدا دين الإسلام الذي بعث الله به نبيه وخليله وخيرته من خلقه نبينا وإمامنا وسيدنا محمد بن عبدالله ﷺ فقد حمأه الله وحفظه من التغيير والتبدل، وذلك بحفظه لكتابه العزيز وسنة رسوله الأمين عليه من ربه أفضلي الصلاة والتسليم، حيث قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْكِتَابَ وَإِنَّا لَهُ لَحْفَظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فقد حفظ الله الدين وصانه من مكائد الأعداء بجهابذة نقاد أمناء، ينفون عنه تحريف الغالين واتحالف المبطلين وكذب المفترين وتأويل الجاهلين، فلا يقدم أحد على تغيير أو تبدل إلا فضحه الله وأبطل كيده.

أما الأديان الأخرى فلم يضمن حفظها سبحانه، بل استحظر

عليها بعض عباده فلم يستطعوا حفظها، فدخلها من التغيير والتحريف ما الله به عليم كما قال عز وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا الْوَرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَخْتَمُ بِهَا الْتَّبِيِّنُ أَتَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّنِينُ وَالْأَحْجَارُ إِنَّمَا أَسْتَحْفَظُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ شَهِدَاءَ﴾ [المائدة: ٤٤] وقال عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَمْرُنُكَ الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي الْكُفَّارِ مِنَ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ أَمَّا مَا يَأْفُوهُمْ فَلَمْ يُؤْمِنُ مَلْوِهِمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَعَوْتُ لِلْكَذِبِ سَعَمُوتَ لِقَوْمٍ مَّا لَهُمْ لَرَأَوْكَ يَحْرِفُونَ الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ الآية [المائدة: ٤١]، وقال عز وجل: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَسْرُرُوا بِهِ ثَمَّ نَهَىٰ قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا كَنَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [٧٩] [البقرة: ٧٩] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُنَ الْأَسْنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَعْسُبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨].

والآيات في هذا المعنى كثيرة. أما ما كان من الأديان السماوية السابقة سليم من التغيير والتبديل فقد نسخه الله ببعث رسول الله ﷺ وإنزاله القرآن الكريم، فإن الله سبحانه أرسل رسوله محمدًا ﷺ إلى الناس كافة ونسخ شريعته سائر الشرائع، وجعل كتابه الكريم مهيمناً على سائر الكتب السماوية. فالواجب على جميع أهل الأرض من الجن والإنس سواء كانوا من اليهود أو النصارى أو غيرهم من سائر أجناس بني آدم، ومن سائر أجناس الجن أن يدخلوا في دين الله الذي بعث به خاتم الرسل إلى الناس عامة وأن

يلزموا به ويستقيموا عليه، لأنه هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله من أحد ديناً سواه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْيُسْلَمُو وَمَا أَخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَقَيْتُمْ بِيَنْهُمْ وَمَنْ يَكْفُرُ بِيَنْتَهِتُ اللَّهُ فِي أَنَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [١٦] فَإِنْ حَاجُوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنْ أَتَبَعَنِي وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ وَالْأُمَمِّنَ أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلُّوا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [١٧] [آل عمران: ١٩-٢٠] وقال عز وجل: ﴿فُلُّوا إِمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزَلَ إِلَّا إِنَّ رَبَّهُمْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَمَنْ هُنَّ لِهِ مُسْلِمُونَ﴾ [١٨] فَإِنْ إِمَّا آتُوكُمْ يُمْثِلُ مَا آتَيْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا فَإِنْ تَوَلُّوا إِمَّا هُنَّ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْمَكِيرُ﴾ [البقرة: ١٣٦، ١٣٧] وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيَنًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [١٩] [آل عمران: ٨٥]

وقال تعالى في سورة المائدة بعد ما ذكر التوراة والإنجيل يخاطب نبيه محمدًا ﷺ: ﴿وَأَرْزَلَنَا إِلَيْكَ الْكِتَبَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْتَ يَدْعُو وَمَنِ الْكِتَبِ وَمَهِيمِنَا عَلَيْهِ فَأَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعَ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَاءَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لَيَتَبَلُّوكُمْ فِي مَا أَنْتُمْ كُمْ فَاسْتَيْقِنُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جِمِيعًا فَيُنَتَّهِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلِيلُوكُمْ﴾ [٢٠] وَإِنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعَ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْدَرَهُمْ أَنْ يَقْتَسِلُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلُّوا فَاعْلَمْ أَنَّهَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِيَعْصِي دُونِهِمْ وَإِنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَنْسِقُونَ﴾ [٢١] أَفَحُكُمُ الْجَهَلَةَ يَعْقُونَ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقَنُونَ﴾ [المائدة: ٤٨-٥٠] ففي هذه الآيات

الكريمات الدلالة الظاهرة والبرهان القاطع على وجوب الحكم بين اليهود والنصارى وسائر الناس بما أنزل الله على نبيه محمد ﷺ وعلى أنه لا إسلام لأحد ولا هداية إلا باتباع ما جاء به، وأن ما يخالف ذلك فهو في حكم الجاهلية وأنه لا حكم أحسن من حكم الله، وقال تعالى في سورة الأعراف: ﴿ وَأَكَتَبْتُ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابٌ أَصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءَ وَرَحْمَتِي وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَنْقُونَ وَيُؤْتُونَ الْزَكَوَةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِإِيمَنِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾١٥٦﴾ [الأعراف: ١٥٦]. ففي هذه الآية الكريمة الدليل القاطع والحججة الدامغة على عموم بعثة النبي ﷺ لليهود والنصارى وأنه بعث بالتحفيف عنهم، وأنه لا يحصل الفلاح لكل من كان في زمانه من الأمم وهكذا ما بعد ذلك إلى قيام الساعة إلا بالإيمان به ونصره وتعزيزه واتباع النور الذي أنزل معه.

ثم قال سبحانه بعد ذلك تأكيداً للمقام وبياناً لعموم الرسالة: ﴿ قُلْ يَكْبَرُهَا النَّاسُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا أَلَذِي لَمْ يُكُنْ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَقَاتِمُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْعَنِي الَّذِي يُؤْمِنُتُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ وَأَتَيْعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٨]

ومن هذه الآية وما قبلها من الآيات يتضح لكل عاقل أن الهدایة

والنجاة والسعادة إنما تحصل لمن آمن بمحمد ﷺ واتبع ما جاء به من الهدى، ومن حاد عن ذلك فهو في شقاق وضلال وبعد عن الهدى، بل هو الكافر حقّاً وله النار يوم القيمة، كما قال سبحانه: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَنْتَهِيَ مِنْ رَبِّهِ، وَيَنْتَهُهُ﴾ [هود: ١٧] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ بِشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سـا: ٢٨] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ، لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

وفي الصحيحين عن جابر بن عبد الله رضي الله قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد من قبلي وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة»^(١). وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أهل النار»^(٢). والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وأرجو أن يكون فيما ذكرناه دلالة ومقنع للقارئ

(١) رواه البخاري برقم (٣٣٥)، ومسلم برقم (٥٢١)، وابن حبان برقم (٦٣٩٨) واللطف له.

(٢) رواه مسلم برقم (١٥٣).

على وجوب معاداة الكفارة من اليهود وغيرهم وبغضهم في الله وتحريم مودتهم واتخاذهم أولياء، وعلى نسخ جميع الشرائع السماوية ما عدا شريعة الإسلام التي بعث الله بها خاتم النبيين وسيد المرسلين وإمام المتقين نبينا محمد بن عبد الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى سائر النبيين والمرسلين، وجعلنا من أتباعهم بإحسان إلى يوم الدين إنه على كل شيء قدير، وليس معنى نسخ الشرائع السابقة أنها لا تحترم، أو أنه يجوز التناقض منها، ليس هذا المعنى هو المراد، وإنما المراد رفع ما قد يتوهّم به بعض الناس أنه يسوغ اتباع شيء منها، أو أن من انتسب إليها من اليهود أو غيرهم يكون على هدى، بل هي شرائع منسوبة لا يجوز اتباع شيء منها لو علمت على التحقيق وسلمت من التغيير والتبديل، فكيف وقد جهل الكثير منها، لما أدخل فيها من تحريف أعداء الله الذين يكتمون الحق وهم يعلمون. ويكتذبون على الله وعلى دينه ما تقتضيه أهواؤهم ويكتبون الكتب من عندهم وبأيديهم ويقولون: إنها من عند الله، وبذلك يعلم كل من له أدنى علم وبصيرة أن الواجب على جميع المكلفين من الجن والإنس أن يدخلوا في دين الله الذي هو الإسلام وأن يتلزموه، وأنه لا يسوغ لأحد الخروج عن ذلك لا إلى يهودية ولا إلى نصرانية ولا إلى غيرهما، بل المفروض على جميع المكلفين من حين بعث الله نبيه ورسوله محمداً صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى قيام الساعة هو الدخول في الإسلام والتمسك به، ومن اعتقاد أنه يسوغ له الخروج عن شريعة محمد صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة

موسى كليم الرحمن عليه الصلاة والسلام فهو كافر باجماع أهل العلم، يستتاب وتبين له الأدلة فإن تاب وإلا قتل، عملاً بما تقدم من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على عموم رسالة محمد ﷺ إلى جميع الثقلين والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل، ونسائله عز وجل أن يثبتنا على دينه وأن يصلح أحوال المسلمين جميعاً، وأن يمن على عباده بالدخول في دينه، والكفر بما خالفه، إنه على كل شيء قادر، وصلى الله وسلم على عبده رسوله محمد وعلى سائر النبيين والمرسلين وسائر الصالحين، والحمد لله رب العالمين.



الإسلام هو الدين الحق وما سواه من الأديان باطل^(١)

الحمد لله الذي ارتضى لأمة محمد ﷺ دين الإسلام، وجعل شريعة محمد ﷺ خاتمة الشرائع وأكملها، وأرسل بها أفضل خلقه محمدًا ﷺ وبعد:

فقد اطلعت على ما نشر في جريدة اليوم العدد ٤٠٨٠ وتاريخ ١٤٠٤/٨ الصفة الأخيرة تحت عنوان معبد غريب للسيخ في الإمارات نقلًا عن وكالة أنباء الخليج. وقد جاء في ذلك الخبر ما يلي: «ووصف أحد علماء المسلمين في دبي هو الدكتور (...) هذا المعبد بأنه يشكل خطراً كبيراً على المسلمين وينبغي إزالته. وقال: إن الديانات المسموح بها في الإمارات هي التي لها كتاب سماوي فقط أما ما عدا ذلك فهي معتقدات كافرة ينبغي إزالتها معابدها ومنعها من ممارسة طقوسها حتى لا تؤثر على المسلمين في هذه الأرض» انتهى كلامه.

ومن يقرأ كلام الدكتور (...) هذا يدرك منه أمرين: أحدهما: أن اليهودية والنصرانية مسموح بهما في الإمارات سواء الانتساب إليهما أو إقامة معابد لهما أو مزاولة كافة طقوسهما.

(١) «مجمع فتاري ومقالات متنوعة» (٢ - ٢٧٧ / ٢٨٢).

ومعنى ذلك أن التبشير النصراني على وسموح له رسمياً هناك وهذا أمر خطير.

والأمر الثاني: وهو أخطر من الأول: الحكم ضمناً من واقع كلام هذا المتحدث بأن الديانات السماوية كاليهودية والنصرانية ليست كافرة، وبالتالي فإنه إذا كان الأمر كذلك يجوز الدخول فيهما والانتفاء إليهما والدعوة إليهما والتبشير بهما. ولن أتعرض لمعبد الشيخ هذا لأن الخبر جاء فيه بأن الشيخ عبدالجبار الماجد مدير أوقاف دبي قال: بأن البلدية سوف تزيل هذا المعبد فجزاه الله خيراً؛ لأن وجود هذا المعبد يتضمن الدعوة إلى عبادة الأوثان التي يجب إنكارها.

أما كلام الدكتور (...) فمعلوم ما فيه من بطلان وغلط فإن الدين الإسلامي هو الدين الصحيح المطلوب من أهل الأرض قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ وَيَنْأَى فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥] وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْسُلْمُ وَمَا أَخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مَنْ يَتَّبِعَ مَا جَاءَهُمُ الْأَئْمَرُ بَقَيْمَأَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكُفُرْ بِإِيمَنِهِ اللَّهُ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [١١] فَإِنْ حَاجُوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنْ أَتَبَعَنِي وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمَّمِينَ مَا أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ أَهْتَدَوْا وَإِنْ تُولَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [١٢] [آل عمران: ٢٠، ١٩] هذا وقد وصف الله سبحانه وتعالى اليهود والنصارى بالكفر لما قالوه عن الله، وبما حرفوه وغيروه في كتبهم، وتجاوزهم الحد في القول والعمل تبعاً لما تصف ألسنتهم،

وَتَسْتَهْوِي نُفُوسَهُمْ قَاتِلَهُمُ اللَّهُ أَنِّي يُؤْفِكُونَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنْ أَنْ شَيْءًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأَمْكَنَهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَيْبًا ﴾ [النَّادِي: ١٧] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَسُوعُ إِنَّمَا أَعْبُدُ اللَّهَ رَبِّي وَرَبِّكُمْ إِنَّمَا مَنْ يُشَرِّكُ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَمَ اللَّهَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَاوَلَهُ الْثَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [٦١] لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَحْدَهُ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَسَّرَ اللَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ ﴾ [٦٢] أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [٦٣] [النَّادِي: ٧٢-٧٤] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ الْتَّصَرِّيَ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِإِنْفَوَاهِهِمْ يُضْنِهُوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلٍ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَفَ لَيُؤْكِلُوْنَ ﴾ [٦٤] أَنَّهُمْ أَخْبَارُهُمْ وَرُهْبَنُهُمْ أَزْبَابُهُمْ مَنْ دُونَ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانُهُ كَمَا يُشَرِّكُوْنَ ﴾ [٦٥] [التُّوبَة: ٣٠، ٣١].

والآيات الكريمة في هذا المعنى كثيرة، مما يعلم معه بأن الديانة اليهودية والديانة النصرانية قد نسختا بشرعية محمد ﷺ. وأن ما فيهما من حق أثبته الإسلام، وما فيهما من باطل هو مما حرف القوم، وبدلوه حسب أهوائهم. ليشتروا به ثمناً قليلاً فيئس ما يشترون. فدين الإسلام هو الدين الصحيح المطلوب من أهل الأرض وهو الدين الذي بشر به جميع الأنبياء.

روى النسائي عن النبي ﷺ أنه رأى في يد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورقة من التوراة فقال: «أمتهوكون يا ابن الخطاب، لقد جنتكم بها بيضاء نقية، لو كان موسى حيًا واتبعتموه وتركتموني ضللتم». وفي رواية: «لو كان موسى حيًا ما وسعه إلا اتباعي» فقال عمر: رضيت بالله ربًا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً.

وكما أن عيسى عليه السلام جاء مجددًا لديانة موسى وليحل لهم بعض ما حرم عليهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْ مِنْهُ أَتَوْرَةٌ وَلَا حِلٌّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِغَايَةَ مَنْ رَبَّكُمْ فَأَتَقْوَا اللَّهَ وَأَطْبِعُونِ ﴿٦٥﴾ إِنَّ اللَّهَ رَبُّ وَرَبِّكُمْ فَأَعْبُدُهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: ٥٠].

فإنه كذلك سينزل في آخر الزمان ليجدد رسالة محمد ﷺ: «يوشك أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقصطاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية» رواه مسلم، قال النووي في شرحه: قوله: يضع الجزية: أي لا يقبل إلا الإسلام أو السيف. اهـ.

وعندما يرى هذه الآية أهل الأرض فعند ذلك يرجع للدين الإسلام من هدى الله قلبه، ويدخل فيه من أنوار الله بصيرته من اليهود والنصارى. فيؤمن بعيسى بعدما ظهرت أمامه الآيات الساطعات، التي تتجلى فيها أنوار الحق الواضحة. والإيمان بعيسى عليه السلام في ذلك الوقت تصدق برسالة محمد ﷺ. وبالدين الذي جاء به من عند ربه وهو الإسلام. حيث ينكشف الكذب ويظهر الزيف الذي أدخله الأحبار والرهبان على الديانةنصرانية

واليهودية، ليضلوا الناس، ويلبسوا عليهم دينهم. قال الله تعالى في قصة عيسى عليه السلام مع أهل الكتاب الذين قالوا بأنهم قتلوا موصحاً كذبهم وأن منهم من سوف يؤمن بعيسى عليه السلام قبل موته؛ لأن الموت حق على جميع البشر في هذه الحياة الدنيا: ﴿بَلْ رَفِعْنَاهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ أَعْزَىً حَكِيمًا ﴾ [١٥٩] وَلَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْكِتَابَ إِلَّا يُؤْمِنُ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ [١٥٨] [النساء: ١٥٩، ١٥٨].

وهذا الموقف الذي أبانه القرآن الكريم جاء بعد أن وصفهم بالكفر في آية قبلها وهي قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُهُمْ وَقَوْلُهُمْ عَلَىٰ مَرَيَمَ بَهْتَنَّا عَظِيمًا ﴾ [١٥٩] وَقَوْلُهُمْ إِنَّا قَاتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَاتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَا كُنَّ شَيْهَةً لَّهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٦، ١٥٧].

وفي عهد رسول الله ﷺ وبعد أن وضحت شريعة الإسلام لأهل الأرض دخل من أنوار الله بصيرته من اليهود والنصارى في الإسلام بعدما عرف الحق. وتبرأ من الاعتقادات التي تناقض شرع الله الذي شرع لعباده، وهي الوحدانية لله جل وعلا. وعدم الإشراك معه في العبادة والاعتقاد. ودين الإسلام هو: الدين الذي ارتضاه الله لأنبيائه منذ الأزل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي كُنْتَ عَنَّهُ أَلِمْسَنْتُ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْعَبُ عَنِ الْمِلَأَ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ أَضْطَفَنَتْهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّمَا فِي الْآخِرَةِ لِمَنْ أَصْنَلَ حِلْيَنَ ﴾ [٢١] إِذَا قَالَ لَهُ رَبُّهُ: أَسْلِمْ فَقَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٢٢] [آل عمران: ١٣٢-١٣٠].

ودين الإسلام هو الطريق المستقيم الموصل إلى الله. كما ورد

في تفسير سورة الفاتحة، فإن العبد يدعو ربه بأن يهديه إلى الصراط المستقيم، وأن يبعده عن طريق المغضوب عليهم وهو اليهود الذين عصوا الله عن علم ومعرفة، وطريق الضالين وهو النصارى الذين يعبدون الله على جهل وضلال.

ومما ذكرناه يتضح أن الطريق إلى الله واحد وهو دين الإسلام وهو الذي بعث الله به نبيه محمدًا ﷺ كما بعث جميع الرسل وأن جميع ما خالقه من يهودية أو نصرانية أو مجوسية أووثنية أو غير ذلك من نحل الكفر كله باطل، وليس طريقاً إلى الله ولا يوصل إلى جنته وإنما يوصل إلى غضبه وعذابه، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّبِعْ عَيْرَ الْإِسْلَامِ وَيَنَافِلَنَّ يُقْبَلَ مَنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أهل النار»^(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه. والله المسؤول أن يمنحك جميع المسلمين الفقه في الدين والثبات عليه، وأن يصلح قلوبنا وأعمالنا وأن يهدينا جميعاً الصراط المستقيم، وأن يجنبنا طريق المغضوب عليهم ولا الضالين، إنه ولد ذلك القادر عليه، وصلى الله على نبينا محمد وآل وصحبه وسلم.



(١) رواه مسلم برقم (١٥٣).

تعقيب على مقالة بعنوان علاقة الإسلام بالأديان الأخرى^(١)

من عبدالعزيز بن عبدالله بن باز إلى حضرة الأخ سماحة الشيخ
.... وفقه الله للخير

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فقد اطلعت على مقالة لسماحتكم نشرتها صحيفة الجزيرة
السعوية في عددها الصادر في يوم الجمعة ١٤١٥/٥/١٦هـ
عنوان: (علاقة الإسلام بالأديان الأخرى) ورد في أولها من
كلامكم ما نصه:

«الإسلام يحرص على أن يكون أساس علاقاته مع الأديان
والشعوب الأخرى هو السلام العام والود والتعاون؛ لأن الإنسان
عموماً في نظر الإسلام هو مخلوق عزيز كرمه الله تعالى وفضله
على كثير من خلقه؛ يدل لهذا قول الله تعالى في سورة الإسراء:
﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنَى مَادَمَ وَجَلَّنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ أَطْيَبِ
وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَقْضِيَلَا﴾ [الإسراء: ٧٠]، والتكريم
الإلهي للإنسان بخلقه وفضيله على غيره يعد رباطاً ساماً يشد
المسلمين إلى غيرهم من بني الإنسان، فإذا سمعوا بعد ذلك قول

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٨/١٩٠ - ١٩٥).

الله تعالى: ﴿ يَتَأَبَّلُ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شَعُورًا وَبَأْيَلَ لِتَعَارِفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَيْمٌ حَمِيرٌ ﴾ [الحجرات: ١٣]، أصبح واجباً عليهم أن يقيموا علاقات المودة والمحبة مع غيرهم من أتباع الديانات الأخرى، والشعوب غير المسلمة؛ نزولاً عند هذه الأخوة الإنسانية، وهذا هو معنى التعارف الوارد في الآية... إلخ.

ولقد كدرني كثيراً ما تضمنته هذه الجمل من المعاني المخالفة للآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ورأيت من النصح لسماحتكم التنبية على ذلك: فإنه لا يخفى على سماحتكم أن الله سبحانه قد أوجب على المؤمنين بغض الكفار، ومعاداتهم، وعدم موادتهم وموالاتهم، كما في قوله عز وجل: ﴿ يَتَأَبَّلُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْخِذُوا الْيَهُودَ وَالصَّسْرَائِيَّةَ بَعْضُهُمْ أَزْلَيَهُمْ بَعْضٌ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة: ٥١]، وقال سبحانه: ﴿ يَتَأَبَّلُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْخِذُوا بِطَانَةَ مَنْ دُونُكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ حَبَالًا وَدُؤُوا مَا عَيْنُهُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَعْضَاهَةَ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ فَدَبَّنَا لَكُمُ الْأَيْتَ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٨]، وقال سبحانه: ﴿ يَتَأَبَّلُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوِّهِمْ أَوْلَيَاهُ تَلْقَوْنَ إِنَّهُمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا إِنَّمَا جَاءَهُمْ مِنَ الْحَقِّ مَا يَنْهَا مِنْهُمُ الرَّسُولُ وَإِنَّمَا آنَّ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجَتُمْ جَهَنَّمَ فِي سَبِيلِ وَإِنْعَامَ مَرْضَافِ تَسْرُونَ إِنَّهُمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَّ أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَغْلَنَمْ وَمَنْ يَقْعُلُهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ [١] إِنْ يَقْعُوْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءَ وَيَسْطُوا إِنْتُمْ أَبْدِيْهُمْ وَأَلِسْنَهُمْ بِالشَّوَّهِ وَدُؤُوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ [٢] لَنْ تَنْفَعُكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَرْلَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ يُعْلِمُ بِمَا

تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣﴾ قَدْ كَانَ لَكُمْ أُنْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِيمَانِهِمْ وَالَّذِينَ مَعَهُمْ إِذْ قَاتَلُوا لِغَنِيمَةٍ إِنَّا بِرُءْبَرٍ مِّنْكُمْ وَمَمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُوْنِ اللَّهِ كُفَّرْنَا بِكُمْ وَيَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْمَدَدُوْةُ وَالْبَعْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُرْمَنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴿٤﴾ الآية [المتحدة: ٤١]، وقال سبحانه: ﴿لَا يَحِدُّ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مِنْ حَادَّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَوْ كَانُوا أَبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ الآية [المجادلة: ٢٢].

ف بهذه الآيات الكريمة وما جاء في معناها من الآيات الأخرى كلها تدل على وجوب بغض الكفار، ومعاداتهم وقطع المودة بينهم وبين المؤمنين حتى يؤمنوا بالله وحده.

أما التعارف الذي دلت عليه آية الحجرات فلا يلزم منه المودة ولا المحبة للكفار، وإنما تدل الآية أن الله جعل بني آدم شعوباً وقبائل؛ ليتعارفوا، فيتمكنوا من المعاملات الجائزة بينهم شرعاً؛ كالبيع والشراء وتبادل السفراء، وأخذ الجزية من اليهود والنصارى والمجوس... وغير ذلك من العلاقات التي لا يترتب عليها مودة ولا محبة.

وهكذا تكرييم الله سبحانه لبني آدم لا يدل على جواز إقامة علاقة المودة والمحبة بين المسلم والكافر، وإنما يدل ذلك على أن جنس بني آدم قد فضله الله على كثير من خلقه.

فلا يجوز أن يستنبط من الآيتين ما يخالف الآيات المحكمات المتقدمة وغيرها الدالة على وجوب بغض الكفار في الله ومعاداتهم، وتحريم مودتهم وموالاتهم؛ لما بينهم وبين المسلمين

من العون العظيم في الدين.

والواجب على أهل العلم تفسير القرآن بما يصدق بعضه بعضاً، وتفسير المشتبه بالمحكم، كما قال الله جل وعلا: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ مَا يَتَّبِعُ مُحَكَّمٌ فَهُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَآخَرُ مُتَشَبِّهُتُ فَمَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَبِيعٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ بِهِ مِنْهُ أَبْيَعَةُ الْقِسْنَةِ وَأَبْيَعَةُ تَأْوِيلِهِ﴾ الآية [آل عمران: ٧]، مع أن الحكم بحمد الله في الآيات المحكمات المذكورة وغيرها واضح لا شبهة فيه، والآياتان اللتان في التعارف والتكريم، ليس فيهما ما يخالف ذلك.

وقد ورد في المقال أيضاً ما نصه: «فنظرة المسلمين إذن إلى غيرهم من أتباع اليهودية والنصرانية هي نظرة الشريك إلى شركائه في الإيمان بالله والعمل بالرسالة الإلهية التي لا تختلف في أصولها العامة».

وهذا - كما لا يخفى على سماحتكم - حكم مخالف للنصوص الصريحة في دعوة أهل الكتاب وغيرهم إلى الإيمان بالله ورسوله، وتسمية من لم يستجب منهم لهذه الدعوة كفاراً.

ومن المعلوم أن جميع الشرائع التي جاءت بها الأنبياء قد نُسخت بشرعية محمد ﷺ، فلا يجوز لأحد من الناس أن يعمل بغير الشريعة التي جاء بها القرآن الكريم والسنّة الصحيحة عن النبي ﷺ، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلُّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْنَا مَا حَمِلْنَا وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُتَّمِتُ﴾ [النور: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ مَأْمَنُوا بِهِ وَعَزَّزُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا

الثُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُقْلِبُونَ ﴿١٥٧﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال سبحانه: ﴿فَلَمْ يَأْتِهَا النَّاسُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَيِّعًا الَّذِي لَمْ يُلْكُمْ السَّمَنَوَاتُ وَالْأَرْضُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُعْلِمُ، وَيُمْسِيَ فَقَامُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الَّذِي أَنْتُمْ إِلَيْهِ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ، وَأَتَيْعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [١٥٨] [الأعراف: ١٥٨]، وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةَ وَمَا مِنْ إِلَيْهِ إِلَّا إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ الآية [المائدة: ٧٣]، وقال عن اليهود والنصارى في سورة التوبة: ﴿أَنْخَذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرَهَبْتُهُمْ أَزْبَابَاهُمْ مِنْ دُورِنِ اللَّهِ وَالْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ وَمَا أَمْرَوْا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاجْدَأُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٣١] [التوبه: ٣١]، والآياتين بعدها.

والآيات في هذا المعنى كثيرة، كلها تدل على كفر اليهود والنصارى باتخاذهم أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، وقول اليهود: عزيز ابن الله، وقول النصارى: المسيح ابن الله، وتكذيبهم لمحمد ﷺ، وعدم إيمانهم به إلا من هداه الله منهم للإسلام.

وقد روى مسلم في صحيحه، عن النبي ﷺ أنه قال: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أهل النار»^(١)، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لعن الله اليهود

(١) رواه مسلم برقم (١٥٣).

والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». والأحاديث الدالة على كفر اليهود والنصارى، وأنهم أعداء لنا كثيرة.

إباحة الله سبحانه لل المسلمين طعام أهل الكتاب ونساءهم المحسنات منهن لا تدل على جواز مودتهم ومحبتهم، كما لا يخفي على كل من تدبر الآيات وأعطى المقام حقه من النظر والعناية.

وبذلك كله يتبيّن لسماحتكم خطأ ما ورد في المقال من:

١ - القول بأن الود والمحبة من أساسيات العلاقة في الإسلام بين الأديان والشعوب.

٢ - الحكم لأتباع اليهودية والنصرانية بالإيمان بالله والعمل بالرسالة الإلهية التي لا تختلف في أصولها العامة.

وتوصياً بالحق كتبت لسماحتكم هذه الرسالة، راجياً من سماحتكم إعادة النظر في كلامكم في هذين الأمرين، وأن ترجعوا إلى ما دلت عليه النصوص، وتقوموا بتصحيح ما صدر منكم في الكلمة المذكورة؛ براءة للذمة، ونصحاً للأمة، وذلك مما يحمد لكم إن شاء الله، وهو يدل على قوة الإيمان، وإثارة الحق على غيره متى ظهرت أدلةه.

والله المسؤول بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقنا وإياكم وسائر علماء المسلمين لمعرفة الحق واتباعه، وأن يمن علينا جمِيعاً بالنصح له ولعباده، وأن يجعلنا من الهداء المهتدين، إنه جواد كريم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآلـه وصحبه.

بيان مذهب أهل السنة في الاستواء^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وآلته وصحبه،

وبعد:

فقد اطلعت أخيراً على ما نشر في مجلة البلاغ بعدها رقم ٦٣٧ من إجابة الشيخ (...) على السؤال الآتي: «ما تفسير قول الله تعالى: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْرَّشِّ﴾ [الأعراف: ٥٤] وجاء في هذه الإجابة جملة نسبها إلى السلف وهي قوله: وقال السلف: استوى على العرش أي: استولى عليه وملكه كقولهم:

استوى بشر على العراق من غير سيف أو دم مهرار
وحيث أن هذه النسبة إلى السلف غلط ممحض. أحببت التنبيه
على ذلك لثلا يغتر من يراها فيظنها من قول العلماء المعتبرين،
والصواب: أن هذا التفسير هو تفسير الجهمية والمعزلة ومن سلك
سبيلهم في نفي الصفات، وتعطيل الباري سبحانه وتعالى عما
وصف به نفسه من صفات الكمال. وقد أنكر علماء السلف رحمهم
الله مثل هذا التأويل وقالوا: القول في الاستواء كالقول في سائر
الصفات، وهو إثبات الجميع لله على الوجه الالائق به سبحانه من
غير تحرير ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، قال الإمام مالك

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٢/٩٤ - ٩٧).

رحمه الله: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

وعلى هذا درج علماء السلف من أهل السنة والجماعة رحمهم الله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الرسالة الحموية: «فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله صلوات الله عليه وآله وسلامه من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأئمة مملوء بما هو إما نص وإما ظاهر في أن الله سبحانه وتعالى هو العلي الأعلى، وهو فوق كل شيء، وهو عال على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء، مثل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعُدُ الْكَلْمَرُ الْطَّيْبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿إِلَيْنَا مُتَوَكِّلُكَ وَرَافِعُكَ إِلَيْنَا﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿أَمَيْنَتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿أَمَّا مَيْنَتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَيْنَكُمْ حَاصِبَةً﴾ [الملك: ١٧]، ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿يَدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرِجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْهَمَةٍ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿بَلْ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] في سبعة مواضع... إلى أن قال: إلى أمثل ذلك مما لا يكاد يحصى إلا بالكلفة، وفي الأحاديث الصحاح والحسان ما لا يحصى إلا بالكلفة، مثل قصة معراج الرسول إلى ربه، ونزول الملائكة من عند الله، وصعودها إليه، وقوله في الملائكة الذين يتعاقبون فيكم بالليل والنهار: «فيعرج الذين باتوا فيكم إلى ربهم فيسألهم وهو أعلم بهم» وفي الصحيح في حديث الخوارج: «ألا تأمنوني وأنا أمن من في السماء يأتيني خبر السماء

صباحاً ومساءً»... إلى أن قال: إلى أمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله مما هو من أبلغ المتواترات اللفظية والمعنوية التي تورث علمأ يقيناً من أبلغ العلوم الضرورية أن الرسول المبلغ عن الله ألقى إلى أمته المدعوين أن الله سبحانه على العرش، وأنه فوق السماء، كما فطر الله على ذلك جميع الأمم عربهم وعجمهم في الجاهلية والإسلام إلا من اجتاله الشياطين عن فطرته، ثم عن السلف في ذلك من الأقوال ما لو جُمع لبلغ مثين أو ألوفاً... إلخ» اهـ.

وبما ذكرناه يتضح للقراء أن ما نسبه أحمد محمود دهلوبي إلى السلف من تفسير الاستواء بالاستيلاء غلط كبير وكذب صريح لا يجوز الالتفات إليه، بل كلام السلف الصالح في ذلك معلوم ومتواتر، وهو ما أوضحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تفسير الاستواء بالعلو فوق العرش، وأن الإيمان به واجب، وأن كفيته لا يعلمها إلا الله سبحانه، وقد روي في هذا المعنى عن أم سلمة أم المؤمنين، وعن ربيعة بن عبد الرحمن شيخ مالك رحمه الله، وهو الحق الذي لا ريب فيه، وهو قول أهل السنة والجماعة بلا ريب. وهكذا القول في باقي الصفات من السمع والبصر والرضا والغضب واليد والقدم والأصابع والكلام والإرادة وغير ذلك. كلها يقال فيها إنها معلومة من حيث اللغة العربية، فالإيمان بها واجب والكيف مجهول لنا لا يعلمه إلا الله سبحانه، مع الإيمان أن صفاته سبحانه كلها كاملة، وأنه سبحانه لا يشبه شيئاً من خلقه، فليس علمه كعلمنا، ولا يده كأيدينا، ولا أصابعه كأصابعنا، ولا

رضاه كرضانا إلى غير ذلك، كما قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ،
 شَرٌّ وَهُوَ أَسَيْمُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿فَلْ هُوَ
 اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أَنَّهُ أَضَكَمُ ﴿لَمْ يَكِلْذَ وَلَمْ يُولَذَ﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
 كُفُواً أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص]، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ
 سَيِّئًا﴾ [مريم: ٦٥]، والمعنى: أنه لا أحد يساميه سبحانه، أي:
 يشابهه، وقال عز وجل: ﴿فَلَا تَنْصِرُوا لِلَّهِ الْأَمْمَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنَّهُ لَا
 تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤] والآيات في هذا المعنى كثيرة، والواجب
 على المؤمن التمسك بما أخبر الله به ورسوله، ودرج عليه سلف
 الأمة من الصحابة رضي الله عنهم وأتباعهم بِإِحْسَانٍ، والحذر من
 مقالات أهل البدع الذين أعرضوا عن الكتاب والسنّة، وحَكَمُوا
 أفكارهم وعقولهم فضلوا وأضلوا، والله والمستول أن يحفظنا
 وجميع المسلمين من مضلات الفتنة، وأن يعيذنا وسائر المسلمين
 من نزغات الشيطان واتباع خطواته، إنه ولئِ ذلك القادر عليه.
 وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلـه وصحبه.

تعليق وتوضيح على مقالة بعنوان (من أجل أن نكون أقوى أمة) عن صفات الله^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه،
أما بعد:

فقد اطلعت على ما نشر في صحيفة الشرق الأوسط في عددها ٣٣٨٣ الصادر في ٤/٤/١٤٠٨هـ بقلم الدكتور (...) بعنوان (من أجل أن نكون أقوى أمة).

ولقد لفت نظري ما ذكره عن اختلاف السلف والخلف في بعض صفات الله وهذا نص كلامه:

«إلا أنه وردت في القرآن الكريم آيات تصف الله تعالى ببعض صفات المخلوقين، من مثل قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وللعلماء في فهم هذه الآيات طريقتان: الأولى طريقة السلف، وهي: أن ثبتت الله تعالى ما أثبت لنفسه، ولكن من غير تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل واضعين نصب أعينهم عدم تعطيل الذات الإلهية عن الصفات، مع جزمهم بأن ظاهر هذه الآيات غير مراد، وأن الأصل تنزيه الله تعالى عن كل ما يماثل المخلوقين لقوله

(١) «مجمع فتاوى ومقالات متنوعة» ٩٨/٢ - ١٠٤.

تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١].
 أما طريقة الخلف، فهي : تأويل هذه الكلمات وصرفها عن ظاهرها إلى المعنى، فتكون اليد بمعنى القدرة، والوجه بمعنى الذات، والاستواء بمعنى الاستيلاء والسيطرة ونفوذ الأمر؛ لأنَّه قام الدليل اليقيني على أنَّ الله ليس بجسم ولقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. وكل من الطريقتين صحيحة، مذكورة في الكتب المعتمدة للعلماء الأعلام. إلخ.

وقد أخطأ - عفا الله عنا وعنَّه - في نسبته للسلف (جزمهُم بأنَّ ظاهر هذه الآيات غير مراد) فالسلف رحمهم الله، ومن سار على نهجهم إلى يومنا هذا، يثبتون الله ما أثبته لنفسه من صفات الكمال، أو أثبته له رسوله ﷺ ويعتقدون حقيقتها الالائقة بجلاله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكيف ولا تمثيل ولا تأويل لها عن ظاهرها ولا تفويض.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رسالة الفتوى الحموية. ما نصه: «روى أبو بكر البهقي في الأسماء والصفات بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال: كنا - والتابعون متاوروون - نقول: إنَّ الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من الصفات. فقد حكى الأوزاعي وهو أحد الأئمة الأربعة في عصر تابعي التابعين الذين هم: مالك إمام أهل الحجاز، والأوزاعي إمام أهل الشام، واللثي إمام أهل مصر، والثوري إمام أهل العراق، حكى شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأنَّ الله تعالى فوق

العرش، وبصفاته السمعية، وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جهم المنكر لكون الله فوق عرشه، والنافي لصفاته ليعرف الناس أن مذهب السلف كان يخالف هذا.

وروى أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن الأوزاعي قال: سئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث فقالا: أمرُوها كما جاءت. وروي أيضاً عن الوليد بن مسلم قال: سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري واللبيث بن سعد والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات فقالوا: أمرُوها كما جاءت، وفي رواية قالوا: أمرُوها كما جاءت بلا تكيف، وقولهم رضي الله عنهم: أمرُوها كما جاءت رد على المعطلة، وقولهم: بلا كيف رد على الممثلة.

والزهري ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهما، والأربعة الباقون أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين ومن طبقاتهم حماد بن زيد، وحماد بن سلمة وأمثالهما» إلى أن قال رحمة الله: «وروى الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات عن سفيان بن عيينة، قال: سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ كيف استوى قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلىنا التصديق. وهذا الكلام مروي عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة بن أبي عبد الرحمن من غير وجه (ومنها) ما رواه الشيخ الأصبهاني وأبو بكر البهقي عن يحيى بن يحيى قال: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ كيف استوى؟

فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرُّحضاء ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وما أراك إلا مبتدعاً فأمر به أن يخرج.

فقول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، موافق لقول الباقيين: أمرُوها كما جاءت بلا كيف، فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول.

ولما قالوا: أمرُوها كما جاءت بلا كيف، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل يكون مجهولاً بمنزلة حرف المعجم، وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذ لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا ثبتت الصفات.

وأيضاً فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقاً لا يحتاج إلى أن يقول بلا كيف، فمن قال أن الله ليس على العرش لا يحتاج إلى أن يقول بلا كيف، فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا بلا كيف، وأيضاً قولهم: أمرُوها كما جاءت يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه فإنها جاءت ألفاظ دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منافية لكان الواجب أن يقال أمرُوا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت ولا يقال حينئذ بلا كيف ونفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول» اهـ.

فهذا هو مذهب السلف في هذه المسألة وهو واضح في أنهم يثبتون لله سبحانه ما أثبته لنفسه في كتابه من صفات الكمال، أو وصفه به رسوله ﷺ فيما صرحت عنه، وأن ما تدل عليه الآيات والأحاديث الصحيحة مراد ومفهوم، ولكنهم لا يؤولونها ولا يكيفونها بل يكلون علم الكيفية لله سبحانه، ويعتقدون تنزيه الله سبحانه عن مماثلة المخلوقين.

كما قال تعالى: ﴿لَتَسْكُنُ كَمِيلَهُ شَقَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١١) وكما قال عز وجل: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ (١)، ﴿فَلَا تَضَرِّوْا بِالْأَمْشَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنَّهُ لَا يَقْعُلُونَ﴾ (٦).

أما قوله: «أما طريقة الخلف فهي تأويل هذه الكلمات وصرفها عن ظاهرها» إلى قوله: «وكل من الطريقتين صحيحة مذكورة في الكتب المعتمدة للعلماء الأعلام» اهـ.

أقول: هذا خطأ عظيم فليست كلتا الطريقتين صحيحة، بل الصواب أن طريقة السلف هي الصحيحة وهي الواجبة الاتباع؛ لأنها عمل بالكتاب والسنّة، وتمسك بما درج عليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون لهم بإحسان من التابعين ومن تبعهم من الأئمة الأعلام، وفيها تنزيه الله سبحانه وتعالى عن صفات النقص بإثبات صفات الكمال وتنزيه الله سبحانه عن صفات الجمادات والناقصات والمعدومات، وهذا هو الحق، أما تأويلها على ما يقول علماء الخلف من أصحاب الكلام فهو خلاف الحق، وهو تحكيم للعقل الناقص، وقول على الله بلا علم، وفيه تعطيل الله جل وعلا من

صفات الكمال، فهم فروا من التشبيه المتشوّه في أذهانهم ووقعوا في التعطيل الذي هو في الحقيقة تشبيه الله سبحانه بالجمادات والمعدومات والناقصات كما تقدم، وتجريد له سبحانه من صفات الكمال التي وصف بها نفسه، أو وصفه بها رسله الكرام عليهم الصلاة والسلام، ونص عليها سبحانه في كتابه الكريم، وتمدح بها إلى عباده، وأرسل بها أفضل رسله وخاتم أنبيائه وفطر عليها الخلق. ولو أن هؤلاء المتكلمين المتأولين ساروا على مذهب السلف الصالح، وأثبتوا لله صفات الكمال على الوجه اللاقى بالله سبحانه، واكتفوا بنفي التكليف والتتمثيل لأصابوا الحق، وفازوا بالسلامة من مخالفة الرسل، وتحكيم العقول التي لم تحظ به علمًا.

والخلاصة: أن مذهب السلف هو الحق الذي يجب اتباعه والقول به، وأما ما ذهب إليه بعض علماء الخلف من تأويل نصوص صفات الله جل وعلا فهو باطل مخالف لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما عليه سلف الأمة.

فالواجب العدول عنه، والوقوف عند نصوص الكتاب والسنة وإثبات ما أثبتته ونفي ما نفته، مع الإيمان بأن ما دلت عليه من المعاني حق ثابت لله سبحانه، لا يشابهه فيه أحد من خلقه كما تقدم.

وقوله: «قام الدليل اليقيني على أن الله ليس بجسم» هذا الكلام لا دليل عليه؛ لأنه لم يرد في الكتاب ولا في السنة وصف الله

سبحانه بذلك أو نفيه عنه، فالواجب السكوت عن مثل هذا؛ لأن مأخذ صفات الله جل وعلا توفيقي لا دخل للعقل فيه، فيوقف عند حد ما ورد في النصوص من الكتاب والسنة.

وبهذا يتضح خطأ قول الدكتور محبي الدين الصافي ما نصه: «لذا فإن علينا أن نتفق أن من ذهب من علماء المسلمين في العالم الإسلامي الآن إلى الأخذ بإحدى الطريقتين فهو على صواب» إلى آخر ما قال؛ لأن الحق كما ذكرنا هو ما ذهب إليه السلف رحمهم الله، وما خالفه يعتبر باطلًا يجب تركه وبيان بطلانه وإظهار الحق للناس، وهو من التعاون على البر والتقوى، ومن إنكار المنكر، ومن الدعوة إلى الحق. والله المسؤول أن يوفقنا وجميع المسلمين للفقه في دينه والثبات عليه، والسير على ما دل عليه كتاب الله العزيز وسنة رسوله الناصح الأمين عليه من ربه أفضلي الصلاة والتسليم، وعلى ما درج عليه سلف الأمة في باب أسماء الله وصفاته وفي جميع أبواب الدين، وأن يوفق أخانا الدكتور محبي الدين الصافي للرجوع إلى الحق والتمسك به وترك ما خالفه، إنه ولد ذلك وال قادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

هذا الجواب منكر وغلط عظيم^(١)

من عبدالعزيز بن عبدالله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم
(...) وفقه الله

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد اطلعت على ما ورد في العدد (٩٤٣) من الجريدة،
ال الصادر في يوم الاثنين ١٤١٢/١١/٢٣هـ في الصفحة (٢٢)
الأخيرة عن الأطفال الذين أصابهم الاختناق في مكة بسبب
الحرق، وقول والدهم لما سأله الأطفال: أين الله؟ أجاب: بأنه
موجود في كل مكان.

وأفيدكم: أن هذا الجواب منكر، وغلط عظيم، بل كفر أكبر؛
لأن الله سبحانه فوق العرش، فوق جميع خلقه، وعلمه في كل
مكان، كما دل على ذلك القرآن الكريم والسنة المطهرة وإجماع
سلف الأمة.

فالواجب على والد الأطفال أن يتوب إلى الله من ذلك، وأن يعلم
يقيينا أن الله سبحانه فوق العرش، فوق جميع خلقه، كما قال سبحانه
في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سَبَّعَةِ
أَيَّارٍ مِّنْ أَسْتَوْرَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي أَيَّلَ الْهَارِ يَطْلُبُهُ حَيْثُنَا﴾ الآية [الأعراف: ٥٤]
وقال سبحانه في سورة طه: ﴿الَّرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوْرَى﴾ [طه: ٥]، وقال
عز وجل: ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]، وقال تعالى: ﴿سَيَّجِ

(١) «مجمعون فتاوى ومقالات متنوعة» (٧/٤١٤ - ٤١٦).

أَسْتَرِيكَ الْأَعْلَى ﴿١﴾ [الأعلى: ١]. والآيات في هذا المعنى كثيرة، كلها تدل على علوه سبحانه واستوانه على العرش.

أما قوله سبحانه: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَّا﴾ [التوبه: ٤٠]، وقوله سبحانه لموسى وهارون: ﴿إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعَ وَأَرَى﴾ ﴿١١﴾ [طه: ٤٦]، وما جاء في معنى هاتين الآيتين، فمعنى المعية هنا: الكلاء والحفظ والنصر والتأييد مع العلم بكل شيء.

وهكذا قوله سبحانه: ﴿مَا يَكُوْنُ مِنْ يَحْبُّي لَلَّهَ إِلَّا هُوَ يَأْمُرُهُ وَلَا هَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَذْقَنَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا مِمَّا يَتَّهِمُونَ يُمَا عَلِمُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ يُكَلِّ شَفَاءَ عَلَيْهِ﴾ [المجادلة: ٧]، وقوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُّ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعْلُومٌ أَيْنَ مَا كَثُمَ وَاللَّهُ يُمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ﴿١﴾ [الحديد: ٤]، ومعنى المعية هنا: العلم والإحاطة والاطلاع على شؤونهم، وهو سبحانه فوق العرش لا تخفي عليه خافية. وقد ذكر أبو عمر بن عبدالبر، وأبو عمر الطمنكي وأخرون من أهل العلم إجماع العلماء على هذا المعنى، والمراد العلماء من أهل السنة والجماعة، ولا شك أن ذلك هو معنى الآيات المذكورة وما جاء في معناها من الآيات والأحاديث، فالواجب التمسك بذلك، والإيمان به، والحذر مما يخالفه من أقوال أهل البدع والضلال.

فأرجو نشر هذا الإيضاح للمسألة في الصحفة؛ تصحيحاً لما نشر، وبياناً للحق. وفق الله الجميع لما يرضيه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نبیهات هامة
على ما كتبه الشيخ / (....)
في صفات الله عز وجل^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وآلـه وصحبه ومن
والـاه، أما بعد:

فقد اطلعت على المقابلة التي أجرتها مجلة (المجتمع) مع
فضیلـة الشیخ (....) ونشرت في العدد رقم (٦١٣) وتاريخ
٧/٦/١٤٠٣هـ على مقالاته السـت المنشورة في أعداد (المجتمع):
رقم (٦٢٧) وتاريخ ١٤٠٣/٩/١٧هـ، ورقم (٦٢٨) وتاريخ
٢٤/٩/١٤٠٣هـ، ورقم (٦٢٩) وتاريخ ١٤٠٣/١٠/٩هـ، ورقم
(٦٣٠) وتاريخ ١٤٠٣/١٠/١٦هـ، ورقم (٦٣١) وتاريخ
٢٣/١٠/١٤٠٣هـ، ورقم (٦٤٦) وتاريخ ١٧/٢/١٤٠٤هـ، وقد
اشتمـلت على أخطـاء نـبه على بعضـها صـاحـب الفـضـيلـة الـدـكتـور
صالـح بن فـوزـان الفـوزـان في مـقالـة المـنشـور بمـجلـة الدـعـوة في عـدد
(١٥) رقم (٩٠٤) وتـارـيخ ١٤٠٣/١٠/٢٩هـ، وـفـي مـجلـة المـجـتمـع
بعـدـدـها رقم (٦٤٦) وتـارـيخ ١٤٠٤/٢/١٧هـ، وـ(٦٥٠) فـي
٢٤/٢/١٤٠٤هـ وـقـد أـجـادـ وأـفـادـ وأـحـسـنـ جـزـاءـ اللهـ خـيـراـ وـنـصـرـ بـهـ

(١) «مـجمـوعـ فـتاـوىـ وـمـقـالـاتـ مـتـنـوـعـةـ» (٥١/٣ - ٨٢).

الحق. وقد رأيت التنبية على ما وقع فيها من أخطاء تأكيداً لما ذكره الدكتور صالح ومشاركة في الخير ونشر الحق واستدراكاً لأخطاء لم يتعرض لها فضيلة الدكتور صالح في مقالته المشار إليها، والله الموفق. فأقول:

تقليد الأئمة الأربعة:

١ - قوله عن تقليد الأئمة الأربعة «إنه من أوجب الواجبات». لا شك أن هذا الإطلاق خطأ، إذ لا يجب تقليد أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم مهما كان علمه؛ لأن الحق في اتباع الكتاب والسنّة لا في تقليد أحد من الناس، وإنما قصارى الأمر أن يكون التقليد سائغاً عند الضرورة لمن عرف بالعلم والفضل واستقامة العقيدة كما فعل ذلك العلامة ابن القيم رحمة الله في كتابه (إعلام الموقعين) ولذلك كان الأئمة رحمة الله لا يرضون أن يؤخذ من كلامهم إلا ما كان موافقاً للكتاب والسنّة، قال الإمام مالك رحمة الله: «كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر» يشير إلى قبر رسول الله ﷺ، وهكذا قال إخوانه من الأئمة في هذا المعنى.

فالذى يمكن من الأخذ بالكتاب والسنّة يتعين عليه ألا يقلد أحداً من الناس ويأخذ عند الخلاف بما هو أقرب الأقوال لإصابة الحق، والذي لا يستطيع ذلك فالمشروع له أن يسأل أهل العلم، كما قال الله عز وجل: «فَتَنَبَّئُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» ١٦ [التحل: ٤٣].

٢ - قال: «إذا كان ابن تيمية رحمة الله مع درجة علمه لم

يصل إلى مرتبة الاجتہاد وإنما مذهبہ حنبلي یتھید به في كثير من الأحيان».

الجواب: هذا القول فيه نظر، بل هو خطأ ظاهر، فإن شیخ الإسلام رحمه الله من أعلم المجتھدين وقد توافرت فيھ شروط الاجتہاد، وانتسابه إلى المذهب الحنبلي لا يخرجه عن ذلك؛ لأن المقصود من ذلك موافقته لأحمد في أصول مذهبہ وقواعده وليس المقصود من ذلك أنه يقلدھ فيما قاله بغير حجة وإنما كان يختار من الأقوال أقربها إلى الدلیل حسبما یظہر له رحمه الله.

مذهب الأشاعرة هل هو حق أم ضلال؟

٣ - ذكر أن الخلافات في العقيدة ضيقة وقال: «الذین یقولون بضلال مذهب الأشاعرة نقول لهم ارجعوا إلى فتاوى ابن تیمية واقرأوا ماذا كتب ابن تیمية عن أبي الحسن الأشعري حتى نفهم أن هؤلاء جهله» ا.هـ.

والجواب أن يقال: لا شك أنه ضل بسبب الخلاف في العقيدة فرق كثيرة كالمعتزلة والجهمية والرافضة والقدرية وغيرهم، وأيضاً الأشاعرة ضلوا فيما خالقو فيھ الكتاب والسنۃ وما عليه خیار هذه الأمة من أئمۃ الھدی من الصحابة رضی الله عنھم والتابعین لهم بإحسان والأئمۃ المھتدین فيما تأولوه من أسماء الله وصفاته على غير تأویله، وأبوالحسن الأشعري رحمه الله ليس من الأشاعرة، وإن انتسبوا إليه؛ لكونه رجع عن مذهبهم واعتنق مذهب أهل السنۃ، فمَدْحُ الأئمۃ له ليس مدحًا لمذهب الأشاعرة.

ولا يصح أن يُرْتَمَى من اعتراض على الأشاعرة فيما خالفوا فيه عقيدة أهل السنة بالجهل؛ لأن حقيقة الجهل هو القول على الله بغير علم، أما من أخذ بالكتاب والسنّة وقواعد الشرع المعتبرة وسار على طريق سلف الأمة وأنكر على من تأول أسماء الله وصفاته أو شيئاً منها على غير تأویلها فإنه لا يُرْتَمَى بالجهل.

قوامة الرجال:

٤ - قال: «إنما القوامة للرجل قوامة تكليف وليس قوامة تشريف».

والجواب أن يقال: هذا خطأ، والصواب أن يقال: إن قوامة الرجال على النساء قوامة تكليف وتشريف لقول الله جل وعلا: «إِلَيْهِ أَنْتَ مُصَدِّقٌ عَلَى النِّسَاءِ إِنَّمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَّإِنَّمَا أَنْفَقُوا» [النساء: ٢٤]. فأوضح سبحانه أنه جعل الرجال قوامين على النساء لأمرتين: أحدهما: فضل جنس الرجال على جنس النساء، والأمر الثاني: قيام الرجال بالإنفاق على النساء بما يدفعونه من المهور وغيرها من النفقات.

التفويض الصحيح للكيفية لا للمعاني:

٥ - قال في مقاله الأول بعد المقدمة ما نصه: «ولا يجوز أن يجعلهم - يعني بذلك الأشاعرة والماتوريدية - في صف الروافض والمعتزلة والخوارج الذين انحرفوا عن أهل السنة والجماعة، غاية ما في الأمر أن نقول: إنهم مخطئون في التأویل، ذلك لأن الأسلم أن نفوض الأمر في موضوع الصفات إلى علام الغيوب الذي لا

تخفى عليه خافية» اهـ.

والجواب أن يقال: الفرق المخالفة لأهل السنة متفاوتون في أخطائهم، فليس الأشاعرة في خطئهم كالخوارج والمعزلة والجهمية، بلا شك، ولكن ذلك لا يمنع من بيان خطأ الأشاعرة فيما أخطأوا فيه ومخالفتهم لأهل السنة في ذلك كما قد بين خطأ غيرهم لإظهار الحق وبيان بطلان ما يخالفه تبليغاً عن الله سبحانه وعن رسوله ﷺ وحدراً من الوعيد المذكور في قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُهَدَّىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَنَا لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَمُهُمُ اللَّهُ وَلَعْنُهُمُ الْكُفَّارُ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُؤْتُبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا أَتَوَّبُ أَرْجِي مُّمَكِّنٍ» [البقرة: ١٥٩، ١٦٠].

ثم يقال: ليس الأسلم تفويض الأمر في الصفات إلى علام الغيوب؛ لأنه سبحانه بينها لعباده وأوضحها في كتابه الكريم وعلى لسان رسوله الأمين ﷺ ولم يبين كيفيتها، فالواجب تفويض علم الكيفية لا علم المعانى وليس التفويض مذهب السلف بل هو مذهب مبتدع مخالف لما عليه السلف الصالح.

وقد أنكر الإمام أحمد رحمة الله وغيرة من أئمة السلف على أهل التفويض، وبدعوهم لأن مقتضى مذهبهم أن الله سبحانه خاطب عباده بما لا يفهمون معناه ولا يعقلون مراده منه، والله سبحانه وتعالى يتقدس عن ذلك، وأهل السنة والجماعة يعرفون مراده سبحانه بكلامه ويفسرون بمقتضى أسمائه وصفاته ويتزهونه عن كل ما لا يليق به عز وجل. وقد علموا من كلامه سبحانه ومن

كلام رسوله ﷺ أنه سبحانه موصوف بالكمال المطلق في جميع ما أخبر به عن نفسه أو أخبر به عنه رسوله ﷺ.

وأنا أذكر بعض النقول المهمة عن السلف الصالح في هذا الباب ليتضح للقارئ صحة ما ذكرنا:

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رسالته (الفتوى الحموية) ما نصه^(١): «روى أبو بكر البهقي في الأسماء والصفات بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال: كنا - والتابعون متوافرون - نقول إن الله - تعالى ذِكره - فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من الصفات. فقد حكى الأوزاعي وهو أحد الأئمة الأربعة في عصر تابعي التابعين - الذين هم: مالك إمام أهل الحجاز، والأوزاعي إمام أهل الشام، واللثي إمام أهل مصر، والثوري إمام أهل العراق - حكى شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأن الله تعالى فوق العرش وبصفاته السمعية.

وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جهم المُنْكِر لكون الله فوق عرشه والنافي لصفاته ليعرف الناس أن مذهب السلف كان يخالف هذا.

* وروى أبو بكر الخلال في كتاب (السنة) عن الأوزاعي قال: سئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث فقالا: «أمرُوها كما جاءت». وروى أيضاً عن الوليد بن مسلم قال: سألت مالك بن

(١) «الفتوى الحموية» ص(٢٦ - ٢٨).

أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات فقالوا: «أمروها كما جاءت». وفي رواية: قالوا: «أمروها كما جاءت بلا كيف». وقولهم رضي الله عنهم: «أمروها كما جاءت» رد على المعطلة، وقولهم: «بلا كيف» رد على الممثلة.

والزهري ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهم والأربعة الباقون أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين ومن طبقتهم: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة وأمثالهما.

* وروى أبوالقاسم الأزجي بإسناده عن مطرّف بن عبد الله قال: سمعت مالك بن أنس إذا ذكر عنده من يدفع أحاديث الصفات يقول: قال عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده سنتاً الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعة الله وقوه على دين الله ليس لأحد من خلق الله تغييرها ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتدٍ ومن استنصر بها فهو منصور ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولأه الله ما تولى وأصلاحه جهنم وساعته المصير أ.

* وروى الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات عن سفيان بن عيينة قال: سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْقَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول ومن الله الرسالة وعلى الرسول البلاع المبين علينا التصديق. وهذا الكلام مروي عن مالك بن أنس

تلמיד ربعة بن أبي عبد الرحمن من غير وجه.

ومنها ما رواه أبوالشيخ الأصبهاني وأبوبكر البيهقي عن يحيى بن يحيى قال: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبدالله **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾** [طه: ٥] كيف استوى؟ فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرضباء^(١) ثم قال: الاستواء غير معهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وما أراك إلا مبتدعاً، فأمر به أن يُخرج.

فقول ربعة ومالك: «الاستواء غير معهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب». موافق لقول الباقيين: أمروها كما جاءت بلا كيف، فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللُّفْظِ الْمُجَرَّدِ من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: «الاستواء غير معهول والكيف غير معقول»، ولما قالوا: «أمروها كما جاءت بلا كيف» فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل يكون مجهولاً بمنزلة حروف المعجم، وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللُّفْظِ معنى وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا ثبتت الصفات.

وأيضاً فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقاً لا يحتاج إلى أن يقول: «بلا كيف» فمن قال: إن الله ليس على العرش لا يحتاج أن يقول بلا كيف، فلو كان مذهب السلف نفي الصفات

(١) يعني: العرق.

في نفس الأمر لما قالوا بلا كيف.

وأيضاً فقولهم: «أمروها كما جاءت» يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه فإنها جاءت ألفاظ دالة على معانٍ، فلو كانت دلالتها متنافية لكان الواجب أن يُقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مُراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحيثُنَّ تكون قد أمرت كما جاءت ولا يقال حينئذ: «بلا كيف» إذ نفي الكيف عما ليس ثابت لغو من القول». انتهى
كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله.

٦ - نقل في المقال المذكور عن الشيخ حسن البنا رحمة الله ما نصه: «نجتماع على ما اتفقنا عليه ويعذر بعضاً فيما اختلفنا فيه».

والجواب أن يقال: نعم يجب أن نتعاون فيما اتفقنا عليه من نصر الحق والدعوة إليه والتحذير مما نهى الله عنه ورسوله، أما عذر بعضاً لبعض فيما اختلفنا فيه فليس على إطلاقه بل هو محل تفصيل، فما كان من مسائل الاجتهد التي يخفى دليلها فالواجب عدم الإنكار فيها من بعضاً على بعض، أما ما خالف النص من الكتاب والسنّة فالواجب الإنكار على من خالف النص بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن عملاً بقوله تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرَ وَالْقَوْنِيٌّ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى الْأَلْثَرِ وَالْمَدْوَنِ» [النادرة: ٢]، وقوله سبحانه: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَشَّرُونَ أَوْلَيَاءَ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» [التوبه: ٧١].

وقوله عز وجل: «أَذْعُ إِنْ سَيِّلَ رَيْكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْمُسْتَنِدَةِ وَجَحِدُهُمْ بِأَلْقَى هِيَ أَحَسَنُ» [الحل: ١٢٥]، قوله النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فقلبه، وذلك أضعف الإيمان»، قوله ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» أخرجهما مسلم في صحيحه، والآيات والأحاديث في هذا كثيرة.

الفُرْقَةُ مَذْمُومَةُ وَالْحُكْمُ عِنْدَ التَّنَازُعِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ:

٧- ثم نعى الكاتب الشيخ (...) في مقاله الثاني على المسلمين تفرقهم إلى سلفي وأشعري وصوفي وماتوريدي... الخ. ولا شك أن هذا التفرق يؤلم كل مسلم ويجب على المسلمين أن يجتمعوا على الحق ويتعاونوا على البر والتقوى، ولكن الله سبحانه قدّر ذلك على الأمة لِحِكْمَ عظيمة وغaiات محمودة يُخْمَدُ عليها سبحانه، ولا يَعْلَمُ تفاصيلها سواه، ومن ذلك التمييز بين أوليائه وأعدائه، والتمييز بين المجتهدين في طلب الحق والمُغرضين عنه المتبعين لأهوائهم، إلى حِكْمَ أخرى، وفي ذلك تصديق لنبيه ﷺ ودليل على أنه رسول الله حَمَّاً لكونه ﷺ قد أخبر عن هذا التفريق قبل وقوعه فوق كما أخبر حيث قال ﷺ: «سُتُّرِقُ أَمْتَى عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فَرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً». قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «هِيَ الْجَمَاعَةُ»^(١) وفي رواية أخرى قال:

(١) رواه الإمام أحمد برقم (١٦٤٩٠).

«ما أنا عليه وأصحابي»^(١) وهذا يوجب على المسلمين أن يجتمعوا على الحق وأن يرددوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول لقول الله عز وجل: ﴿فَإِن نَزَّلْنَا عَلَيْكُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَرْسَوْلِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَإِلَيْهِ أَلْيَوْرَ الْأَكْرِيْرَ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النَّاسَ: ٥٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا أَخْلَقْنَا مِنْهُ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحَكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشُّورَى: ١٠] وهاتان الآياتان الكريمتان تدلان على أن الواجب على المسلمين رد ما تنازعوا فيه في العقيدة وغيرها إلى الله سبحانه وإلى رسوله ﷺ وبذلك يتضح الحق لهم وتجتمع كلمتهم عليه ويتحدد صفهم ضد أعدائهم، أما بقاء كل طائفة على ما لديها من باطل وعدم التسليم للطائفة الأخرى فيما هي عليه من الحق فهذا هو المحذور والمنهي عنه وهو سبب تسلط الأعداء على المسلمين، واللوم كل اللوم على من تمسك بالباطل وأبى أن ين الصاع إلى الحق، أما من تمسك بالحق ودعى إليه وأوضح بطلان ما خالفه فهذا لا لوم عليه بل هو مشكور قوله أجر اجتهاده وأجر إصابته للحق.

حقيقة مذهب أهل السنة:

٨ - ذكر في مقاله الثاني أن أهل السنة اشتهروا بمذهبين اثنين أحدهما: مذهب السلف، والآخر: مذهب الخلف... إلخ.

والجواب أن يقال: هذا غلط بين لم يسبقه إليه أحد فيما أعلم، فإن مذهب أهل السنة واحد فقط وهو ما درج عليه أصحاب

(١) رواه الترمذى برقم (٢٦٤١).

رسول الله ﷺ وأتباعهم بياحسان وهو إثبات أسماء الله وصفاته وإمارتها كما جاءت، والإيمان بأنها حق وأن الله سبحانه موصوف بها على الوجه الذي يليق بجلاله من غير تحريف، ولا تعطيل ولا تكيف ولا تمثيل ولا تأويل لها عن ظاهرها ولا تفويض؛ بل يؤمنون بأن معانيها معلومة وأنها حق لائقة بالله سبحانه وتعالى لا يشابه خلقه في شيء منها، ومذهب الخلف بخلاف ذلك كما يعلم ذلك من قوله كلام هؤلاء وكلام هؤلاء.

ثم ذكر أن أهل السنة يفوضون علم معاني الصفات إلى الله وكرر ذلك في غير موضع وقد أخطأ في ذلك ونسب إليهم ما هم براء منه كما تقدم بيان ذلك فيما نقلناه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله عن جموع من أهل السنة رحمة الله عليهم وإنما يفوض أهل السنة إلى الله سبحانه علم الكيفية لا علم المعاني كما سبق إيضاح ذلك.

أهل السنة لا ينفون عن الله إلا ما نفاه عن نفسه:

٩ - ثم ذكر - هداه الله - تنزية الله سبحانه عن الجسم والجدة والصماخ واللسان والحنجرة، وهذا ليس بمذهب أهل السنة بل هو من أقوال أهل الكلام المذموم وتکلیفهم، فإن أهل السنة لا ينفون عن الله إلا ما نفاه عن نفسه أو نفاه رسوله ﷺ ولا يثبتون له إلا ما ثبته لنفسه أو ثبته له رسوله ﷺ ولم يرد في النصوص نفي هذه الأمور ولا إثباتها فالواجب الكف عنها وعدم التعرض لها لا بنتي ولا إثبات، ويعني عن ذلك قول أهل السنة في إثبات صفات الله

وأسمائه أنه لا يشبه فيها خلقه وأنه سبحانه لا ند له ولا كفو له. قال الإمام أحمد رحمه الله: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن وال الحديث».

وهذا هو معنى كلام غيره من أئمة السنة وأما ما وقع في كلام البيهقي رحمه الله في كتابه: (الاعتقاد) من هذه الأمور فهو مما دخل عليه من كلام المتكلمين وتلطفهم، فراج عليه واعتقد صحته، والحق أنه من كلام أهل البدع لا من كلام أهل السنة.

أهل السنة يثبتون الله عز وجل ما أثبتته لنفسه دون أن يشبهوه بخلقه:

١٠ - ثم قال في مقاله الثاني ما نصه: (أما ما يتخيلهُ بعض الجهلة من أدعياء العلم اليوم الذين يصوّرون الله بصورة غريبة عجيبة ويجعلون الله تعالى كأنه جسم مركب من أعضاء وحواس له وجه ويدان وعينان وله ساق وأصابع وهو يمشي وينزل ويهرول، ويقولون في تقرير هذه الصفات أن الله يجلس كما يجلس الواحد على السرير وينزل كما ينزل أحدنا على الدرج - يزيد بزعمه أن يقرر مذهب السلف الصالح للتلاميذ ويثبت لهم حقيقة معنى الاستواء والتزول وأنه جلوس حس لا كما يتأوله المسؤولون - فهذا والعياذ بالله عين الضلاله؛ لأنه شبّه وجسم وهو كمن فر من حفرة صغيرة ليقع في هوة عميقه يتحطم فيها ويهوي فيها إلى مكان سحيق» اهـ.

وأقول: أن الأخ - هداه الله - قد جمع في هذا الكلام حقاً وباطلاً يعلم كل صاحب سنة، وإليك أيها القارئ المؤمن التفصيل

في ذلك :

أما الوجه واليدان والعينان والساقي والأصابع فقد ثبتت في النصوص من الكتاب والسنة الصحيحة، وقال بها أهل السنة والجماعة وأثبتوها لله سبحانه على الوجه اللائق به سبحانه، وهكذا النزول والهرولة جاءت بها الأحاديث الصحيحة ونطق بها الرسول ﷺ وأثبتها لربه عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه من غير مشابهة لخلقه ولا يعلم كيفية هذه الصفات إلا هو سبحانه، فإنكار (....) هذه الصفات إنكار على النبي ﷺ، بل إنكار على الله عز وجل؛ لأنه سبحانه ذكر بعضها في كتابه العزيز وأوحى البعض الآخر لنبهه ﷺ، فإنه ﷺ لا ينطق عن الهوى وإنما يخبر عن الله سبحانه بما أوحى إليه، ف(....) هداه الله تارة يقول إنه يتلزم بمذهب أهل السنة وتارة ينقضه ويخالفه، فإنما الله وإنما إليه راجعون ونسأل الله لنا ولهم الهدایة والرجوع إلى الحق. وأما قوله: «ويقولون في تقرير هذه الصفات إن الله يجلس كما يجلس الواحد على السرير وينزل كما ينزل أحدنا على الدرج.... إلخ».

فهذا القول أهل السنة براء منه بل هو من كلام المشبهة الذين كفّرهم السلف الصالح وأنكروا مقالتهم لكونها مصادمة لقول الله عز وجل: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ أَسْمَاعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١]، وما جاء في معناها من الآيات، فلا يجوز لأحد أن يخلط بين كلام أهل الحق من أهل السنة وكلام أهل الباطل من المشبهة وغيرهم ولا يميز بينهما، بل الواجب التفصيل والتمييز.

الأشعري والماتوريدي ليس أول من رد شبهات أهل الزيف..

١١ - ثم زعم في مقاله الثالث أن أول من كتب في أصول الدين ورد شبهات أهل الزيف والضلال أبوالحسن الأشعري وأبومنصور الماتوريدي.

وهذا جزم غير صحيح، فقد سبقهما في ذلك : الإمام أبوحنيفه رحمة الله، والإمام عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، والإمام مالك رحمة الله، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة، والإمام عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على المرسيي، والإمام عبدالعزيز الكناني صاحب الحيدة وغيرهم ممن لا يحصى .

مذهب أهل السنة واحد وهو أسلم وأعلم وأحكم:

١٢ - ثم كرر هداه الله في مقاله الثالث قوله: «إن السلف لهم مذهبان مذهب أهل التفويض ومذهب أهل التأويل» إلى آخر ما قال . . . إلى أن قال: «إن بعضهم يفضل مذهب السلف ويقول إنه أسلم والبعض الآخر يفضل مذهب الخلف ويقول هو أحكم» اهـ.

والجواب: أن هذا التقسيم باطل كما تقدم، وليس للسلف إلا مذهب واحد هو مذهب أهل السنة والجماعة وهم الصحابة رضي الله عنهم وأتباعهم بياحسان وهو الأسلم والأعلم والأحكم، أما المذهب الثاني فهو مذهب الخلف المذموم، وهو مذهب أهل التأويل والتحريف والتکلف ولا يلزم من ذم مذهب الخلف والتحذير منه القول بتکفيرهم، فإن التکفير له حكم آخر يُبَيَّنُ على

معرفة قول الشخص وما لديه من الباطل ومدى مخالفته للحق فلا يجوز أن يقال أنه يلزم من ذم مذهب الخلف أو الإنكار على الأشاعرة ما وقعوا فيه من تأويل الصفات وتحريفها إلا صفات قليلة استثنوها القول بتكفيرهم، وإنما المقصود بيان مخالفتهم لأهل السنة في ذلك وبطهان ما ذهب إليه الخلف من التأويل وبيان أن الصواب هو مذهب السلف الصالح وهم أهل السنة والجماعة في إمرار آيات الصفات وأحاديثها وإنيات ما دلت عليه من الأسماء والصفات على الوجه اللائق بالله سبحانه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تأويل ولا تكليف ولا تمثيل كما سبق ذكر ذلك غير مرة، والله المستعان. ثم ذكر كلام البيهقي هنا وقد تقدم ما فيه وأنه رحمة الله دخلت عليه ألفاظ من ألفاظ أهل البدع فراجت عليه وظنّها صواباً فأدخلتها في كتابه وهو من جملة الذين خاضوا في الكلام وعلقَ باعتقاده بعض ما فيه من الشر سامحة الله وعف عنـه. كما نبه على ما يدل على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله في الفتاوى جـ ٥٣ ص ٦.

أهل السنة لا يؤولون الصفات ولكن يجمعون بين النصوص ويفسرون بعضها ببعض.

١٣ - ثم قال في مقاله الثالث ما نصه: «ولا يظن أحد أننا نفضل مذهب الخلف على مذهب السلف، ولسنا على الرأي الذي يقوله علماء الكلام: مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أحكم، بل نقول عن إيمان ويقين أن مذهب السلف هو الأسلم وهو

الأحكام فلا نحاول أن ننقول صفات الخالق جل وعلا، بل نؤمن بها كما جاءت ونقر بها كما وردت مع نفي التشبيه والتجسيم». ثم استشهد بقول بعض الشعراء:

إن المفوض سالم مما تكلفه المسؤول
 ... إلى أن قال: «إِذَا كَانَ مِنْ أَوَّلِ الصَّفَاتِ ضَالٌ فَسَنَضُلُّ
 السَّلْفَ الصَّالِحَ جَمِيعاً لِأَنَّهُمْ أَوْلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ
 نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَأَيْهُمْ وَلَا حَسَنَةٍ إِلَّا هُوَ سَادَ شَهَمَهُ﴾ [الجادلة: ٧] قالوا:
 مَعْهُمْ بَعْلَمَهُ لَا بَذَانَهُ، وَأَوْلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعْكُنْ أَيْنَ مَا كَثُمَّ﴾
 [الحديد: ٤] قالوا: مَعْيَةٌ عَلِمَ لِثَلَاثَةٍ تَعْدُدُ الْذَّاتِ، وَسَنَحْكُمُ بِضَلَالِ
 الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ
 وَلَكُنَّ لَا تُبَصِّرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] مَلَائِكَتُنَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكُنَّ لَا
 تَرَوْنَهُمْ، كَمَا أَوْلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]
 قَالَ: الْمَرَادُ مَلَائِكَتُنَا أَقْرَبُ إِلَى الْإِنْسَانِ مِنْ حَبْلِ وَرِيدِهِ إِلَيْهِ،
 وَالْحَلُولُ وَالْإِتْحَادُ مَنْفَيٌ بِالْإِجْمَاعِ تَعَالَى اللَّهُ وَتَقَدَّسُ. وَقَالَ: «بَلْ
 نَقُولُ إِنَّهُ يَتَعَيَّنُ التَّأْوِيلُ أَحْيَانًا كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيفِ: «الْحَجْرُ
 الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ» وَكَمَا قَالَ عَنْ سَفِينَةِ نُوحٍ: ﴿وَحَمَّلْنَاهُ عَلَىٰ
 ذَاتِ الْوَرِيجِ وَدُسُرِ﴾ [١٧] تَجَرَّبُ يَأْعِيْنَا جَرَاءَ لِمَنْ كَانَ كُفُّرَ﴾ [القمر: ١٣، ١٤] اهـ.
 وَالْجَوابُ أَنْ يَقَالُ: قَدْ أَحْسَنْتَ فِي اخْتِيَارِ مَذَهَبِ السَّلْفِ
 الصَّالِحِ وَاعْتَقَادِ أَنَّهُ الْأَسْلَمُ وَالْأَحْكَمُ وَالْأَعْلَمُ، وَلَكِنَّكَ لَمْ تُثْبِتْ
 عَلَيْهِ بَلْ تَارِةً تَخْتَارُ مَذَهَبَ التَّأْوِيلِ وَتَارِةً تَخْتَارُ مَذَهَبَ التَّفْوِيْضِ،
 وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ ثَبَاتُ عَلَى الْحَقِّ وَعَدْمُ التَّحْوِلِ عَنْهُ، وَمَا

ذكرته عن السلف من تفسير قوله تعالى: **﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾** [الحديد: ٤] بالعلم ليس بتأويل ولكنه هو معنى آيات المعية عند أهل السنة والجماعة، كما حكى الإمام أبو عمر بن عبد البر وأبوعمر الظلماني إجماع أهل السنة على ذلك؛ وذلك لأن النصوص من الكتاب والسنّة الدالة على علوه وفوقيته وتنزيهه سبحانه عن الحلول والاتحاد تقتضي ذلك، ومن تأمل الآيات الواردة في ذلك علم أنها تدل على أن المراد بالمعية العلم بأحوال عباده واطلاعه على شؤونهم مع دلالة المعية الخاصة على كلامه ورعايته وحفظه ونصره لأنبيائه وأوليائه، مع علمه واطلاعه على أحوالهم، والعرب الذين نزل عليهم الكتاب وجاءت السنة بلغتهم يعلمون ذلك ولا يشتبه عليهم، ولهذا لم يسألوا النبي ﷺ عن معاني هذه الآيات لظهورها لهم، أما النصوص الأخرى فلا تحتاج إلى تأويل؛ لأن المعنى فيها ظاهر مثل قوله سبحانه: **﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾** [القمر: ١٤] ، **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِكَ﴾** [طه: ٣٩] ، **﴿وَأَصِيرَ لِمُعَكِّرَتِكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾** [الطور: ٤٨] فلا يدور بخلد أحد أن السفينة تجري بعين الله ولا أن محمداً عليه الصلاة والسلام في عين الله وإنما المراد بذلك أن السفينة تجري برعاية الله ورعايته وتسخيره لها وحفظه لها، وأن محمداً عليه الصلاة والسلام تحت رعاية مولاه ورعايته وحفظه وكلامه، وهكذا قوله في حق موسى **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِكَ﴾** [طه: ٣٩] أي تحت رعايتي وحفظي وهكذا حديث: «كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به» يفسره قوله في الرواية الأخرى: «فبى يسمع وببى يبصر

وبي يبطن وبي يمشي^(١) ولا يظن من له أدنى بصيرة ممن يعرف اللغة العربية أن المراد بذلك أن الله سبحانه هو سمع الإنسان وبصره وهو يده ورجله - تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً - وإنما أراد من ذلك سبحانه بيان توفيقه لأوليائه وتسديده لهم في حواسهم وحركاتهم بسبب طاعتهم له وقيامهم بحقه وهكذا الأحاديث الأخرى، وأما حديث: (الحجر يمين الله) فهو حديث ضعيف والصواب وقفه على ابن عباس ومعناه ظاهر سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً، وقد قال في نفس الحديث (فكأنما صافح الله وقبل يمينه) فدل على أن الحجر ليس هو يمين الله وإنما شَبَهَ مستلمه ومقبله بمن صافح الله وقبل يمينه ترغيباً في استلامه وتقبيله، وهكذا قول الله سبحانه في الحديث الصحيح لعبدة: «مرضت فلم تعدني وجعلت فلم تطعمني» قد بين في الحديث ما يدل على معناه حيث قال سبحانه: «أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده، ولو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟» فعلم بذلك أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجع وإنما أراد سبحانه من ذلك حث العباد على عيادة المريض وإطعام الجائع. وأما قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [١٦] وقوله: ﴿وَمَنْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكُنْ لَا يُنْصَرُونَ﴾ [٨٥] (الواقعة: ٨٥) فقد فسره جماعة بقرب الملائكة؛ لأن قربهم من العبد حين يتلقى

(١) ذكر الشيخ الألباني في «الصحيح» (٤/١٩١) أنه لم ير هذه الزيادة عند البخاري ولا عند غيره من ذكرنا من الذين أخرجوا هذا الحديث.

المُتَلَقِّيَانِ وَحِينَ الْمَوْتِ كَانَ بِأَمْرِهِ سُبْحَانَهُ وَتَقْدِيرِهِ وَرِعَايَتِهِ لِعِبَادِهِ، وَفِسْرَهُ آخَرُونَ بِأَنَّهُ: قَرْبَهُ سُبْحَانَهُ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَإِحْاطَتِهِ بِعِبَادِهِ كَالْمُعْيَةِ، وَكَقَرْبَهِ مِنْ عَابِدِيهِ وَسَائِلِيهِ مَعَ عَلَوَهُ وَفَوْقَيْهِ سُبْحَانَهُ وَلَيْسَ الْمَرَادُ الْحَلُولُ وَلَا الْإِتْحَادُ - تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَتَقْدِسُ - لِأَنَّ الْأَدْلَةَ الْقَطْعِيَّةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ تَدْلِي عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ بَائِنَ مِنْ خَلْقِهِ عَالِيٌ عَلَيْهِمْ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَمَنْ تَدْبِرُ النُّصُوصَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَفَسَرُّ بَعْضَهَا بَعْضًا اتَّضَحَ لَهُ الْمَعْنَى وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَقَدْ اخْتَارَ أَبُو جَعْفَرَ بْنَ جَرِيرَ رَحْمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ: الْقَوْلُ الثَّانِي فِي سُورَةِ (ق) وَالْقَوْلُ الْأُولُ فِي سُورَةِ (الْوَاقِعَةِ) وَقَدْ أَنْكَرَ أَهْلُ السُّنْنَةِ عَلَى مَنْ تَأْوَلَ نُصُوصَ الصَّفَاتِ وَبَدَعَوْهُ لِمَا يَتَرَبَّ عَلَى تَأْوِيلِهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْبَاطِلِ وَتَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَتَجْرِيدِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ مِنْ صَفَاتِ الْكَمَالِ وَسُوءِ الظَّنِّ بِهِ وَأَنَّهُ خَاطَبَ عِبَادَهُ بِمَا ظَاهِرُهُ تَشْبِيهٌ وَتَمْثِيلٌ وَأَنَّ الْمَرَادُ غَيْرُهُ، وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ الْمَذْمُومُ وَهَذَا هُوَ الَّذِي سَلَكَهُ أَهْلُ الْكَلَامِ وَأَنْكَرُهُ عَلَيْهِمْ أَهْلُ السُّنْنَةِ وَضَلَّلُوهُمْ فِي ذَلِكَ، لِكُونِهِمْ أَوْلَوَنَا النُّصُوصَ عَنْ ظَاهِرِهَا وَصَرْفُوهَا عَنِ الْحَقِّ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ بِلَا حِجَّةٍ وَلَا بَرْهَانٍ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنْنَةً، بَلْ بِمَقْتَضِيِّ عَقُولِهِمْ وَأَرَائِهِمُ الَّتِي لَمْ يَنْزِلْ اللَّهُ بِهَا مِنْ حِجَّةٍ وَلَا قَامَ عَلَيْهَا بَرْهَانٌ. وَقَدْ أَلْزَمُوهُمْ فِيمَا أَثْبَتُوا نَظِيرًا مَا فَرَوْا مِنْهُ فِيمَا تَأْوَلُوهُ وَهُوَ لَازِمٌ لَهُمْ بِلَا شُكٍّ، وَلَا يَنْسَلِمُ مِنَ التَّنَاقْضِ وَاللَّوَازِمِ الْبَاطِلَةِ إِلَّا مِنْ أَثْبَتَ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَنَفَى مَا نَفَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَهُمْ أَهْلُ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعْنَى.

الوحدة والاعتصام ومقتضياتهما:

١٤ - ثم دعا في مقاله الرابع إلى جمع الكلمة بين الفئات الإسلامية وتضافر الجهود ضد أعداء الإسلام، وذكر أن الوقت ليس وقت مهاجمة لأتباع المذاهب ولا للأشاعرة ولا للإخوان حتى ولا للصوفيين.

والجواب أن يقال:

لا ريب أنه يجب على المسلمين توحيد صفوفهم وجمع كلمتهم على الحق وتعاونهم على البر والتقوى ضد أعداء الإسلام كما أمرهم الله سبحانه بذلك بقوله عز وجل: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَنَقَّرُوا ﴾ [آل عمران: ١٠٣] وحذرهم من التفرق بقوله سبحانه: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَفَرُوا وَأَخْتَلُقُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ الآية [آل عمران: ١٠٥]، ولكن لا يلزم من وجوب اتحاد المسلمين وجمع كلمتهم على الحق واعتصامهم بحبل الله ألا ينكروا المنكر على من فعله أو اعتقده من الصوفية أو غيرهم بل مقتضى الأمر بالاعتصام بحبل الله أن يأتمروا بالمعروف ويتناهوا عن المنكر ويبينوا الحق لمن ضلّ عنده أو ظن ضده صواباً بالأدلة الشرعية حتى يجتمعوا على الحق وينبذوا ما خالفه، وهذا هو مقتضى قوله سبحانه: ﴿ وَتَمَّا وَنَوَاعَى الْأَيْرِ وَالنَّقَوَىٰ وَلَا تَمَّا وَنَوَاعَى الْأَيْرِ وَالْمَدَوَّنَ ﴾ [السائد: ٢] وقوله سبحانه: ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَرَيْثَهُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] ومتى سكت أهل الحق عن بيان أخطاء المخطئين وأغلاط الغالطين لم يحصل منهم

ما أمرهم الله به من الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومعلوم ما يترتب على ذلك من إثم الساكت عن إنكار المنكر وبقاء الغالط على غلطه والمخالف للحق على خطئه وذلك خلال ما شرعه الله سبحانه من النصيحة والتعاون على الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والله ولي التوفيق.

السلف لا يقولون الصفات ولا يخوضون بالتجسيم لا نفيأ ولا إثباتاً لأن ذلك بدعة لم يرد لا في الكتاب ولا في السنة:

١٥ - ذكر في مقاله الخامس ما نصه: «ليس مذهب السلف الصالح - الذي أسلفنا الحديث عنه في مقالاتنا السابقة في موضوع صفات الباري جل وعلا - هو (التفويض المطلق) كما قد يتهم البعض من الناس بل هو مسلك آخر يدل على نظر ثاقب وفهم سليم مستقيم لنصوص الكتاب والسنة، ويتلخص هذا المسلك والمنهج في الآتي:

أولاً: تأويل ما لابد من تأويله من آيات الصفات وأحاديث الصفات مما لا مندوحة عن تأويله لأسباب لغوية أو شرعية أو اعتقادية.

ثانياً: إثبات ما أثبته القرآن الكريم أو السنة المطهرة من صفات الله جل وعلا من السمع والبصر والكلام والمحبة والرضى والاستواء والنزول والإتيان والمجيء وغيرها من الصفات، والإيمان بها على مراد الله عز وجل بطريق التسليم والتفويض دون تشبيه أو تعطيل أو تجسيم أو تمثيل» اهـ.

والجواب أن يقال:

إنَّ هذه الدعوى على مذهب السلف دعوى لا أساس لها من الصحة فإن السلف الصالح ليس مذهبهم التفويض لأسماء الله وصفاته لا تفويفاً عاماً ولا خاصاً، وإنما يفوضون علم الكيفية كما تقدم بيان ذلك وكما نص على ذلك مالك وأحمد وغيرهما وقبلهما أم سلمة رضي الله عنها وربيعة بن أبي عبد الرحمن شيخ مالك رضي الله عن الجميع، وليس من مذهب السلف أيضاً تأويل الصفات بل يمرونها كما جاءت ويعنون بمعانيها على الوجه اللائق بالله سبحانه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل كما سلف ذكر ذلك غير مرة.

وليس من مذهب السلف أيضاً نفي التجسيم ولا إثباته؛ لأن ذلك لم يرد في الكتاب ولا في السنة ولا في كلام سلف الأمة كما نص على ذلك غير واحد من أئمة السلف ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقد نص على ذلك في كتاب: (الندمية) حيث قال في القاعدة السادسة: «ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذا الطريق طريقةً فاسدةً: لم يسلكه أحد من السلف أو الأئمة فلم ينطق أحد منهم في حق الله بالجسم لا نفيأ ولا إثباتاً ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك؛ لأنها عبارات مجملة لا تحق حقاً ولا تبطل باطلأً، ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النوع بل هذا هو من الكلام المبتدع الذي أنكره السلف والأئمة» اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمة الله في كتابه: (فضل علم السلف على علم الخلف) بعد كلام سبق: «والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل ولا يصح عن أحدٍ منهم خلاف ذلك البتة خصوصاً الإمام أحمد، ولا خوض في معانها ولا ضرب مثل من الأمثال لها وإن كان بعض من كان قريباً من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيئاً من ذلك اتباعاً لطريقة مقاتل فلا يقتدي به في ذلك إنما الاقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد ونحوهم، وكل هؤلاء لا يوجد في كلامهم شيء من جنس كلام المتكلمين فضلاً عن كلام الفلسفه ولم يدخل ذلك في كلام من سليم من قدر وجح، وقد قال أبوذرعة الرازي: كل من كان عنده علم فلم يصن علمه احتاج في نشره إلى شيء من الكلام فلست منه» ١. هـ.

وليس فيما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته ما يجب تأويله بل لابد أن يوجد في النصوص ما يدل على المعنى المراد الذي يجب إثباته لله على الوجه اللائق به من غير حاجة إلى تأويل يخالف الظاهر من كلام الله ومن كلام رسوله ﷺ مع تفويض علم الكيفية إلى الرب عز وجل كما سبق بيان ذلك في كلام أئمة السنة.

ليس من أهل العلم من يكفر ابن حجر وغيره ممن وقعوا في التأويل، ومذهب العالم هو آخر ما مات عليه:

١٦ - ثم قال في مقاله الخامس - هداء الله وألهمه التوفيق - ما نصه: «ولكني أربأ بياخواني السلفيين أن يتحملوا في أعناقهم وزر تضليل الأمة وتکفير أئمة المسلمين من أهل الفقه والحديث والتفسير الذين هم على مذهب الأشاعرة فماذا سنجني إن فرقنا صف المسلمين ونسينا إلى الضلالشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني شارح البخاري... وذكر جماعة آخرين، ثم قال: «وكل هؤلاء الأئمة الأجلاء وغيرهم على مذهب الإمام الأشعري... إلخ» أ.هـ.

والجواب أن يقال: ليس من أهل العلم السلفيين من يکفر هؤلاء الذين ذكرتهم، وإنما يوضّحون أخطاءهم في تأويل الكثير من الصفات ويوضّحون أن ذلك خلاف مذهب سلف الأمة وليس ذلك تکفيراً لهم ولا تمزيقاً لشمول الأمة ولا تفريقاً لصفتهم، وإنما في ذلك النصح لله ولعباده وبيان الحق والرد على من خالفه بالأدلة النقلية والعقلية والقيام بما أوجب الله سبحانه على العلماء من بيان الحق وعدم كتمانه والقيام بالدعوة إلى الله والإرشاد إلى سبيله، ولو سكت أهل الحق عن بيانه لاستمر المخطئون على أخطائهم وقلّدهم غيرهم في ذلك وباء الساكتون بإثام الكتمان الذي توعدهم الله عليه في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْمَدُوا مِنْ بَعْدِ مَا يَبَيِّنُهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَمُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَمُهُمُ الْكَوْنُوتُ﴾ إلآ

الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوَبُّ عَلَيْهِمْ وَأَنَا أَتَوَابُ إِلَيْهِمْ ﴿٤﴾

[البقرة: ١٦٠، ١٥٩] وقد أخذ الله على علماء أهل الكتاب الميثاق ليبيته للناس ولا يكتمنه، وذمهم على نبذه وراء ظهورهم وحضرنا من اتباعهم.

فإذا سكت أهل السنة عن بيان أخطاء من خالف الكتاب والسنة شابهوا بذلك أهل الكتاب المغضوب عليهم والضالين. ثم يقال للأخ: ليس علماء الأشاعرة من أتباع أبي الحسن الأشعري؛ لأنه رجع عن تأویل الصفات وقال بمذهب أهل السنة والجماعة في إثبات الأسماء والصفات وإمارتها كما جاءت من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكيف ولا تمثيل كما أوضح ذلك في كتابه: (الإبانة) و(المقالات) فعُلِّمَ مما ذكرنا أنَّ مَنْ أَوَّلَ الصِّفَاتَ مِنَ الْمُتَسَبِّبِينَ للأشعري فليس على مذهبه الجديد بل هو على مذهبة القديم. ومعلوم أن مذهب العالم هو ما مات عليه معتقداً له لا ما قاله سابقاً ثم رجع عنه، فيجب التنبه لذلك والحذر مما يلبس الأمور ويضعها في غير موضعها، والله المستعان.

الأشاعرة لا يُعدون من أهل السنة؛ لأنهم لم يثبتوا الصفات:

١٧ - ذكر في مقاله السادس الذي بدأه بقوله: «هذا بيان للناس. إنَّ التأویل لبعض آيات وأحاديث الصفات لا يُخرج المسلم عن جماعة أهل السنة، فمنه ما هو خطأ ومنه ما هو صواب، وهناك آيات صريحة في التأویل أولها الصحابة والتابعون وعلماء السلف وما يتجرأ أحد أن ينسبهم إلى الضلال أو يخرجهم عن أهل السنة

والجماعة، ثم ضرب لذلك أمثلة منها قوله تعالى: «نَسُوا اللَّهَ فَتَسِيهُمْ» [التوبه: ٦٧] ومنها ما ذكره سبحانه من استهزائه بالمستهزئين وسخريته من الساخرين بالمؤمنين ومكره بالماكرين وكذلك أيضاً الحديث الصحيح عن قول الله عز وجل: «مرضت فلم تدعني وجعلت فلم تطعني» إلى أن قال: ... إذن ليس الأمر كما يظن البعض أن مذهب السلف ليس فيه تأويل مطلقاً بل مذهب السلف هو تأويل ما لابد من تأويله» ١. هـ.

والجواب أن يقال: هذا الكلام فيه تفصيل وفيه حق وباطل، فقوله: «إن التأويل لبعض الصفات لا يُخرج المسلم عن جماعة أهل السنة» صحيح في الجملة؛ فالمتأول لبعض الصفات كالأشاعرة لا يخرج بذلك عن جماعة المسلمين ولا عن جماعة أهل السنة في غير الصفات، ولكنه لا يدخل في جماعة أهل السنة عند ذكر إثباتهم للصفات وإنكارهم للتأويل، فالأشاعرة وأشباههم لا يدخلون في أهل السنة في إثبات الصفات لكونهم قد خالفوهم في ذلك وسلكوا غير منهجهم وذلك يقتضي الإنكار عليهم وبيان خطئهم في التأويل، وأن ذلك خلاف منهج أهل السنة والجماعة كما تقدم بيانه في أول هذه التبيهات، كما أنه لا مانع أن يقال إن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة في باب الأسماء والصفات وإن كانوا منهم في الأبواب الأخرى حتى يعلم الناظر في مذهبهم أنهم قد أخطأوا في تأويل بعض الصفات وخالفوا أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان في هذه المسألة تحقيقاً للحق وإنكاراً للباطل

وإنما لـكل من أهل السنة والأشاعرة في منزلته التي هو عليها.
لا يجوز نسبة تأويليـلـ الصـفـاتـ إلىـ السـلـفـ بـحالـ منـ الـأـحـوـالـ:
ولا يجوز أن يـنـسـبـ التـأـوـيلـ إـلـىـ أـهـلـ السـنـةـ مـطـلـقاـ بلـ هوـ خـلـفـ
مـذـهـبـهـمـ وإنـماـ يـنـسـبـ التـأـوـيلـ إـلـىـ الـأـشـاعـرـةـ وـسـاـئـرـ أـهـلـ الـبـدـعـ الـذـينـ
تـأـوـلـواـ النـصـوـصـ عـلـىـ غـيـرـ تـأـوـيلـهـاـ.

أما الأمثلة التي مثل بها الأخ للتـأـوـيلـ عـنـ أـهـلـ السـنـةـ فـلـاـ حـجـةـ
لـهـ فـيـهاـ وـلـيـسـ كـلـامـهـمـ فـيـهاـ مـنـ بـابـ التـأـوـيلـ بلـ هوـ مـنـ بـابـ إـيـضـاحـ
الـمـعـنـىـ وـإـزـالـةـ الـلـبـسـ عـنـ بـعـضـ النـاسـ فـيـ مـعـنـاهـاـ،ـ وـهـاـكـ الـجـوـابـ
عـنـهـاـ:ـ أـمـاـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ **﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾**ـ [التـوـبـةـ:ـ ٦٧ـ]ـ فـلـيـسـ الـمـرـادـ
بـالـنـسـيـانـ فـيـهـاـ النـسـيـانـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ **﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيَّاً﴾**ـ [مـرـيـمـ:ـ ٦٤ـ]
وـفـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ **﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضُلُّ رَقِيقاً وَلَا يَنْسَى﴾**ـ [طـهـ:ـ ٥٢ـ]ـ بـلـ ذـلـكـ
لـهـ مـعـنـىـ وـالـنـسـيـانـ الـمـثـبـتـ لـهـ مـعـنـىـ آـخـرـ فـالـنـسـيـانـ الـمـثـبـتـ فـيـ قـوـلـهـ
تـعـالـىـ:ـ **﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾**ـ [التـوـبـةـ:ـ ٦٧ـ]ـ هـوـ تـرـكـ إـيـاـهـمـ فـيـ ضـلـالـهـمـ
وـإـعـرـاضـهـ عـنـهـمـ سـبـحـانـهـ لـتـرـكـهـمـ أـوـامـرـهـ وـإـعـرـاضـهـمـ عـنـ دـيـنـهـ لـنـفـاقـهـمـ
وـتـكـذـيـبـهـمـ.ـ وـالـنـسـيـانـ الـمـنـفـيـ عـنـ اللـهـ سـبـحـانـهـ هـوـ النـسـيـانـ الـذـيـ بـمـعـنـىـ
الـذـهـولـ وـالـغـفـلـةـ،ـ فـالـلـهـ سـبـحـانـهـ مـنـزـهـ عـنـ ذـلـكـ لـكـمـالـ عـلـمـهـ وـكـمـالـ
بـصـيرـتـهـ بـأـحـوـالـ عـبـادـهـ وـإـحـاطـتـهـ بـكـلـ شـؤـونـهـ فـهـوـ الـحـيـ الـقـيـوـمـ الـذـيـ
لـاـ تـأـخـذـهـ سـنـةـ وـلـاـ نـوـمـ وـلـاـ يـنـسـىـ وـلـاـ يـغـفـلـ.ـ تـعـالـىـ اللـهـ عـنـ ذـلـكـ عـلـوـاـ
كـبـيرـاـ.ـ وـبـذـلـكـ يـعـلـمـ أـنـ تـفـسـيرـ النـسـيـانـ بـالـتـرـكـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ:
﴿الْمُتَفَقُونَ وَالْمُتَنَقَّلُونَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَاونَ
عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْصِرُونَ أَيْدِيهِمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ـ الـآـيـةـ [التـوـبـةـ:ـ ٦٧ـ]

ليس من باب التأويل ولكنه من باب تفسير النسيان في هذا المقام بمعناه اللغوي؛ لأن كلمة النسيان مشتركة يختلف معناها بحسب مواردها كما بين ذلك علماء التفسير رحمهم الله، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في معنى الآية ما نصه: ﴿نَسُوا اللَّهَ﴾ أي نسوا ذكر الله، ﴿فَتَسِمُّهُم﴾: أي عاملهم معاملة من نسيهم كقوله تعالى: ﴿وَقَبْلَ الْيَوْمِ نَسَدَكُمْ كَانَتِمْ لِفَتَاهَ يَوْمَكُمْ هَذَا﴾ [الجاثية: ٣٤] أ.ه.

وهكذا ما ذكره الله سبحانه من استهزائه بالمستهزيئين وسخريته بالساخرين ومكره بالماكرين وكيده للكاذبين لا يحتاج إلى تأويل؛ لكونه من باب (الجزاء من جنس العمل) لأن السخرية منه سبحانه بالساخرين كانت بحق، وهكذا مكره بالماكرين واستهزاؤه بالمستهزيئين وكيده للكاذبين كله بحق، وما كان بحق فلا تقص فيه، والله سبحانه يوصف بذلك؛ لأن ذلك وقع منه على وجه يليق بجلاله وعظمته ولا يشابه ما يقع من الخلق؛ لأن أعداءه سبحانه فعلوا هذه الأفعال معاندة للحق وكفرا به وإنكارا له فعاملهم سبحانه بمثل ما فعلوا على وجه لا يشابه فيه أفعالهم ولا يعلم كيفية إلا هو سبحانه وما ظلّمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون، ومن كيده لهم ومكره بهم وسخريته بهم واستهزائه بهم هو إمهالهم وإنظارهم وعدم معاجلتهم بالعقوبة، ومن ذلك ما يظهره للمنافقين يوم القيمة من إظهاره لهم بعض النور ثم سلبهم إياه كما قال عز وجل في سورة الحديد: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُتَفَقُونَ وَالْمُتَقْتَلُونَ لِلَّذِينَ أَمْنَوْا أَنَّظُرُونَا نَقِيسُ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ أَرْجِعُمُوا وَرَأَهُ كُمْ فَالْمُتَسْوِفُونَ نُورًا فَضَرِبَ بَيْنَهُمْ سُورٌ لَمْ يَأْتِ بَاطِنُهُ فِي الرَّحْمَةِ وَظَاهِرُهُ

مِنْ قَبْلِهِ الْعَذَابِ ﴿٢٧﴾ يَنَادُهُمْ أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ قَاتِلُوا بَنِيٍّ وَلَكُنُّكُمْ فَنَتَرْتُ أَنفُسَكُمْ وَرَبِّيَّتُمْ
وَأَرْبَيْتُمْ وَغَرَّتُمْ الْأَمَانَةَ حَتَّىٰ جَاءَ أَنْشَأَ اللَّهُ وَغَرَّكُمْ بِإِلَهٍ الْغَرُورِ ﴿٢٨﴾ فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ
مِنْكُمْ فَذِيَّةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَا وَنَكُمْ أَنَّارٌ هِيَ مَوْلَانَكُمْ وَيَشَّعَ الْمَصِيرُ ﴿٢٩﴾

[الحديد: ١٣-١٥].

وهكذا قال علماء التفسير من أهل السنة في هذا المعنى.

قال الإمام ابن جرير رحمة الله بعد أن ذكر أقوال العلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّهُ يَسْتَهِزُ بِهِم﴾ [البقرة: ١٥]: «والصواب في ذلك من القول والتأويل عندنا: أن معنى الاستهزاء في كلام العرب: إظهار المستهزئ للمستهزئ به من القول والفعل ما يرضيه ويوافقه ظاهراً وهو بذلك من قوله و فعله به مورثه مساءة باطناً وكذلك معنى الخداع والسخرية والمكر، وإذا كان ذلك كذلك، وكان الله جل ثناؤه قد جعل لأهل النفاق في الدنيا من الأحكام بما أظهروا باليستهم من الإقرار بالله وبرسوله وبما جاء به من عند الله المدخل لهم في عداد من يحمله اسم الإسلام، وإن كانوا لغير ذلك مستبطنين من أحكام المسلمين المصدقين إقراراً لهم بذلك باليستهم وبضمائر قلوبهم وصحائح عزائمهم وحميد أفعالهم المحققة لهم صحة إيمانهم مع علم الله عز وجل بکذبهم، واطلاعه على خبث اعتقادهم وشكّهم فيما ادعوا باليستهم أنهم مصدقون حتى ظنوا بالأخرة إذ حشروا في عداد من كانوا في عدادهم في الدنيا أنهم واردون موردهم، ودخلون مدخلهم، والله جل جلاله مع إظهاره

ما قد أظهر لهم من الأحكام **المُلْحَقَتِم** في عاجل الدنيا وأجل الآخرة إلى حال تمييزه بينهم وبين أوليائه وتفريقه بينهم وبينهم معدّ لهم من أليم عقابه ونkal عذابه ما أعد منه لأعدى أعدائه وأشار عباده حتى ميّز بينهم وبين أوليائه فألحاقهم من طبقات جحيمه بالدرك الأسفل، كان معلوماً أنه جل ثناؤه بذلك من فعله بهم، وإن كان جزاء لهم على أفعالهم وعدلاً ما فعل من ذلك بهم لاستحقاقهم إياه منه بعصيانهم له كان بهم بما أظهر لهم من الأمور التي أظهرها لهم من إلحاقة أحكامهم في الدنيا بأحكام أوليائه، وهم له أعداء وحشره إياهم في الآخرة مع المؤمنين وهم به من المكذبين - إلى أن ميّز - بينهم وبينهم - مستهزئاً وساخراً ولهم خادعاً وبهم ماكراً إذ كان معنى الاستهزاء والسخرية والمكر والخداع ما وصفنا قبل، دون أن يكون ذلك معناه في حال فيها المستهزئ بصاحب له ظالم أو عليه فيها غير عادل بل ذلك معناه في كل أحواله إذا وجدت الصفات التي قدمنا ذكرها في معنى الاستهزاء وما أشبهه من نظائره» اهـ^(١).

وقال الحافظ بن كثير رحمة الله في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَفَّقُونَ وَالْمُنْتَفَقَتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَقْطُرُوا نَقْدِنَسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ الآية [الحديد: ١٣] قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا عبدة بن سليمان حدثنا ابن المبارك حدثنا صفوان بن عمرو حدثني سليمان بن عامر قال: خرجنا

(١) «تفسير الطبرى جامع البيان» (١٠٣/١٠٤ - ١٠٥).

على جنازة في باب دمشق ومعنا أبوأمامه الباهلي فلما صلي على الجنائز وأخذوا في دفتها، قال أبوأمامه: أيها الناس إنكم قد أصبحتم وأمسيتم في منزل تقتسمون فيه الحسنات والسيئات وتوشكون أن تظعنوا منه إلى منزل آخر وهو هذا - يشير إلى القبر - بيت الوحدة وبيت الظلمة وبيت الدود وبيت الضيق إلا ما وسع الله ثم تنتقلون منه إلى مواطن يوم القيمة، فإنكم في بعض تلك المواطن حتى يغشى الناس أمر من الله فتبغض وجهه وتسود وجوهه، ثم تنتقلون منه إلى منزل آخر فيغشى الناس ظلمة شديدة ثم يقسم النور فيعطي المؤمن نوراً ويترك الكافر والمنافق فلا يعطيان شيئاً وهو المثل الذي ضربه الله تعالى في كتابه فقال: ﴿أَنَّ كُظْلُمَتِ فِي بَحْرٍ لَّعْنَى يَغْشِيَهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ، مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ، سَحَابٌ ظَلَمَتْ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُلُ لَرْبِّهَا وَمَنْ لَرْبَّهُ لَمْ يُنُورْ أَفَمَا لَهُمْ مِّنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠] فلا يستضيء الكافر والمنافق بنور المؤمن كما لا يستضيء الأعمى ببصر البصير، ويقول المنافقون والمنافقات للذين آمنوا: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْنِسْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ أَرْجِعُوا وَرَأَةَ كُمْ فَالْتَّقْسِيَّا نُورًا﴾ [الحديد: ١٣] وهي خدعة الله التي خدع بها المنافقين حيث قال: ﴿يُخْنَأُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيْعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] فيرجعون إلى المكان الذي قسم فيه النور فلا يجدون شيئاً فينصرفون إليهم وقد ضرب بينهم بسور له باب ﴿بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾، يقول سليم بن عامر: فما يزال المنافق مفترأ حتى يقسم النور ويميز الله بين المنافق والمؤمن. ثم قال: حدثنا أبي، حدثنا يحيى بن عثمان حدثنا ابن حمزة حدثنا

أرطأة بن المنذر حدثنا يوسف بن الحجاج عن أبي أمامة قال: يبعث الله ظلمة يوم القيمة فما من مؤمن ولا كافر يرى كفه حتى يبعث الله بالنور إلى المؤمنين بقدر أعمالهم فيتبعهم المنافقون فيقولون: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْنِصَ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [النساء: ١٣] وقال العوفي والضحاك وغيرهما عن ابن عباس: بينما الناس في ظلمة إذ بعث الله نوراً فلما رأى المؤمنون النور توجهوا نحوه، وكان النور دليلاً من الله إلى الجنة فلما رأى المنافقون المؤمنين قد انتلقوا اتبعوهم فأظلم الله على المنافقين فقالوا حينئذ: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْنِصَ مِنْ نُورِكُمْ﴾ فإنما كنا معكم في الدنيا قال المؤمنون: ارجعوا وراءكم من حيث جئتم من الظلمة فالتمسوا هنالك النور»^(١) انتهى ما ذكره الحافظ ابن كثير.

وبما ذكرناه عن ابن جرير وابن كثير رحمة الله عليهما يتضح للقارئ أن المكر والسخرية بالكافرين والخداع والاستهزاء بالمنافقين والكيد منه سبحانه لأعدائه كله على بابه، ولا يحتاج إلى تأويل بل هو حق من الله وعدل وجزاء لهم من جنس عملهم يليق به سبحانه وليس يماثل ما وقع من أعدائه؛ لأن صفة الله سبحانه وأفعاله تليق به وكلها حق وعدل ولا يعلم كيفيتها إلا هو سبحانه وإنما يعلم العباد من ذلك ما أخبرهم به عز وجل في كتابه الكريم أو على لسان رسوله الأمين عليه من ربه أفضل الصلاة والتسليم.

(١) «تفسير ابن كثير» (٦/٥٥٥ - ٥٥٦).

يمدح العالم بموافقته لكتاب والسنة:

١٨ - نقل في مقاله السادس وفي بعض مقالاته السابقة: عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ما نصه: «العلماء أنصار علوم الدين والأشاعرة أنصار أصول الدين» ١.هـ.

وعزاه إلى المجلد الرابع من الفتاوى وبمراجعة الفتاوى ص(١٦) من المجلد الرابع اتضح أن هذا الكلام من فتاوى الفقيه أبي محمد لا من قول شيخ الإسلام، وبذلك يعلم وهم الأخ في النقل المذكور، وهذا الكلام على فرض صحته لا يدل على أن الأشاعرة لا ينكر عليهم ما أخطلوا فيه، فإن القاعدة الشرعية كما نبه عليها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره أن العالم يمدح بما وافق فيه الكتاب والسنة ويذم على ما خالف فيه الكتاب والسنة، وهذا الذي قاله رحمه الله هو الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة، فالأشاعرة وغيرهم يُمدحون على ما قالوه وكتبوه في نصر الحق في أبواب أصول الدين وفي غيرها، ويُذمّون على ما أخطلوا فيه إحقاقاً للحق ورداً للباطل حتى لا يشتبه الأمر على من قل علمه والله المستعان.

١٩ - ذكر في مقاله السادس ما نصه: «وفي الحديث الصحيح ثلاثة من أصول الإيمان: الكفت عن قال لا إله إلا الله، ولا نكفر مسلماً بذنب، والإيمان بالأقدار» أو كما قال عليه السلام. ١.هـ.

وبمراجعةنا لهذا الحديث في الأصول المعتبرة اتضح أنه ضعيف جداً وقد رمز له السيوطي في الجامع بعلامة الضعف، وأخرجه أبو داود من طريق يزيد بن أبي ثيبة عن أنس رضي الله عنه ويزيد هذا مجهول كما في التهذيب والتقريب، قال المناوي في

فيض القدير: «يزيد بن أبي نشبة بضم النون لم يخرج له أحد من السنة غير أبي داود وهو مجاهول كما قال المزي وغيره».

وبهذا يعلم أن جزم الأخ بأنه صحيح ليس في محله والأولى أن يقال في مثل هذا: «ورُوي عن النبي ﷺ» فيُنقل بصيغة التمريض كما نص عليه أهل العلم في رواية الأحاديث الضعيفة، ولم يُسقَ الأخ لفظه كما وردَ، وإليك أيها القارئ نصّه عند أبي داود لمزيد الفائدة: «حدثنا سعيد بن منصور ثنا أبو معاوية ثنا جعفر بن برقان عن يزيد بن أبي نشبة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة من أصل الإيمان: الكف عن إله إلا الله، ولا تکفره بذنب، ولا تخرجه عن الإسلام بعمل، والجهاد ماضٌ منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمني الدجال لا يطله جور جائز ولا عدل عادل، والإيمان بالأقدار» أ.ه.

وهذا الذي دلّ عليه الحديث قد جاء في معناه أحاديث أخرى صحيحة والقول بمعناه هو قول أهل السنة والجماعة، فإنّ أهل السنة يعتقدون أن من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والتزم بمعناها ولم يأت بناقض من نواقص الإسلام فإنه يجب الكف عنه وحسابه على الله عز وجل كما قال النبي ﷺ فيما رواه الشیخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله عز وجل» ومن عقيدة أهل السنة أن المسلم لا يکفر بذنب من الذنوب التي دون الشرك،

ولا يخرج من الإسلام بعمل من الأعمال التي لا تلتحقه بالمرتكبين خلافاً للخوارج لقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ، وَغَفِيرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وكان الأخ ذكر هذا الحديث ليستدل به على وجوب الكف عن الكلام في الأشاعرة وبيان ما أخطأوا فيه، وهكذا ما أخطأ فيه غيرهم من الفرق الإسلامية، وليس الأمر كما زعم فإن الحديث المذكور لو صَحَّ لا يدل على شرعية الكف عن من خالف الحق، كما أنه لا يدل على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبيان ما أخطأ فيه المخطئون وغلط فيه المغالطون من الأشاعرة وغيرهم، بل الأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة كلها تدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإنكار على من خالف الحق وإرشاده إلى طريق الصواب حتى يهلك من هلك عن بينة ويفتحي من حي عن بينة، كما بينا ذلك فيما سبق. وإنما المقصود من الحديث لو صَحَّ الكف عن قتال من أظهر الإسلام وتكلم بكلمة التوحيد حتى ينظر في أمره بعد ذلك ويعامل بما يستحق حسب الأدلة الشرعية كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة التي أشرنا إليها آنفًا. والله سبحانه ولي التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وهذا آخر ما تيسر التنبية عليه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على عبده ورسوله وأمينه على وحيه وصفاته من خلقه، إمام المجاهدين ورسول رب العالمين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سلك سبيله، واهتدى بهداه إلى يوم الدين.

حكم الاستغاثة بالنبي ﷺ^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه، أما بعد فقد نشرت صحيفة المجتمع الكويtie في عددها (١٥) الصادر ١٣٩٠/٤/١٩هـ، أبياتاً تحت عنوان (في ذكرى المولد النبوي الشريف) تتضمن الاستغاثة بالنبي ﷺ والاستنصار به لإدراك الأمة ونصرها وتخلصها مما وقعت فيه من التفرق والاختلاف، بإمضاء من سمت نفسها (آمنة)، وهذا نص من الأبيات المشار إليها:

يا رسول الله أدرك عالماً
يشعل الحرب ويصلى من لظاها
يا رسول الله أدرك أمة
في ظلام الشك قد طال سراها
يا رسول الله أدرك أمة
في متأهات الأسى ضاعت رؤاها
إلى أن قالت:

يا رسول الله أدرك أمة
في ظلام الشك قد طال سراها
عجل النصر كما عجلته
يوم بدر حين ناديت الإله
فاستحال الذل نصراً رائعاً
إن الله جنوداً لا تراها
«الله أكبر، هكذا توجه هذه الكاتبة نداءها واستغاثتها إلى
الرسول ﷺ طالبة منه إدراك الأمة بتعجيل النصر، ناسية أو جاهلة

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متعددة» ١٥١/١ - ١٥٧.

أن النصر بيد الله وحده، ليس ذلك بيد النبي ﷺ ولا غيره من المخلوقات، كما قال الله سبحانه في كتابه المبين: «وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١١﴾» [آل عمران: ١٢٦] وقال عز وجل: «إِنَّ يَنْصُرُكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلُكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ؟» [آل عمران: ١٦٠]، وقد علم بالنص والإجماع أن الله سبحانه خلق الخلق ليعبدوه، وأرسل الرسل وأنزل الكتب، لبيان تلك العبادة، والدعوة إليها، كما قال سبحانه: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّةَ وَالْإِنْسَانَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: «وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْبَأَنَا لَهُمْ وَاجْتَبَيْنَا أَلَّا يَعْبُدُونِ» [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحَى إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَإِنْ يَعْبُدُونِ» [الأنباء: ٢٥]، وقال عز وجل: «الرَّبُّ كَتَبَ أُخْرِكُتَ مَا يَنْهَا مِنْ فُصِّلَتِ مِنْ لَدُنِ حَكِيمٍ حَبِيرٍ ﴿١﴾ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِلَهَ إِنَّمَا لَكُمْ نَذِيرٌ وَيَشِيرٌ ﴿٢﴾» [هود: ١، ٢]، فأوضح سبحانه في هذه الآيات المحكمات أنه لم يخلق الثقلين إلا ليعبدوه وحده، لا شريك له، وبين أنه أرسل الرسل عليهم الصلاة والسلام للأمر بهذه العبادة والنهي عن ضدها، وأخبر عز وجل أنه أحكم آيات كتابه وفصلها لثلا يعبد غيره سبحانه، والعبادة هي توحيده وطاعته، بامتثال أوامره وترك نواهيه، وقد أمر الله بذلك في آيات كثيرة، منها قوله سبحانه: «وَمَا أَرْمَوْا إِلَّا يَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ حُنَفَاءُ» الآية [البيت: ٥]، وقوله عز وجل: «وَقَضَوْا رَبِّكَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيمَانَهُ» [الإسراء: ٢٣]. وقوله سبحانه: «فَأَعْبُدُ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الَّذِينَ إِلَّا إِلَهُ الَّذِينَ أَخْلَاصُ» [الزمر: ٢، ٣]. والآيات في هذا المعنى كثيرة

كلها تدل على وجوب إخلاص العبادة لله وحده وترك عبادة ما سواه من الأنبياء وغيرهم، ولا ريب أن الدعاء من أهم أنواع العبادة وأجمعها فوجب إخلاصه لله وحده كما قال عز وجل: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَفَرُونَ﴾ [غافر: ١٤]، وقال عز وجل: ﴿وَأَنَّ الْمَسْتَحِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وهذا يعم جميع المخلوقات من الأنبياء وغيرهم؛ لأن ﴿أَحَدًا﴾ نكرة في سياق النهي، فتعم كل من سوى الله سبحانه، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [الزمر: ١٠٦]، وهذا خطاب للنبي ﷺ، ومعلوم أن الله سبحانه قد عصمه من الشرك وإنما المراد من ذلك تحذير غيره، ثم قال عز وجل: ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، فإذا كان سيد ولد آدم عليه الصلاة والسلام لو دعا غير الله يكون من الظالمين، فكيف بغيره، والظلم إذا أطلق يراد به الشرك الأكبر، كما قال سبحانه: ﴿وَالْكَفَرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [آل عمران: ٢٥٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ أَشْرَكَ لَظُلْمًا عَظِيمًا﴾ [لقمان: ١٣]، فعلم بهذه الآيات وغيرها أن دعاء غير الله من الأموات والأشجار والأصنام وغيرها، شرك بالله عز وجل ينافي العبادة التي خلق الله الثقلين من أجلها، وأرسل الرسل وأنزل الكتب لبيانها، والدعوة إليها وهذا معنى (لا إله إلا الله) فإن معناها: لا معبد بحق إلا الله فهي تبني العبادة عن غير الله وتشتبها لله وحده، كما قال الله سبحانه: ﴿ذَلِكَ يُبَأِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَكْتُبُ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَطَلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وهذا هو أصل الدين وأساس الملة، ولا تصح العبادات إلا بعد

صحة هذا الأصل، كما قال تعالى: «وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لِئِنْ أَشْرَكْتَ لِيَحْبَطَ عَمْلُكَ وَلَا تَكُونُنَّ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» [الزمر: ٦٥]، وقال سبحانه: «وَلَوْ أَشْرَكُوكُمْ لَهُجَّتَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [الأنعام: ٨٨]، ودين الإسلام مبني على أصلين عظيمين: أحدهما: أن لا يعبد إلا الله وحده. والثاني: أن لا يعبد إلا بشريعة نبيه ورسوله ﷺ، وهذا معنى شهادة أن لا إله إلا الله، فمن دعا الأموات من الأنبياء وغيرهم، أو دعا الأصنام أو الأشجار، أو الأحجار أو غير ذلك من المخلوقات، أو استغاث بهم، أو تقرب إليهم بالذبائح والندور، أو صلى لهم، أو سجد لهم، فقد اتخدتهم أرباباً من دون الله، وجعلهم أنداداً له سبحانه، وهذا ينافي هذا الأصل، وينافي معنى لا إله إلا الله، كما أن من ابتدع في الدين ما لم يأذن به الله لم يحقق معنى شهادة أن محمداً رسول الله، وقد قال الله عزوجل: «وَقَدِيمَنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا» [الفرقان: ٢٣]، وهذه الأعمال هي أعمال من مات على الشرك بالله عزوجل، وهكذا الأعمال المبتدعة التي لم يأذن بها الله، فإنها تكون يوم القيمة هباءً منثوراً، لكونها لم تتوافق شرعه المطهر، كما قال النبي ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» متفق على صحته. وهذه الكاتبة قد وجهت استغاثتها ودعاءها للرسول ﷺ، وأعرضت عن رب العالمين، الذي بيده النصر والضر والنفع، وليس بيده غيره شيء من ذلك، ولا شك أن هذا ظلم عظيم وخيم، وقد أمر الله عزوجل بدعائه سبحانه، ووعد من يدعوه بالاستجابة، وتوعد من

استكبر عن ذلك يدخل جهنم، كما قال عز وجل: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ أَذْعُونَكَ أَسْتَعِجُّكَ لَكُنْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَائِرِيْبَكَ﴾ [غافر: ٦٠] أي صاغرين ذليلين، وقد دلت هذه الآية الكريمة على أن الدعاء عبادة، وعلى أن من استكبر عنه فما واه جهنم، فإذا كانت هذه حال من استكبر عن دعاء الله، فكيف تكون حال من دعا غيره، وأعرض عنه، وهو سبحانه القريب المالك لكل شيء، والقادر على كل شيء، كما قال سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادُهُ عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَنِي فَلَيَسْتَجِيبُوا لِي وَلَمَّا وُءُوا فِي لَمَّا هُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقد أخبر الرسول ﷺ في الحديث الصحيح أن الدعاء هو العبادة، وقال لابن عمّه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأّل الله، وإذا استعن فاستعن بالله» أخرجه الترمذى وغيره.

وقال ﷺ: «من مات وهو يدعوه الله ندًا دخل النار» رواه البخاري، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه سُئل: أي الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل الله ندًا وهو خلقك». والنند: هو النظير والمثيل فكل من دعا غير الله، أو استغاث به أو نذر له، أو ذبح له أو صرف له شيئاً من العبادة سوى ما تقدم، فقد اتخذه ندًا، سواء كان نبياً أو وليناً، أو ملكاً أو جنباً، أو صنماً أو غير ذلك من المخلوقات، أما سؤال الحي الحاضر بما يقدر عليه، والاستعانة به في الأمور الحسية، التي يقدر عليها فليس ذلك من الشرك، بل من

الأمور العادية الجائزة بين المسلمين، كما قال تعالى في قصة موسى: ﴿فَأَسْتَغْنَثُهُ الَّذِي مِنْ شَيْعَتِهِ، عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، وكما قال تعالى في قصة موسى أيضاً: ﴿فَرَجَعَ إِنَّهَا حَلِيقًا يَرْقَبُ﴾ [القصص: ٢١]، وكما يستغثى الإنسان بأصحابه في الحرب، وغيرها من الأمور التي تعرض للناس، ويحتاجون فيها إلى بعضهم ببعض، وقد أمر الله نبيه ﷺ أن يخبر أمه أنه لا يملك لأحد نفعاً ولا ضرراً، فقال في سورة الجن: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوْرَقِي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ ﴿١﴾ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًا وَلَا رَشْدًا﴾ [الجن: ٢٠، ٢١].

وقال تعالى في سورة الأعراف: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِتَقْسِيْنَ نَفْعًا وَلَا ضَرًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَا سَتَحْكَمُتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنَّمَا أَلَا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [١٨٨]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، وهو ﷺ لا يدع إلا ربه، وكان في يوم بدر يستغث بالله، ويستنصره على عدوه ويلح في ذلك، ويقول: «يا رب، أنجز لي ما وعدتني»، حتى قال الصديق الأكبر أبو بكر رضي الله عنه: «حسبك يا رسول الله، فإن الله منجز لك ما وعدك، وأنزل الله سبحانه في ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا تَسْأَفِيْسُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَفَيْ مُيْدَكُمْ بِأَلْفِ قَرْبَةٍ مَرْدِفِينَ﴾ [١] وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى وَلَتَطْمِنَنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا أَنْتَصَرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [١١] [الأنفال: ٩، ١٠]، فذكرهم سبحانه في هذه الآيات استغاثتهم، وأخبر أنه استجابة لهم بإمدادهم بالملائكة، ثم بين سبحانه أن النصر ليس من الملائكة، وإنما أدمهم بهم، للتبرير بالنصر، والطمأنينة، وبين أن النصر من

عنه فقال: ﴿وَمَا الْنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، وقال عز وجل في سورة آل عمران: ﴿وَلَقَدْ نَصَرْتُكُمُ اللَّهُ بِسَبَدِهِ وَأَنْتُمْ أَذْلَهُ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، فيبين في هذه الآية: أنه سبحانه هو الناصر لهم يوم بدر، فعلم بذلك أن ما أعطاه من السلاح والقوة، وما أدمهم به من الملائكة، كل ذلك من أسباب النصر، والتبشير والطمأنينة، وليس النصر منها، بل هو من عند الله وحده، فكيف يجوز لهذه الكاتبة أو غيرها أن توجه استغاثتها وطلبتها النصر إلى النبي ﷺ وتعرض عن رب العالمين، المالك لكل شيء والقادر على كل شيء؟!

لا شك أن هذا من أقبح الجهل، بل من أعظم الشرك، فالواجب على الكاتبة أن تتوسل إلى الله سبحانه توبة نصوحاً، وذلك بالندم على ما وقع منها، والإقلال منه، والعزم على عدم العود إليه، تعظيمًا له وإخلاصاً له، وامتثالاً لأمره وحذرًا مما نهى عنه، هذه هي التوبة النصوح، وإذا كانت من حق المخلوقين وجب في التوبة أمر رابع، وهو رد الحق إلى مستحقه، أو تحلله منه، وقد أمر الله عباده بالتوبة، ووعدهم قبولها كما قال تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جِيئًا أَيْهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]، وقال في حق النصارى: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ عَفُودٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٤]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًاٰ أَخْرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَرْتَبُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً﴾ [آل عمران: ١٥] يُضْعَفُ لَهُ الْمَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ، مُهَكَّمًا إِلَّا مَنْ

تَابَ وَمَاءَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَلِحًا فَأُفْتَيْكَ يَبْدِلُ اللَّهُ سَيْئَاتِهِمْ حَسَنَتِيْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا تَحِيمًا ﴿٦٨-٧٠﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنِ عِبَادِهِ وَيَعْفُوا عَنِ الْسَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ ﴿٢٥﴾ [الشورى: ٢٥].

وصح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الإسلام يهدم ما كان قبله، والتوبة تجب ما كان قبلها»، ولعظم خطر الشرك، وكونه أعظم الذنوب، وخشية الاغترار بما صدر من هذه الكاتبة، ولو جوب النصح لله ولعباده، حررت هذه الكلمة الموجزة، وأسأل الله عز وجل أن ينفع بها، وأن يصلح أحوالنا وأحوال المسلمين جميعاً، وأن يمن علينا جميعاً بالفقه في الدين، والثبات عليه، وأن يعيذنا وال المسلمين من شرور أنفسنا، وسعيّات أعمالنا، إنه ولني ذلك وال قادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وآلـه وصحبه .



الخشوع لا يصرف للرسول عليه الصلاة والسلام^(١)

الحمد لله وحده، والصلاه والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فقد نشرت صحيفة المدينة في ملحقها الأسبوعي العدد (١١٨٦٩) في ١٤١٦هـ ص(٢٢) قصيدة بعنوان - أتيت أزف أشعاري - لمن سمي نفسه (...). نسأل الله لنا ولهم الهدایة. وقد قال في هذه القصيدة.

حبيبي رسول الله جئتكم خاشعاً خفيفاً بأشواقي ثقيلاً بأوزاري
 حبيبي رسول الله هل من شفاعة وهل يا حبيب الله تقبل أعذاري
 ولا يخفى على كل ذي بصيرة ما في قوله: «جئتكم خاشعاً» من
 صرف الخشوع إلى رسول الله ﷺ. وفي قوله: «ثقيلاً بأوزاري» ما
 يدل على طلبه تخفيف الأوزار من رسول الله ﷺ.

وفي قوله: «حبيبي رسول الله هل من شفاعة» طلب الشفاعة
 من رسول الله ﷺ وبعد وفاته.

وفي قوله: «وهل يا حبيب الله تقبل أعذاري» الطلب من
 الرسول ﷺ أن يقبل أعذاره.

ومن تأمل هذين البيتين من أهل العلم وال بصيرة علم أن

(١) «مجمع فتاوى ومقالات متنوعة» ١٦٤/٩ - ١٦٧.

نشرهما وأمثالهما غير جائز لما اشتملا عليه من الشرك، ومخالفة العقيدة الإسلامية من صرف الخشوع للرسول ﷺ. وطلب تخفيف الأوزار منه وطلب الشفاعة منه بعد موته، وقبول الأعذار، وذلك كله مما يجحب طلبه من الله سبحانه.

كما أن الواجب الخشوع له سبحانه كما قال عز وجل عن الرسل وأتباعهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرٍِ وَيَدْعُونَا رَغْبًا وَرَهْبًا وَكَانُوا لَنَا خَلِيفِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠] وقال سبحانه: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤] وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] والآيات في هذا المعنى كثيرة.

فالواجب على كل من ينوبه حاجة أو ضائقه أن يرفع شكوكه إلى الله عز وجل لا إلى الأنبياء ولا غيرهم من سائر المخلوقات من الأموات والأصنام والكواكب والجنس وغيرهم من سائر الخلق؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي بيده الضر والنفع والعطاء والمنع وكشف الكروب وإجابة المضطرب، ولا مانع من استعانته المخلوق بالمخلوق الحي الحاضر القادر فيما يستطيع مشافهته أو مkalمة أو مكاتبة أو نحو ذلك كما قال الله سبحانه في قصة موسى: ﴿فَأَسْتَغْفِلُهُ الَّذِي مِنْ شَيْعَتِي، عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّي﴾ [القصص: ١٥] الآية من سورة القصص أما الأموات من الأنبياء وغيرهم، وهكذا الجمادات من الأصنام والأشجار وغيرها وهكذا الغائبون من الملائكة والجنس وغيرهم، فلا تجوز الاستعانت بهم ولا الشكوى إليهم لأن الميت انقطع عمله إلا من ثلاثة كما جاء بذلك الحديث عن نبينا محمد عليه الصلاة والسلام أنه قال: «إذا مات

الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينفع به أو ولد صالح يدعو له^(١) رواه مسلم.

ومعلوم أن نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم أفضل الخلق وأشرفهم أحياء وأمواتاً، ومع ذلك فلا يجوز عبادته لا في حياته ولا بعد وفاته لأن العبادة تختص بالله وحده دون غيره، كما أمر الله تعالى بذلك في كثير من آيات القرآن الكريم ومنها قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] ونهى عن دعاء غيره كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] وقال عز وجل: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا يَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنْفَاءَ﴾ [البيت: ٥] والآيات في هذا المعنى كثيرة وفي الصحيحين عن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً»^(٢) وفي الصحيحين أيضاً عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم. قال: «أن تجعل الله ندأ وهو خلقك»^(٣) الحديث. والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

فالواجب على الكاتب أن يتوب إلى الله سبحانه مما صدر منه

(١) رواه مسلم في الوصية برقم (٣٠٨٤)، ورواه الترمذى في الأحكام برقم (١٢٩٧)، والدارمى في المقدمة برقم (٥٥٨).

(٢) رواه البخارى في الاستذان برقم (٥٧٩٦)، ومسلم في الإيمان برقم (٤٣).

(٣) رواه البخارى في تفسير القرآن برقم (٤١١٧)، والأدب برقم (٥٥٤٢)، واللهظ له، ومسلم في الإيمان برقم (١٢٤).

وأن يحذر الشرك دقيقه وجليله، كما أن الواجب على جميع المسلمين الحذر من الشرك بالله عز وجل ووسائله والتواصي بتركه مع بيانه للناس والتحذير منه.

كما أنه يجب على جميع القائمين على الصحف والمسؤولين عن الإعلام من أهل الإسلام ألا ينشروا ما يخالف شرع الله عز وجل وأن يتحرروا فيما ينشرون ما ينفع الأمة ولا يضرهم في دينهم ولا دنياهم وأعظم ذلك خطراً ما يوقع في الشرك وأنواع الكفر.

أصلح الله أحوال المسلمين ووفقهم وجميع القائمين على وسائل الإعلام للفقه في الدين ولكل ما فيه صلاح العباد ونجاتهم وسلامة أمر دينهم ودنياهم إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلـه وصحبه وأتباعـه بإحسان.



التنبيه على ما وقع من الغلو في قصيدة^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه
ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

فقد اطلعت على ما نشرته مجلة الرابطة في عددها المذكور
ال الصادر في شهر جمادى الآخرة من هذا العام من الأبيات المنسوبة
إلى محمد المذكور، نسأل الله لنا وله الهدایة، وقد اشتملت على
كلمات شركية وجب على التنبيه عليها لثلا يغتر بها أحد من الناس
وهي قوله:

فاسأل الرحمن واسفع كي ينال العبد عتقاً
وقوله:

فامنح الأحباب قرباً فامتداد العبد شقاً
ففي هذين البيتين يسأل الشاعر من النبي ﷺ الدعاء والشفاعة
وأن يمنح الأحباب قرباً. وملعون أن الأنبياء وغيرهم لا يسألون بعد
الموت شيئاً، بل سؤالهم ودعاؤهم من الشرك الأكبر وإنما يكون
الطلب من الله عز وجل. فيطلب المؤمن من الله سبحانه أن يشفع
فيه نبيه ﷺ وأن يمنحه القرب لديه وحسن الختام وغير ذلك مما
يحتاجه العبد من أمور الدنيا والآخرة. أما الأموات والغائبون

(١) «مجمع فتوى ومقالات متنوعة» (١٤٢/٩ - ١٤٧).

والجمادات فلا يجوز سؤالهم شيئاً لأن الله سبحانه يقول: ﴿وَإِنَّ
الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، ويقول سبحانه: ﴿قُلْ لِلَّهِ
الْقَفْنَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤] ويقول سبحانه: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِنَّهَا أَخْرَ
لَا يُرْهِنَ لَرْبِهِ، فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّمَا لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]
وكل من دعا ميتاً أو غائباً أو جماداً فقد اتخذه إليها مع الله كما كان
عباد الأصنام من كفار قريش وغيرهم يعبدون الأصنام والأشجار
واللات والعزى ومناة، ويسألونها ويتبركون بها فأنكر الله عليهم
ذلك، وحكم عليهم بالكفر في هذه الآية الكريمة وبالشرك في قوله
سبحانه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُوْبِنَ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَفْعَلُونَ
هَتْوَلَاءَ شُفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُكُمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ
شَبَّحَنَّهُ وَتَكَلَّمَ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾ [١٨] [يونس: ١٨]، فأوضح سبحانه أن
عملهم شرك ونزنَّ نفسه عن ذلك وقال سبحانه: ﴿فَأَعْبُدُ اللَّهَ مُحَلِّصًا لَهُ
الَّذِينَ ﴿١﴾ أَلَا لِلَّهِ الَّذِينَ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ أَنْجَدُوا مِنْ دُونِهِ أَوْ لِكَاءَ مَانْعِدُهُمْ
إِلَّا لِيُقْرِبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ بِمَا هُمْ فِيهِ يَعْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا
يَهْدِي مَنْ هُوَ كَذِيبٌ كَفَّارٌ﴾ [٢] [الزمر: ٢] أخبر الله سبحانه في
هذه الآية من سورة الزمر أن المشركين يقولون عن آهتهم: ﴿مَا
نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقْرِبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] ثم إنهم بهذه العبادة وبهذا
القول كذبة كفار، فهي لا تقربهم إلى الله بل تبعدهم منه وهم بذلك
كفار، فيعلم بذلك أنهم لم يعبدوهم لأنهم يتصرفون في الكون أو
لأنهم يخلقون أو يرزقون. فالمسركون من قريش وغيرهم يعلمون
أن ذلك الله وحده وإنما يعبدوهم بالدعاء والذبح والذدر والتبرك

ليشفعوا لهم عند الله وليربوا لهم لديه كما دلت على ذلك الآية الأولى من سورة يونس وهي قوله سبحانه: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضْرُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعْتُمَا عَنِ اللَّهِ ﴾ [يونس: ١٨] والآية الثانية من سورة الزمر، وقال سبحانه في سورة فاطر: ﴿ ذَلِكُمْ أَنَّ اللَّهَ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمَبِرٍ ﴾ [١٧] إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا أَسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بِشَرِكِكُمْ وَلَا يُنَتَّكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [١٨] [فاطر: ١٣، ١٤].

فأوضح سبحانه أن المشركين من الأموات والأصنام والأشجار والأحجار والكواكب وغيرها لا يسمعون دعاء داعيهم ولو سمعوا ما استجابوا له وأنهم يوم القيمة يكفرون بشركهم، وإنما قد تحصل لهم بعض مطالبهم عند الأصنام بواسطة الشياطين التي تضلهم وتقضي بعض حوائجهم حتى يظنو أن ذلك من أصنامهم وألهتهم. ومن هذا قوله تعالى في سورة سباء: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِنَّكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ [١] قَالُوا سَبَّحْنَاكَ أَنْتَ وَلَيْسَنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُّؤْمِنُونَ ﴾ [٢] [سبأ: ٤٠، ٤١].

والأيات في هذا المعنى كثيرة وكلها تدل على أن دعاء الأموات والغائبين من الملائكة وغيرهم والأشجار والأشجار والكواكب وسائر الجمادات كله شرك بالله عز وجل وإن كان قصد الداعي من دعائه إياها أن تشفع له وأن تقربه إلى الله لأن هذا هو قصد المشركين الأولين وقد كفراهم الله بذلك وأمر نبيه ﷺ وال المسلمين أن يقاتلوهم حتى يدعوا هذا الشرك ويخلصوا الله العبادة

كما قال في سورة الأنفال: ﴿ وَقَدْلِهُمْ حَقٌّ لَا تَكُونُ فِتْنَةً وَيَكُونُ الَّذِينُ كُلُّهُمْ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وقد أخبر الله سبحانه في مواضع كثيرة من كتابه أن المشركين يقرون بأن الله سبحانه هو الخالق الرازق المحيي المميت المدبر للكون ولم يدخلهم ذلك في الإسلام حتى يخلصوا العبادة لله وحده كما قال الله سبحانه: ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [الزخرف: ٨٧] وقال عز وجل: ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ يَمْلِكُ السَّمَاءَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُنْجِي الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمَنْ يُنْجِي الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَشْرَقَ فَسَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَنْقَضُونَ ﴾ [٢٣] [يونس: ٣١].

وقال النبي ﷺ: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً»^(١) متفق على صحته من حديث معاذ رضي الله عنه. وفي الصحيحين عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله أي الذنب أعظم؟ فقال: «أن تجعل الله ندأً وهو خلقك» قلت: يا رسول الله ثم أي؟ قال: «أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك» قلت: ثم أي؟ قال: «أن تزاني بحليلة جارك»^(٢) فأنزل الله في ذلك قوله سبحانه: ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَكَ مَعَ اللَّهِ إِنَّهَا كَثِيرٌ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ أَلَّى حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَرْتُورُنَّ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَنَّا مَا ﴿١٩﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْكَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَكَّماً ﴿٢٠﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَمَاءَنَ وَعَمِلَ عَكْلًا

(١) رواه البخاري في الجهاد والسير برقم (٢٦٤٤)، ورواه مسلم في الإيمان برقم (٤٣).

(٢) رواه البخاري في تفسير القرآن برقم (٤٣٨٩)، وفي الأدب برقم (٥٥٤٢)، ورواه مسلم في الإيمان برقم (١٢٥).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْدِلُ اللَّهُ سِنَّاتِهِمْ حَسَنَتْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧﴾ .

وفي صحيح مسلم عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «العن الله من ذبح لغير الله»^(١).
والأيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

والشفاعة والدعاء إنما يطلبان من الحي الحاضر القادر كما كان الصحابة رضي الله عنهم يطلبون من النبي ﷺ أن يشفع لهم لدى ربهم عز وجل: وأن يدعو لهم وأن يستسقى لهم عند الجدب وأن يستغيث لهم فاستغاث لهم فامطروا، وكما سأله رجل أعمى أن يشفع له أن يرد الله عليه بصره فشفع له ﷺ، ودعا له حال حياته ﷺ، وهكذا في يوم القيمة يسأله أهل الموقف أن يشفع لهم إلى الله سبحانه حتى يقضي بينهم فيجيئهم إلى ذلك بعد إذن الله له في ذلك، لأنه حي موجود بينهم، وهكذا يسأله المؤمنون أن يشفع لهم في دخول الجنة فيشفع لهم بعد إذن الله سبحانه له في ذلك، وهكذا يشفع عليه الصلاة والسلام يوم القيمة لكثير من عصاة المسلمين الذين دخلوا النار بمعاصيهم بعد إذن الله له في ذلك فيخرجهم الله من النار بشفاعته. أما بعد الموت وقبلبعث والنشور فلا يجوز سؤاله الشفاعة ولا غيرها، ولا يجوز سؤال غيره ذلك من الأنبياء ولا غيرهم من الأموات والغائبين والجمادات كما تقدم بيان ذلك. أما الحي الحاضر القادر فلا بأس أن يسأل ما يقدر

(١) رواه مسلم في كتاب الأضاحي (٣٦٥٨)، ورواه النسائي في الصحابة (٤٣٤٦).

عليه مما يجيزه الشرع المطهر، كما أخبر الله سبحانه عن موسى في سورة القصص أنه استغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه وكما سأله بعض الصحابة النبي ﷺ ودعا له حال حياته ﷺ، وهكذا يجوز للمسلم أن يقول لأخيه الحاضر القادر أعني على كذا كسقي الزرع وبناء البيت ونحو ذلك أو يكتبه إن كان غائباً أو من طريق الهاتف ونحو ذلك من الطرق الحسية فهذا كله لا بأس به بإجماع المسلمين.

والله المسؤول أن يوفق المسلمين جميعاً للفقه في دينه والثبات عليه وأن يولي عليهم خيارهم وأن يصلح قادتهم وأن يعيذنا وجميع المسلمين من مضلات الفتن ونزغات الشيطان ومن شر دعاء الضلال والبدع إنه جواد كريم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلله وأتباعه بإحسان.



تنبيه هام

حول الغلو في الرسول ﷺ والمسجدين الشريفين^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، أما بعد: فقد اطلعت على قصيدة (...) تحت عنوان (المسجدان) نشرتها صحيفة الرياض في عددها (٦٠٠٣) الصادر في يوم الخميس الموافق (٧) ربيع الأول ١٤٠٥هـ. أشاد فيها بفضل المصطفى عليه الصلوة والسلام، وما ترتب على بعثته وهجرته من الخير الكثير والعز المكين لل المسلمين وأشاد بفضل المسجدين المكي والمدني، وقد أحسن في ذلك ولكنه غلط غلطاً عظيماً في بعض أبياتها ولم يبلغني أن أحداً تبه على غلطه فوجب عليَّ التنبيه على ذلك لثلا يغتر به أحد، ولتعلم من يقف على هذا التنبيه عظم خطر الغلو وسوء عاقبته، وقد حذر الله من ذلك في قوله سبحانه: **﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُبُوا فِي دِينِكُمْ﴾** [المائدة: ٧٧] وذلك تحذير منه سبحانه لأهل الكتاب من الغلو وتحذير لنا أن نفعل فعلهم وقال عليه الصلوة والسلام: «إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين» أخرجه البخاري في صحيحه، وقال عليه الصلوة والسلام: «لا تطروني كما أطربت النصارى ابن مريم، إنما

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٤١٠ - ٤٠٥) .

أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله» خرجه الإمام أحمد بإسناد صحيح. والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. وهذه النصوص توجب على المسلم أن يحذر الغلو والإطراء في حق النبي ﷺ وحق غيره من الأنبياء والصالحين، وتوجب عليه أن يلزم الحدود الشرعية في أقواله وأفعاله حتى لا يقع في الشرك والبدع والمعاصي. وهذا بيان ما غلط فيه الشاعر المذكور. قال ما نصه:

أنا آت أيا أيها الروض فامسح
بأيديك النديتين الكروبيا
رغم إثمي أن لا أبوء بخسري
ولست أملك أمري
ضائق منها بسجني وأسرى
فقد يغفر ربي إذا شفعت لوزري
رام ملاداً يقيه من كل شر
إن أنها الذي ينوه بعسر
ففي هذه الأبيات أنواع من الشرك الأكبر لم يتبه لها الشاعر -
هداه الله - ففي البيت الأول من هذه الأبيات السبعة طلب الشاعر
من الروض أن يمسح عنه بيديه الكروب، وهذا الطلب لا يقدر
عليه إلا الله سبحانه فالروض لا يقدر على ذلك. وهذا المصطفى
ﷺ إن كان الشاعر قصده بذلك، وإنما يطلب مثل هذا من الله عز
وجل القادر على كل شيء، أما الجمادات والأموات من الأنبياء
وغيرهم فلا يجوز أن يطلب منهم كشف الكروب؛ لأن ذلك ليس
من شأنهم وليس في قدرتهم بل ذلك إلى الله سبحانه: ﴿أَمَّنْ يُحِبُّ

ففي هذه الأبيات أنواع من الشرك الأكبر لم يتبه لها الشاعر -
هداه الله - ففي البيت الأول من هذه الأبيات السبعة طلب الشاعر
من الروض أن يمسح عنه بيديه الكروب، وهذا الطلب لا يقدر
عليه إلا الله سبحانه فالروض لا يقدر على ذلك. وهذا المصطفى
ﷺ إن كان الشاعر قصده بذلك، وإنما يطلب مثل هذا من الله عز
وجل القادر على كل شيء، أما الجمادات والأموات من الأنبياء
وغيرهم فلا يجوز أن يطلب منهم كشف الكروب؛ لأن ذلك ليس
من شأنهم وليس في قدرتهم بل ذلك إلى الله سبحانه: ﴿أَمَّنْ يُحِبُّ

ال مضطرب إذا دعاء ويكشف الشوة ويجعلكم خلفاء الأرض أوله مع الله قيلاً ما نذكرون ﴿٦٢﴾ [النمل: ٦٢] وفي البيت الثاني والثالث والخامس والسادس يرجو الشاعر من النبي ﷺ أن يحط عنه خسره وأن لا يرجع خائباً، ويزعم أن الرسول ﷺ يملك أمره، ويستجير به في البيت الخامس ويعتبره في البيت السادس الملاذ لكل من رام الملاذ من كل شر، وهذا كله خطأ وضلال وشرك أكبر فإن الدعاء والاستغاثة والاستجارة وجميع العبادات يجب إخلاصها لله وحده، ولا يجوز أن تصرف لغيره من الأموات وغيرهم، والرسول ﷺ وإن كان حيَا حيَا بربخية لا يعلم كنهها إلا الله سبحانه لا يجوز أن يدعى أو يستغاث به بعد الوفاة، وهكذا الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون، ولا يجوز أن يدعوا ولا يستغاث بهم أو يستجار، وهكذا كل مؤمن له حياة بربخية تليق به وروحه في الجنة مع أرواح المؤمنين، ولا يجوز أن يدعى مع الله أو يستجار به فالعبادة حق الله وحده والدعاء هو العبادة، كما قاله النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه أهل السنن من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

وقد قال الله عز وجل: ﴿وَأَنَّ الْمَسِيْحَ دِلِيلَهُ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ ﴿١٥﴾ [آل عمران: ١٥] وهذا نص من كلام الله عز وجل يعم الأنبياء وغيرهم ولا يستثنى من ذلك إلا دعاء الحي الحاضر فيما يقدر عليه، كما قال عز وجل في قصة موسى مع الإسرائيли الذي استغاث به: ﴿فَاسْتَغْاثَهُ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ، عَلَى اللَّهِ مِنْ عَذْقِهِ فَوَزَعَهُ مُؤْمِنًا فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَنِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ ﴿١٥﴾ الآية [الفصل: ١٥]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ

رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قَطْنِيرٍ ١٧ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا أَسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بِشَرِكِكُمْ وَلَا يُنْتَكُ مِثْلُ خَيْرٍ ١٨ ١٤، ١٢ ١١ فَأَخْبَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَن جَمِيعَ الَّذِينَ يَدْعُوْهُمْ أَهْلُ الشَّرْكِ لَا يَسْمَعُونَ دُعَاءَهُمْ وَأَنَّهُمْ لَوْ سَمِعُوا مَا أَسْتَجَابُوا لَهُمْ وَأَنَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بِشَرِكِهِمْ، وَهَذَا يَعْلَمُ الْأَنْبِيَاءُ وَغَيْرُهُمْ وَقَدْ سُمِيَ اللَّهُ دُعَاءَهُمْ شَرَكًا. فَوْجِبَ الْحَذْرُ مِنْهُ وَإِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَقَدْ سُمِيَ اللَّهُ ذَلِكَ كُفَّارًا فِي آيَةِ أُخْرَى، حِيثُ قَالَ سُبْحَانَهُ: «وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَّا هُمْ أَخْرَ لَا بُرْهَنَ لَهُ بِهِ، فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّمَا لَا يُقْلِعُ الْكَفِرُونَ» [الْمُؤْمِنُونَ: ١١٧] وَأَخْبَرَ فِي آيَةِ أُخْرَى أَنَّهُ لَا أَضْلَلُ مِنْ دُعَا غَيْرَ اللَّهِ، حِيثُ قَالَ سُبْحَانَهُ: «وَمَنْ أَضْلَلَ مِنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِيهِمْ عَنِفَلُونَ ١٩ ٦، ٥ [الْأَحْقَافَ: ١] وَإِذَا حُسِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءٌ وَكَانُوا يَعِدُونَهُمْ كُفَّارِينَ ٢٠ ٦» وَالآيَاتُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ، فَالْوَاجِبُ عَلَى الشَّاعِرِ التَّوْبَةَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنْ هَذَا الشَّرْكِ الْوَحِيمِ وَالْحَذْرُ مِنِ الْوَقْوَعِ فِي مُثْلِهِ مُسْتَقْبَلًا، وَهَكُذا كُلُّ مَنْ وَقَعَ فِي مُثْلِهِ أَوْ اعْتَقَدَهُ يَجِبُ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ مِنْهُ وَأَنْ يَنْصُحَ مِنْ وَقْعِهِ فِي مُثْلِ ذَلِكَ وَأَنْ يَبَدِّرَ بِالْتَّوْبَةِ مِنْهُ فَمَا أَعْزَ السَّلَامَةَ وَمَا أَعْظَمَ الْخَطَرَ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ٢١ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ يَرِدَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُ فِي الدِّينِ» فَيُبَيِّنُ لِلْمُسْلِمِ أَيْنَمَا كَانَ وَعَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ أَنْ يَتَفَقَّهَ فِي دِينِهِ، وَأَنْ يَتَدَبَّرَ كِتَابَ رَبِّهِ، وَيَكْثُرُ مِنْ تَلَاوَتِهِ فَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمُتَّنِّ وَصَرَاطُهُ الْمُسْتَقِيمُ، وَقَدْ أَنْزَلَهُ سُبْحَانَهُ تَبِيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدِيَ

ورحمة ويسرى لل المسلمين، وحث عباده على تدبره وتعقله ليتفقها في دينهم ويعبدوا ربهم على بصيرة، حيث قال سبحانه: ﴿كَتَبْ أَنَّنَّهُ إِلَيْكَ مُبَرِّكٌ لَيَدْبَرُوا إِيمَانَهُ، وَلَسَدَّكَرَ أَذْلَوْا الْأَنْبِ﴾ [ص: ٢٩] وقال عز وجل: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَفْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] وقال سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلّٰهِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] والآيات في هذا المعنى كثيرة، وهكذا سيرة النبي ﷺ من حيث بعثه الله إلى حين توفاه، فيها العبرة والذكرى والعظة لكل من تدبرها واعتنى بها، وقد صرحت عنه ﷺ في بيان حقيقة التوحيد وحقيقة الشرك ما يكفي ويشفي بالإضافة إلى ما دل عليه كتاب الله عز وجل. وقد قال الله عز وجل: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَنْبِغِي أَلْشَبِيلَ فَنَفَرَّ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ، ذَلِكُمْ وَصَنْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَنْقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وأما قوله في البيت السابع:

هذه طيبة يعود بيسراً إن أتاهما الذي ينوه بعسر
 فهو محتمل حقاً وياطلاً، فإن كان أراد من أتاهما تائباً مستغفراً
 من ذنبه في مسجد الرسول ﷺ مستمدًا من ربه المغفرة والعفو
 فهذا حق، وهذا لا يختص بطيبة ولا بمسجد الرسول ﷺ بل كل
 من تاب إلى الله سبحانه توبة نصوحًا في أي مكان وفي أي زمان
 قبل طلوع الشمس من مغربها فإن الله يتوب عليه؛ لأنَّ الجود
 الْكَرِيمُ وَالْغَفُورُ الرَّحِيمُ وَالصَّادِقُ فِي وَعْدِهِ، فَقَدْ قَالَ سَبَّاحَهُنَّا
 ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ، وَيَعْفُوَ عَنِ الْسَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [٢٥]
 [الشورى: ٢٥] أما إن كان أراد بذلك المجيء إلى طيبة ليستجير بالنبي

ويلوذ به فهذا باطل وشرك وخيم، نسأل الله لنا وللمسلمين السلامة من ذلك، فالواجب على كل مسلم أن يتدارك ما يريد أن يقول قبل أن يقول، وأن يحذر غلطات اللسان وزلاته، وأن يسأل ربه التوفيق والهداية، وأن يعتصم به سبحانه في كل أموره، وأن يسأل علماء السنة عما أشكل عليه حتى لا يقع فيما يضره أو يضر غيره.

وفقنا الله وسائر المسلمين لما فيه رضاه والسلامة من أسباب غضبه، ومن علينا جمياً بالفقه في دينه والثبات عليه، وحفظنا جمياً من كل ما يغضبه إنه سميع قريب.

وصلى الله وسلم على نبينا وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان.



تنبيه هام^(١)
على قصيدة بعنوان (الزيارة)

الحمد وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا
محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فقد نشرت صحيفة الشرق الأوسط في عددها (٣٢٦١) في
١٤٠٨/٣، قصيدة بعنوان (زيارة) بقلم: (...) هذا نصها:

عشت كل العمر.. أحلى العمر في هذا المساء
عندما صاح البشر وراح يصدق بالغناء
وأهلت بالسنا مشكاة نور الأنبياء
أي ريحان وروح.. أي سحب من بهاء
ورياض من نعيم.. وضفاف من سناء
هاهنا التاريخ قد أغفى على ساح الولاء
ألقت الأيام والأعوام ثوب الكبراء
نور عيني يا رسول الله يا عين الرجاء
أنا بالباب مقيم. غاب في الدمع ندائني
بأبي أنت وأمي.. يا حبيب الضعفاء
آه من لهفة حبي.. وحنيني وحيائي

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٤١٣ - ٤١٠ / ٢).

هي ذي الأمة قد جاءتك من باد ونائي
 أقبلت مهتاجة للأسوق في عهد الوفاء
 من لنا في عاصف الأنواء.. في ليل العناء
 يا رحيمًا بالبرايا.. يا وفيًّا الأوفاء
 عند بابك يا رسول الله عز العظاماء
 غمر الفردوس أفراحًا قلوب السعداء
 وبكينا وبكينا.. وغرقنا في البكاء
 ونسيت الأهل والأحباب والدنيا ورائي

ومن تأمل هذه القصيدة من أهل البصيرة علم أن نشرها غير جائز، لما اشتملت عليه من اللجاج إلى الرسول ﷺ والاستنجاد به وطلب الغوث منه مما أصاب الشاعر وأصاب الأمة، ولا شك أن ذلك شرك بالله عز وجل، والواجب على كل من ينويه حاجة أو ضائقه أن يرفع شكواه إلى الله سبحانه لا إلى الأنبياء ولا غيرهم من سائر الخلق من الأموات والأصنام والكواكب ولا الجن وغيرهم؛ لأن الله سبحانه الذي بيده الفر و والنفع والعطاء والمنع وكشف الكروب وإجابة المضطرب، ولا مانع من استعانته المخلوق بالمخلوق الحي الحاضر القادر فيما يستطيع مشافهته أو مكتابته أو مكالمة هاتفية أو نحو ذلك من وسائل الاتصال الجديدة. أما الأموات من الأنبياء وغيرهم فلا يجوز الاستعانت بهم ولا الشكوى إليهم؛ لأن الميت قد انقطع عمله إلا من ثلات كما جاء الحديث عن نبينا

محمد ﷺ أنه قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له» رواه مسلم، ومعلوم أن نبينا محمد ﷺ أفضل الخلق وأشرفهم أحياءً وأمواتاً ومع ذلك لا تجوز عبادته لا في حياته ولا بعد وفاته؛ لأن العبادة تختص بالله وحده دون غيره، كما أمر الله بذلك بقوله سبحانه: «فَاعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الَّذِينَ ﴿١﴾» [الزمر: ٢] ونهى عن دعاء غيره، كما قال تعالى: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾» [الجن: ١٨]، وقال عز وجل: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١١﴾» [البقرة: ٢١]، وقال عز وجل: «وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ حُنَفَاءٌ ﴿٥﴾» الآية [البيت: ٥]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، وفي الصحيحين عن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً»، وفي الصحيحين أيضاً عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم، قال: «أن تجعل الله ندّاً وهو خلقك» الحديث، والأحاديث في هذا الباب كثيرة، فالواجب على جميع المسلمين أن يحذروا الشرك بالله عز وجل وأن يتواصوا بتركه مع بيانه للناس والتحذير منه، والواجب على جميع القائمين على الصحف من أهل الإسلام ألا ينشروا ما يخالف شرع الله عز وجل وأن يتحرروا فيما ينشرونه ما ينفع الأمة ولا يضرهم في دينهم ولا دنياهم، وأعظم ذلك خطراً ما يقع في الشرك وأنواع الكفر

والضلال. أصلح الله أحوال المسلمين ووفقهم وجميع القائمين على وسائل الإعلام لكل ما فيه صلاح العباد ونجاتهم وسلامة أمر دينهم ودنياهم، إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلها وصحبه وسلم.

* * *

حكم الاحتفال بالمولد النبوى وغيره من الموالد^(١)

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله
وصحبه.

في يوم الخميس الموافق ١٨/٣/١٤٧٨هـ اطلعت على مقال
(...) نشرته صحيفة (الأضواء) في عددها الصادر يوم الثلاثاء
الموافق ١٦/٣/١٤٧٨هـ، ذكر فيه الكاتب المذكور أن المسلمين
في كافة أقطار الأرض يحتفلون بيوم المولد النبوى على صاحبه
أفضل الصلة وأكمل التسليم بشتى أنواع الاحتفالات، وأنه يجب
 علينا قبل غرينا - أفراداً وجماعات - أن نحتفل به احتفالاً عظيماً،
 وعلى الصحف أن تهتم به وتدفع به المقالات، وعلى الإذاعة أن
 تهتم بذلك وتعد البرامج الخاصة لهذه المناسبة الذكرى الخالدة،
 هذا ملخص المقال المذكور.

وقد عجبت كثيراً من جرأة هذا الكاتب على الدعاية - بهذا
المقال الصريح - إلى بدعة منكرة تخالف ما كان عليه رسول الله
 ﷺ، وأصحابه الكرام، والسلف الصالح التابعون لهم بإحسان في
 بلاد إسلامية تحكم شرع الله وتحارب البدع، ولواجب النصح لله
 ولكتابه ولرسوله وللمسلمين رأيت أن أكتب كلمة على هذا المقال؛

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٦٤٠ - ٤٠٨).

تبينهاً للكاتب وغيره على ما تقتضيه الشريعة الكاملة حول الاحتفال بموالد النبي ﷺ فأقول:

لا ريب أن الله سبحانه بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق، وهو العلم النافع والعمل الصالح، ولم يقبحه إليه حتى أكمل له ولأمة الدين وأتم عليهم النعمة، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَلَيْوَمْ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتْ لَكُمُ الْإِسْلَامُ دِيْنَكُمْ﴾ [المائدة: ٢٣] فأبان سبحانه بهذه الآية الكريمة أن الدين قد كمل، والنعمة قد أتمت، فمن رام أن يحدث حدثاً يزعم أنه مشروع، وأنه ينبغي للناس أن يهتموا به ويعملوا به - فلازم قوله: إن الدين ليس بكامل: بل هو محتاج إلى مزيد وتكمل، ولا شك أن ذلك باطل، بل من أعظم الفرية على الله سبحانه، والمصادمة لهذه الآية الكريمة، ولو كان الاحتفال بيوم المولد النبوى مشروعأً لبيته الرسول ﷺ لأمته؛ لأنه أنصح الناس، وليس بعده نبيٌّ يبين ما سكت عنه من حقه؛ لأنه ﷺ خاتم النبيين، وقد أبان للناس ما يجب له من الحق؛ كمحبته، واتباع شريعته، والصلوة والسلام عليه، وغير ذلك من حقوقه الموضحة في الكتاب والسنة، ولم يذكر لأمته أن الاحتفال بيوم مولده أمرٌ مشروعٌ حتى يعملاً بذلك، ولم يفعله ﷺ طيلة حياته، ثم الصحابة رضي الله عنهم أحب الناس له، وأعلمهم بحقوقه لم يحتفلوا بهذا اليوم، لا الخلفاء الراشدون ولا غيرهم، ثم التابعون لهم بإحسان في القرون الثلاثة المفضلة لم يحتفلوا بهذا اليوم. أفتظن أن هؤلاء كلهم جهلو حقه، أو قصروا

فيه حتى جاء المتأخرُون فأبَانُوا هذَا النَّصْ، وكَمَلُوا هذَا الْحَقُّ؟! لا والله، ولن يقول هُذا عَاقِلٌ يَعْرِفُ حَالَ الصَّحَابَةِ وَأَتَبَاعِهِمْ بِإِحْسَانٍ.

وإِذَا عَلِمْتَ أَيْهَا الْقَارِئَ الْكَرِيمَ أَنَّ الاحتفال بِيَوْمِ الْمَوْلَدِ النَّبِيِّ لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا فِي عَهْدِ أَصْحَابِهِ الْكَرَامِ، وَلَا فِي عَهْدِ أَتَابِعِهِمْ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ، وَلَا كَانَ مَعْرُوفًا عَنْهُمْ - عَلِمْتَ أَنَّهُ بَدْعَةٌ مَحْدُثَةٌ فِي الدِّينِ، لَا يَجُوزُ فَعْلَهَا، وَلَا إِقْرَارُهَا، وَلَا الدُّعْوَةُ إِلَيْهَا، بَلْ يَجُبُ إِنْكَارُهَا وَالْتَّحْذِيرُ مِنْهَا؛ عَمَلًا بِقَوْلِهِ رَسُولِ اللَّهِ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: «خَيْرُ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدِيَّ هَدِيُّ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مَحْدُثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالٌ»^(١)، وَقَوْلُهُ: «عَلَيْكُمْ بِسْتَنِي وَسَنَةُ الْخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمْسِكُوا بِهَا، وَعَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوْاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمَحْدُثَاتُ الْأُمُورِ، فَإِنْ كُلُّ مَحْدُثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالٌ»^(٢)، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٣)، وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٤). وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ.

وَمَعْلُومٌ - عِنْدَ كُلِّ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَسْكَةً مِنْ عِلْمٍ وَبَصِيرَةً - أَنَّ

(١) رواه مسلم برقم (٨٦٧).

(٢) رواه ابن حبان برقم (٥).

(٣) رواه البخاري رقم (٢٦٩٧).

(٤) رواه مسلم برقم (١٧١٨).

تعظيم النبي ﷺ لا يكون بالبدع كالاحتفال بيوم المولد، وإنما يكون بمحبته واتباع شريعته وتعظيمها والدعوة إليها ومحاربة ما خالفها من البدع والأهواء، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ كُنْتُمْ تَجْعَلُونَ اللَّهَ فَأَتَيْتُمْنِي يُعَظِّمُكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٢١]، وقال سبحانه: ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِالرَّسُولِ فَحَذِّرُهُ وَمَا هَنَّكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر: ٥٩]، وفي الحديث الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى» قيل: يا رسول الله، ومن يأبى؟! قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى» خرجه البخاري في صحيحه.

وتعظيمه ﷺ لا ينبغي أن يكون في وقت دون آخر، ولا في السنة مرة واحدة، بل هذا العمل نوع من الهجران، وإنما الواجب أن يعظم ﷺ كل وقت بتعظيم سنته والعمل بها والدعوة إليها والتحذير من خلافها، وبيان ما كان عليه ﷺ من الأعمال الصالحة والأخلاق الزاكية والنصح لله ولعباده، وبالإكثار من الصلاة والسلام عليه وترغيب الناس في ذلك وتحريضهم عليه، فهذا هو التعظيم الذي شرعه الله ورسوله ﷺ للأمة، ووعدهم الله عليه الخير الكثير والأجر الجزيل والعزة في الدنيا والسعادة الأبدية في الآخرة.

وليس ما ذكرته هنا خاصاً بموالد النبي ﷺ، بل الحكم عام فيسائر الموالد التي أحدثها الناس، وقد قامت الأدلة على أن الاحتفال بموالده ﷺ بدعة منكرة، ولا يجوز إقرارها، فغيره من الناس أولى بأن يكون الاحتفال بموالده بدعة.

فالواجب على العلماء وولاة أمر المسلمين فيسائر الأقطار

الإسلامية أن يوضحا للناس هذه البدعة وغيرها من البدع، وأن ينكروها على من فعلها، وأن يمنعوا من إقامتها؛ نصحاً الله ولعباده، وأن يبينوا لمن تحت أيديهم من المسلمين أن تعظيم الرسول ﷺ وغيره من الأنبياء والصالحين إنما يكون باتباع سبيلهم والسير على منهاجهم الصالح ودعوة الناس إلى ما شرعه الله ورسوله وتحذيرهم مما خالف ذلك.

وقد نص العلماء المعروفون بالتحقيق والتعظيم للسنة على إنكار هذه الموالد والتحذير منها، وصرحوا بأنها بدع منكرة لا أصل لها في الشرع المطهر ولا يجوز إقرارها.

فالواجب على من نصح نفسه أن يتقي الله سبحانه في كل أموره، وأن يحاسب نفسه فيما يأتي ويذر، وأن يقف عند حدود الله التي حدتها لعباده، وأن لا يحدث في دينه ما لم يأذن به الله. فقد أكمل الله الدين وأتم النعمة، وتوفي الرسول ﷺ وقد ترك أمهات على المحجة البيضاء التي لا يزدغ عنها إلا هالك.

والله المسؤول أن يهدينا وسائر المسلمين صراطه المستقيم، وأن يعصمنا وإياهم من البدع والأهواء، وأن يمن على الجميع بالتمسك بالسنة وتعظيمها والعمل بها والدعوة إليها والتحذير مما خالفها، وأن يوفق ولاة أمر المسلمين وعلماءهم لأداء ما يجب عليهم من نصر الحق وإزالة أسباب الشر وإنكار البدع والقضاء عليها، إنه ولئن ذلك والقادر عليه.

وصلى الله على نبينا محمد، وآلها وصحبه وسلم.

كما يكتبون

نحو يحيى

نحو نافع

نحو يحيى

الجنس

النوع

نحو زيد

نحو سماري على

نحو إبراهيم

نحو سعيد بن عاصي

نحو عاصي بن عاصي

نحو عاصي بن عاصي

نحو عاصي بن عاصي

نحو عاصي بن عاصي

نحو عاصي

نحو عاصي

نحو عاصي

نحو عاصي

نحو عاصي

ما هكذا الدعوة إلى الله يا صالح^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على سيد الأولين والآخرين نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد اطلعت على ما كتبه الشيخ (....) بجريدة الندوة في عدد الاثنين ١٤٠٥/٤/٢هـ تحت عنوان (خطب الجمعة وحوادث الساعة). وقد ساعني ما تضمنه من اعتراض الكاتب على خطيب المسجد الحرام، وما قاله الكاتب عن المولد النبوى، وما قاله في المآدب التي يقيمها أهل الميت في اليوم الثالث من الوفاة.

فالكاتب هدأ الله إلى الصواب خاض في هذه الأمور بغير علم، واعتراض على الخطيب واعتبر حديثه كاملاً مملاً وهذا اعتراض بالباطل؛ لأن ما قاله الخطيب حق وفي محله، وليس كلاماً مملاً بل هو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أمر الله به ورسوله ﷺ. وقد لعن بنى إسرائيل لتخاذلهم في الأمر بالمعروف وتركهم المنكر يظهر بين قومهم فلا يغرون، فقال عز وجل: ﴿لَعْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاؤِدَ وَعَيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَمُوا وَكَانُوا يَمْتَدُونَ ﴾٧٦﴾ ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهُونَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوَهُ لِنَسْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾٧٧﴾ [المائدة: ٢٨، ٢٩].

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٢٥٢ - ٣٥٩).

ولا يرضى مسلم صحيح العقيدة سليم الإيمان بربه أن يتصف بعمل كفار بني إسرائيل في عدم إنكار المنكر والتساهل به وعدم التحذير منه، وقد صرخ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أو شك أن يعمهم الله بعقابه»^(١).

أما ما يتعلق بالاحتفال بالمولود النبوى فقد قامت الأدلة الشرعية على أنه لا يجوز الاحتفال بمواليد رسول الله ﷺ ولا غيره؛ لأن ذلك من البدع المحدثة، لكون رسول الله ﷺ لم يفعله ولا أحد من خلفائه الراشدين أو أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين. ولم يفعله أيضاً التابعون لهم بياحسان في القرون المفضلة وهم أعلم الناس بالسنة، وأكمل حبّاً لرسول الله ﷺ، وأحرص على متابعة شرعيه ومن بعدهم. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(٢). أي مردود عليه. وقال في حديث آخر: «فعليكم بستي وسنة الخلفاء المهدىين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجد، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلاله»^(٣).

ففي هذين الحديثين تحذير شديد من إحداث البدع والعمل بها، وقال سبحانه في كتابه المبين: «وَمَا أَنْتُمْ أَرْسَوْلٌ فَخُذُّوهُ وَمَا بَهْنُكُمْ عَنْهُ فَأَنْهُوا» [الحشر: ٧] وقال عز وجل: «فَلَيَحْذِرِ الَّذِينَ يَخْالِفُونَ

(١) رواه الإمام أحمد برقم (١) واللفظ له، وابن ماجه برقم (٤٠٠٥) وابن حبان (٣٠٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب الصلح (٥)، ومسلم في كتاب الأقضية (١٧).

(٣) رواه أبو داود برقم (٤٦٠٧) واللفظ له، والترمذى (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢).

عَنْ أَسْرِيَةٍ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٣﴾ [النور: ٢٣]، وقال تعالى: «وَالسَّيِّقُونَ الْأُولَوْنَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَا خَيْرَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَعْدَاهُمْ جَنَّتٌ تَجْرِي مَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَلِيلِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ [النوبه: ١٠٠]، وذم سبحانه من شرع في دين الله ما لم يأذن به فقال: «أَمْ لَهُمْ شَرَكٌ كَثُرٌ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الْلِّيْلِيْنِ مَا لَمْ يَأْذِنْ يِهِ اللَّهُ ﴿٢١﴾ [الشورى: ٢١].

والآيات في هذا المعنى كثيرة، وإحداث مثل هذه الموالد يفهم منه أن الله سبحانه لم يكمل الدين لهذه الأمة وأن الرسول ﷺ لم يبلغ الأمة ما ينبغي أن تعمل به حتى جاء هؤلاء المتأخرن فأحدثوا في شرع الله ما لم يأذن به زاعمين أن ذلك مما يقربهم إلى الله، وهذا بلا شك فيه خطر عظيم واعتراض على الله سبحانه، وعلى رسوله ﷺ؛ لأن الله سبحانه قد أكمل لعباده الدين وأتم عليهم النعمة، ورسوله ﷺ قد بلغ البلاغ المبين.

فلو كان الاحتفال بالموالد من الدين الذي يرضاه الله سبحانه ليبيئه الرسول ﷺ للأمة أو فعله في حياته أو فعله أصحابه رضي الله عنهم، فلما لم يقع شيء من ذلك علم أنه ليس من الإسلام في شيء. بل هو من المحدثات التي حذر منها رسول الله ﷺ أمته كما تقدم ذلك في الحديثين السابقين، وقد جاء في معناهما أحاديث أخرى مثل قوله ﷺ في خطبة الجمعة: «أَمَا بَعْدَ: فَإِنْ خَيْرُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدِيِّ هَدِيُّ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مَحَدُثَاتُهَا،

وكل بدعة ضلالة» رواه الإمام مسلم في صحيحه.

وقد صرخ جماعة من العلماء بإنكار المولد والتحذير منها كشيخ الإسلام ابن تيمية، والشاطبي، وأخرين عملاً بالأدلة المذكورة وغيرها، وخالف بعض المتأخرین فأجازها إذا لم تشتمل على شيء من المنكرات كالغلو في رسول الله ﷺ، وكاختلاط النساء بالرجال واستعمال آلات الملاهي وغير ذلك مما ينكره الشرع المطهر، وظنوا أنها من البدع الحسنة، والقاعدة الشرعية رد ما تنازع فيه الناس إلى كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ، وقد ردنا هذه المسألة - وهي الاحتفال بالمولد - إلى كتاب الله سبحانه فوجدناه يأمرنا باتباع الرسول ﷺ فيما جاء به ويهذرنا أن نشرع في دينه ما لم يأذن به، ويخبرنا بأن الله سبحانه قد أكمل لهذه الأمة دينها، وليس هذا الاحتفال مما جاء به الرسول فيكون ليس من الدين الذي أكمله الله لنا وأمرنا باتباع الرسول فيه.

وقد ردنا ذلك أيضاً إلى سنة رسول الله ﷺ، فلم نجد فيها أنه فعله ولا أمر به ولا فعله أصحابه رضي الله عنهم، فعلمنا ذلك أنه ليس من الدين بل هو من البدع المحدثة، ومن التشبه باليهود والنصارى في أعيادهم، وبذلك يتضح لكل من له أدنى بصيرة ورغبة في الحق وإنصاف في طلبه أن الاحتفال بالموالد ليس من دين الإسلام، بل هو من البدع المحدثة التي أمرنا الله ورسوله بتركها والحذر منها. ولا ينبغي لعاقل أن يغتر بكثرة من يفعله من الناس فيسائر الأقطار فإن الحق لا يعرف بكثرة الفاعلين، وإنما

يعرف بالأدلة الشرعية. قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تُطِعَ الْأَكْثَرَ مِنْ فِي الْأَرْضِ يُضْلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦] والخطيب في المسجد الحرام وفقه الله قد أحسن في إنكاره بدعة المولد ونصح الله ولعباده بأسلوب حسن وأدلة واضحة على أعظم منبر إسلامي حتى تعم الفائدة وتقوم الحجة على من لم تبلغه. فالاعتراض عليه غلط محض واعتراض في غير محله وجراة على الله وعلى دينه بغير علم ولا هدى، ومخالفة لما تقدم من الأدلة الشرعية، وليس في البدع شيء حسن بل كلها ضلاله كما قال ذلك النبي ﷺ.

أما الولائم التي تقام للعزاء بعد الموت فلا شك أنها من أمر الجاهلية، ومن الناحية التي حذر منها رسول الله ﷺ وإن جهل الكاتب هداء الله ذلك، وإنما السنة عند الموت أن يصنع طعام لأهل الميت يبعث به إليهم إعانة لهم وجبراً لقلوبهم، فإنهم ربما اشتغلوا بمصيبيتهم وربما يأتي إليهم عن إصلاح طعام لأنفسهم، لما روى الإمام أحمد وأبوداود والترمذى وابن ماجه بسند صحيح عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهما قال: لما جاء نعي جعفر قال رسول الله ﷺ لأهله: «اصنعوا لآل جعفر طعاماً فإنه قد أتاهم ما يشغلهم»^(١) فهذا هو السنة.

وأما صنع الطعام من أهل الميت للناس سواء كان ذلك من مال

(١) رواه الإمام أحمد برقم (١٧٥٤)، والترمذى برقم (٩٩٨)، وأبوداود برقم (٣١٣٢)، وابن ماجه برقم (١٦١٠).

الورثة أو من ثلث الميت أو من شخص آخر فهذا لا يجوز؛ لأنَّه خلاف السنة ومن عمل الجاهلية كما تقدم، ولأنَّ في ذلك زيادة تعب لهم على مصيبيهم وشغلًا إلى شغفهم. وقد روى أحمد وابن ماجه بإسناد جيد عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه أنه قال: كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعيه الطعام بعد الدفن من النياحة. ولم يثبت عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من أصحابه رضي الله عنهم ولا عن السلف الصالح إقامة حفل للميت مطلقاً لا عند وفاته ولا بعد أسبوع ولا بعد أربعين يوماً ولا بعد سنة من وفاته، بل ذلك بدعة يجب تركها وإنكارها والتوبة إلى الله منها لِمَا فيها من الابتداع في الدين و مشابهه أهل الجاهلية.

وقد قال الإمام العلامة أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي رحمه الله في كتابه المغني ما نصه: «مسألة: قال: ولا يأس أن يصلح لأهل الميت طعاماً يبعث به إليهم ولا يصلحون هم طعاماً يطعمون الناس. وجملة ذلك أنه يستحب إصلاح طعام لأهل الميت يبعث به إليهم إعانة لهم وجبراً لقلوبهم فإنهم ربما اشتغلوا بمصيبيهم وبمن يأتي إليهم عن إصلاح طعام لأنفسهم.

وقد روى أبو داود في سننه بإسناد عن عبد الله بن جعفر قال: لما جاء نعي جعفر قال رسول الله ﷺ: «اصنعوا لآل جعفر طعاماً فإنه قد أتاهم أمر شغفهم». وروي عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال: «فما زالت السنة فيماينا حتى تركها من تركها، فاما صنع أهل الميت طعاماً للناس فمكروه؛ لأنَّ فيه زيادة على مصيبيهم وشغلًا لهم إلى

شغلهم وتشبهاً بصنع أهل الجاهلية. ويروى أن جريراً وفد على عمر فقال: «هل يناح على ميتكم؟ قال: لا، قال: وهل يجتمعون عند أهل الميت ويجعلون الطعام؟ قال: نعم، قال: ذاك النوح» انتهى المقصود.

وأما قول الكاتب هداه الله: وهل كل ما لم يفعله الرسول وأصحابه حرام أم العكس هو الصحيح، أي: أن الأصل في كل الأعمال هو الحل إلا ما ورد نص بالتحريم. فهذا الكلام فيه إجمال وإفراط وليس على إطلاقه، والصواب أن يقال: إنما تركه الرسول بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فيما يتعلق بالعبادات لا يجوز لأحد إحداثه ولا تشريعه للناس؛ لأن العبادات توقيفية لا يشرع منها إلا ما شرعه الله ورسوله، فمن أحدث شيئاً من العبادات فقد شرع في الدين ما لم يأذن به الله، ويعتبر بذلك مبتداعاً مخالفًا للشرع المطهر يجب رد بدعته عليه للأدلة السابقة، ومن ذلك الاحتفال بالموالد كما تقدم، وهكذا ما كان من أمر الجاهلية لا يجوز لأحد إحداثه ولا إقراره كإقامة الماتم بعد الموت؛ لأن أمر الجاهلية كله مرفوض ومنهي عنه إلا ما أقره الشرع المطهر، لقول النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في حجة الوداع: «إن أمر الجاهلية كله موضوع».

وقوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لأبي ذر لما عير رجلاً بأمه: «إنك أمرت فيك جاهلية» والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وقد قال الله سبحانه في كتابه المبين لنساء النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «وَقَرَنَ فِي بُؤْتَكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْ بَرْجَنَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى» الآية [الأحزاب: ٢٣].

أما الأمور الأخرى التي لا تتعلق لها بالعبادات ولا بأمر الجاهلية فالأصل فيها الحل إلا ما حرمه الشرع كأنواع المأكولات والمشارب والصناعات ونحو ذلك؛ لأن الناس أعلم بأمور دنياهم. ويستثنى من ذلك ما حرمه الله ورسوله كلبس الذهب والحرير للذكور، وكتشب الرجال بالنساء ونحو ذلك مما نص الشرع على النهي عنه فهو مستثنى من هذه القاعدة. ولما أوجب الله من النصيحة له سبحانه ولعباده، ولما يجب من التنبية على الأخطاء التي وقع فيها الكاتب وأعلنها، رأيت التنبية على ذلك، وأسأل الله أن يوفقنا والكاتب وسائر المسلمين لما يرضيه من القول والعمل، وأن يمن على الجميع بالتوبية النصوح، وأن يرزقنا جميعاً التمسك بكتابه وسنة نبيه محمد ﷺ والحذر مما يخالفهما إنه ولئن ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا وإمامنا محمد وآلـه وصحبه ومن اهتدى بهديـه إلى يوم الدين.

تنبيه حول الاحتفال بالمناسبات الإسلامية^(١)

بسم الله، والحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه، أما بعد: فقد اطلعت على ما كتبه الأخ: (...) في صحيفة المدينة الصادرة في ١٤١٥/٢/١٥هـ، يؤيد بذلك ما كتبه (...) من تحبيذ الاحتفال بالمناسبات الإسلامية.

فرأيت أن من الواجب التنبيه على غلطهما في ذلك؛ نصحاً الله ولعباده، وعملاً بقوله عز وجل: ﴿وَالْعَصْرِ ۚ إِنَّ الْإِنْسَنَ لَفِي خُتْرٍ ۚ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّيْرِ ۚ﴾ [سورة العصر] وقوله ﷺ: «الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة» قيل: لمن يا رسول الله؟ قال: «الله، ولكتابه، ولرسوله، ولائمة المسلمين وعامتهم».

وقد حرم الله سبحانه القول عليه بغير علم وحذر منه عباده، كما في قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَمَ رَبِّ الْفَوْجَيْشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِيمَانُ وَالْبَغْيُ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَنَنَا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۚ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَنْقُضُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادُ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْتَوْلًا ۚ﴾ [الإسراء: ٣٦].

(١) «المجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٨/٢٢٨ - ٢٢٠).

ولا شك أن الدعوة إلى إقامة الاحتفالات الإسلامية التي لم يحتفل بها النبي ﷺ ولا أصحابه رضي الله عنهم من البدع المحدثة في الدين، ومن أسباب الغلو في دين الله، وشرع عبادات لم يشرعها الله، وقد يكون بعضها مع كونه بدعة وسيلة للشرك الأكبر؛ كالاحتفال بالمولد النبوى، وموالد الصحابة والعلماء، وقد قال الله عز وجل:

﴿فَلَمَّا كُنْتُمْ تُجْنَوْنَ اللَّهَ فَأَتَيْتُكُمْ مِّمَّا كُنْتُمْ تُؤْتَكُمْ﴾ [آل عمران: ٢١]،

وقال سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الَّذِينَ مَا لَمْ يَأْذِنْنَ
بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفَضَّى بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ
أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٢١]، وقال سبحانه: ﴿ثُرَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ
الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَشْيَعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨]، وقال

النبي ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» متفق على صحته، وقال ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» خرجه مسلم في صحيحه، وكان النبي ﷺ يقول في خطبه: «أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلاله» خرجه مسلم في صحيحه. والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

فالواجب على علماء المسلمين، وعلى طلبة العلم، وعلى كل مسلم أن يتقي الله، وأن يحذر الدعوة إلى غير ما شرعه من البدع والمحدثات، وأن يرضى بما رضي الله به ورسوله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم وأتباعهم بإحسان، ففي ذلك السعادة والعاقبة الحميدية، والنجاة في الدنيا والآخرة، والبعد عن التشبه بأعداء الله

من اليهود والنصارى الذين أحدثوا في دينهم ما لم يأذن به الله، فضلوا وأضلوا، ومن الواجب على المسلم - بدلاً من إحداث البدع والدعوة إليها - التواصي بالحق والتناصح، والعناية بتدبر القرآن الكريم والإكثار من تلاوته، والعناية بالسنة الصحيحة والدعوة إلى ذلك قولًا وعملًا في المساجد والبيوت، والعناية بحلقات العلم والإكثار منها، حتى يتعلم الجاهل، ويذكر الناسي، ويكثر الخير، ويقل الشر، كما كان السلف الصالح رحمة الله عليهم يقومون بذلك ويتواصون به.

والله المسؤول أن يوفقنا وجميع المسلمين للعلم النافع والعمل به، وأن يصلح قلوبنا وأعمالنا جميعاً، وأن يجعلنا من المتواصين بالحق والداعين إليه على بصيرة، وأن ينصر دينه ويعلي كلمته، وأن يصلح أحوال المسلمين جميعاً، ويولي عليهم خيارهم، ويصلح قادتهم، إنه ولئِ ذلك القادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلـه وصحبه.



استنكار إخراج فيلم محمد رسول الله ﷺ^(١)

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد اطلعت على ما نشرته مجلة المجتمع الكويtie في عددها (١٦٢) الصادر بتاريخ ١٣٩٣/٧/٩هـ تحت عنوان (فيلم محمد رسول الله) وقد تضمن الخبر المذكور أنه خلال الأيام الماضية تم التوقيع على عقد تأسيس الشركة العربية للإنتاج السينمائي العالمي، وتولى التوقيع ممثلو حكومات ليبية والكويت والمغرب والبحرين، وأن الشركة المذكورة تعاقدت مع المخرج مصطفى عقاد لإنتاج فيلم عن النبي ﷺ حياته وتعاليمه (بالسينما سكوب) والألوان، يستمر عرضه ثلاثة ساعات ويخرج بعشرين لغة عالمية بما فيه العربية.

وذلك بالاستناد إلى قصة أقرها الأزهر والمجلس الشيعي الأعلى واشترك في صياغتها توفيق الحكيم وعبدالحميد جودة السحار وعبدالرحمن الشرقاوي. انتهى الخبر المذكور، ولكن ذلك فيما نعتقد أمراً منكراً، وحدثاً خطيراً يترتب عليه مفاسد كبرى، وأضرار عظيمة واستهانة بالمصطفى ﷺ وتعريض لذاته الشريفة إلى التلاعيب بها والاستهزاء والتنقص - رأيت المساهمة في

(١) «مجمع فتاوى ومقالات متنوعة» (٤١٣ - ٤١٧).

إنكار هذا المنكر، والإهابة بالدول الأربع الموافقة على إخراجه بالرجوع عن ذلك تعظيمًا للنبي ﷺ، واحتراماً له، واحتراماً عن تعریض ذاته الشرفة للتنقص والاستهانة والسخرية.

ومعلوم أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل وقد عرض هذا الموضوع على المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة فقرر: تحريم إخراج فيلم عن النبي ﷺ، وتحريم تمثيل الصحابة رضي الله عنهم، وذلك في المادة السادسة من قراره المتخد في دورته الثالثة عشرة المنعقدة خلال المدة من (١) شعبان (١٣٩١) إلى (١٣) شعبان (١٣٩١هـ)، وهذا نص المادة المذكورة: (١ - يقرر المجلس التأسيسي بالإجماع تحريم إخراج فيلم محمد رسول الله ﷺ؛ لما فيه من تمثيله ﷺ بالآلة التصوير الكاميرا مشيرة إليه وإلى موضعه وحركاته وسائر شئونه بالتحديد، وتمثيل بعض الصحابة رضي الله عنهم في مواقف عديدة ومشاهد مختلفة وهو محروم بالإجماع.

٢ - يوصي المجلس الأمانة العامة للرابطة بإبلاغ هذا القرار لجميع الدول الإسلامية، والمنظمات الإسلامية، والجمعيات الدينية في البلاد العربية والإسلامية، ووزارات الإعلام، ومشيخة الأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، والصحف، والإذاعات في البلاد الإسلامية كافة.

٣ - يوصي المجلس الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي،

يأخذ مخرج هذا الفيلم بهذا القرار جواباً على طلبه الأخير بإخراج الفيلم وإنذاره بأن الأمانة العامة للرابطة ستتخذ الإجراءات القانونية ضد كل من يحاول الاعتداء على قدسيّة وحرمة صاحب الرسالة العظيم ﷺ وحرمة أصحابه الأكرمين في أيّة جهة من العالم.

٤ - يوصي المجلس الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي بوضع رسالة في حرمة إخراج فيلم عن النبي ﷺ وعن أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين تضم ما أجرته الأمانة العامة للرابطة بشأنه في جميع مراحله، وما صدر فيه من قرارات في المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي والمنظمات الإسلامية الأخرى، وما صدر بشأنه من القرارات والفتاوی في البلاد الإسلامية عامة، ونشر ذلك في البلاد الإسلامية تبصراً وتنويراً وإرشاداً وتحذيراً.

٥ - يشكر المجلس الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي على ما قامت به من جهود موفقة في هذا الموضوع الخطير). انتهى، كما قررت هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية منع تمثيل الصحابة رضي الله عنهم: والنبي ﷺ من باب أولى وذلك بقرارها رقم (١٣) وتاريخ ١٤٩٣/٤/١٦هـ الآتي نصه:

(الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن هيئة كبار العلماء في دورتها الثالثة المنعقدة فيما بين ١٤٩٣/٤/١٧هـ و ١٤٩٣/٤/١٨هـ قد اطلعت على خطاب المقام

السامي رقم (٤٤/٩٣) وتاريخ ١٣٩٣/١/١ الموجه إلى الرئيس العام لإدارات البحث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد والذي جاء فيه ما نصه:

بعث إليكم مع الرسالة الواردة إلينا من طلال بن الشيخ محمود البني المكي مدير عام شركة لونا فيلم من بيروت بشأن اعتزام الشركة عمل فيلم سينمائي يصور حياة (بلال) مؤذن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نرغب إليكم بعد الاطلاع عليها عرض الموضوع على كبار العلماء لإبداء رأيهم فيه وإخبارنا بالنتيجة، وبعد إطلاع الهيئة على خطاب المقام السامي، وما أعدته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على ذلك وتداول الرأي قررت ما يلي:

إن الله سبحانه أثني على الصحابة، وبين منزلتهم العالية ومكانتهم الرفيعة، وفي إخراج حياة أي واحد منهم على شكل مسرحية أو فيلم سينمائي منافية لهذا الناء الذي أثني الله عليهم به، وتنزيل لهم من المكانة العالية التي جعلها الله لهم وأكرمهم بها.

٢ - إن تمثيل أي واحد منهم سيكون موضعأً للسخرية والاستهزاء، ويتولاه أناس غالباً ليس للصلاح والتقوى مكان في حياتهم العامة والأخلاق الإسلامية مع ما يقصده أرباب المسارح من جعل ذلك وسيلة إلى الكسب المادي، وأنه مهما حصل من التحفظ فسيشتمل على الكذب والغيبة كما يضع تمثيل الصحابة رضوان الله عليهم في أنفس الناس وضعماً مزرياً فتتززع الثقة بأصحاب الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتحف الهيبة التي في نفوس المسلمين من المشاهدين، وينفتح باب التشكيك على المسلمين في دينهم

والجدل والمناقشة في أصحاب محمد ﷺ، ويتضمن ضرورة أن يقف أحد الممثلين موقف أبي جهل وأمثاله ويجري على لسانه سب بلال وسب الرسول ﷺ وما جاء به الإسلام ولا شك أن هذا منكر، كما يتخذ هدفاً لبلبلة أفكار المسلمين نحو عقيدتهم وكتاب ربهم وسنة نبيهم محمد ﷺ.

٣ - ما يقال من وجود مصلحة وهي إظهار مكارم الأخلاق ومحاسن الآداب مع التحري للحقيقة وضبط السيرة وعدم الإخلال بشيء من ذلك بوجه من الوجوه رغبة في العبرة والاتعاظ، فهذا مجرد فرض وتقدير، فإن من عرف حال الممثلين وما يهدفون إليه عرف أن هذا النوع من التمثيل يأبه واقع الممثلين ورواد التمثيل وما هو شأنهم في حياتهم وأعمالهم.

٤ - من القواعد المقررة في الشريعة أن ما كان مفسدة ممحضة أو راجحة فإنه محرم، وتمثيل الصحابة على تقدير وجود مصلحة فيه فمفسيته راجحة، فرعائية للمصلحة وسداً للذرية وحفاظاً على كرامة أصحاب محمد ﷺ منع ذلك، وقد لفت نظر الهيئة ما قاله طلال من أن محمدًا ﷺ وخلفاء الراشدين هم أرفع من أن يظهروا صورة أو صوتاً في هذا الفيلم، لفت نظرهم إلى أن جرأة أرباب المسارح على تصوير بلال وأمثاله من الصحابة إنما كان لضعف مكانتهم ونزول درجتهم في الأفضلية عن الخلفاء الأربع، فليس لهم من الحصانة والوجاهة ما يمنع من تمثيلهم وتعريفهم للسخرية والاستهزاء في نظرهم فهذا غير صحيح؛ لأن لكل صحابي فضلاً يخصه وهم مشتركون جميعاً في فضل الصحابة وإن كانوا متفاوتين

في منازلهم عند الله جل وعلا، هذا القدر المشترك بينهم وهو فضل الصحابة يمنع من الاستهانة بهم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه). انتهى .

ولكل ما تقدم وما سوف يفضي إليه الإقدام على هذا الأمر من الاستهانة بالنبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم وتعريف سيرته وأعماله وسيرة أصحابه وأعمالهم للتلاعب والامتهان من قبل الممثلين وتجار السينما يتصرفون فيها كيف شاءوا، ويزوونها على الصفة التي تلائهم بغية التكسب والاتجار من وراء ذلك ، ولما في هذا العمل الخطير من تعريض النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم للإهانة والسخرية، وجراحت مشاعر المسلمين، فإنني أكرر استنكاري بشدة لإخراج الفيلم المذكور.

وأطلب من جميع المسلمين في كافة الأقطار استنكارهم لذلك، كما أرجو من جميع الحكومات والمسؤولين بذل جهودهم لوقف إخراجه. وفي إبراز سيرته ﷺ وسيرة أصحابه رضي الله عنهم بالطرق التي درج عليها المسلمون من عهده ﷺ إلى يومنا هذا ما يكفي ويشفي ويغنى عن إخراج هذا الفيلم.

وأسأل الله عز وجل أن يوفق المسلمين جميعاً وحكوماتهم لكل ما فيه صلاح المسلمين في العاجل والأجل، ولكل ما فيه تعظيم نبيهم ﷺ التعظيم الشرعي اللائق به وأصحابه الكرام، والحذر من كل ما يفضي إلى التناقص لهم أو السخرية منهم أو يعرضهم لذلك، إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وآله وصحبه .

الأدلة الكاشفة لأخطاء بعض الكتاب^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله ﷺ وآله وصحبه،
أما بعد:

فقد اطلعت على ما نشرته صحيفة البلاد في عددها الصادر
بعد (١٩٠٩) وتاريخ ١٣٨٥/٢/١٢هـ بقلم بعض الكتاب، تحت
عنوان (احذروا الغلو).

تهمة لا مبرر لها

فألفيت الكاتب عفا الله عنه قد أساء الظن بالإخوان المتطوعون
القائمين بالدعوة إلى الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،
ووصفهم بأنهم مخدوعون ومتشددون ومحاربون للجديد. إلى غير
ذلك مما وقع في كلامه من الأخطاء.

وقد رأيت أن أنبه في هذه الكلمة على ما وقع في مقاله من
الأخطاء ذات الأهمية نصراً له ولسائر الأمة ودفاعاً عن الإخوان
فيما نعلم براءتهم منه، وتحريضاً له ولغيره من الكتاب على التثبت
في القول. ولزوم الاعتدال في الحكم والحذر من سوء الظن الذي
لا يبني على أساس مستقيم.

وإلى القارئ تفصيل القول فيما وقع في مقال الكاتب المشار

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٣/٢٠٢ - ٢٢٨).

إليه من الأخطاء التي تستحق التنبية عليها، والإنكار على قائلها فنقول والله المستعان وعليه التكلال ولا حول ولا قوة إلا به:

بيان أن الشريعة كاملة لا غالبية ولا جافية

أما ما ذكره الكاتب عن مضار الغلو والتشديد فصحيح.

ولا شك أن الشريعة الإسلامية الكاملة جاءت بالتحذير من الغلو في الدين، وأمرت بالدعوة إلى سبيل الحق بالحكمة والموعظة الحسنة والجادل بالتي هي أحسن، ولكنها مع ذلك لم تهمل جانب الغلظة والشدة في محلها حيث لا ينفع اللين والجادل بالتي هي أحسن، كما قال سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِي جَاهَدَ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبه: ٧٣].

وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا أَذِيَّكَ يَلُوتُكُم مِّنْ أَنْفُسِكُّمْ وَلَيَجِدُوا فِيْكُمْ غُلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُنْتَقِيَّاتِ﴾ [١٢٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا يُجَنِّدُوا أَهْلَ الْكِتَابَ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّاَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ الآية [العنكبوت: ٤٦] فشرع الله سبحانه لعباده المؤمنين الغلظة على الكفار والمنافقين حين لم تؤثر فيهم الدعوة بالحكمة واللين.

والآيات وإن كانت في معاملة الكفار والمنافقين دالات على أن الشريعة إنما جاءت باللين في محله حين يرجى نفعه. أما إذا لم ينفع واستمر صاحب الظلم أو الكفر أو الفسق في عمله ولم يبال بالواعظ والناصح، فإن الواجب الأخذ على يديه ومعاملته بالشدة

وإجراء ما يستحقه من إقامة حد أو تعزير أو تهديد أو توبیخ حتى يقف عند حده وينزجر عن باطله.

ولا ينبغي للكاتب وغيره أن ينسى ما ورد في هذا من النصوص والواقع من حين بعث النبي ﷺ إلى عصرنا هذا.

وما أحسن ما قاله الشاعر في هذا المعنى:

دعا المصطفى دهراً بمكة لم يجُب وقد لان منه جانب وخطاب
فلما دعا والسيف صلت بكفه له أسلموا واستسلموا وأنابوا

جمع الشريعة بين الشدة واللين كل في محله

والخلاصة: أن الشريعة الكاملة جاءت باللين في محله، والشدة في محلها، فلا يجوز للمسلم أن يتغافل ذلك، ولا يجوز أيضاً أن يوضع اللين في محل الشدة، ولا الشدة في محل اللين، ولا ينبغي أيضاً أن ينسب إلى الشريعة أنها جاءت باللين فقط، ولا أنها جاءت بالشدة فقط، بل هي شريعة حكيمه كاملة صالحة لكل زمان ومكان ولإصلاح جميع الأمة. ولذلك جاءت بالأمرتين معاً، واتسمت بالعدل والحكمة والسماعة فهي شريعة سمححة في أحكامها وعدم تكليفها ما لا يطاق، ولأنها تبدأ في دعوتها باللين والحكمة والرفق، فإذا لم يؤثر ذلك وتجاوز الإنسان حد وطغي وبغي أخذته بالقوة والشدة وعاملته بما يردعه ويعرّفه سوء عمله.

ومن تأمل سيرة النبي ﷺ وسيرة خلفائه الراشدين وصحابته

المرضى وأئمة الهدى بعدهم عرف صحة ما ذكرناه^(١).

النصوص الأمرة باللين في مجاله

ومما ورد في اللين قوله تعالى: ﴿فَيَسَرَّا حَمَّةٌ مِّنْ أَنَّ اللَّهَ يُنْتَ لَهُمْ وَلَنْ كُنْتَ فَظَاهِرًا غَلِظَ الْقَلْبُ لَا يَنْصُوتُ مِنْ حَوْلِكَ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَأَسْتَغْفِرُ لَهُمْ وَشَاوِرُهُمْ فِي أَلْأَمْمَةِ﴾ الآية [آل عمران: ١٥٩].

وقوله تعالى في قصة موسى وهارون لما بعثهما إلى فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُرْ قُولَا لَتَنَعَّلَهُمْ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [٤٤].

وقوله تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ يَلْتَكِمَةً وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ وَحَدِّلْهُمْ بِأَلَيْهِ أَحَسَنُ﴾ الآية [النحل: ١٢٥].

النصوص الدالة على الشدة في مجالها

ومما ورد في الشدة الآيات المتقدم ذكرها.

ومن الأحاديث ما رواه أحمد وأبوداود وغيرهما عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ لما تلا قوله تعالى: ﴿لَعْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاؤَدَ وَعَيْسَى أَبْنَى مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا

(١) من ذلك ما أرشد الله إليه نبيه ﷺ في معاملة من أراد التحاكم إلى الطاغوت مع دعوه الإسلام.

فقال تعالى في حقه في سورة النساء: ﴿وَقَلَّ أَهُمْ فِتَّ أَنْشِسُهُمْ قَوْلًا لَيَكُنُوا﴾ وكل من دعا إلى نبذ مبادئ الإسلام وهو في صف المسلمين فينبغي أن يعامل معاملة تردعه هو وأمثاله: وإلا تجرا الفسقة والمارقون. والمسئول عن هذا المقام الإمام الأعظم ونوابه.

عَصَمُوا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٦﴾ كَانُوا لَا يَتَّهَوُنَّ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوْهُ
لِئَسْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٧﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩].

قال: «والذى نفسي بيده لتأمنن بالمعروف ولننهون عن المنكر ولتأخذن على يد السفيه».

وفي لفظ آخر: «على يد الظالم، ولتأطernه على الحق أطراً أو لتقصرنre على الحق قسراً أو ليضرىن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم يلعنكم كما لعنهم».

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لقد همت أن أمر بالصلة فتقام ثم أمر رجلاً فيصلني بالناس ثم أنطلق برجال معهم حزم من الحطب إلى قوم لا يشهدون الصلة فأحرق عليهم بيوتهم».

وروى عنه ﷺ أنه قال: «لولا ما في البيوت من النساء والذرية لحرقتها عليهم». وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بعث الله من نبي في أمة قبلي إلا كان له من أمنه حواريون وأصحاب يأخذون بسته ويهتدون بأمره، ثم إنها تختلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمنون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل».

وقصة الثلاثة الذين تختلفوا عن غزوة تبوك من غير عذر معلومة لدى أهل العلم، وقد هجرهم النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم

خمسين ليلة حتى تابوا فتاب الله عليهم وأنزل في ذلك قوله تعالى: **﴿لَقَدْ نَأَبَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾** [التوبه: ١١٧] إلى قوله: **﴿وَعَلَى أَنْلَاثَةِ الظَّرِيرَ حُلِقُوا﴾** الآية: [التوبه: ١١٨].

فما تقدم من الآيات والأحاديث يعلم الكاتب وغيره من القراء أن الشريعة الإسلامية الكاملة جاءت باللين في محله والغلظة والشدة في محالهما، وأن المشروع للداعية إلى الله أن يتصرف باللين والرفق والحلم والصبر؛ لأن ذلك أكمل في نفع دعوته والتأثير بها كما أمره الله بذلك وأرشد إليه رسوله ﷺ، وأن يكون على علم وبصيرة فيما يدعو إليه وفيما ينهى عنه؛ لقول الله سبحانه: **﴿قُلْ هَذِهِ وَسِيلَةٌ أَذْعُوا مَلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾** [يوسف: ١٠٨].

ولا ينبغي للداعية أن يلتجأ إلى الشدة والغلظة إلا عند الحاجة والضرورة وعدم حصول المقصود بالطريقة الأولى، وبذلك يكون الداعي إلى الله سبحانه قد أعطى المقامين حقهما وترسم هدي الشريعة في الجانبين، والله الموفق.

تفنيد مزاعم الكاتب وإرشاده إلى الطريق السليمة

ونحن في هذا لا نقصد موافقة الكاتب على ما نسبه للإخوان من التشديد، فالذي عرفناه عنهم خلاف ذلك، فهم - بحمد الله - على بينة وبصيرة ويعاملون الناس بالي هي أحسن ويوجهونهم إلى الخير تحت إرشادات علماء البلاد والمسئولين فيها.

ولو فرضنا أنه وقع من بعضهم خطأ أو تشديد في غير محله

فليسوا معصومين، والواجب تنبئهم وإرشادهم إلى ما قد يقع منهم من الخطأ حتى يحذروه مستقبلاً.

وكان الواجب على الكاتب حين بلغه عنهم ما يعتقده خلاف الشرع أن يتصل بأعيانهم مشافهة أو كتابة ويناصحهم فيما أخذ عليهم أو يتصل بسماحة المفتى، أو رئيس الهيئات ويبدي ما لديه حول الإخوان من النقد حتى يوجههم المشايخ إلى الطريق السوي.

أما أن يكتب في صحيفة سيارة ما يتضمن التشنيع عليهم والحط من شأنهم ووصفهم بما هم براء منه فهذا لا يجوز من مؤمن يخاف الله ويتقى، لما فيه من كسر شوكة الحق والتثبيط عن الدعوة إليه والتلبيس على القراء ومساعدة السفهاء والفساق على باطلهم وعلى النيل من دعاء الحق، والله المسئول أن يسامحنا وإياه، وأن يوفق الجميع للتوبة النصوح والاستقامة على الحق ومناصرة الداعين إليه، إنه خير مسئول.

مغالطات الكاتب

وأما قوله: «وأنا لا أنكر على كل مؤمن أن يرشد إلى الخير ويوجه إلى الرشد ويستنكر الشر ويلفت النظر إليه بأخلاق القرآن والسنّة وهي اللطف واللين والروية، أما إذا اتسمت أقواله أو أفعاله بالقسوة والشدة فإن ذلك ليس من حقه؛ لأنه غير مأذون ولا مكلف من جهة أنسد إليها هذا الأمر، وغاية ما في الأمر أن يستنكر ما يراه منكراً بقلبه وهو أضعف الإيمان لغير المسئول، قد يكون هذا الأمر

مستساغاً ومحبلاً في جماعة أو أمة ليس فيها أجهزة حكومية خصصت لهذا الواجب، ولكنه غير لازم ولا مقبول إلى جانب السلطات الحكومية المكلفة».

كشف المغالطات

فهذا الكلام فيه حق وباطل وإيهام.

وإليك أيها القارئ بيان ذلك بالتفصيل:

أما قوله: «إنه لا ينكر على كل مؤمن أن يرشد إلى الخير ويوجه إلى الرشد...» إلخ.. فهذا حق، والواجب على كل من لديه بصيرة أن يقوم بذلك: وهو سبيل نبينا محمد ﷺ وسبيل أتباعه على بصيرة.

كما قال تعالى: «**قُلْ هَذِهِ سَبِيلٌ أَذْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي**» [يوسف: ١٠٨].

فهذه الآية الكريمة ترشد إلى أن أتباع النبي ﷺ على الكمال هم أهل بصيرة والدعوة إلى الحق وقال تعالى: «**أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْمَسْنَنَةِ وَجَدِيلَهُمْ بِإِلَيْقِ هَيْ أَحَسَنُ**» [النحل: ١٢٥].

وهذه الآية العظيمة وإن كان الخطاب فيها موجهاً إلى رسول الله ﷺ، فالمراد بها جميع الأمة، وقد أوضح الله فيها سبيل الدعوة ومراتبها، فالواجب على الدعاة أن يسيراً في دعوتهم إلى الله سبحانه على صوتها، وعلى الطريقة التي رسمها الله فيها سواء كان المدعو كافراً أو مسلماً إلا من ظلم وعاند فقد تقدم في الأدلة

السابقة ما يدل على شرعية الغلظة عليه ومعاملته بما يستحق في حدود الشريعة الكاملة.

وأما قول الكاتب: «أما إذا اتسمت أقواله وأفعاله بالقسوة والشدة فإن ذلك ليس من حقه؛ لأنه غير مأذون ولا مكلف من جهة أنسد إليها هذا الأمر وغاية ما في الأمر أن يستنكر ما يراه منكراً بقلبه وهو أضعف الإيمان لغير المسئول».

فهذا فيه إجمالاً وخطأً ظاهر يتضح مما تقدم؛ وذلك لأن المطلوب من جميع الدعاة سواء كانوا مسئولين من جهة الحكومة أو متقطعين أن يكونوا في دعوتهم على المنهج الشرعي، وأن لا تسم أقوالهم وأفعالهم بالقسوة والشدة إلا عند الضرورة إليها كما سبق. وكلام الكاتب يوهم خلاف ذلك.

إرشاد الكاتب إلى ما رسمته الشريعة في الدعوة

وقوله: «وغاية الأمر» إلخ. هذا خطأً واضح.

والصواب أن مرتب الإنكار الثلاث مشروعة للمسئول وغيره، وإنما يختلفان في القدرة، فالمسئول من جهة الحكومة أقدر من غيره، وإنكار بالقلب هو أضعف الإيمان في حق العاجز عن الإنكار باليد واللسان سواء كان مسؤولاً أو متقطعاً وهو صريح الحديث الشريف ومقتضى القواعد الشرعية.

وأما قول الكاتب: «قد يكون هذا الأمر مستساغاً ومحبلاً في جماعة أو أمة ليس فيها أجهزة حكومية خصصت لهذا الواجب

ولكنه غير لازم ولا مقبول إلى جانب السلطات الحكومية المكلفة». ففيه نظر ظاهر أيضاً، وهذا الأسلوب الذي أطلقه الكاتب ليس أسلوباً علمياً ولا منسجماً مع الأدلة الشرعية؛ لأن الدعوة إلى الله سبحانه وتعليم الناس ما يجهلونه من شرع الله لا ينبغي أن يعبر عنه بمثل هذا الأسلوب بل ينبغي أن يعبر عنه بأسلوب الحث والترغيب ولا سيما في الأمم والجماعات المحتاجة إلى ذلك، فإن دعوتهم وإرشادهم إلى ما يجب عليهم من شرع الله من الأمور المتعينة على ولاة الأمر، وعلى أهل العلم حسب القدرة فكيف يعبر عن مثل هذا الأمر العظيم يقول الكاتب: «قد يكون هذا الأمر مستساغاً ومقبولاً» إلخ.

تفنيد رأي للكاتب وتفصيل القول في أحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وأما قوله: «ولكنه غير لازم ولا مقبول إلى جانب السلطات الحكومية المكلفة» فهذا خطأ ظاهر أيضاً؛ لأن الأجهزة والسلطات الحكومية إن كانت قد قامت بواجب الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فمشاركة غيرها لها في ذلك من المتطوعين حسنة جداً ومطلوبة شرعاً؛ لأنه من باب التعاون على البر والتقوى، ومن باب المشاركة في جهاد شرعى وتوجيه صالح. وقصارى ما هنالك أن الأجهزة والسلطات الحكومية قد أدت فرض الكفاية وصار القيام من غيرهم بمشاركة لهم من باب السنن

والتطوع وذلك من أفضل العبادات وأحبها إلى الله سبحانه. وأما إن كانت الأجهزة والسلطات الحكومية لم تقم بالواجب على الوجه الأكمل، فإن مشاركة غيرهم لهم في ذلك متعدنة لأن فرض الكفاية لم يسقط بهم.

وقد تقرر في الأدلة الشرعية أن الدعوة إلى الله سبحانه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية إذا قام بها من يكفي سقط الفرض عن الباقي وصارت المشاركة فيها في حق الباقي سنة، وإن لم يقم بها من يكفي أثم الجميع.

وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الأفراد

وقد يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عين وذلك في حق من يرى المنكر وليس هناك من ينكره وهو قادر على إنكاره فإنه يتبعه إنكاره لقيام الأدلة الكثيرة على ذلك ومن أصرحها قول النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغیره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فقلبه وذلك أضعف الإيمان» أخرجه مسلم في صحيحه.

والإنكار بالقلب فرض على كل واحد لأنه مستطاع للجميع وهو بغض المنكر وكراهيته ومقارنته أهله عند العجز عن إنكاره باليد واللسان لقول الله سبحانه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتََ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيَّ أَيْنَنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، وَلَمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الْذِكْرِ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨].

وقال تعالى في سورة النساء: «وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا
سَمِعْتُمْ مَا يَأْتِي اللَّهُ بِكُفْرٍ يَهُمْ وَيُسْتَهْزِئُهُمْ فَلَا تَقْعُدُوهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ
غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مُتَّهِمُونَ» الآية [النساء: ١٤٠].

وقال تعالى: «وَالَّذِينَ لَا يَشَهِّدُونَ الرُّزُورَ وَإِذَا مَرَّوا بِاللَّغْوِ مَرَّوا
بِكَرَامَاتِهِ» [الفرقان: ٧٢].

تفسير الزور - وحكم الداعي إليه

والزور يشمل كل منكر، ويدخل في ذلك الشرك والكفر وأعياد المشركين والاجتماع على شرب الخمور والتدخين والأغاني وآلات الطرف وأفلام السينما وأشباه ذلك من المنكرات، ذكر معنى ذلك الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآية.

وذكر البيغوي رحمة الله عند تفسيرها قریباً من ذلك وقال: «أصل الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفتة فهو تمويه الباطل بما يوهم أنه حق، وهذا هو الواقع من أهل الباطل فإنهما يحسنون المنكرات بوصفها بغير حقيقتها حتى يرحب فيها الناس وحتى لا ينفروا منها فيكون على فاعل ذلك إثم ما عمل وإثم الدعوة إليه، وأعظم من ذلك الدعوة إليها بالقول».

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلاله كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً» والأدلة في هذا المعنى كثيرة.

اختلاف الكاتب على العلماء

وقول الكاتب: «وقد سرني أن علماءنا الأفضل قد استنكروا هذا التجاوز منهم ونهوهم عنه». إلخ. فيه نظر وقد سبق لك أن الإخوان كانوا في دعوتهم وإنكارهم للمنكر يتحررون الطريقة الشرعية ويعاملون الناس بالرفق والحكمة، ولا نعلم أنهم تعاطوا من الشدة والقسوة ما يوجب إنكار العلماء عليهم، فلا أدرى عن أي مصدر وصل هذا الخبر إلى الكاتب.

ومعلوم أن على الناقل أن يثبت في التقل، وأن ينظر فيما ينقل وينشر بين الناس، وإذا صح لديه الخبر نظر، هل إعلانه أصلح أم تركه أحسن في العاقبة.

ولا شك أن هذا الخبر لو صح فليس من المصلحة نشره بين الناس وإعلانه في الصحف لما في ذلك من التنقض للدعاة إلى الحق وتشييط عزائمهم وتشجيع أهل الفسق ضدهم في وقت يتکافف فيه دعاة الباطل والمذاهب الهدامة على نشر باطلهم وإعلان مذاهبهم فالله المستعان.

دس رخيص يكذبه واقع الإخوان

وأما ما ذكره الكاتب عن الفتنة التي وقعت في صدر الإسلام وتم خض عنها قتل عثمان رضي الله عنه، وما جرى من الخلاف بعد ذلك بين أهل الشام وال العراق. إلخ.

فتلك الأمور قد عني بها التاريخ وعرفها علماء الإسلام وغيرهم، ولا شك أن لأعداء الإسلام والجهال به فيها دوراً فعالاً وقول أهل السنة والجماعة في هذه الفتنة معلوم، وهو الكف عما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم والترضي عنهم جميعاً، واعتقاد أنهم مجتهدون فيما فعلوا طالبون للحق والمصيبة منهم له أجران، والمخطئ له أجر واحد، كما صح بذلك الحديث الشريف.

وإنما يهمنا هنا أمران:

أحدهما: تخوف الكاتب من أن يكون هؤلاء الإخوان قاموا بما قاموا به عن تأثير جماعة سرية إجرامية تخريبية.

والجواب عن هذا أن يقال: من عرف الإخوان وسبر حالتهم يعلم بيقيناً أنهم بعيدون كل البعد عن هذه التهمة الشنيعة وعن هذا الظن السيئ، والواجب على المسلم حمل أحوال إخوانه على أحسن المحامل وعلاج ما قد يقع من الخطأ بالطرق الشرعية التي تبني ولا تهدم، وتشجع الحق ولا تخذله، وتنصر الحق وتدمغ الباطل، لا أن يظن بهم السوء ويشجع على إماتة دعوتهم وتشويه سمعتهم وتشجيع أهل الباطل ضدهم وتحريض ولاة الأمر على إيقاف حركتهم عملاً بقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ مَأْمُونُوا أَجْنَبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، وقول النبي ﷺ: «إِيَاكُمْ وَالظَّنُّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

خطأ كبير بسبب التقليد الأعمى

والأمر الثاني: وصفه كعب الأحبار تقليداً لبعض المتأخرین بأنه يهودي أظهر الإسلام من أجل الكيد للإسلام وإفساد أهله. والجواب: أن هذا خلاف المعروف عن علماء الإسلام ونقلة الأخبار، فقد روی عنه علماء الحديث وأثنى عليه معاویة رضي الله عنه وكثير من السلف الصالح.

وروى عنه مسلم في صحيحه. وذكره البخاري في كتابه الجامع الصحيح ولم يزنه بريبيه، وذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة والتهذيب، وابن الأثير في أسد الغابة ولم يتمومه بهذه التهمة.

وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ما نصه: «كعب بن ماتع الحميري أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار ثقة من الثانية محضرم كان من أهل اليمن فسكن الشام مات في خلافة عثمان رضي الله عنه». فكيف يجوز لمن يخاف الله ويتقىه أن يرمي شخصاً أظهر الإسلام والدعوة إليه وشارك الصحابة في أعمالهم بأنه يهودي بدون حجة ولا برهان يسوغ ذلك.

وقد صح عن النبي ﷺ التحذير من رمي المسلم لأخيه بالصفات الذميمة، وأن من رمى أخاه بما هو بريء منه كان الرامي أولى بذلك الوصف الذي رمى به أخيه.

وكونه يروي بعض الأخبار الإسرائيلية الغريبة لا يوجب رميه

باليهودية، والكيد للإسلام؛ لأن النبي ﷺ قال: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج».

وقد قام علماء الإسلام ب النقد أخبار بني إسرائيل وتربيف ما خالف الحق منها وإبطاله، فكعب في ذلك يشبه عبدالله بن عمرو، وعبدالله بن سلام، ووهباً، وغيرهم من نقل أخبار بني إسرائيل.

فكمما أن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما لا يجوز أن يتهم باليهودية لكونه نقل كثيراً من أخبار بني إسرائيل من الزامتين اللتين أصابهما يوم اليرموك من كتبهم، فهكذا كعب لا يجوز أن يرمى باليهودية والكيد للإسلام من أجل ذلك.

ولا يجوز أن يجعل في صف عبدالله بن سبا وأشيه من المعروفين بالكفر والإلحاد والكيد للإسلام.

وفي الصحيحين عن أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من دعا رجلاً بالكفر، أو قال: يا عدو الله وليس كذلك؛ إلا حار عليه»^(١).

فهذا الحديث وما جاء في معناه يوجب على المسلم التثبت في الحكم على الناس والحذر من رمي أخيه بصفة ذميمة وهو بريء منها بمجرد الظن أو تقليد من لا يعتمد عليه، والله المستعان.

(١) أي رجع إليه ما تُسبُّ إليه. اهـ. «السان العربي».

فرية عظيمة واستهزاء بالدعاة واستنكار لفعل الواجب

ثم قال الكاتب: «أقول إن من جهل شيئاً عاده كما في المثل، وقد كنا قبل وعينا الجيد وقبل معرفتنا بحقيقة المستحدثات العلمية الجديدة نكره استعمالها ونستعيده. ثم ذكر استعمال السيارات والطائرات والصواريخ... إلى أن قال: مادمنا قد عرفنا هذا كله ولمسناه وتأكدنا فوائده وعدم معارضته للدين، فلماذا يحاربه هؤلاء الطيبون المخدوعون، ولماذا يسافرون من بلد إلى آخر لاستنكاره ومحاولة عدم استعماله؟» إلخ.

لا ريب أن من قرأ هذا الكلام وضم بعضه إلى بعض يفهم منه أن الإخوان الذين انتصب الكاتب لنقدمهم ينكرون هذه المستحدثات الجديدة من السيارات والطائرات، واللاسلكي وأشباه ذلك، ومعلوم قطعاً أن الإخوان الذين أشرنا إليهم لا ينكرون شيئاً من ذلك ولا يعيونه بل هم أنفسهم يستعملون ذلك فينتقلون في السيارات؛ ويركبون الطائرات ويستعملون اللاسلكي، فما الذي دعا الكاتب إلى الوقوع في هذه الفرية الكبيرة والزلة الشنيعة.

أترك الجواب للقراء وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظنا من الهوى وخطوات الشيطان.

وأما سفرهم إلى البلدان للدعوة والتوجيه فهو أمر يستحقون عليه الثناء والشكر وليس محلًّا للاستنكار والاستغراب. نعم هو حقيق بالاستغراب بالنسبة إلى تخلف أكثر الناس عن هذه المهمة

الشريفة التي هي طريقة الرسل وأتباعهم، وليس هو محل للاستغراب الذي ينتج عنه الاستنكار والتشنيع والظن السيئ.

وأما قوله: «المخدوعون» فهي عبارة لا تليق من الكتاب وليس الإخوان محلًا لها، وقاتلها أولى بها؛ لأن الإخوان بحمد الله على بيته من أمرهم؛ وليسوا مخدوعين ولا متأثرين بحركة هدامه ولا عاملين لغرض دنيء، بل غايتهم شريفة وعملهم مشكور، ودافعهم هو الحق والغيرة له، والخوف على المسلمين من عواقب ظهور المنكرات وعدم تغييرها، وإنما المخدوع حقًا من ظن بهم خلاف ذلك.

وأما قوله: «الطيبون» وقوله فيما تقدم عن المغرضين والطامعين وأعداء الإسلام: «أنهم استغلوا طيبة الصحابة» أرجو أن لا يكون قصد بهذا الوصف التنقص لمن وصفهم (بالطيب)؛ لأن سياق الكلام ووصف الصحابة والإخوان بالطيب في جانب كونهم مخدوعين يشير إلى أن المراد بوصف الطيب الغفلة والغباوة وعدم التنبه لعواقب الأمور، هذا هو المعروف من بعض كتاب العصر؛ أرجو أن لا يكون الكاتب قصد هذا المقصود؛ وإن كان كلامه يقتضيه أو يحوم حوله، ونسأل الله أن يعفو عنا وعنك وأن يمن علينا جميًعا بالتوبة النصوح من أخطائنا وسيئات أعمالنا إنه خير مسئول.

تناقض مكشوف

وأما قول الكاتب بعدها تقدم: «ليس لي بالطبع الإفتاء ولا أحمل مؤهلات فهذا من اختصاص علمائنا الأفاضل الذين استنكروا عمل هؤلاء المخدوعين الطيبين».

فيقال له: أولاً ما دمت تعرف أنك غير أهل للفتوى فما بالك أفتت أولاً وآخرأ، ولو تأملت كلمتك لعلمت أنك أفتت فيها عدة فتاوى على غير هدى.

ومن أعظم الجرائم الفتوى بغير علم، فكم ضل بها من ضل، وهلك بها من هلك، ولاسيما إذا كانت الفتوى معلنة على رؤوس الأشهاد وممن قد يغتر به بعض الناس، فإن الخطر بذلك عظيم والعواقب وخيمة وعلى المفتى بغير علم مثل آثام من تبعه، كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من أفتى بفتيا غير ثبت فإنما إثمه على من أفتاه».

وصح عن النبي ﷺ أنه قال: «من دعا إلى ضلاله كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً».

وقد أعظم الله سبحانه وتعالى شأن الفتوى بغير علم وحذر عباده منها وبين أنها من أمر الشيطان، قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَمَ رَبِّ الْفَوْحَشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمُ وَالْبَغْيَ يُنَهَا عَنِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا أَعْلَمُ اللَّهُ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الاعراف: ٢٣].

وقال تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُّهُمَا فِي الْأَرْضِ حَلَّاكَ طَيْبًا وَلَا تَنْهَيُوا

خُطُوطَ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَذُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١١﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَنْهُوا عَنِ اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ [البقرة: ١٦٩، ١٦٨].

ثم يقال للكاتب ثانياً: من هو الذي استنكر من العلماء الأفضل على الإخوان عملهم.

وقد سبق في صدر هذه الكلمة أنّا لا نعلم أحداً من المعروفين بالغيرة والتحقيق استنكر عملهم، بل المعروف من العلماء الأفضل تأييدهم ومساعدتهم وشكرهم على أعمالهم الطيبة والدعاء لهم بال توفيق والسداد، وكيف يستنكر العلماء الأفضل الدعوة إلى الله وإرشاد العباد إلى طاعته وتحريضهم على الصلاة في الجماعة والإتكار على من تخلف عن ذلك، فلا يستنكر هذه الأعمال الجليلة مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ويعرف شيئاً مما ورد في الدعوة إلى الله سبحانه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضلاً عن العالم الفاضل، فعيادةً بالله من القول عليه وعلى عباده بغير علم وعيادةً بالله من خطل اللسان وسبئنات العمل.

فما أعظم ما جناه الكاتب على نفسه وعلى غيره من قد. يفتر بقوله وما أعظمها من جريمة.

اعتراف بالحق ثم التواء

ثم قال الكاتب بعد ذلك: «ولكني أقول إذا كان الدين يُحرّم التمثيل الممجسمة وما في حكمها سلّا للذرية وخوفاً من العودة إلى عبادتها كما كان في الجاهلية الأولى وكما هو الحال اليوم في

الأمم الوثنية.

وإذا كان من واجبنا كامة مسلمة محافظة أن نحارب الصور الماجنة الخليعة خوفاً على أخلاقنا وتقاليدنا، فما هي حجة بعضنا في إنكار الصورة الظلية العاكسة التي لا فرق بينها مطلقاً وبين ما تعكسه المرأة التي يستعملها شبابنا وشيوخنا ونساؤنا وبناتنا، وما الفرق بين هذه الصورة الظلية العاكسة كالمرأة التي تشتمل عليها الجريدة والمجلة والمعرض والبيت والسينما وبين أختها المعروضة لاسلكياً في التلفزيون، وكما قلت في كلمة سابقة أن التلفزيون لا يسجل إلا ما يعرض على شاشته من خير وشر، ونحن في هذه البلاد المقدسة قادرؤن على اختيار الخير والنافع وعرضه على شاشة التلفزيون كعلم وكدرس وكتاريخ وكتسلية بريئة نحول فيها بين المجتمع وبين الفراغ والنميمة وسفاسف الأقوال والأفعال». انتهى المقصود.

والجواب عن هذا أن يقال: لقد أحسن الكاتب في اعترافه بأن الدين الإسلامي يحرم التماثيل المجمسة وما في حكمها سداً للذرية وخوفاً من العودة إلى عبادتها كما كان في الجاهلية الأولى، وكما هو الحال اليوم في الأمم الوثنية، فقد جاءت الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ بما يدل على ما ذكره الكاتب من تحريم التماثيل والزجر عنها، ولعن المصورين، والتصرير بأنهم أشد الناس عذاباً يوم القيمة، وأنهم يعذبون يوم القيمة، ويقال لهم أحيوا ما خلقتم.

وقد ثبت بالقرآن الكريم وبالأحاديث والآثار أن أسباب ضلال قوم نوح هي التماشيل كما قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ مَا لَهُنَّ كُوْنٌ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَيَسْرًا ﴾ [٢٣] وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا نَزِدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَّلَاهُمْ ﴿ ١١﴾ يَمِّا حَطَّيْتِهِمْ أَغْرَقُوهُمْ فَأَذْخِلُوهُمْ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا ﴾ [٢٤] [٢٥] [٢٦].

وُثِّبَتْ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ ذُكِرَتْ لَهُ كُنِيَّةً رَأَتُهَا بِأَرْضِ الْحَبْشَةِ، وَمَا فِيهَا مِنَ الصُّورِ، فَقَالَ: «أُولُّكُمْ إِذَا مَاتُ فِيهِمْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَصَوْرَوْا فِيهِ تِلْكَ الصُّورِ، أُولُّكُمْ شَرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ». وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ.

فَتَبَيَّنَ مَا تَقْدِمُ أَنَّ التَّسَاهُلَ بِبَعْثَاهَا فِي الْأَسْوَاقِ وَنَصْبَهَا فِي الْمَكَاتِبِ وَالدَّوَائِرِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ الشُّرُكِ؛ وَمِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ وَمِنْ أَخْلَاقِ شَرَارِ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ.

فَالْوَاجِبُ عَلَى الْمَسْؤُلِينَ جَمِيعًا فِي جَمِيعِ الدُّولِ الإِسْلَامِيَّةِ الْقَضَاءُ عَلَى هَذِهِ التَّمَاثِيلِ وَالْزَّجْرُ عَنْهَا وَمَنْعُ تَوْرِيدِهَا وَإِتَالِفُ مَا يُوجَدُ مِنْهَا فِي كُلِّ مَكَانٍ طَاعَةً لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَحْذَرَا مِنْ عَوَاقِبِهَا الْوَحِيمَةِ.

وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْكَاتِبُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: «وَإِذَا كَانَ مِنْ وَاجِبِنَا كَامِةً مُسْلِمَةً مُحَافِظَةً أَنْ نَحَارِبَ الصُّورَ الْمَاجِنَةَ الْخَلْيَعَةَ خَوْفًا عَلَى أَخْلَاقِنَا وَتَقَالِيدِنَا».

نَعَمْ وَاللَّهُ قَدْ أَحْسَنَ الْكَاتِبَ فِي هَذَا، فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا وَعَلَى الْمَسْؤُلِينَ فِي جَمِيعِ الْحُكُومَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ مُحَارَبَةُ هَذِهِ الصُّورِ

الخليعة التي غزت البلاد الإسلامية من كل مكان وانتشرت بين شبابنا وفتياتنا في كل بقعة إلا ما شاء الله؛ فالواجب على أولي الأمر أن يحاربوا ويحاربوا الصحف والكتب التي تحملها إلى الناس، كما يجب أن تحارب جميع الصحف والكتب التي تحمل أنواع الإلحاد والتخريب، والدعوة إلى التفسخ من الأخلاق الفاضلة والسجايا الكريمة.

ويجب على أولي الأمر أيضاً تكليف الحكام الإداريين وموظفي الأمن بالتعاون مع هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على القضاء على هذه المعاول الهدامة والوسائل الفتاكه بديننا وأخلاقنا، وفهم الله لنصر دينه وحماية شريعته ومساعدة من قام بذلك إنه على كل شيء قادر.

فتوى في الصور بدون علم

وأما قول الكاتب بعد ذلك: «فما هي حجة بعضنا في إنكار الصور الظلية العاكسة التي لا فرق بينها مطلقاً وبين ما تعكسه المرأة».. إلخ.

والجواب أن يقال: هذه فتوى من الكاتب بالتسوية بين الصورة الشمسية وبين الصورة في المرأة، ومعلوم أن الفتوى تفتقر إلى علم بالأدلة الشرعية؛ وقد سبق اعتراف الكاتب بأنه ليست فيه صفة الفتوى ولا يحمل مؤهلاتها فما باله هداه الله أفتى هنا وجزم بالحكم بغير علم.

ويقال له أيضاً: لقد أخطأ في التسوية والقياس من وجهين: أحدهما: أن الصورة الشمسية لا تشبه الصورة في المرأة لأن الصورة الشمسية لا تزول عن محلها والفتنة بها قائمة. وأما الصورة في المرأة فهي غير ثابتة تزول بزوال المقابل لها وهذا فرق واضح لا يمترى فيه عاقل.

والثاني: أن النص عن المعصوم عليه السلام جاء بتحريم الصور مطلقاً، ونص على تحريم ما هو من جنس الصورة الشمسية كالصورة في الثياب والحيطان.

فقد صح عنه عليه السلام في عدة أحاديث أنه لما رأى عند عائشة ستراً فيه تماثيل غضب وهتكه وقال: «إن أشد الناس عذاباً يوم القيمة المصوروون».

وقال في حديث آخر: «إن أصحاب هذه الصور - يشير إلى الصور التي في الثياب - يعذبون يوم القيمة، ويقال لهم: أحيوا ما خلقتم».

وثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه محى الصور التي في جدران الكعبة يوم الفتح وهي في حكم الصور الشمسية، فلو سلمنا مشابهة الصورة الشمسية للصورة في المرأة لم يجز القياس لما قد تقرر في الشرع المطهر أنه لا قياس مع النص، وإنما محل القياس إذا فقد النص كما هو معلوم عند أهل الأصول وعند جميع أهل العلم.

ذكر حديث يتعلّق به مجيئه واستعمال الصور والجواب عنه وأما ما ورد عنه عليه السلام أنه قال: «لا تدخل الملائكة بيّناً فيه صورة إلا رقمًا في ثوب» فهذا الحديث لا شك في صحته وقد تعلّق به بعض من أجاز الصور الشّمسية . والجواب عنه من وجوه:

منها: أن الأحاديث الواردة في تحريم التصوير ولعن المصوّرين والتصريح بأنّهم أشد الناس عذاباً يوم القيمة مطلقة عامة ليس فيها تقييد ولا استثناء فوجب الأخذ بها والتمسّك بعمومها وإطلاقها .

ومنها: أنه عليه السلام لما رأى الصور المشبّهة للشّمسية وهي الصور الموجودة في الستور والحيطان غضب وتلون وجهه وأمر بهتك الستور التي فيها الصور ومحو الصور التي في الجدران وبasher محوها بنفسه لما رأها في جدران الكعبة كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

ومنها: أن الاستثناء المذكور إنما ورد في سياق الأحاديث الدالة على امتناع الملائكة من دخول البيت الذي فيه تصاوير ولم يرد في سياق الأحاديث المانعة من التصوير، وفرق عظيم بين الأمرين .

ومنها: أن قوله: «إلا رقمًا في ثوب» يجب أن يحمل على النقوش التي ليست بصور أو على الصور التي قطع رأسها أو طمس

أو التي في الثياب التي تمتلكها باتخاذها وسائل ويسطاً ونحو ذلك، لا فيما ينصب ويرفع كالستور على الأبواب والجدران والملابس، فإن الأحاديث الصحيحة صريحة في تحريم ذلك، وأنه يمنع من دخول الملائكة كما ورد ذلك في حديث عائشة وأبي هريرة وغيرهما.

وبما ذكرناه يتضح الجمع بين الأحاديث وأن الاستثناء إنما ورد في سياق الأحاديث الدالة على امتناع دخول الملائكة البيت الذي فيه الصور، وأن المراد بها الصور الممتهنة في الوسائل والبسط ونحوها، أو مقطوعة الرأس أو النقوش التي ليست صورة لحيوان، والله ولي التوفيق.

جمع العلماء بين الأحاديث في الصور بما يزيل الإشكال

وقد جمع الحافظ ابن حجر رحمة الله في الفتح، والنوعي في شرح مسلم بين الأحاديث بما ذكرته آنفًا، وأنا أنقل لك أيها القارئ كلامهما وبعض كلام غيرهما في هذه المسألة ليتضح لك الصواب، ويزول عنك الإشكال، إن شاء الله والله الهادي إلى إصابة الحق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

قال الحافظ في الفتح: قال الخطابي: «والصورة التي لا تدخل الملائكة البيت الذي هي فيه ما يحرم اقتناها وهو ما يكون من الصور التي فيها الروح مما لم يقطع رأسه أو لم يمتهن» اهـ.

وقال الخطابي رحمة الله أيضًا: «إنما عظمت عقوبة المصور؛

لأن الصور كانت تعبد من دون الله، ولأن النظر إليها يفتن وبعض النفوس إليها تميل» اهـ.

وقال التوسي رحمة الله في شرح مسلم:

«باب تحريم تصوير الحيوان وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتهنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة أو كلب».

قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: «تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الأحاديث وسواء صنعه بما يمتهن أو بغيره فصنعته حرام بكل حال؛ لأن فيه مضاهات لخلق الله سواء ما كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إماء أو حائط أو غيرها».

وأما تصوير صورة الشجرة ورحال الإبل وغير ذلك مما ليس صورة حيوان فليس بحرام. هذا حكم نفس التصوير.

وأما اتخاذ المصور فيه صورة حيوان. فإن كان معلقاً على حائط أو ثوباً ملبوساً أو عمامة ونحو ذلك مما لا يعد ممتهناً فهو حرام.

وإن كان في بساط يداس ومخدة ووسادة ونحوها مما يمتهن فليس بحرام.

إلى أن قال: لا فرق في هذا كله بين ما له ظل وما لا ظل له، هذا تلخيص مذهبنا في المسألة.

ويمعنـاه قال جـماـهـيرـ العـلـمـاءـ مـنـ الصـحـابـةـ وـالـتـابـعـينـ مـنـ بـعـدـهـ،ـ وـهـوـ مـذـهـبـ الـثـورـيـ وـمـالـكـ وـأـبـيـ حـنـيـفـةـ وـغـيـرـهـ.

وـقـالـ بـعـضـ السـلـفـ:ـ «إـنـماـ يـنـهـيـ عـمـاـ كـانـ لـهـ ظـلـ،ـ وـلـاـ بـأـسـ بـالـصـورـ الـتـيـ لـيـسـ لـهـ ظـلـ،ـ وـهـذـاـ مـذـهـبـ باـطـلـ فـإـنـ السـتـرـ الـذـيـ أـنـكـرـ الـنـبـيـ صـ الـصـورـةـ فـيـهـ لـاـ يـشـكـ أـحـدـ أـنـهـ مـذـمـومـ وـلـيـسـ لـصـورـتـهـ ظـلـ مـعـ بـاـقـيـ الـأـحـادـيـثـ الـمـطـلـقـةـ فـيـ كـلـ صـورـةـ»ـ اـهـ.

قـالـ الـحـافـظـ بـعـدـ ذـكـرـهـ لـمـلـخـصـ كـلـامـ النـوـويـ هـذـاـ:ـ قـلـتـ:ـ «وـيـؤـيدـ التـعـمـيمـ فـيـمـاـ لـهـ ظـلـ وـمـاـ لـاـ ظـلـ لـهـ مـاـ أـخـرـجـهـ أـحـمـدـ مـنـ حـدـيـثـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ أـنـ الـنـبـيـ صـ قـالـ:ـ «أـيـكـمـ يـنـتـلـقـ إـلـىـ الـمـدـيـنـةـ فـلـاـ يـدـعـ بـهـ وـثـنـاـ إـلـاـ كـسـرـهـ وـلـاـ صـورـةـ إـلـاـ لـطـخـهـ»ـ أـيـ طـمـسـهـاـ.ـ الـحـدـيـثـ»ـ.

وـفـيـ «مـنـ عـادـ إـلـىـ صـنـعـةـ شـيـءـ مـنـ هـذـاـ فـقـدـ كـفـرـ بـمـاـ أـنـزـلـ عـلـىـ مـحـمـدـ صـ»ـ اـهـ.

قـلـتـ:ـ وـقـدـ سـبـقـ أـنـ الـنـبـيـ صـ مـحـىـ الـصـورـ الـتـيـ فـيـ جـدـرـانـ الـكـعـبـةـ:ـ وـهـيـ لـاـ ظـلـ لـهـ.

وـخـرـجـ مـسـلـمـ فـيـ صـحـيـحـهـ عـنـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ أـنـ الـنـبـيـ صـ قـالـ لـهـ:ـ «لـاـ تـدـعـ صـورـةـ إـلـاـ طـمـسـتـهـ وـلـاـ قـبـرـاـ مـشـرـفـاـ إـلـاـ سـوـيـتـهـ»ـ.

وـهـذـاـ يـعـمـ الـصـورـ الـتـيـ لـهـ ظـلـ وـالـتـيـ لـاـ ظـلـ لـهـ.

وـالـأـمـرـ فـيـ ذـلـكـ وـاـضـحـ لـاـ غـيـرـ عـلـيـهـ وـالـلـهـ الـمـسـتـعـانـ وـعـلـيـهـ التـكـلـانـ وـلـاـ حـولـ وـلـاـ قـوـةـ إـلـاـ بـهـ،ـ وـنـسـأـلـهـ تـعـالـىـ لـنـاـ وـلـجـمـيـعـ الـمـسـلـمـيـنـ التـوـفـيقـ لـمـاـ يـرـضـيـهـ وـالـسـلـامـةـ مـنـ أـسـبـابـ غـضـبـهـ إـنـهـ سـمـيـعـ الـدـعـاءـ.

وأما التلفزيون: فهو آلة خطيرة وأضرارها عظيمة كالسينما أو أشد، وقد علمنا عنه من الرسائل المؤلفة في شأنه ومن كلام العارفين به في البلاد العربية وغيرها ما يدل على خطورته وكثرة أضراره بالعقيدة والأخلاق وأحوال المجتمع، وما ذلك إلا لما يبيث فيه من تمثيل الأخلاق السافلة، والمرأة الفتنة والصور الخليعة، وشبه العاريات والخطب الهدامة، والمقالات الكفرية، والترغيب في مشابهة الكفار في أخلاقهم وأزيائهم وتعظيم كبرائهم وزعمائهم والزهد في أخلاق المسلمين وأزيائهم، والاحترار لعلماء المسلمين وأبطال الإسلام وتمثيلهم بالصور المنفرة منهم والمقتضية لاحتقارهم والإعراض عن سيرتهم، وبيان طرق المكر والاحتيال والسلب والنهب والسرقة وحياة المؤامرات والعدوان على الناس.

ولا شك أن ما كان بهذه المثابة وترتب عليه هذه المفاسد يجب منعه والحذر منه وسد الأبواب المفدية إليه فإذا أنكره الإخوان المتطوعون وحدروا منه فلا لوم عليهم في ذلك؛ لأن ذلك من النصح لله ولعباده.

ومن ظن أن هذه الآلة تسلم من هذه الشرور ولا يبيث فيها إلا الصالح العام إذا روقبت فقد أبعد النجعة وغلط غلطًا كبيراً؛ لأن الرقيب يغفل، ولأن الغالب على الناس اليوم هو التقليد للخارج والتأسي بما يفعل فيه، ولأنه قل أن توجد رقابة تؤدي إلى ما أستند إليها، ولاسيما في هذا العصر الذي مال فيه أكثر الناس إلى اللهو والباطل، وإلى ما يصد عن الهدى، والواقع شاهد بذلك كما في

الإذاعة والتلفزيون في بعض الجهات فكلاهما لم يرقب الرقابة الكافية المانعة من أضرارهما، ونسأل الله أن يوفق حكومتنا لما فيه صلاح الأمة ونجاتها وسعادتها في الدنيا والآخرة وأن يصلاح لها البطانة وأن يعينها على إحكام الرقابة على هذه الوسائل حتى لا يبُث منها إلا ما ينفع الناس في دينهم ودنياهم.. إنه جواد كريم. وهذا آخر ما أردنا التنبيه عليه من أخطاء الكاتب نصحاً لله ولعباده، ونسأل الله سبحانه أن يوفقنا والكاتب وسائر المسلمين للتتفقه في الدين ولكل ما فيه صلاح أمر ديننا ودنيانا إنه على كل شيء قدير، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآلـه وصحبه.



تنبيه هام على كذب الوصية المنسوبة^(١)
للشيخ أحمد خادم الحرم النبوى الشريف

من عبدالعزيز بن عبدالله بن باز إلى من يطلع عليه من المسلمين،
حفظهم الله بالإسلام، وأعادنا وإياهم من شر مفتريات الجهلة
الطغام، آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فقد أطلعت على كلمة منسوبة إلى الشيخ أحمد خادم الحرم
النبوى الشريف بعنوان: (هذه وصية من المدينة المنورة عن الشيخ
أحمد خادم الحرم النبوى الشريف) قال فيها:

«كنت ساهراً ليلة الجمعة أتلوا القرآن الكريم، وبعد تلاوة قراءة
أسماء الله الحسنى، فلما فرغت من ذلك تهيات للنوم، فرأيت
صاحب الطلعـة البهـية رسول الله ﷺ الذي أتـى بالآيات القرـآنـية،
والـأـحـكـامـ الشـرـيفـةـ؛ رـحـمةـ بـالـعـالـمـيـنـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ ﷺـ، فـقـالـ: يـاـ
شـيخـ أـحـمـدـ، قـلـتـ: لـبـيـكـ يـاـ رـسـوـلـ اللهـ، يـاـ أـكـرـمـ خـلـقـ اللهـ، فـقـالـ
لـيـ: أـنـاـ خـجـلـانـ مـنـ أـفـعـالـ النـاسـ الـقـيـحـةـ، وـلـمـ أـقـدـرـ أـنـ أـقـابـلـ رـبـيـ،
وـلـاـ مـلـائـكـةـ؛ لـأـنـ مـنـ الـجـمـعـةـ إـلـىـ الـجـمـعـةـ مـاتـ مـائـةـ وـسـتوـنـ أـلـفـاـ
عـلـىـ غـيـرـ دـيـنـ إـلـاسـلـامـ، ثـمـ ذـكـرـ بـعـضـ مـاـ وـقـعـ فـيـ النـاسـ مـنـ

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (١٩٣/١ - ٢٠٠).

المعاصي، ثم قال: فهذه الوصية رحمة بهم من العزيز الجبار، ثم ذكر بعض أشراط الساعة، إلى أن قال: فأخبرهم يا شيخ أحمد بهذه الوصية؛ لأنها منقوله بقلم القدر من اللوح المحفوظ، ومن يكتبها ويرسلها من بلد، إلى بلد، ومن محل إلى محل، بني له قصر في الجنة، ومن لم يكتبها ويرسلها حرمت عليه شفاعتي يوم القيمة، ومن كتبها وكان فقيراً أغناه الله، أو كان مديناً قضى الله دينه، أو عليه ذنب غفر الله له ولوالديه ببركة هذه الوصية، ومن لم يكتبها من عباد الله اسوداً وجهه في الدنيا والآخرة. وقال: والله العظيم ثلاثاً هذه حقيقة، وإن كنت كاذباً أخرج من الدنيا على غير الإسلام، ومن يصدق بها ينجو من عذاب النار، ومن يكذب بها كفر». هذه خلاصة ما في الوصية المكذوبة على رسول الله ﷺ، ولقد سمعنا هذه الوصية المكذوبة مرات كثيرة منذ سنوات متعددة، تُشرِّبُ بين الناس فيما بين وقت وآخر، وتتروج بين الكثير من العامة، وفي ألفاظها اختلاف، وكاذبها يقول: إنه رأى النبي ﷺ في النوم فحمله هذه الوصية، وفي هذه النشرة الأخيرة التي ذكرنا لك أيها القارئ زعم المفترى فيها أنه رأى النبي ﷺ عندما تهيأ للنوم، فالمعنى: أنه رأه يقظة!

زعم هذا المفترى في هذه الوصية أشياء كثيرة، هي من أوضح الكذب، وأبين الباطل، سأنبهك عليها قريباً في هذه الكلمة إن شاء الله، ولقد نبهت عليها في السنوات الماضية، وبينت للناس أنها من أوضح الكذب، وأبين الباطل، فلما اطلعت على هذه النشرة

الأخيرة ترددت في الكتابة عنها، لظهور بطلانها، وعظم جراءة مفترتها على الكذب، وما كنت أظن أن بطلانها يرُوْج على من له أدنى بصيرة، أو فطرة سليمة، ولكن أخبرني كثير من الإخوان أنها قد راجت على كثير من الناس، وتدالوْلها بينهم وصدقها بعضهم، فمن أجل ذلك رأيت أنه يتعين على أمثالى الكتابة عنها، لبيان بطلانها، وأنها مفترأة على رسول الله ﷺ حتى لا يغتر بها أحد، ومن تأملها من ذوي العلم والإيمان، أو ذوي الفطرة السليمة والعقل الصحيح، عرف أنها كذب وافتراء من وجوه كثيرة.

ولقد سألت بعض أقارب الشيخ أحمد المنسوبة إليه في هذه الفريدة، عن هذه الوصية، فأجابني: بأنها مكذوبة على الشيخ أحمد، وأنه لم يقلها أصلًا، والشيخ أحمد المذكور قد مات من مدة، ولو فرضنا أن الشيخ أحمد المذكور، أو من هو أكبر منه، زعم أنه رأى النبي ﷺ في النوم أو اليقظة، وأوصاه بهذه الوصية، لعلمنا يقيناً أنه كاذب، أو أن الذي قال له ذلك شيطان، ليس هو الرسول ﷺ؛ لوجوه كثيرة، منها:

- ١ - أن الرسول ﷺ لا يُرَى في اليقظة بعد وفاته ﷺ، ومن زَعَمَ من جَهَلَةَ الصوفية أنه يرى النبي ﷺ في اليقظة، أو أنه يحضر المولد أو ما شَابَه ذلك، فقد غلط أقبح الغلط، ولِبَسَ عليه غَايةَ التلبيس، وقع في خطأ عظيم وخالف الكتاب والشَّرْعَ وإجماع أهل العلم؛ لأن الموتى إنما يخرجون من قبورهم يوم القيمة لا في الدنيا، ومن قال خلاف ذلك فهو كاذب كذباً

بيتاً، أو غلط ملبس عليه، لم يعرف الحق الذي عرفه السلف الصالح، ودرج عليه أصحاب رسول الله ﷺ وأتباعهم بـإحسان، قال الله تعالى: «ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَتَّقُونَ» ^{١٥} ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبَعَّثُونَ ^{١٦}» [المؤمنون: ١٥، ١٦]، وقال النبي ﷺ: «أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيمة، وأنا أول شافع وأول مشفع». والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

٢ - الوجه الثاني: أن الرسول ﷺ لا يقول خلاف الحق، لا في حياته ولا في وفاته، وهذه الوصية تُخالف شريعته مخالفه ظاهرة، من وجوه كثيرة - كما يأتي - وهو ﷺ قد يُرى في النوم، ومن رأه في المنام على صورته الشريفة فقد رأه؛ لأن الشيطان لا يتمثل في صورته، كما جاء بذلك الحديث الصحيح الشريف، ولكن الشأن كل الشأن في إيمان الرائي وصدقه وعدالته وضبطه وديانته وأمانته، وهل رأى النبي ﷺ في صورته أو في غيرها، ولو جاء عن النبي ﷺ حديث قاله في حياته، من غير طريق الثقات العدول الضابطين لم يعتمد عليه، ولم يُحتجّ به، أو جاء من طريق الثقة الضابطين، ولكنه يُخالف روایة من هو أحفظ منهم، وأوثق مخالفه لا يمكن معها الجمع بين الروایتين، لكان أحدهما: منسوحاً لا يُعمل به، والثاني: ناسخ يُعمل به، حيث أمكن ذلك بشرطه، وإذا لم يمكن الجمع ولا النسخ وَجَبَ أن تطرح روایة من هو أقل حفظاً، وأدنى عدالة، والحكم عليها بأنها شاذة لا يُعمل بها.

فكيف بوصية لا يُعرف صاحبها الذي نقلها عن رسول الله ﷺ، ولا تُعرف عدالته وأمانته، فهي والحالة هذه حقيقة بأن تطرح ولا يلتفت إليها، وإن لم يكن فيها شيء يخالف الشرع، فكيف إذا كانت الوصية مشتملة على أمور كثيرة تدل على بطلانها، وأنها مكذوبة على رسول الله ﷺ ومتضمنة لتشريع دين لم يأذن به الله!

وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلِيَتَبُوأْ مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ». وقد قال مفتري هذه الوصية على رسول الله ﷺ ما لم يقل، وكذب عليه كذباً صريحاً خطيراً، فما أحراه بهذا الوعيد العظيم وأحقه به إن لم يبادر بالتوبة، وينشر للناس كذب هذه الوصية على رسول الله ﷺ؛ لأن من نشر باطلًا بين الناس ونسبة إلى الدين لم تصح توبته منه إلا بإعلانها وإظهارها، حتى يعلم الناس رجوعه عن كذبه، وتكذيبه لنفسه؛ لقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُهَدِّدَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَنَا لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَبُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَبُهُمُ الْكَوْنُونَ﴾ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا أَتَوَّبُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠، البقرة: ١٥٩]، فأوضح سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة: أن من كتم شيئاً من الحق لم تصح توبته من ذلك إلا بعد الإصلاح والتبيين، والله سبحانه قد أكمل لعباده الدين، وأتم عليهم النعمة ببعث رسوله محمد ﷺ، وما أوحى الله إليه من الشرع الكامل، ولم يقضه إليه إلا بعد الإكمال والتبيين، كما قال عز وجل: ﴿أَلَيْمَ أَكْلَمْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمْ إِلْسَلَمَ دِيْنَكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٣].

ومفترى هذه الوصية قد جاء في القرن الرابع عشر، ي يريد أن يلبس على الناس ديناً جديداً، يترتب عليه دخول الجنة لمن أخذ بتشريعه، وحرمان الجنة ودخول النار لمن لم يأخذ بتشريعه، ويريد أن يجعل هذه الوصية التي افترتها أعظم من القرآن وأفضل، حيث افترى فيها: أن من كتبها وأرسلها من بلد إلى بلد، أو من محل إلى محل يُنْبَيَّ له قصر في الجنة، ومن لم يكتبها ويرسلها حرمت عليه شفاعة النبي ﷺ يوم القيمة، وهذا من أقبح الكذب ومن أوضحت الدلائل على كذب هذه الوصية، وقلة حياء مفترتها، وعظم جرأتها على الكذب؛ لأنَّ مَنْ كتب القرآن الكريم وأرسله من بلد إلى بلد، أو من محل إلى محل، لم يحصل له هذا الفضل إذا لم ي عمل بالقرآن الكريم، فكيف يحصل لكاتب هذه الفريدة وناقلها من بلد إلى بلد، ومن لم يكتب القرآن ولم يرسله من بلد إلى بلد، لم يُخْرِمْ شفاعة النبي ﷺ إذا كان مؤمناً به، تابعاً لشريعته، وهذه الفريدة الواحدة في هذه الوصية، تكفي وحدتها للدلالة على بطلانها وكذب ناشرها، ووقاحتها وغباؤته وبيُعده عن معرفة ما جاء به الرسول ﷺ من الهدى، وفي هذه الوصية - سوى ما ذكر - أمور أخرى كلها تدل على بطلانها وكذبها، ولو أقسم مفترتها ألف قسم أو أكثر على صحتها، ولو دعا على نفسه بأعظم العذاب وأشد النكال، على أنه صادق لم يكن صادقاً، ولم تكن صحيحة، بل هي والله ثم والله من أعظم وأقبح الباطل، ونحن نُشَهِّدُ الله سبحانه، ومن حضرنا من الملائكة، ومن اطَّلَعَ على هذه الكتابة من

ال المسلمين - شهادة نلقى بها ربنا عز وجل - أن هذه الوصية كذب وافتراء على رسول الله ﷺ أخزى الله من كذبها وعامله بما يستحق، ويدل على كذبها وبطلانها، سوى ما تقدم أمور كثيرة:

الأول منها: قوله فيها: (لأن من الجمعة إلى الجمعة مات مائة وستون ألفاً على غير دين الإسلام)؛ لأن هذا من علم الغيب، والرسول ﷺ قد انقطع عنه الوحي بعد وفاته، وهو في حياته لا يعلم الغيب فكيف بعد وفاته؛ لقول الله سبحانه: ﴿ قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي حَرَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ ﴾ الآية [الأنعام: ٥٠]. وقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل: ٦٥]، وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يُذاد رجال عن حوضي يوم القيمة، فأقول: يا رب، أصحابي أصحابي، فيقال لي: إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدهك، فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿ وَكَنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: ١١٧].

الثاني من الأمور الدالة على بطلان هذه الوصية وأنها كذب: قوله فيها: (من كتبها وكان فقيراً أغناه الله، أو مدحوناً قضى الله دينه، أو عليه ذنب غفر الله له ولوالديه ببركة هذه الوصية) إلى آخره، وهذا من أعظم الكذب، وأوضح الدلائل على كذب مفترتها، وقلة حيائه من الله ومن عباده؛ لأن هذه الأمور الثلاثة لا تحصل بمجرد كتب القرآن الكريم، فكيف تحصل لمن كتب هذه الوصية الباطلة!، وإنما يريد هذا الخبيث التلبيس على الناس،

وتعليقهم بهذه الوصية حتى يكتبوا بها الفضل المزعوم، ويتركوا الأسباب التي شرعها الله لعباده، وجعلها موصلة إلى الغنى وقضاء الدين، ومغفرة الذنوب، فننحو بالله من أسباب الخذلان وطاعة الهوى والشيطان.

الأمر الثالث من الأمور الدالة على بطلان هذه الوصية: قوله فيها: (ومن لم يكتبها من عباد الله اسود وجهه في الدنيا والآخرة). وهذا أيضاً من أقبح الكذب، ومن أبين الأدلة على بطلان هذه الوصية، وكذب مفترتها، كيف يجوز في عقل عاقل، أن يكتب هذه الوصية التي جاء بها رجل مجهول في القرن الرابع عشر، يفترتها على رسول الله ﷺ ويزعم أن من لم يكتبها يسود وجهه في الدنيا والآخرة، ومن كتبها كان غنياً بعد الفقر، وسليناً من الدين بعد تراكمه عليه، ومغفورة له ما جناه من الذنوب !!

سبحانك هذا بهتان عظيم، وإن الأدلة والواقع يشهدان بكذب هذا المفترى، وعظم جرأته على الله، وقلة حيائه من الله ومن الناس، فهو لاءُ أممٍ كثيرة لم يكتبها، فلم تَسْنُدْ وجههم، وهؤلئن جموع غير لا يحصيهم إلا الله قد كتبواها مرات كثيرة، فلم يقض دينهم، ولم يزل فقرهم، فننحو بالله من زيف القلوب، ورiven الذنوب، وهذه صفات وجزاءات لم يأت بها الشرع الشريف لمن كتب أفضل كتاب وأعظمه وهو القرآن الكريم، فكيف تحصل لمن كتب وصية مكذوبة مشتملة على أنواع من الباطل، وجمل كثيرة من أنواع الكفر، سبحان الله ما أحلمه على من اجترأ عليه بالكذب.

الأمر الرابع من الأمور الدالة على أن هذه الوصية من أبطل الباطل وأوضح الكذب: قوله فيها: (وَمَن يُصَدِّقُ بِهَا يَنْجُو مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمَنْ كَذَبَ بِهِ كُفُرٌ). وهذا أيضاً من أعظم الجرأة على الكذب، ومن أقبح الباطل، يدعو هذا المفترى جميع الناس إلى أن يصدقوا بفريته، ويزعم أنهم بذلك ينجون من عذاب النار، وأنَّ مَنْ كَذَبَ بِهَا يَكْفُرُ، لَقَدْ أَعْظَمَ وَاللهُ هَذَا الْكَذَابُ عَلَى اللهِ الْفَرِيَةَ، وَقَالَ - وَاللهُ - غَيْرُ الْحَقِّ. إِنَّ مَنْ صَدَقَ بِهَا هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا لَا مِنْ كَذَبَ بِهَا؛ لَأَنَّهَا فَرِيَةٌ وَبَاطِلٌ وَكَذَبٌ لَا أَسَاسٌ لَهُ مِنَ الصَّحَّةِ، وَنَحْنُ نُشَهِّدُ اللهَ عَلَى أَنَّهَا كَذَبٌ، وَأَنَّ مُفْتَرِيَهَا كَذَابٌ، يُرِيدُ أَنْ يُشَرِّعَ لِلنَّاسِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللهُ، وَيُدْخِلَ فِي دِينِهِمْ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَاللهُ قَدْ أَكْمَلَ الدِّينَ وَأَتَمَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ قَبْلِ هَذِهِ الْفَرِيَةِ بِأَرْبَعَةِ عَشَرَ قَرْنَاهَا. فَانْتَبِهُوا إِلَيْهَا الْقَرَاءُ وَالْإِخْوَانُ، وَإِيَّاكُمُ وَالْتَّصْدِيقُ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْمُفْتَرِيَاتِ، وَأَنْ يَكُونَ لَهَا رَوَاجٌ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَإِنَّ الْحَقَّ عَلَيْهِ نُورٌ لَا يَلْبَسُ عَلَى طَالِبِهِ، فَاطْلُبُوهُ الْحَقَّ بِدَلِيلِهِ، وَاسْأَلُوهُ أَهْلُ الْعِلْمِ عَمَّا أَشْكَلَ عَلَيْكُمْ، وَلَا تَغْتَرُوهُ بِحَلْفِ الْكَذَابِيْنِ، فَقَدْ حَلَّفُ إِبْلِيسُ الْلَّعِينَ لِأَبْوَيْكُمْ آدَمَ وَحَوَّاءَ، عَلَى أَنَّهُ لَهُمَا مِنَ النَّاصِحِينَ، وَهُوَ أَعْظَمُ الْخَائِنِينَ وَأَكْذَبُ الْكَذَابِيْنِ، كَمَا حَكَىَ اللهُ عَنْهُ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ حِيثُ قَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿ وَقَاتَلُهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَيْئَنَ الْتَّصْحِيحَاتِ ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٢١]. فَاحذُرُوهُ وَاحذُرُوا أَتَبْاعَهُ مِنَ الْمُفْتَرِيَنَ، فَكُمْ لَهُ وَلَهُمْ مِنَ الْأَيْمَانِ الْكَاذِبَةُ، وَالْعَهُودُ الْغَادِرَةُ، وَالْأَقْوَالُ الْمَزَخرَفَةُ لِلْإِغْوَاءِ وَالْتَّضْلِيلِ!

عَصَمَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ شَرِّ الْشَّيَاطِينِ، وَفَتَنَ الْمُضِلِّينَ، وَزَيَّنَ الزَّاغِينَ، وَتَلَبِّيَسَ أَعْدَاءَ اللَّهِ الْمُبْطَلِينَ، الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ، وَيُلْبِسُوا عَلَى النَّاسِ دِينَهُمْ، وَاللَّهُ مُتِمٌ نُورِهِ، وَنَاصِرٌ دِينِهِ، وَلَوْ كَرِهَ أَعْدَاءُ اللَّهِ مِنَ الشَّيَاطِينِ وَأَتَابُاعُهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَالْمُلْحِدِينَ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ هَذَا الْمُفْتَرِي مِنْ ظَهُورِ الْمُنْكَرَاتِ، فَهُوَ أَمْرٌ وَاقِعٌ، وَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ وَالسُّنَّةُ الْمُطَهَّرَةُ قَدْ حَذَّرَا مِنْهَا غَايَةُ التَّحْذِيرِ، وَفِيهِمَا الْهِدَايَا وَالْكَفَايَا، وَنَسَأَ اللَّهُ أَنْ يُصْلِحَ أَحْوَالَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ يَمْنَعَ عَلَيْهِمْ بِاتِّبَاعِ الْحَقِّ وَالْإِسْتِقْدَامَةِ عَلَيْهِ وَالْتَّوْبَةَ إِلَى اللَّهِ سَبَحَانَهُ مِنْ سَائِرِ الْذُنُوبِ، فَإِنَّهُ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ الْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَأَمَّا مَا ذُكِرَ عَنْ شُرُوطِ السَّاعَةِ، فَقَدْ أَوْضَحَتِ الْأَحَادِيثُ النَّبُوَيَّةُ مَا يَكُونُ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، وَأَشَارَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ إِلَى بَعْضِ ذَلِكَ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ وَجْدَهُ فِي مَحْلِهِ مِنْ كِتَابِ السَّنَةِ، وَمَؤْلِفَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَلَيْسَ بِالنَّاسِ حَاجَةٌ إِلَى بَيَانِ مَثْلِ هَذَا الْمُفْتَرِي وَتَلَبِّيَسِهِ، وَمَرْجِعُ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الوَكِيلُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ الصَّادِقِ الْأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَتَابُاعِهِ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

اعتقاد فاسد في آيات تجلب الخير وتمنع الضرر^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه، أما بعد:

فقد اطلعت على نشرة يوزعها الكثير من الناس عن جهل أو قصد سيئ قد بدأها صاحبها بقول الله تعالى: ﴿بِكَلِّ الْلَّهَ فَأَعْبُدُ وَكُنْ مِنْ أَلَّا تَذَكَّرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦] وذكر بعدها آيات، ثم قال ما نصه: اهتم بارسال هذه الآيات لتكون مجيبة خير ويمن ومال وفلاح، ثم ذكر بعد ذلك أنه تم توزيعها حول العالم، وأن من اعتنى بها ربح ربيحاً كثيراً، ومن أغفلها أصيب بأنواع من الحوادث، وذكر أنها تمنع المضرات وتجلب العلاج والخير بعد أربعة أيام. ونظراً إلى أن هذه النشرة لا أساس لها من الصحة، بل هي كذب وافتراء وقول بغير علم واعتقاد أنها تجلب الخيرات وتدفع المضرات وأن من اعتنى بها ربح ومن أهملها أصيب بالحوادث اعتقاد باطل، يقدح في العقيدة، ويدعو إلى تعلق القلوب بهذه النشرة وانصرافها عن الله عز وجل.

فلهذا رأيت تحذير المسلمين منها، ووصيthem باتلافها أينما وجدت، وتنبيه إخوانهم على بطلانها، وأن اعتقاد ما فيها يخالف

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (١٣٦/٢ - ١٣٧).

شريعة الله ويقبح في العقيدة، لأنه اعتقاد فاسد ليس له أساس من الصحة بل هو من الكذب على الله ودعوى باطلة، وهي من جنس الوصية المنسوبة إلى خادم حجرة النبي ﷺ، وقد سبق أن نبهنا على بطلانها وأنها كذب لا أساس لها من الصحة ولا لما ادعاه صاحبها فهاتان النشرتان كلتاهما من أبطل الباطل، فالواجب على كل مسلم أن يحذرهما وأن يحذر منهما غيره عملاً بقول الله سبحانه: ﴿وَقَاتَلُوا عَلَى الْأَيْرَ وَالْقَوَىٰ وَلَا نَعَاوَلُوا عَلَى الْأَيْثِرِ وَالْمَدْوَنِ﴾ [المائدة: ٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِعِصْمِهِمْ أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ الآية [التوبه: ٧١].

ولا شك أن هاتين النشرتين من المنكر الذي يجب النهي عنه، ويجب على ولاة الأمور البحث عن مروجهما وعقابه بما يردعه وأمثاله.. ونسأل الله أن يوفقنا وال المسلمين للفقه في الدين والثبات عليه وإنكار ما خالفه، وأن يعيذنا جميعاً من مُضلات الفتنة ونزعات الشيطان، كما نسأل الله سبحانه أن يكتب أعداء الإسلام أينما كانوا، ويبطل كيدهم إنه سميع قريب. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلـه وصحبه.

الإسلام قول وعمل وعقيدة^(١)

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده نبينا وإمامنا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فقد نشرت صحيفة الندوة في عددها (١٥٩٠) الصادر في ١٧/١٢/٨٣ تحت عنوان: (هذه الصفحات الإسلامية) بقلم المحرر ما نصه: «تحرص كل الصحف هنا تقريباً وفي أكثر البلاد الإسلامية على أن تخصص بعض صفحاتها أو بعض أعمدتها للحديث عن الإسلام بين الحين والحين، فلماذا؟ أليس الناس مسلمين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ولو باللسان، أليسوا يحملون أسماء إسلامية وتقول شهادات ميلادهم أو حفاظ نفوسهم إنهم مسلمون، بل وتقول دساتير دولهم كلها تقريباً إن دينهم هو الإسلام، فلماذا إذن يكثرون الحديث عن الإسلام وإلى أي شيء تهدف هذه الصحف أو هذه الصفحات، أهي للدعوة إلى الصلاة؟ ما شاء الله المساجد مملوقة بالمصلين الذين يتقنون تسوية الصدوف والرد على الإمام استوياناً. أم هي الدعوة إلى الحج؟ مثلاً إن أكثر المسلمين يتسابقون إلى الحج والله أعلم بالنيات. أم هي إلى الزكاة؟ وكثيرون منهم يؤدون الزكاة طائعين أو مكرهين، إن

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٣/٨٨ - ٩٢).

الإسلام الذي يكثر الناس الحديث عنه يتضمن كل هذه الأركان لكنه يتضمنها كقواعد يقوم عليها نظام كامل للحياة. الحياة كلها بكل ما فيها من نشاط وبكل ما فيها من قيم وتصورات توضح أن الإسلام في صميمه نظام حياة، نظام يقوم على تصور خاص للحياة بكل ما فيها من قيم وعلى أساس هذا التصور الصحيح يقوم نظام الحكم ونظام الاقتصاد ونظام التربية ونظام الأخلاق كما تقوم العلاقات الدولية المسلمة وسائر الناس، وعلى هذا التصور وحده يجب أن تسير الدعوة إلى الإسلام، وعلى هذا التصور سنجاول أن تكون هذه الصفحة إن شاء الله، وإننا ندعو القراء أن يكتبوا إلينا حين يكتبون على هذا الاعتبار وبهذه النظرة».

هذا كله أيها القارئ كلام المحرر في صحيفة الندوة.

وأقول وبالله التوفيق: إنه لأمر غريب وعجب لا ينضي، أن ينبري كاتب من يشار إليه في أم القرى مهبط الوحي ومطلع شمس الرسالة فيسمح لقلمه أن يكتب في صحيفة سيارة مقالاً مضمونه: دعوة المسلمين إلى أن يُعرضوا عن دينهم فلا ينشروا محاسنه ولا يدعوا إليه ولا يحذروا من مخالفته وأن يتسائل تسائل المستغرب المستنكر: (أليس الناس مسلمين). إلخ..

ويبدعو الناس أن يكتفوا من دينهم بمجرد اللفظ فقط بل إلى أدنى من ذلك وهو الاكتفاء بمجرد الأسماء الإسلامية كمحمد وعبدالله وعبدالرحمن ونحو ذلك، وشهاده الميلاد وحفيظة النفوس أو ما هو أدنى من ذلك وهو الانتساب إلى دولة تزعم أن دستورها

الإسلام. سبحان الله! كيف بلغ الجهل بهذا الرجل أو التجاهل للإسلام إلى هذا الحد حتى كتب هذه المقالة، مع أنه يعلم نشاط المبشرين في دعوتهم إلى أديانهم الباطلة ونشاط الدعاة إلى المذاهب الهدامة كالبعية والاشراكية وتكرس جهودهم في تحبيذها وإبراز ما يزعمون أنه من محاسنها وإنفاق الأموال الطائلة في هذا السبيل الذي يقود أهله إلى النار.

أيها المحرر، أين ذهب عقلك حتى قلت هذه المقالة الشنعة عن دين الإسلام الذي هو خير الأديان، وأحبها إلى الله وهو دين ودولة وعبادة وجihad وسيف ومصحف وثقافة وحكم وهو المشتمل على صلاح أمر الدنيا والآخرة وعلى سعادة الفرد والجماعة في هذه الحياة العاجلة وفي الآخرة. أليس دين هذه بعض محاسنه ومزاياه حقيقةً بأن يدعى إليه وتنشر محاسنه على صفحات الصحف السيارة وفي المجلات والنشرات وعلى المنابر وفي سائر الحفلات والمجتمعات. أليس خليقاً بأن تكرس الجهود والأموال للدعوة إليه والترغيب في اعتنائه وتحكيمه والاستقامة عليه وتزييف ما خالقه من الأديان والمذاهب. أليس القرآن الكريم الذي هو أعظم كتاب وأشرف دستور قد أمر بالدعوة إلى الإسلام ونشر محاسنه وحصر الفلاح في الدعاة إليه وحكم بأن أهله هم خير أمة أخرجت للناس لإيمانهم به ودعوتهم إليه، وإن كنت قد نسيت ذلك فاسمع قوله عز وجل: ﴿قُلْ هَذِهِ سَيِّلَةٌ أَذْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَّا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ الآية [يوسف: ١٠٨]. أوضح سبحانه في هذه الآية الكريمة أن أتباع الرسول

على الحقيقة والكمال هم الدعاء إلى سبيله على بصيرة، وسبيله هو الإسلام الذي أنكرت على أهله الدعوة إليه. وقال تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَهَدِّلَهُمْ بِإِلَيْتِي هِيَ أَحَسَنُ﴾ [النحل: ١١٥] أمر سبحانه في هذه الآية نبيه ﷺ أن يدعو إلى الإسلام وأن يجادل عليه باليتى هي أحسن، وأن تعلم وهكذا غيرك من القراء أن كل دين وكل مذهب يهمل ولا يدعى إليه ولا تنشر محاسنه بل يغفل عنه وينسى، مصيره إلى الذهاب والزوال، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على رغبة أهله عنه وقلة اكتراثهم به فكيف سمحت لقلمك، بل كيف سمحت لك مروءتك وعروبتك إن لم يكن هناك غيرة على الإسلام أن تقول هذا المقال الذي مقتضاه وخلاصته: الدعوة إلى نبذ الإسلام والإعراض عنه وألا يذكر في الصحف السيارة بين الناس وأي قيمة ل الدين هذا شأنه، سبحانه الله ما أعظم شأنه والله أكبر وأجل وأعظم من أن تكون قيمة دينه ما ذكرته أيها المحرر. وقال عز وجل: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتَوْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وقال جل ذكره: ﴿وَلَتَكُنْ مِنَّكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَخْسَنُ فَوْلَا مَمَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّمَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]، تأمل أيها المحرر وتأملوا أيها القراء هذه الآيات كيف حكم رب جل وعلا للدعوة إلى الله بالفلاح وأنهم خير الأمم وأنهم لا أحد أحسن قولًا منهم. وصاحب المقال

يحدُر من طرِيقِهِم ويُتَقدِّمُ بِسَبِيلِهِم ويَتَعَجَّبُ مِنْهُمْ تَعْجِبُ الْمُسْتَنْكِرِ
وَالْمُسْتَغْرِبِ ثُمَّ تَأْمُلُ جَمِيعاً هَلْ رَضِيَ اللَّهُ بِسُبْحَانِهِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ
بِمَجْرِدِ الْلَّفْظِ أَوِ التَّسْمِيِّ بِالْأَسْمَاءِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَوِ الْإِنْتَسَابِ إِلَى دُولَةِ
إِسْلَامِيَّةٍ، أَمْ طَالِبُ الْمُسْلِمِينَ بِالْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الَّذِينَ يَتَرَبَّ عَلَيْهِمَا
الْفَلَاحُ وَالْخَيْرُ وَالسَّعَادَةُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، إِنَّ الْأَمْرَ فِي غَايَةِ
الْوَضُوحِ بَلْ هُوَ أَوْضَعُ مِنِ الشَّمْسِ فِي الظَّهِيرَةِ، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ كَمَا
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ الْأَبْصَرُ وَلَكِنَّ تَعْمَلُ الْقُلُوبُ أَلَّا يَرَى
الْأَصْدُورُ﴾ [فَصْلُت: ٤٦]، وَلَوْلَا مَا يَخْشِي مِنْ اغْتِرَارِ بَعْضِ الْجَهَالِ
بِهَذَا الْمَقَالَ وَصَاحِبِهِ لَمَا كَانَ حَقِيقَاً بِالرَّدِّ عَلَيْهِ لِظَّهُورِ بَطْلَانِهِ لِكُلِّ
مِنْ يَطْلُعُ عَلَيْهِ مِنْ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَضْلًا عَنْ مُثْقِفِهِمْ، وَنَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ
يَهْدِي كَاتِبَهُ وَأَنْ يَرْدَنَا وَإِيَّاهُ إِلَى التَّوْبَةِ الصَّادِقَةِ.

وَأَمَّا قُولُهُ فِي آخِرِ الْمَقَالِ بَعْدَمَا ذَكَرَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالْحَجَّ مَا
نَصَّهُ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ يَتَضَمَّنُ كُلَّ هَذِهِ الْأَرْكَانَ لَكِنَّهُ يَتَضَمَّنُهَا كَفَوَاعِدٌ
يَقُولُ عَلَيْهَا نَظَامٌ كَامِلٌ لِلْحَيَاةِ، الْحَيَاةُ كُلُّهَا بِكُلِّ مَا فِيهَا مِنْ نَشَاطٍ
وَبِكُلِّ مَا فِيهَا مِنْ قِيمٍ وَتَصُورَاتٍ، إِنَّ الْإِسْلَامَ فِي صَمِيمِهِ نَظَامٌ حَيَاةٌ
نَظَامٌ يَقُولُ عَلَى تَصُورِ خَاصٍ لِلْحَيَاةِ بِكُلِّ مَا فِيهَا مِنْ قِيمٍ وَعَلَى
أَسَاسِ هَذَا التَّصُورِ الصَّحِيحِ يَقُولُ نَظَامُ الْحُكْمِ وَنَظَامُ الْاِقْتَصَادِ
وَنَظَامُ التَّرْبِيَّةِ وَنَظَامُ الْأَخْلَاقِ» إِلَخْ.

فَالْجَوابُ أَنْ يُقَالُ لِهَذَا الْكَاتِبِ: إِذَا كَانَ الْإِسْلَامُ دِينًا يَتَضَمَّنُ
هَذِهِ الْأُسْسِ وَيَصْلُحُ أَنْ يَنْظُمِ الْحَيَاةَ فِي جَمِيعِ شَتَّوْنَهَا فَكَيْفَ تَنْكِرُ
عَلَى أَهْلِهِ الدُّعَوَةِ إِلَيْهِ وَنَشْرِ مَحَاسِنِهِ، وَتَقُولُ إِنَّ النَّاسَ مُسْلِمُونَ وَلَوْ

باللفظ إذا كان يكفي من الإسلام مجرد اللفظ لم تتحقق هذه المقاصد وهذه الأسس والتي أشرت إليها أخيراً إنه لأمر عجيب وتناقض غريب أو تبليس وخداع ولماذا لم تذكر أنه دين يترتب عليه صلاح أمر الدنيا والآخرة ويسعد أهله في الدنيا والآخرة وإنما قصرته على هذه الحياة فقط، أتظن أن هذا الدين إنما جاء لصلاح الدنيا فقط وليس له تعلق بالآخرة أم ماذا؟ إن المقام واضح لا يحتاج إلى تفصيل وكل من له أدنى علم بالإسلام يعلم أنه نظام صالح شامل لكل ما فيه سعادة البشرية في هذه الدنيا وفي الآخرة، وإنما يجيء الخلل لبعض أهله بسبب جهلهم به أو عدم تطبيقهم لأحكامه والواقع قد يشهد بذلك للكل من تأمل أحوال المسلمين في صدر الإسلام وفي ما بعد ذلك. فاتق الله أيها الكاتب وحاسب نفسك وتب إلى ربك وارجع عن أخطائك فالرجوع إلى الحق فضيلة، بل واجب لابد منه وهو خير لك في الدنيا والآخرة من التمادي في الباطل. وأسأل الله لي ولك ولسائر المسلمين التوفيق لما يرضيه والهداية إلى سبيله إنه خير مسئول وهو المستعان ولا حول ولا قوة إلا به وحسينا الله ونعم الوكيل وصلى الله على عبده ورسوله محمد وآل وصحبه وسلم.

حكم الإسلام فيمن أنكر تعدد الزوجات^(١)

أطلعت على ما نشرته صحيفة اليمامة في عددها الصادر في ١٨/٣/١٣٨٥هـ تحت عنوان حول مشكلة الأسبوع، وقرأت ما كتبه الأستاذ ناصر بن عبدالله في حل مشكلة الأخت في الله (...) في العدد الصادر في ١١/٣/١٣٨٥هـ تحت عنوان: «خذيني إلى النور».

وقرأت أيضاً ما كتبه ابن السراة في حل المشكلة ذاتها فألفيت ما كتبه الأستاذ ناصر حلاً جيداً مطابقاً للحق ينبغي للأخت صاحبة المشكلة أن تأخذ به وأن تلزم الأخلاق الفاضلة والأدب الصالح، والصبر الجميل، وبذلك تغلب على جميع الصعوبات وتحمد العاقبة إن شاء الله.

وإذا كانضرر الذي تشكو منه من جهة الزوج وعدم عدله فلتطلب منه إصلاح السيرة بلطف وإحسان وصبر جميل، وبذلك نرجو أن تدرك مطلوبها، وبقاوتها في البيت عنده أقرب إلى العدل إن شاء الله.

أما إن كانضرر من الضرة، فالواجب على الزوج أن يمنع ضرر الضرة أو يسكن صاحبة المشكلة في بيت وحدها ويقوم بما

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٢٢٩/٣ - ٢٣٥).

يلزم لها من النفقه، وإيجاد مؤنسته إذا كانت لا تستطيع البقاء في البيت وحدها، والواجب عليه أن ينصف من نفسه، وأن يتحرى العدل ويبعد عن جميع أنواع الضرر فإن لم يقم بذلك ولم تجد في أقاربه وأصدقائه من يحل المشكلة فليس أمامها سوى رفع أمره إلى المحكمة.

وينبغي لها قبل ذلك أن تضرع إلى الله سبحانه وتسأله بصدق أن يفرج كربتها ويسهل أمرها، ويهدي زوجها وضرتها للحق والإنصاف.

وعليها أيضاً أن تحاسب نفسها، وأن تستقيم على طاعة ربها، وأن تتوسل إليه سبحانه من تقصيرها في حقه وحق زوجها فإن العبد لا يصيغ مصيبة إلا بما كسب من سيناثات، كما قال الله سبحانه: ﴿وَمَا أَصَبَّكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَنِي يَكُنْ وَيَعْقُلُونَ كَثِيرٌ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسْنَةٍ فِيْنَ اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيْئَةٍ فِيْنَ نَقْسِيكَ﴾ [النساء: ٧٩].

وأما حل ابن السراة للمشكلة فهو حل صادر من جاهل بالشريعة وأحكامها وهو في أشد الحاجة إلى أن يؤخذ إلى النور ويوجه إلى الحق؛ لأنه قد وقع فيما هو أشد خطورة وأكثر ظلمة مما وقعت فيه صاحبة المشكلة وما ذاك إلا لأنه عاب تعدد الزوجات، وزعم أنه داء خطير يجب أن نحاربه بكل وسيلة من شأنها الحد من تفشي هذا الداء العضال الذي يهدد استقرار مجتمعنا وأهاب بالحكومة إلى منعه.

وزعم أيضاً أن الذي يسعى في تعدد الزوجات جاهل يجب علينا أن نتعاون على الحيلولة دون تحقيق رغباته الحيوانية واستئصال هذا الداء من شافته.

وزعم أيضاً أنه ما دخل التعدد في أسرة إلا وشتّت شملها وأقضى ماضجعها... إلخ.

وأقول: أن هذا الكلام لا يصدر من شخص يؤمن بالله واليوم الآخر، ويعلم أن الكتاب العزيز والشّرعة المطهرة جاء بالتعداد وأجمع المسلمين على حله، فكيف يجوز لمسلم أن يعيّب ما نص الكتاب العزيز على حله بقوله تعالى: ﴿فَإِنْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَمُثْلَثَ وَرِبْعٌ فَإِنْ خَفِيْتُمْ أَلَا نَعْلَمُ فَوَيْدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْنَشَكُّ ذَلِكَ أَذْنَقَ أَلَا تَعُولُوا﴾ الآية [النساء: ٣].

فقد شرع الله لعباده في هذه الآية أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء مثني وثلاث ورباع بشرط العدل، وهذا الجاهل يزعم أنه داء خطير ومرض عضال مشتت للأسر ومقضى للمضاجع يجب أن يحارب، ويزعم أن الراغب فيه مشبه للحيوان. وهذا كلام شنيع يقتضي التقصّ لكل من جمع بين زوجين فأكثر، وعلى رأسهم سيد الثقلين محمد ﷺ.

فقد جمع ﷺ بين تسع من النساء ونفع الله بهن الأمة وحملن إليها علوماً نافعة وأخلاقاً كريمة وآداباً صالحة.

وكذلك البيان الكريمان داود وسليمان عليهما السلام، فقد جمعا بين عدد كثير من النساء بإذن الله وتشريعه، وجمع كثير من

أصحاب الرسول ﷺ وأتباعهم بإحسان، وفي تعدد النساء مع تحري العدل مصالح كثيرة وفوائد جمة: منها: عفة الرجل وإعفافه عدداً من النساء. ومنها: كفايته لهن وقيامه بمصالحهن. ومنها: كثرة النسل الذي يترب عليه كثرة الأمة وقوتها وكثرة من يعبد الله.

ومنها: مباهات النبي ﷺ بهم الأمم يوم القيمة. إلى غير ذلك من المصالح الكثيرة التي يعرفها من يعظم الشريعة وينظر في محسنها وحكمها وأسرارها وشدة حاجة العباد إليها بعين الرضا والمحبة والتعظيم وال بصيرة.

أما الجاهل الذي ينظر إلى الشريعة بمنظار أسود وينظر إلى الغرب والشرق بكل عينيه معظماً مستحسناً كل ما جاء منها، فمثل هذا بعيد عن معرفة محسن الشريعة وحكمها وفوائدها ورعايتها لمصالح العباد رجالاً ونساءً.

وقد كان التعدد معروفاً في الأمم الماضية ذوات الحضارة. وفي الجاهلية بين العرب قبل الإسلام، فجاء الإسلام وحدد من ذلك وقصر المسلمين على أربع، وأباح للرسول ﷺ أكثر من ذلك لحكم وأسرار ومصالح اقتضت تخصيصه ﷺ بالزيادة على أربع وقد قصره الله على تسع كما في سورة الأحزاب.

وقد ذكر علماء الإسلام أن تعدد الزوجات من محسن الشريعة الإسلامية ومن رعايتها لمصالح المجتمع وعلاج مشاكله.

ولولا ضيق المجال وخوف الإطالة لنقلت لك أيها القارئ شيئاً من كلامهم لتزداد علمأً وبصيرة.

وقد تبَّأَ بعض أعداء الإسلام لهذا الأمر واعترفوا بحسن ما جاءت به الشريعة في هذه المسألة رغم عداوتهم لها إقراراً بالحق واضطراراً للاعتراف به.

وأنا أنقل لك بعض ما اطلعت عليه من ذلك وإن كان في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وكلام علماء الإسلام ما يشفي ويغني عن كلام كتاب أعداء الإسلام، ولكن بعض الناس قد يتتفع من كلامهم أكثر مما يتتفع من كلام علماء الإسلام، بل أكثر مما يتتفع من الآيات والأحاديث وما ذاك إلا لما قد وقع في قلبه من تعظيم الغرب وما جاء عنه، فلذلك رأيت أن أذكر هنا بعض ما اطلعت عليه من كلام كتاب وكتابات الغرب.

قال في المنار جزء (٤) صفحة (٤٨٥) منه نقاًلاً عن جريدة (لندن ثروت) بقلم بعض الكتاب ما ترجمته ملخصاً: «لقد كثرت الشاردات من بناتنا وعم البلاء، وقل الباحثون عن أسباب ذلك، وإذا كنت امرأة تراني أنظر إلى هاتيك البنات وقلبي يتقطع شفقة عليهن وحبياً، وماذا عسى يفدهن بشيء من حزني ووجعي وتفجعي وإن شاركتني فيه الناس جمِيعاً، إذ لا فائدة إلا في العمل بما يمنع هذه الحالة الرجسة.

ولله در العالم (تونس) فإنه رأى الداء ووصف له الدواء الكافل للشفاء وهو الإباحة للرجل التزوج بأكثر من واحدة، وبهذه الوساطة

يزول البلاء لا محالة وتصبح بناتنا ربات بيوت، فالبلاء كل البلاء في إجبار الرجل الأوروبي على الاكتفاء بأمرأة واحدة، فهذا التحديد هو الذي جعل بناتنا شوارد وقدف بهن إلى التماس أعمال الرجال، ولابد من تفاقم الشر إذا لم يبح للرجل التزوج بأكثر من واحدة.

أي ظن وخرص يحيط بعدد الرجال المتزوجين الذين لهم أولاد غير شرعيين أصبحوا كلاًّ وعالة وعاراً في المجتمع الإنساني، فلو كان تعدد الزوجات مباحاً لما حاق بأولئك الأولاد وبأمهاتهم ما هم فيه من العذاب والهوان، ولسلم عرضهن وعرض أولادهن، فإن مزاحمة المرأة للرجل ستتحل بنا الدمار، ألم تروا أن حال خلقتها تنادي بأن عليها ما ليس على الرجل وعليه ما ليس عليها، ويباشره تعدد الزوجات تصبح كل امرأة ربة بيت وأم أولاد شرعيين».

ونقل في صفحة (٣٦٢) عن كاتبة أخرى أنها قالت: «لأن تشتغل بناتنا في البيوت خوادم أو كالخوادم خير وأخف بلاء من اشتغالهن في المعامل، حيث تصبح البنت ملوثة بأدران تذهب برونق حياتها إلى الأبد، ألا ليت بلادنا كبلاد المسلمين فيها الحشمة والعفاف والطهارة حيث الخادمة والرقيق تنعمان بأرغد عيش ويعاملان كما يعامل أولاد البيت، ولا تمس الأعراض بسوء، نعم إنه لعار على بلاد الإنجليز أن يجعل بناتها مثلاً للرذائل بكثرة مخالطة الرجال. فما بنا لا نسعى وراءها يجعل البنت تعمل بما يوافق فطرتها الطبيعية من القيام في البيت وترك أعمال الرجال

للرجال سلامة لشرفها . اه .

وقال غيره : قال غوستاف لوبيون : إن نظام تعدد الزوجات نظام حسن يرفع المستوى الأخلاقي في الأمم التي تمارسه ، ويزيد الأسر ارتباطاً ويسعى المرأة احتراماً وسعادة لا تجدهما في أوروبا» .

ويقول برنارد شو الكاتب : «إن أوروبا ستضطر إلى الرجوع إلى الإسلام قبل نهاية القرن العشرين شاءت أم أبت» .

وهذا بعض ما اطلعت عليه من كلام أعداء الإسلام في محاسن الإسلام وتعدد الزوجات ، وفيه عظة لكل ذي لب ، والله المستعان .

أما حكم ابن السراة فلا شك أن الذي قاله في تعدد النساء تنقص للإسلام وعيوب للشريعة الكاملة واستهزاء بها وبالرسول ﷺ ، وذلك من نواقص الإسلام ، فالواجب على ولاة الأمور استتابته عما قال فإن تاب وأعلن توبته في الصحفة التي أعلن فيها ما أوجب كفراه فالحمد لله .

ويجب مع ذلك أن يؤدب بما يردعه وأمثاله . وإن لم يتب ، وجب أن يقتل مرتدًا ويكون ماله فيئاً لبيت المال لا يرثه أقاربه .

قال تعالى : ﴿ قُلْ أَيُّ الَّهِ وَمَا يَنْهِيُهُ وَرَسُولُهُ كُنْتُمْ تَسْتَهِزُونَ لَا تَعْنِزُونَ أَفَلَا كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [التوبه: ٦٥ ، ٦٦] .

وقال تعالى في حق الكفارة : ﴿ ذَلِكَ يَأْنَهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَخْبَطْتُ أَعْنَلَهُمْ ﴾ [محمد: ٩] .

فنبأ سبحانه عباده إلى أن من استهزأ بدينه ، أو كره ما أنزل كفر

وحبط عمله.

وقال سبحانه في آية أخرى: ﴿ ذَلِكَ يَأْنَهُمْ أَتَبْعَوْمَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَلَخَبَطَ أَعْنَاهُمْ ﴾ [مُحَمَّد: ٢٨].

ولا ريب أن ابن السراة قد كره ما أنزل الله من إباحة تعدد النساء، وعاب ذلك؛ وزعم أنه داء عضال فيدخل في حكم هذه الآيات، والأدلة على هذا المعنى كثيرة.

ونسأل الله أن يهدينا وسائر المسلمين لمحبة ما شرعه لعباده والتمسك به، والحذر مما خالفه، وأن ينصر دينه وحزيه، ويخذل الباطل وأهله إنه سميع قريب.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآل وصحبه.

* * *

الرد على مصطفى أمين^(١)

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على رسول الله
الأمين، وبعد:

اطلعت على ما نشرته صحيفة الندوة في عددها الصادر في
١٣٨٠هـ بعنوان (آثار المدينة المنورة) بقلم الأخ مصطفى
أمين، فلما تأملت المقال المشار إليه وجدته قد اشتمل على أخطاء
كثيرة يجب التنبيه عليها؛ لثلا يغتر بها بعض القراء، والمقتضى
لذلك قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة» الحديث. قوله ﷺ: «من
رأى منكم منكراً فليغیره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم
يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان».

وإليك أخي القارئ الأخطاء والحججة على إنكارها:

أولاً: قوله في المدينة: هذه المدينة المقدسة بها آثار كثيرة
تستحق الذكرى، ونحن العرب لم نهتم بهذه الآثار بينما نشاهد
معالم باريس، ولندن بها من الآثار ما يجعل شعوبها تخالد هذه
الذكرى، فما بالنا نحن المسلمين العرب لا نهتم بآثار العصور
الماضية، إلى قوله: وإنما يدعو الإسلام... إلخ.

يدعونا الكاتب في هذه الكلمة إلى التشبيه بباريس ولندن في

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (١/٣٩١ - ٤٠٠).

تعظيم الآثار، وتخليد ذكرها بالأبنية وأشباهها، وهذا غريب، وعجب أن يدعوا مسلم إلى التشبه بأعداء الله، والرسول ﷺ يقول: «من تشبه بقوم فهو منهم» أيها القارئ إن تعظيم الآثار لا يكون بالأبنية، والكتابات والتأسي بالكفرة، وإنما تعظيم الآثار يكون باتباع أهلها في أعمالهم المجيدة، وأخلاقهم الحميدة، وجهادهم الصالح قولهً وعملًا، ودعوة وصبراً، هكذا كان السلف الصالح يعظمون آثار سلفهم الصالحين، وأما تعظيم الآثار بالأبنية والزخارف والكتابة ونحو ذلك فهو خلاف هدي السلف الصالح، وإنما ذلك سنة اليهود والنصارى ومن تشبه بهم، وهو من أعظم وسائل الشرك، وعبادة الأنبياء والأولياء كما يشهد به الواقع، وتدل عليه الأحاديث والآثار المعلومة في كتب السنة فتنبه واحذر. نعم، ينبغي للمسلمين أن يستعدوا لأعدائهم في إيجاد المصانع النافعة للمجتمع، واحتزاع الأسلحة المناسبة للعصر، لا تأسياً بالكفرة، ولكن طاعة الله ولرسوله، وتأسياً بالسلف الصالح من الصحابة رضي الله عنهم، ومن سلك سبيلهم، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ مَاءَمُوا حَذَّرُوا حِذَّرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَعْدُوا لَهُمْ مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقول النبي ﷺ: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجزن» الحديث. والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وكلها تدل على أنه يجب على المسلمين أن يوجدوا بينهم من المصانع والأسلحة

وأسباب العيش والحياة الكريمة ما يقوم بكفایتهم ويعنیهم عن الحاجة إلى غيرهم، ويعنیهم على جهاد أعدائهم وحماية مصالحهم، والنصر لدينهم، واسترجاع أمجادهم السالفة، ومن عدوان من أرادهم أو أراد دينهم بسوء، هذا يا مصطفى أمين هو تعظيم الآثار لا ما أشرت إليه من الأبنية ونحوها، والله المستعان.

ثانياً: يقول الكاتب مصطفى: والمعرفة لا تجعل التقوى في الضعف ولا في الخوف بل في العلم بسنة الكون والوقوف على أسراره، والاتصال بما دق وجل منه. إلخ.

نعم لا ينبغي أن تجعل التقوى في الضعف والخوف والتأخر عن ميادين الإصلاح والنفع الخاص والعام، والنظر في سنن الكون والتبصر في حكمة رب سبحانه فيما خلق وشرع، بل يجب أن يكون أهل التقوى هم أشجع الناس على كل خير، وأكملهم عناءة بكل إصلاح؛ لأن تقواهم لله سبحانه تقتضي منهم ذلك، ولكن كلام الكاتب يوهم أن التقوى تنحصر في العلم بسنة الكون، والوقوف على أسراره، والتأسي بمن بلغ في هذا الباب أقصى ما يمكنه من العناية، وليس الأمر كذلك، وإنما العلم بسنة الكون، والعناءة بأسراره من التقوى، لا أنه كل التقوى؛ لأن التقوى عند علماء الشرع: فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه، عن إيمان وصدق وإخلاص ومحبة ورغبة ورهبة، ومن ذلك العناية بالمصالح العامة وإيجاد المصانع النافعة، والتأسي بمن سبقنا في هذا الميدان من السلف الصالحين، والأئمة المتقدمين، ولا حرج علينا في أن

نأخذ مما وقف عليه غيرنا من أسرار الكون واكتشف من العلوم النافعة الدنيوية التي لا تخالف الشرع المطهر. وإنما تعين على حمايته من كيد أعدائه وتغنى أهله عن الحاجة إلى الغير بل يجب ذلك ويتبعن على أهل الإسلام لا تأسياً بالكافار بل لأن دينهم الكامل يأمرهم بالحرص على ما ينفعهم، والحذر عن كل ما يضرهم كما تقدمت الأدلة على ذلك. وهؤلاء الكفار الذين بلغوا في الاختراع الغاية لم يزدتهم ما وصلوا إليه من العلم إلا كفراً وإلحاداً وهبوطاً من الأخلاق الفاضلة، وابتعاداً عن الأخلاق الكريمة، فلا ينبغي أن يغتر بعلمهم، ولا أن يقلدوا في أخلاقهم وأزيائهم المخالفه لشرع الله، وإنما يؤخذ من علومهم ما ينفع وتدعوا الحاجة إليه مع التقييد بتعاليم الشريعة والاستقامة على صراط الله المستقيم، والحذر من كل ما خالف ذلك، فتنبه إليها القارئ الكريم لهذا المقام العظيم تنبع من ضلالات كثيرة وشبهات متنوعة، والله الهادي إلى سوء السبيل.

ثالثاً: يقول الكاتب مصطفى: فمن الواجب على الذين يزورون قبر سيد الشهداء أن يتلمسوا فيه هذه الأسوة، وأن يعلموا أن الله يجزيهم بجهادهم لبلوغ الغاية منها ولا يجزيهم لمجرد الزيارة، والتبرك، والدعاء. إلى أن قال: وأسوة حمزة رضي الله عنه هي الجهاد في سبيل الله له المثل الأعلى... إلخ.

أقول: إن هذا الكلام فيه حق وباطل، فأما الحق فهو تشجيع زوار قبر حمزة بن عبدالمطلب رضي الله عنه وغيره من المؤمنين

على تذكر أعمالهم المجيدة التي قاموا بها حين كانوا في قيد الحياة من الجهاد في سبيل الله، والدعوة إليه، والعناية بالصالح العامة، والتأسي بهم في ذلك، وهذا حق ينبغي لكل مسلم أن يتذكره كثيراً، وأن يتأسى بأهله فيسائر أطوار حياته حتى يعمل كأعمالهم، ويسير كسيرتهم حسب الطاقة^(١). وقوله: إن الله لا يجزي الزائر لمجرد الزيارة والتبرك والدعاء، وهذا بلا شك خطأ ظاهر ومخالف للأحاديث الصحيحة التي يقول فيها النبي ﷺ: «زوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة» وفي بعضها: «وتزهد في الدنيا».

فالنصوص الواردة عن النبي ﷺ في هذا الباب تدل على أن مقصود الزيارة تذكر الآخرة، والزهد في الدنيا، والدعاء لأهل القبور من المسلمين بالعافية والمغفرة، والكاتب المذكور قد أعرض عن هذا ولم يرفع به رأساً. وشجع على أمر آخر يؤخذ من نصوص أخرى، ولو جمع بين الأمرين لما فاته الصواب، وأماقصد الزائر القبور التبرك بها، فليس ذلك من دين الإسلام بل هو من أعمال أهل الجاهلية، ومن أخلاق عباد الأوثان، فيجب الحذر منه، ونهي الزوار عنه، وقد ثبت في صحيح مسلم عن بريدة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن

(١) وأما الباطل فهو ما يوهمه كلامه من حصر المقصود بالزيارة في التأسي بالمزور في أعماله الطيبة السالفة.

يقولوا: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين وال المسلمين، وإنما إن شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية» وفي جامع الترمذى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مر النبي ﷺ بقبور المدينة فقال: «السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم أنتم سلفنا ونحن بالأثر» فهذه سنة الرسول ﷺ في زيارة القبور وبيان المقصد منها. وأما التبرك بها والبناء عليها والكتابة عليها وقصدها للدعاء عندها فليس ذلك من سنته بل هو من سنة اليهود والنصارى وأهل الجاهلية، نسأل الله لنا وللمسلمين جميعاً العافية من ذلك.

رابعاً: يقول الكاتب مصطفى في أثناء كلامه: واتخذت بعض الأمم الإسلامية ملوكها أرباباً، وجعلت من بعض الصالحين فيها أولياء اتخذتهم إلى الله زلفى، ولهؤلاء وأولئك بنت القباب، وأقامت عليها المساجد لا تقصد تخليد ذكرهم ليكون للذكرى في الأجيال أسوة ومثلاً، بل تقصد أن تكون القباب والمساجد محاريب لعبادتهم، والتسلل إلى الله، ولو أنهم أقاموا القبة أو المسجد للأسوة، وللذكرى لكان ذلك خيراً.. إلخ.

أقول في هذا الكلام حق وباطل؛ أما الحق فهو إقرار الكاتب بوجود هذه البدع والمنكرات في بعض الأمم الإسلامية، وانتقاده اتخاذ تلك القباب والمساجد محاريب لعبادة الأموات والتسلل بهم، وهذا لا شك واقع، ومن زار البلدان المجاورة رأى ذلك عياناً فإنما الله وإنما إليه راجعون، ونسأل الله أن يعافي المسلمين من ذلك، وأن يمنحهم الفقه في الدين الذي بعث الله به نبينا محمداً

بِسْمِ اللَّهِ حَتَّى يَعْرُفُوا أَنَّ هَذِهِ الْمَحَدُثَاتِ حَوْلَ الْقُبُورِ تَخَالَّفٌ شَرِيعَةٌ وَتَوْقِعٌ فِي عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ.

وَأَمَّا الْبَاطِلُ الَّذِي اشْتَمِلَ عَلَيْهِ كَلَامُ الْكَاتِبِ فَهُوَ تَفْصِيلُهُ بَيْنَ اتِّخَادِ الْقَبَابِ وَالْمَسَاجِدِ لِلْعِبَادَةِ وَالْتَّوْسِلِ، وَبَيْنَ اتِّخَادِهَا لِتَخْلِيدِ الْذَّكْرِ فَفَرَقَ بَيْنَ الْأُولَى وَالثَّانِيِّ. وَهَذَا «الْتَّفْصِيلُ» لِيُسَّرَّ عَلَيْهِ دَلِيلُ بَلِ النَّصُوصِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ تَخَالَفُهُ، وَتَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اتِّخَادُ الْقَبَابِ وَالْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّ اتِّخَادَهَا لِعِبَادَةِ الْأَمْوَاتِ وَالْتَّوْسِلِ بِهِمْ بِالدُّعَاءِ وَالْإِسْتَغْاثَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ شَرْكٌ أَكْبَرُ مِنْ جَنْسِ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى حَوْلِ الْلَّاتِ وَالْعَزِيزِ وَمِنَّاهُ وَأَشْبَاهُهَا. وَاتِّخَادُهَا لِلذَّكْرِ وَسِيَّلَةٌ قَرِيبَةٌ وَذَرِيعَةٌ إِلَى الشَّرْكِ بِأَهْلِ الْقُبُورِ وَعِبَادَتِهِمْ مَعَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى جَاءَتِ النَّصُوصُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ تَنْكِرُ ذَلِكَ وَتَحْذِيرُ مِنْهُ، وَتَحْسِمُ وَسَائِلَ الشَّرْكِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ بِسْمِ اللَّهِ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدٍ» قَالَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَحْذِرُ مَا صَنَعُوا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزَ قَبْرَهُ غَيْرُ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَتَخَذَ مَسْجِداً، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ جَنْدِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ بِسْمِ اللَّهِ قَالَ: «أَلَا وَإِنْ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَخَذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدٍ أَلَا فَلَا تَتَخَذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدٍ إِنَّمَا أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ» وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَيْضًا عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ بِسْمِ اللَّهِ: «نَهَى أَنْ يَجْعَصَ الْقَبْرَ وَأَنْ يَقْعُدَ عَلَيْهِ وَأَنْ يَبْنِي عَلَيْهِ» فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَمَا جَاءَ فِي

معناها تدل على تحريم اتخاذ المساجد والقباب على القبور، وأن الرسول ﷺ حذر أمته من ذلك؛ لثلا يفعلوا فعل اليهود والنصارى من الغلو في تعظيم الأموات، واتخاذ قبورهم مساجد، والصلوة عندها والدعاء ونحو ذلك فيقعوا في الشرك وعبادة الأنبياء والصالحين من دون الله كما وقع غيرهم، وهذا الذي خافه ﷺ قد وقع في أمته فعظموا الأموات من الأنبياء والصالحين التعظيم الذي لم يشرعه الله، وبنوا على قبورهم المساجد والقباب وصرفوا لهم الدعوات والرغبات حتى وقع الشرك المحذور، وحصل التأسي بعباد القبور فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين من حديث أم سلمة، وأم حبيبة رضي الله عنهما أنها رأتا في أرض الحبشة كنيسة يقال لها مارية وما فيها من الصور، فذكرتا ذلك للنبي ﷺ فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله» فبين ﷺ أن بناء المساجد والقباب على القبور والمصورين فيها الصور هم شرار الخلق عند الله، ولعنة في حديث عائشة ولم يفصل بين من بناها للعبادة أو لتخليد الذكرى، فعلم بذلك أن بناءها لا يجوز مطلقاً وما ذلك إلا لكونها من أعظم وسائل الشرك، ومن أظهر أعلامه وشعائره، وهي سنة اليهود والنصارى التي نهينا عن اتباعها، وحذرنا من سلوكها كما في قوله ﷺ: «لتتبعن سنتكم من كان قبلكم حذوا القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه» قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟

قال: « فمن» متفق عليه. فهذا الخبر الصحيح يدل على أن هذه الأمة تسلك مسالك اليهود والنصارى في الشرك والبدع إلا من عصم الله من ذلك، وهم الطائفة المنصورة كما في الأحاديث الأخرى، ويدل هذا الخبر أيضاً على تحذير الأمة من اتباع سنن اليهود والنصارى؛ لأن اتباعهم يفضي بأهله إلى مخالفه الرسول ﷺ وقد أمر الله سبحانه في كتابه الكريم بطاعة الرسول ﷺ والحذر عما نهى عنه كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِرَسُولِيْ حَذِّرُوْهُ وَمَا نَهَيْتُمْ عَنْهُ فَأَنْهَوْهُ وَأَنْقُوْهُ إِنَّ اللَّهَ شَدِّيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

وقال تعالى: ﴿فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يَحْلِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَوْ يُصِيبُهُمْ عَذَابُ أَلِيْلٍ﴾ [النور: ٦٣] ولا ريب أنه ﷺ دعا إلى كل خير وحذر أمة من كل شر فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يخالف سبيله أو يدعوه إلى غير طريقه، ولا شك أن البناء على القبور واتخاذ المساجد والقباب عليها من سبيل اليهود والنصارى، ومن وسائل الشرك والضلال مطلقاً فوجب تركها والحذر منها والله، ولي التوفيق.

خامساً: يقول الكاتب مصطفى: وكذلك البقيع هذا الجزء الذي دفنا فيه أزواج وعمات رسول الله ﷺ، وقبر إبراهيم وقبور الصحابة كان في الماضي بالقباب حتى جاءت الدولة الرشيدة وأزالت تلك القباب، ولكن تركت القبور كما هي لم تعلم، وبحضر إلى هذا البقيع مئات الألوف من زوار المسجد النبوي لزيارة أهل البقيع فلا يعرفون من فضلهم الله على العباد أمثال

زوجات رسول الله وابنه إبراهيم وعشرات الصحابة، فلو عملت إدارة الأوقاف على هذه القبور لوحات يكتب عليها اسم صاحب القبر ويحاط أيضاً القبر بشبك من حديد للتعرف عليه والسلام عليه ليس إلا... إلخ.

يدعو الكاتب في هذه الكلمات إدارة الأوقاف بالمدينة إلى عمل لوحات يكتب فيها أسماء المشهورين من المدفونين في البقيع وإلى إقامة شبك حديد على قبورهم للتعریف بهم، أقول: قد يكون هذا الاقتراح من الكاتب عن حسن نية ومقصد صالح، ولكن الآراء والاستحسانات لا ينبغي للمؤمن الاعتماد عليها حتى يعرضها على الميزان العادل الذي يميز طيبها من خبيثها ألا وهو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولعل الكاتب حين كتب هذه الكلمة من أولها إلى آخرها لم يكن عنده علم بما جاءت به السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ حول القبور فلذلك وقعت منه الأخطاء السالفة، ووقع منه هذا الخطأ الأخير وهو: اقتراحه على إدارة الأوقاف ما تقدم ذكره، وقد سبق في الحديث الصحيح نهي الرسول ﷺ عن البناء على القبور، ولا شك أن اتخاذ الشبائك عليها نوع من البناء ووسيلة إلى الغلو فيها، والفتنة بها وهكذا الكتابة عليها هي من وسائل الغلو فيها واتخاذها أوثاناً فإن بعض الجهال إذا قرأوا أسماء المدفونين وعرفوا أنهم من المعظمين لعلم أو عبادة أو رئاسة، أو لكونهم من أهل بيت النبي ﷺ أكبوا عليهم للتمسح بهم والتبرك بتربيتهم كما يفعل الجهال في البلدان المجاورة بكثير من المرضى،

وقد صح عن رسول الله ﷺ النهي عن الكتابة على القبور، كما صح عنه النهي عن البناء عليها، وأن يزاد عليها من غير ترابها، وأن تتخذ عليها المساجد والسرج كما سلفت الأحاديث بذلك، وما ذلك منه ﷺ إلا حماية لجناح التوحيد، وسدًا لطرق الشرك، وخوفاً على الأمة من الوقوع فيما وقع فيه من قبلهم من ضلال اليهود والنصارى، وعباد الأوثان من شتى قبائل العرب، فلقد بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة أبلغ نصيحة عليه من ربه أفضل الصلاة وأكمل التسليم. والمقصود من الزيارة لأهل البقيع هو الدعاء لهم بالعافية والمغفرة، والتذكر للآخرة بزيارتهم كما سلف في أول هذه الكلمة وذلك متيسر بحمد الله وإن لم يعلم الزائر أسماءهم، وليس هناك حاجة إلى ما اقترحه هذا الكاتب من الكتابة وإقامة الشبك، ولو كان في ذلك خير للمسلمين لكان السلف الصالح من الصحابة وأتباعهم بإحسان أسبق إلى ذلك وأولى بفعله من المتأخرین؛ لأنهم بالشريعة أعلم، وفي العمل بها أرغب ولزوجات النبي ﷺ وغيرهم من أهل البيت أحب وأغير فلما تركوا ذلك واكتفوا بما كان عليه الحال في زمن الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين علم أن ما أحدثه الناس بعدهم في القبور من البناء والكتابة هو الباطل والغلو المحرم والحدث المنكر، فتنبه إليها القارئ لذلك، واحذر من شبه المشبهين وبدع المبتدعين والله الهادي إلى الصراط المستقيم، وقد جاء بعد الرسول ﷺ دعاء الشرك من اليهود والنصارى ومن تشبيه بهم من هذه الأمة يدعون

الناس إلى خلاف ما دعاهم إليه الرسول ﷺ، وينشرون بينهم الأفكار الهدامة والدعایات المضللة عن قصد وعن غير قصد، فراج الباطل بسبب ذلك وخفى الحق على أكثر الخلق، وقل دعاء الهدى وأنصار الشريعة، وكثير بين الناس أدعياء العلم وأنصار الشرك ودعاة الرذيلة، فحسبنا الله ونعم الوكيل، ومن هنا يعلم القراء الصالحون، والعلماء المهتدون أن الواجب عليهم التشمير عن ساعد الجد في الدعوة إلى الإسلام الصافي من شوائب الشرك والبدع، ونشر محاسنه وأحكامه العادلة وأهدافه السامية وتعاليمه السمحنة بين طبقات الأمة في المجتمعات والمحافل والصحف والنشرات، ومن طريق الخطابة والإذاعة ليتعلم الجاهل ويتبه العاشر ويتذكر الناسي ويقف المضلل عند حده فلا يكيد للإسلام وأحكام الشريعة بمرأى من أهل العلم ومسمع، ومتى شمر دعاء الإسلام لنصره في الدعوة إليه، ذل دعاء الشرك والإلحاد والبدع والأهواء، وخدمت نارهم وقبعوا في زوايا الخمول وابتعدوا عن منصات الخطابة ومنابر الصحافة، أو دخلوا في الحق وناصروا أهله لما سطع لهم نوره، وظهر لهم رشده، وانزاح عن قلوبهم حجب الشبهات والجهالة، فما أوجب النصيحة ل الدين الإسلام على أهل الإسلام وما أعظم حقه عليهم، ولقد قام بهذا الواجب جم غير من علماء الإسلام ودعاة الإصلاح في هذا العصر، وإنني لأرجو لهم التوفيق والثبات ومزيد القوة والنشاط في الحق وهدم حصون الضلال وقلع أسس الباطل، وإنني لأرى لزاماً على الذين لم يساهموا في هذا الميدان من القراء

النابهين والعلماء المبرزين أن ينفضوا عنهم غبار الكسل وشبهة التواكل، وأن يقتحموا الميدان بصدق وشجاعة وعلم وحلم حتى ينصروا دينهم ويحموا شريعتهم ويهدوا الناس إليها ويرشدوهم إلى الصراط المستقيم، ولهم بذلك مثل أجور أتباعهم إلى يوم القيمة كما قال الصادق الأمين عليه السلام: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً». والله المسئول أن يهدينا وجميع إخواننا صراطه المستقيم، وأن يعيذنا جميعاً من طريق المغضوب عليهم ولا الضالين إنه على كل شيء قادر، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآلـه وصحبه .



الرد على: صالح محمد جمال^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

فقد اطلعت على ما نشرته صحيفة (الندوة) في عددها الصادر في ٢٤/٥/١٣٨٧هـ بقلم الأخ صالح محمد جمال تحت عنوان: (الأثار الإسلامية) فألفيت الكاتب المذكور يدعو في مقاله المنوه عنه إلى تعظيم الآثار الإسلامية، والعناية بها، يخشى أن تندثر ويجهلها الناس، ويمضي الكاتب فيقول: «والذين يزورون الآن بيت شكسبير في بريطانيا، ومسكن بتهوفن في ألمانيا لا يزورونها بداع التبعيد والتآلية، ولكن بروح التقدير والإعجاب لما قدمه الشاعر الإنجليزي والموسيقي الألماني لبلادهما وقومهما مما يستحق التقدير، فأين هذه البيوت التافهة من بيت محمد ودار الأرقم بن أبي الأرقم وغار ثور وغار حراء وموقع بيعة الرضوان وصلاح الحديبية، إلى أن قال: ومنذ سنوات قليلة عمدت مصر إلى تسجيل تاريخ (أبوالهول) ومجد الفراعنة، وراحت ترسلها أصواتاً تحدث وتصور مفاحر الآباء والأجداد، وجاء السواح من كل مكان يستمعون إلى ذلك الكلام الفارغ إذا ما قيست بمجده الإسلام».

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٤٠١/١ - ٤١٠).

وتاريخ الإسلام ورجال الإسلام في مختلف المجالات، ويريد الكاتب من هذا الكلام أن المسلمين أولى بتعظيم الآثار الإسلامية كغار حراء وغار ثور، وما ذكره الكاتب معهما آنفاً من تعظيم الإنجليز والألمان للفنانين المذكورين، ومن تعظيم المصريين لآثار الفراعنة، ثم يقترح الكاتب أن تقوم وزارة الحج والأوقاف بالتعاون مع وزارة المعارف على صيانة هذه الآثار والاستفادة منها بالوسائل التالية:

- ١ - كتابة تاريخ هذه الآثار بأسلوب عصري معبر عما تحمله هذه الآثار من ذكريات الإسلام ومجده عبر القرون إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.
- ٢ - رسم خريطة أو خرائط لمواقع الآثار في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- ٣ - إعادة بناء ما تهدم من هذه الآثار على شكل يغاير الأشكال القديمة، وتحلية البناء بالأيات القرآنية والأحاديث النبوية على لوحة كبرى يسجل بها تاريخ موجز للآثار وذكرياتها بمختلف اللغات.
- ٤ - إصلاح الطرق إلى هذه الآثار، وخاصة منها الجبلية كغار ثور وغار حراء، وتسهيل الصعود إليها بمصاعد كهربائية كالمي يصعد بها إلى الجبال الأرز في لبنان مثلاً مقابل أجر معقول.
- ٥ - تعين قيم أو مرشد لكل آثر من طلبة العلم يتولى شرح تاريخ الآثر للزائرين، والمعاني السامية التي يمكن استلهامها منه

بعيداً عن الخرافات والبدع، أو الاستعانت بتسجيل ذلك على شريط يدار كلما لزمن الحاجة إليه.

٦ - إدراج تاريخ هذه الآثار ضمن المقررات المدرسية على مختلف المراحل.

انتهى المقصود من كلامه.

ولما كان تعظيم الآثار الإسلامية بالوسائل التي ذكرها الكاتب يخالف الأدلة الشرعية وما درج عليه سلف الأمة وأئمتها من عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى أن مضت القرون المفضلة، ويترتب عليه مشابهة الكفار في تعظيم آثار عظمائهم، وغلو الجهال في هذه الآثار، وإنفاق الأموال في غير وجهها ظناً من المنافق أن زيارة هذه الآثار من الأمور الشرعية، وهي في الحقيقة من البدع المحدثة، ومن وسائل الشرك، ومن مشابهة اليهود والنصارى في تعظيم آثار أنبيائهم وصالحيهم واتخاذها معابد، ومزارات. رأيت أن أعلق على هذا المقال بما يوضح الحق ويكشف للبس بالأدلة الشرعية والآثار السلفية، وأن أفصل القول فيما يحتاج إلى تفصيل، لأن التفصيل في مقام الاشتباه من أهم المهام، ومن خير الوسائل لإيضاح الحق، عملاً بقول الرسول ﷺ: «الدين النصيحة» قيل: لمن يا رسول الله؟ قال: «الله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» فأقول والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا به.

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» أخرجه الشیخان وفي لفظ مسلم: «من عمل

عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» وفي صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يقول في خطبته يوم الجمعة: «أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلاله»، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. وهذه الآثار التي ذكرها الكاتب كفار حراء وغار ثور وبيت النبي ﷺ ودار الأرقم بن أبي الأرقم ومحل بيعة الرضوان وأشباهها إذا عظمت وعبدت طرقها وعملت لها المصاعد واللوحات لا تزار كما تزار آثار الفراعنة، وآثار عظماء الكفرة، وإنما تزار للتبعيد والتقرب إلى الله بذلك. وبذلك تكون بهذه الإجراءات قد أحدثنا في الدين ما ليس منه، وشرعننا للناس ما لم يأذن به الله وهذا هو نفس المنكر الذي حذر الله عز وجل منه في قوله سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ شَرَكُوا شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الْدِينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] وحذر منه النبي ﷺ بقوله: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» وبقوله ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم حذوا القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه» قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: « فمن» متفق على صحته، ولو كان تعظيم الآثار بالوسائل التي ذكرها الكاتب وأشباهها مما يحبه الله ورسوله لأمر به ﷺ أو فعله، أو فعله أصحابه الكرام رضي الله عنهم. فلما لم يقع شيء من ذلك علم أنه ليس من الدين بل هو من المحدثات التي حذر منها النبي ﷺ، وحذر منها أصحابه رضي الله عنهم، وقد ثبت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أنكر تبع آثار

الأنبياء، وأمر بقطع الشجرة التي بoyer النبي ﷺ تحتها في الحديبية لما قيل له إن بعض الناس يقصدها، حماية لجناب التوحيد وحسماً لوسائل الشرك والبدع والخرافات الجاهلية، وأنا أنقل لك أيها القارئ ما ذكره بعض أهل العلم في هذا الباب لتكون على بينة من الأمر: قال الإمام أبوبكر محمد بن الوليد الطرطoshi في كتابه (الحوادث والبدع) صفحة(١٣٥): (فصل في جوامع البدع) ثم قال: «وقال المعاور بن سويد: خرجنا حجاجاً مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلقينا مسجداً فجعل الناس يصلون فيه، قال عمر: أيها الناس، إنما هلك من كان قبلكم باتباع مثل هذا حتى اتخدوها بيعاً، فمن عرضت له فيها صلاة فليصل ومن لم تعرض له صلاة فليمض». ثم نقل في صفحة(١٤١) عن محمد بن وضاح أن عمر بن الخطاب أمر بقطع الشجرة التي بoyer النبي ﷺ؛ لأن الناس كانوا يذهبون تحتها فخاف عمر الفتنة عليهم.

ثم قال ابن وضاح: «وكان مالك وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد وتلك الآثار التي بالمدينة ما عدا قباء وأحد. ودخل سفيان بيت المقدس وصلى فيه ولم يتبع تلك الآثار ولا الصلاة فيها، وكذلك فعل غيره أيضاً من يقتدى به. ثم قال ابن وضاح: فكم من أمر هواليوم معروف عند كثير من الناس كان منكراً عند من مضى، وكم من متحبب إلى الله بما يبغضه الله عليه ومتقرب إلى الله بما يبعده منه». انتهى كلامه رحمة الله.

وقالشيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله في صفحة (١٣٣) من

جزء (٢٦) من مجموع الفتاوى ما نصه: «وأما صعود الجبل الذي يعرفه ويسمى جبل الرحمة فليس سنة، وكذلك القبة التي فوقه التي يقال لها قبة آدم لا يستحب دخولها ولا الصلاة فيها، والطواف بها من الكبار وكذلك المساجد التي عند الجمرات لا يستحب دخول شيء منها ولا الصلاة فيها. وأما الطواف بها أو بالصخرة أو بحجرة النبي ﷺ وما كان غير البيت العتيق فهو من أعظم البدع المحرمة». وقال في صفحة (١٤٤) من الجزء المذكور: «وأما زياره المساجد التي بنيت بمكة غير المسجد الحرام كالمسجد الذي تحت الصفا وما في سفح أبي قبيس ونحو ذلك من المساجد التي بنيت على آثار النبي ﷺ وأصحابه كمسجد المولد وغيره فليس قصد شيء من ذلك من السنة، ولا استحبه أحد من الأئمة، وإنما المشروع إتيان المسجد الحرام خاصة، والمشاعر عرفة ومزدلفة ومنى والصفا والمروة، وكذلك قصد الجبال والبقاء التي حول مكة غير المشاعر عرفة ومزدلفة ومنى، مثل جبل حراء والجبل الذي عند منى الذي يقال إنه كان فيه قبة الفداء ونحو ذلك فإنه ليس من سنة رسول الله ﷺ زيارة شيء من ذلك بل هو بدعة، وكذلك ما يوجد في الطرقات من المساجد المبنية على الآثار والبقاء التي يقال إنها من الآثار لم يشرع النبي ﷺ زيارة شيء من ذلك».

وقال في صفحة (١٣٤) من الجزء (٢٧) من المجموع المذكور: «فصل: وأما قول السائل هل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران لكون النبي ﷺ رؤي عنده؟ فيقال بل تعظيم مثل

البيت أو الأبراج أو الغيران من البدع المحدثة المنكرة في الإسلام لم يشرع ذلك رسول الله ﷺ ولا كان السابقون الأولون والتابعون لهم بإحسان يفعلونه، ولا استحبه أحد من أئمة المسلمين بل هو من أسباب الشرك وذرائعه» والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الجواب.

ثم قال في صفحة (٥٠٠) من الجزء المذكور: «ولم يكن أحد من الصحابة بعد الإسلام يذهب إلى غار حراء ولا يتحرى مثل ذلك فإنه لا يشرع لنا بعد الإسلام أن نقصد غيران الجبال ولا نختلي فيها.. إلى أن قال: وأما قصد التخلّي في كهوف الجبال وغيرانها، والسفر إلى الجبل للبركة مثل جبل الطور وجبل حراء وجبل ثور أو نحو ذلك فهذا ليس بمشروع لنا بل قد قال ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد». انتهى كلامه رحمة الله.

وقال ابن القيم رحمة الله في (إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان) صفحة (٢٠٤) بعد كلام له سبق في التحذير من قصد القبور للتبرك بها، والدعاء عندها: «وقد أنكر الصحابة ما هو دون هذا بكثير فروي غير واحد عن المعاور بن سويد قال: صلّيت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في طريق مكة صلاة الصبح ثم رأى الناس يذهبون مذاهب. فقال: أين يذهب هؤلاء؟ فقيل: يا أمير المؤمنين مسجد صلّى فيه النبي ﷺ فهم يصلّون فيه، فقال: إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا كانوا يتبعون آثار أنبيائهم، ويتخذونها كنائس وبيعاً فمن أدركته الصلاة منكم في هذه المساجد

فليصل ومن لا فليمش ولا يتعمدوا، وكذلك أرسل عمر رضي الله عنه أيضاً فقطع الشجرة التي بايع تحتها أصحاب رسول الله ﷺ انتهى كلامه رحمة الله.

وكلام أهل العلم في هذا الباب كثير لا نحب أن نطيل على القارئ بنقله. ولعل فيما نقلناه كفاية ومقنعاً لطالب الحق.. إذا عرفت ما تقدم من الأدلة الشرعية وكلام أهل العلم في هذا الباب علمت أن ما دعا إليه الكاتب المذكور من تعظيم الآثار الإسلامية كغار ثور ومحل بيعة الرضوان وأشياها وتعمير ما تهدم منها والدعوة إلى تعبيد الطرق إليها، واتخاذ المصاعد لما كان مرتفعاً منها كالغارين المذكورين واتخاذ الجميع مزارات ووضع لوحات عليها، وتعيين مرشددين للزائرين - كل ذلك مخالف للشريعة الإسلامية التي جاءت بتحصيل المصالح وتكتملها وتعطيل المفاسد وتقليلها، وسد ذرائع الشرك والبدع وحسم الوسائل المفضية إليها. وعرفت أيضاً أن البدع وذرائع الشرك يجب النهي عنها ولو حسن قصد فاعلها أو الداعي إليها لما تفضي إليه من الفساد العظيم وتغيير معالم الدين وإحداث معابد ومزارات وعبادات لم يشرعها الله ولا رسوله ﷺ، وقد قال الله عز وجل: ﴿إِلَيْهِمْ أَكْلَمْ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْهِمْ يَعْمَلُونَ وَرَضِيَتْ لَكُمُ الْإِسْلَامُ دِيَنًا﴾ [المائدة: ٣] فكل شيء لم يكن مشروعاً في عهده ﷺ وعهد أصحابه رضي الله عنهم لا يمكن أن يكون مشروعاً بعد ذلك، ولو فتح هذا الباب لفسد أمر الدين ودخل فيه ما ليس منه، وأشباه المسلمين في ذلك ما كان عليه

اليهود والنصارى من التلاعب بالأديان وتغييرها على حسب أهوائهم واستحساناتهم وأغراضهم المتنوعة، ولهذا قال الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة في زمانه رحمة الله كلمة عظيمة وافقه عليها أهل العلم قاطبة، وهي قوله: «لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها»، ومراده بذلك أن الذي أصلح أولها هو التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ والسير على تعاليمهما، والحذر مما خالفهما، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا هذا الأمر الذي صلح به أولها، ولقد صدق في ذلك رحمة الله فإن الناس لما غيروا وبدلوا واعتنقوا البدع وأحدثوا الطرق المختلفة تفرقوا في دينهم، والتبس عليهم أمرهم وصار كل حزب بما لديهم فرجون وطمع فيهم الأعداء، واستغلوا فرصة الاختلاف وضعف الدين، وانختلف المقاصد، وتعصب كل طائفة لما أحدثه من الطرق المضلة، والبدع المنكرة حتى آلت حال المسلمين إلى ما هو معلوم الآن من الضعف والاختلاف وتداعي الأمم عليهم، فالواجب على أهل الإسلام جميعاً هو الرجوع إلى دينهم والتمسك بتعاليمه السمحنة وأحكامه العادلة، وأخذها من منبعها الصافي: الكتاب العزيز والسنة الصحيحة المطهرة، والتواصي بذلك، والتكاتف على تحقيقه في جميع المجالات التشريعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغير ذلك، والحذر كل الحذر من كل ما يخالف ذلك أو يفضي إلى التباسه أو التشكيك فيه. وبذلك ترجع إلى المسلمين عزتهم المسلوبة، ويرجع إليهم مجدهم الأئل وينصرهم الله على أعدائهم ويمكن لهم في الأرض كما قال

عز وجل: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَأَيْمَكَنَ لَهُمْ وَيَنْهَا الَّذِي أَرَضَنِي لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ حَرْقَفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونِي لَا يُشْرِكُونَ كَبِيرًا شَيْئًا ﴾ [النور: ٥٥] ،

وقال سبحانه: ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوْيٌ عَزِيزٌ ﴾ [١١] ،

الَّذِينَ إِنْ مَكَثُوكُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوكُمُ الْأَصْلَوَةَ وَأَنْوَأْكُوكُمْ وَأَمْرُوكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاكُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَنِّيَّةُ الْأُمُورِ ﴾ [١١] [الحج: ٤٢، ٤١] .

وأما اقتراح الكاتب إدراج تاريخ هذه الآثار ضمن المقررات المدرسية على مختلف المراحل فهذا حق ولا مانع منه إذا كان ذلك على سبيل الدعوة إلى التأسي برسول الله ﷺ فيما أصا به من المشاق والأذى الشديد في سبيل الدعوة إلى الحق، والتذكير بأحواله ﷺ في بيته، وفي دار الأرقام، وفي غار ثور وحراء، والاستفادة من الآيات والمعجزات التي حصلت في غار ثور، في مكة المكرمة، وفي طريق الهجرة، وفي المدينة المنورة، وكون الله سبحانه حماه من مكائد أعدائه في جميع مراحل الدعوة، لا شك أن التحدث عن هذه الأمور وما فيها من العبر والمعجزات، والدلالة على صدق رسول الله ﷺ فيما دعا إليه، والشهادة له بأنه رسول الله حقاً، وما أيده الله به من الآيات والمعجزات كل ذلك مما يقوى الإيمان في القلوب، ويشرح صدور المسلمين، ويحفزهم إلى التأسي برسول الله ﷺ والسير على منهاجه، والصبر على دعوته، وتحمل ما قد يعرض للمسلم ولا سيما الداعية إلى الحق من أنواع المشاق والمتابع، ولقد أدرك علماء المسلمين هذه المعاني الجليلة،

وصنفوا فيها الكتب، والرسائل وذكروها في المقررات المدرسية على اختلاف أنواعها ومراحلها، ولا ريب أنه ينبغي للمسئولين عن التعليم في جميع البلاد الإسلامية أن يعنوا بهذا الأمر، وأن يعطوه ما يستحقه من إيضاح وتفصيل حتى تكون ناشئة المسلمين على غاية من البصيرة بما كان عليه نبيهم وإمامهم سيدنا رسول الله ﷺ من الأخلاق الكريمة، والأعمال الصالحة والجهاد الطويل والصبر العظيم حتى لحق بربه وصار إلى الرفيق الأعلى عليه من ربه أفضل الصلاة والسلام.. والله المسئول أن يصلح أحوال المسلمين جميعاً، وأن يوفقهم وقادتهم للتمسك بدین الله والاستقامة عليه وتحكيمه، والتحاكم إليه، والسير على منهاجه القويم الذي ارتضاه لعباده وتركهم عليه نبيه محمد ﷺ، وسار عليه صاحبته الكرام، وأتباعهم بإحسان، إنه على كل شيء قادر، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله وآلها وصحبه.



لا يجوز تعظيم آثار العلماء بما يفضي إلى الغلو فيهم والشرك بهم^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

فقد نشرت صحيفة الرياض في عددها الصادر في ٢١/١٠/١٤١٢هـ مقالاً بقلم: (...) تحت عنوان: (ترميم بيت الشيخ محمد بن عبدالوهاب بحريلماء)، وذكر أن الإدارة العامة للآثار والمتاحف أولت اهتماماً بالغاً بمنزل مجدد الدعوة السلفية الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمة الله في حي غilan بحريلماء حيث تمت صيانته وأعيد ترميمه بمادة طينية تشبه مادة البناء الأصلية... إلى أن قال: وتم تعيين حارس خاص لهذا البيت.. إلخ.

وقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية على المقال المذكور، ورأت أن هذا العمل لا يجوز، وأنه وسيلة للغلو في الشيخ محمد رحمة الله وأشباهه من علماء الحق، والتبرك بآثارهم والشرك بهم، ورأت أن الواجب هدمه وجعل مكانه توسيعة للطريق؛ سداً لذرائع الشرك

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٤٢٩/٧).

والغلو، وحسمأً لوسائل ذلك، وطلبت من الجهة المختصة القيام بذلك فوراً، وإعلان الحقيقة والتحذير من هذا العمل المنكر جري تحريره، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآلـه وصحبه.

* * *

الأدلة من الكتاب والسنة تحرّم الأغاني والملاهي وتحذر منها^(١)

لقد اطلعت على ما نشرته مجلة الرائد في عددها السابع والستين والثامن والستين بقلم أبي تراب الظاهري تحت عنوان: (الكتاب والسنة لم يحرما الغناء ولا استعمال المعاوز والمزامير والاستماع إليها) وتأملت ما ذكره في هذا المقال من الأحاديث والآثار وما اعتمد في القول بحل الغناء وألات الملاهي تبعاً لإمامه أبي محمد ابن حزم الظاهري، فتعجبت كثيراً من جرأته الشديدة تبعاً لإمامه أبي محمد على القول بتضعيف جميع ما ورد من الأحاديث في تحريم الغناء وألات الملاهي، بل على ما هو أشنع من ذلك، وهو القول بأن الأحاديث الواردة في ذلك موضوعة، وعجبت أيضاً من جرأتهما الشديدة الغربية على القول بحل الغناء وجميع آلات الملاهي مع كثرة ما ورد في النهي عن ذلك من الآيات والأحاديث والآثار عن السلف الصالح رضي الله عنهم، فسأل الله العافية والسلامة من القول عليه بغير علم، والجرأة على تحليل ما حرمه الله من غير برهان. ولقد أنكر أهل العلم قديماً على أبي محمد هذه الجرأة الشديدة وعابوه بها، وجرى عليه بسبها

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٣٩١/٣ - ٤٢٢).

محن كثيرة، فتسأّل الله أن يغفو عنا وعنّه وعن سائر المسلمين. ولقد حذر الله عباده من القول عليه بغير علم ونهاهم سبحانه أن يحرموا أو يحلّوا بغير برهان، وأخبر عز وجل أن ذلك من أمر الشيطان وتزيينه، قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَمَ رَبِّ الْفَوْحَشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَإِلَّمَ وَالْبَقِيَّ بِغَيْرِ الْعِيْ وَأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَنَنَا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٣].

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ الْسِنَّتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلْلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفَرَّوْا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ إِنَّ الَّذِينَ يَفْرَّوْنَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [١١٧] مَنْعَمٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ [١١٦] [النحل: ١١٧، ١١٦]، وقال تعالى: ﴿ يَتَأَلَّمُ إِنَّ النَّاسَ كُلُّوْمَا مَتَّا فِي الْأَرْضِ حَلَّاكَ طَيْبًا وَلَا تَتَّمِعُوا بِخُطُوتِ الشَّيْطَنِ إِنَّمَا لَكُمْ عَذَابٌ مُّنِيمٌ ﴾ [١١٩] [البقرة: ١١٩]، فحذر الله سبحانه عباده في هذه الآيات الكريمتات من التحليل والتحريم بغير علم، وبين سبحانه أن القول عليه بغير علم في رتبة رهيبة فوق الشرك، ونبه عباده على أن الشيطان يحب منهم القول على الله بغير علم، ويأمرهم به ليفسد عليهم بذلك دينهم وأخلاقهم ومجتمعهم، فالواجب على كل مسلم أن يحذر القول على الله بغير علم، وأن يخاف الله سبحانه ويراقبه فيما يحلل ويحرّم، وأن يتجرد من الهوى والتقليل للأعمى، وأن يقصد إيضاح حكم الله لعباد الله على الوجه الذي بينه الله في كتابه أو أرشد إليه رسوله ﷺ في سنته نصحاً لله ولعباده، وحذر من كتمان العلم ورغبة في ثواب الله على ذلك، فتسأّل الله لنا ولسائر إخواننا التوفيق لهذا المسلك الذي

سلكه أهل العلم والإيمان، وأن يعيذنا من شرور أنفسنا وسبيئات أعمالنا، إنه على كل شيء قدير، وأنا ذاكر لك أيها القارئ - إن شاء الله - ما وقع في كلام أبي تراب وإمامه أبي محمد من الأخطاء، وموضع لك ما ورد من الآيات والأحاديث الصحيحة والآثار في تحريم الغناء وآلات الملاهي، وذاكر من كلام أهل العلم في هذا الباب ما يشفي ويكتفي، حتى تكون من ذلك على صراط مستقيم وحتى يزول عن قلبك - إن شاء الله - ما قد علق به من الشبه والشكوك التي قد يبتلي بها من سمع مقال أبي تراب وأضرابه من الكتاب، وبالله نستعين، وعليه نتوكل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال أبوتراب: «وتحقيق المسألة أن الغناء وآلاته والاستماع إليه مباح، لم يرد في الشريعة - التي جاء بها محمد ﷺ - نص ثابت في تحريمه البة، والأدلة تؤخذ من الأصلين وهما الكتاب والسنة، وما سواهما فهو شغب وباطل مردود، ولا يحل لمؤمن أن يعدو حدود الله قطعاً... إلى أن قال في أثناء مقاله... قال الحافظ أبو محمد ابن حزم: بيع الشطرنج والمزامير والعيدان والمعازف والطناير، حلال كله، من كسر شيئاً من ذلك ضمه إلا أن يكون صورة مصورة، فلا ضمان على كاسرها، لما ذكرنا من قبل؛ لأنها مال من مال مالكها».

أقول: لقد أخطأ أبو محمد، وأخطأ بعده أبوتراب في تحليل ما حرم الله من الأغاني وآلات الملاهي، وفتحا على الناس أبواب شر

عظيم، وخالفوا بذلك سبيل أهل الإيمان وحملة السنة والقرآن، من الصحابة وأتباعهم ياحسان، وإن ذلك لعظيم، وخطره جسيم، فنسأل الله لنا وللMuslimين العافية من زيف القلوب ورiven الذنوب، وهمزات الشيطان، إنه جواد كريم. ولقد ذهب أكثر علماء الإسلام وجمهور أئمة الهدى إلى تحريم الأغاني وجميع المعاذف، وهي آلات اللهو كلها، وأوجبوا كسر آلات المعاذف وقالوا: لا ضمان على متلفها، وقالوا: إن الغناء إذا انضم إليه آلات المعاذف، كالطبل والمزمار والعود وأشباه ذلك، حرم بالإجماع، إلا ما يستثنى من ذلك من دق النساء الدف في العرس ونحوه، على ما يأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - وقد حكى أبو عمرو ابن الصلاح بإجماع علماء الإسلام على ما ذكرنا من تحريم الأغاني والمعاذف إذا اجتمعا، كما سيأتي نص كلامه فيما نقله عنه العلامة ابن القيم رحمه الله، وما ذلك إلا لما يترتب على الغناء وآلات اللهو من قسوة القلوب ومرضها وصدها عن القرآن الكريم واستماع العلوم النافعة، ولا شك أن ذلك من مكائد الشيطان، التي كاد بها الناس وصاد بها من نقص علمه ودينه حتى استحسن سماع قرآن الشيطان ومزموره، بدلاً من سماع كتاب الله وأحاديث رسوله صلوات الله عليه وآله وسلامه، ولقد اشتد نكير السلف على من اشتغل بالأغاني والملاهي، ووصفوه بالفسق، وقالوا: لا تقبل شهادته، كما سيأتي بعض كلامهم في ذلك - إن شاء الله - وما ذلك إلا لما ينشأ عن الاشتغال بالغناء والمعاذف من ضعف الإيمان، وقلة الحياة والورع، والاستخفاف

بأوامر الله ونواهيه، ولما يبتلي به أرباب الغناء والمعازف من شدة الغفلة، والارتياح إلى الباطل، والشاقل عن الصلاة وأفعال الخير، والنشاط فيما يدعو إليه الغناء والمعازف من الزنا واللواط وشرب الخمور، ومعاشرة النسوان والمردان، إلا من عصم الله من ذلك. ومعلوم عند ذوي الألباب ما يترتب على هذه الصفات من أنواع الشر والفساد وما في ضمنها من وسائل الضلال والإضلal، وإليك - أيها القارئ الكريم - بعض ما ورد في تحريم الأغاني والمعازف من آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ.

قال الله تعالى: «وَمَنْ أَنْتَمْ مَنْ يَشْرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضْلِلَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ يُغَيِّرُ عَلَيْهِ وَيَتَعَذَّرَهَا هُرُواً أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿١﴾ وَإِذَا تَلَى عَلَيْهِ أَيْتَنَا وَلَنْ مُسْتَمْكِرِي كَانَ لَمَرْ يَسْمَعُهَا كَانَ فِي أَذْنِنَهِ وَقَرَأَ فِي شَرِهِ عِذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢﴾» [لقمان: ٦، ٧]، وقال الحافظ ابن كثير رحمة الله في تفسيره عند هاتين الآيتين ما نصه: «لما ذكر حال السعداء وهم: الذين يهتدون بكتاب الله ويستفعون بسماعه، كما قال تعالى: ﴿الَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُشَيَّهًا مَثَافِيٍ تَقْسِعُرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلَيْنُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ ﴾ الآية [الزمر: ٢٣]، عطف بذكر حال الأشقياء الذين أعرضوا عن الانتفاع بسماع كلام الله، وأقبلوا على استماع المزامير والغناء والألحان وألات الطرف، كما قال ابن مسعود في قوله تعالى: «وَمَنْ أَنْتَمْ مَنْ يَشْرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضْلِلَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ ﴿٦﴾» [لقمان: ٦]، قال: هو والله الغناء. وروى ابن جرير، حدثني يونس بن عبد الأعلى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يزيد بن يونس، عن أبي

صخر، عن أبي معاوية البجلي، عن سعيد بن جبير عن أبي الصهباء البكري أنه سمع عبدالله بن مسعود وهو يسأل عن هذه الآية: ﴿ وَمَنِ النَّاسُ مَنْ يَشْرَى لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضْلِلَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [لقمان: ٦]، فقال عبدالله بن مسعود: الغناء، والله الذي لا إله إلا هو، يرددتها ثلاث مرات. حدثنا عمرو بن علي، حدثنا صفوان بن عيسى، أخبرنا حميد الخراط، عن عمار عن سعيد بن جبير، عن أبي الصهباء، أنه سُأله ابن مسعود عن قول الله: ﴿ وَمَنِ النَّاسُ مَنْ يَشْرَى لَهُوَ الْحَدِيثُ ﴾ [لقمان: ٦] قال: الغناء؛ وكذا قال ابن عباس وجابر وعكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد ومكحول وعمرو بن شعيب وعلي بن بديمة، وقال الحسن البصري: نزلت هذه الآية: ﴿ وَمَنِ النَّاسُ مَنْ يَشْرَى لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضْلِلَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يُغَيِّرُ عِلْمَهُ ﴾ [لقمان: ٦] في الغناء والمزامير. وقال فتادة: قوله: ﴿ وَمَنِ النَّاسُ مَنْ يَشْرَى لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضْلِلَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يُغَيِّرُ عِلْمَهُ ﴾، والله، لعله لا ينفق فيه مالاً، ولكن شراؤه استحبابه بحسب المرء من الضلالة أن يختار حديث الباطل على حديث الحق، وما يضر على ما ينفع» انتهى كلامه.

فتتأمل - أيها القارئ الكريم - هاتين الآيتين الكريمتين، وكلام هذا الإمام في تفسيرهما، وما نقل عن أئمة السلف في ذلك، يتضح لك ما وقع فيه أرباب الأغاني والملاهي من الخطر العظيم، وتعلم بذلك صرامة الآية الكريمة في ذمهم وعيبيهم، وأن اشتراءهم للهو الحديث، و اختيارهم له من وسائل الضلال والإضلal، وإن لم يقصدوا ذلك، أو يعلموه، وذلك لأن الله سبحانه مدح أهل

القرآن في أول السورة، وأثنى عليهم بالصفات الحميدة، وأخبر أنهم أهل الهدى والفلاح، حيث قال عزوجل: **إِنَّمَا الْأَنْجَانِيَّةُ لِلْمُحْسِنِينَ** ﴿١﴾ **الَّذِينَ يُقْيِمُونَ الصَّلَاةَ وَيُنْذِلُونَ الزَّكُوَّةَ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ بُرْقُونَ** ﴿٢﴾ **أَوْلَئِكَ عَلَى هُدَىٰ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴿٣﴾ [القمان: ١-٥]. ثم قال سبحانه بعد ذلك: **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِئِ لَهُ الْحَدِيثَ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يُتَبَرَّ عَلَيْهِ** الآية [القمان: ٦] وذلك يدل على ذم هؤلاء المشتررين، وتعرضهم للضلال بعد الهدى، وما كان وسيلة للضلال والإضلال فهو مذموم، يجب أن يحذر ويبتعد عنه، وهذا الذي قاله الحافظ ابن كثير في تفسير الآية قاله غيره من أهل التفسير كابن جرير والبغوي والقرطبي وغير واحد، حتى قال الواحدي في تفسيره: أكثر المفسرين على أن لهو الحديث هو الغناء، وفسره آخرون بالشرك، وفسره جماعة بأخبار الأعاجم وبالأحاديث الباطلة التي تصد عن الحق، وكلها تفاسير صحيحة، لا منافاة بينها، والآية الكريمة تندم من اعتاض ما يصد عن سبيل الله وبليهيه عن كتابه، ولا شك أن الأغاني وآلات الملاهي من أقبح لهو الحديث، الصاد عن كتاب الله وعن سبيله، قال أبو جعفر بن جرير - رحمه الله - في تفسيره لما ذكر أقوال المفسرين في لهو الحديث - مانصه: والصواب من القول في ذلك أن يقال: عني به كل ما كان من الحديث ملهاً عن سبيل الله، مما نهى الله عن استماعه، أو رسوله، لأن الله تعالى عم بقوله: **لَهُوَ الْحَدِيثُ** ولم يخصص بعضاً دون

بعض، فذلك على عمومه، حتى يأتي ما يدل على خصوصه، والغناء والشرك من ذلك؛ انتهى كلامه.

وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَنَّا سَمِّيَ لَهُ أَحَدُهُمْ ﴾ [لقمان: ٦]، ﴿ مَنْ ﴾ في موضع رفع بالابتداء، ﴿ لَهُ أَحَدُهُمْ ﴾ الغناء في قول ابن مسعود وابن عباس وغيرهما، ثم بسط الكلام في تفسير هذه الآية، ثم قال: المسألة الثانية: وهو الغناء المعتاد عند المشتهرين به الذي يحرك النفوس، ويعيدها على الهوى والغزل والمجون، الذي يحرك الساكن ويبعث الكامن، فهذا النوع إذا كان في شعر يشتبه فيه بذكر النساء ووصف محسنهن، وذكر الخمور والمحرمات، لا يختلف في تحريمها؛ لأنّه اللهو والغناء المذموم بالاتفاق، فأما ما سلم من ذلك فيجوز القليل منه في أوقات الفرح، كالعرس والعيد وعند التشبيب على الأعمال الشاقة، كما كان في حفر الخندق، وحدو أنجشة وسلمة بن الأكوع، فأما ما ابتدعه الصوفية اليوم من الإدمان على سماع الأغاني بالآلات المطربة من الشبابات والطار والمعازف والأوتار فحرام» انتهى كلامه.

وهذا الذي قاله القرطبي كلام حسن، وبه تجتمع الآثار الواردة في هذا الباب، ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: دخل على النبي ﷺ وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعاث، فاضطجع على الفراش وَحَوْلَ وجهه، ودخل أبو بكر رضي الله عنه، فانتهري، وقال: مزمار الشيطان عند النبي ﷺ، فأقبل

عليه رسول الله ﷺ، فقال: «دعهما»، فلما غفل غمزت هما فخرجتا، وفي رواية لمسلم فقال رسول الله: «يا أبا بكر، إن لكل قوم عيداً، وهذا عيدنا»، وفي رواية له أخرى، فقال ﷺ: «دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد» وفي بعض رواياته أيضاً: «جاريتان تلعبان بدب»، فهذا الحديث الجليل يستفاد منه أن كراهة الغناء وإنكاره وتسميته مزمار الشيطان أمر معروف مستقر عند الصحابة رضي الله عنهم ولهذا أنكر الصديق على عائشة غناء الجاريتين عندها، وسماه مزمار الشيطان، ولم ينكر عليه النبي ﷺ تلك التسمية، ولم يقل له: إن الغناء والدب لا حرج فيها وإنما أمره أن يترك الجاريتين، وعلل ذلك بأنها أيام عيد، فدل ذلك على أنه ينبغي التسامح في مثل هذا للجواري الصغار في أيام العيد، لأنها أيام فرح وسرور، ولأن الجاريتين إنما أنشدتا غناء الأنصار الذي تقاولوا به يوم بعاث، فيما يتعلق بالشجاعة وال Herb، بخلاف أكثر غناء المغنيين والمغنيات اليوم، فإنه يثير الغرائز الجنسية، ويدعو إلى عشق الصور، وإلى كثير من الفتن الصادمة للقلوب عن تعظيم الله ومراعاة حقه، فكيف يجوز لعاقل أن يقيس هذا على هذا، ومن تأمل هذا الحديث علم أن ما زاد على ما فعلته الجاريتان منكر، يجب التحذير منه حسماً لمادة الفساد، وحفظاً للقلوب مما يصدحها عن الحق، ويشغلها عن كتاب الله وأداء حقه، وأما دعوى أبي تراب أن هذا الحديث حجة على جواز الغناء مطلقاً، فدعوى باطلة، لما تقدم بيانه، والآيات والأحاديث والآثار الواردة في هذا الباب،

كلها تدل على بطلان دعواه.

وهكذا الحديث الذي رواه سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبئي، عن عامر بن سعد البجلي، أنه رأى أبا مسعود البدرى وقرظة بن كعب وثابت بن يزيد، وهم في عرس وعندهم غناء، فقلت لهم: «هذا وأنتم أصحاب رسول الله ﷺ، فقالوا: إنه رخص لنا في الغناء في العرس، والبكاء على الميت من غير نوح» فهذا الحديث ليس فيه حجة على جواز الغناء مطلقاً، وإنما يدل على جوازه في العرس، لإعلان النكاح، ومن تأمل هذا الحديث عرف أنه دليل على منع الغناء، لا على جوازه، فإنه ﷺ لما رخص لهم «في الغناء» في العرس لحكمة معلومة، دل على منعه فيما سواه، إلا بدليل خاص، كما أن الرخصة للمسافر في قصر الرباعية يدل على منع غيره من ذلك، وهكذا الرخصة للحائض والنساء في ترك طواف الوداع يدل على منع غيرهما من ذلك، والأمثلة لهذا كثيرة، وأيضاً فإنكار عامر بن سعد على هؤلاء الصحابة الغناء وإقرارهم له على ذلك، دليل على أن كراهة الغناء والمنع منه أمر قد استقر عند الصحابة والتابعين وعرفوه عن النبي ﷺ. والله المستعان.

قال العلامة ابن القيم - رحمة الله عليه - في كتابه (إغاثة اللھفان من مصائد الشیطان) ما نصه: «ومن مکائد عدو الله ومصائدھ التي کاد بها من قل نصیبھ من العلم والعقل والدین، وصاد بها قلوب الجاهلين والمبطلين، سماع المکاء والتصدیة والغناء بالآلات المحرمة، ليصد القلوب عن القرآن، ويجعلها

عاكفة على الفسوق والعصيان، فهو قرآن الشيطان، والحجاب الكثيف عن القرآن، وهو رقية اللواط والزنا، وبه ينال الفاسق من معشوقة غاية المنى، كاد به الشيطان التفوس المبطة وحسنها لها مكرًا وغوروًا، وأوحى إليها الشبه الباطلة على حسنها، فقبلت وحية، واتخذت لأجله القرآن مهجورًا.

... إلى أن قال - رحمة الله - : «ولقد أحسن القائل:

ل肯ه إطراق ساه لاهي
والله ما رقصوا لأجل الله
فمتى رأيت عبادة بملاهي
تقيده بأوامر ونواهي
زجراً وتخويفاً بفعل مناهي
شهواتها، يا ذبحها المتناهي
فالأجل ذاك غداً عظيم العجاء
أسبابه، عند الجهول الساهي
خمر العقول مماثل ومضاهي
وانظر إلى النسوان عند ملاهي
من بعد تمزيق الفؤاد اللاهي
حرىم والتأثيم عند الله

تلي الكتاب فأطربوا لا خيبة
وأتأتى الغناء، فكالحمير تناهقو
دف ومزمار ونغمة شادن
ثقل الكتاب عليهم لما رأوا
سمعوا له رعداً وبرقاً إذ حوى
ورأوه أعظم قاطع للنفس عن
وأتأتى السمعاء موافقاً أغراضها
أين المساعد للهوى من قاطع
إن لم يكن خمر الجسم فإنه
فانظر إلى النشوان عند شرابه
وانظر إلى تمزيق ذا أثوابه
واحكم فأي الخمرتين أحق بالـ
وقال آخر :

بهم مرض من سمع الغنا
شفا جرف ما به من بنا

برئنا إلى الله من عشر
وكم قلت: يا قوم، أنتم على

إلى درك كم به من عنا
لنعتذر فيهم إلى ربنا
رجعنا إلى الله في أمرنا
وماتوا على .. تتنا، تتنا
ولم يزل أنصار الإسلام وأئمة الهدى، تصبح بهؤلاء من أقطار
الأرض، وتحذر من سلوك سبيلهم واقتفاء آثارهم من جميع طوائف
الملة». انتهى كلامه رحمة الله.

شبهة يجب أن تكشف:

زعم أبوتراب، تبعاً لابن حزم، أن قوله سبحانه: «لِيُضَلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يُغَيِّرُ عِلْمَهُ وَتَحْذِيْهَا هَرْوَأً» الآية [القمان: ٦].. دليل على أن مشتري لهو الحديث من الأغاني والملاهي، لا يستحق الذم إلا إذا اشتراها لقصد الضلال أو الإضلال، أما من اشتراها للترفية والترويح عن نفسه فلا بأس في ذلك.

والجواب أن يقال: هذه شبهة باطلة من وجوه ثلاثة:

الأول: أن ذلك خلاف ما فهمه السلف الصالح من الصحابة والتابعين من الآية الكريمة، فإنهم احتجوا بها على ذم الأغاني والملاهي والتحذير منها، ولم يقيدوا ذلك بهذا الشرط الذي قاله أبوتراب، وهم أعلم الناس بمعاني كلام الله وكلام الرسول ﷺ، وهم أعرف بمراد الله من كلامه ومن بعدهم.

الوجه الثاني: أن ذلك خلاف ظاهر الآية لمن تأملها، لأن الله سبحانه قال: «لِيُضَلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يُغَيِّرُ عِلْمَهُ» [القمان: ٦].

فدل ذلك على أن هذا الصنف المذموم من الناس قد اشتري لهو الحديث، ليضل به عن سبيل الله بغير علم ولا شعور بالغاية، ولا قصد للإضلal أو الضلال، ولو كان اشتري لهو الحديث وهو يعلم أنه يضل به أو يقصد ذلك لم يقل الله عز وجل: ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يُغَيِّرُ عَلَيْهِ﴾؛ لأن من علم أنه اشتري لهو الحديث ليضل به عن سبيل الله لا يقال له: إنه لا يعلم، وهكذا من قصد ذلك لا يقال: إنه اشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم، لأن من علم أن غايته الضلال أو قصد ذلك قد اشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بعلم وقصد، لا ليضل بغير علم، فتأمل وتبه - أيها القارئ الكريم - يتضح لك الحق، وعليه تكون «اللام» في قوله: ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لام العاقبة، أو لام التعليل، أي تعليل الأمر القدري. ذكر ذلك الحافظ ابن كثير وغيره، وعلى كونها للعاقبة، يكون المعنى: أن من اشتري لهو الحديث من الغناء والمعاذف، تكون عاقبته الضلال عن سبيل الله، والإضلal واتخاذ سبيل الله هزواً، والإعراض عن آيات الله، استكباراً واحتقاراً. وإن لم يشعر بذلك، ولم يقصده. وعلى المعنى الثاني، وهو كونها لتعليل الأمر القدري، يكون المعنى: أن الله سبحانه قضى وقدر على بعض الناس أن يشتري لهو الحديث، ليضل به عن سبيل الله، وعلى كلا التقديرتين فالآلية الكريمة تفيد ذم من اشتري لهو الحديث، ووعيده بأن مصيره إلى الضلال والاستهزاء بسبيل الله، والتولى عن كتاب الله، وهذا هو الواقع الكثير، والمشاهد ممن

اشتعل بلهو الحديث من الأغاني والمعازف، واستحسنها وشغف بها، يكون مآلها إلى قسوة القلب والضلال عن الحق إلا من رحم الله، وقد دلت الشريعة الإسلامية الكاملة في مصادرها ومواردها على وجوب الحذر من وسائل الضلال والفساد والتحذير منها، حذراً من الوقع في غaiاتها، كما نهى النبي ﷺ عن شرب القليل الذي لا يسكر، حذراً من الوقع في المسكر، حيث قال عليه الصلاة والسلام: «ما أسكر كثيرة فقليله حرام» ونهى عن الصلاة بعد الصبح، وبعد العصر، لثلا يكون ذلك وسيلة إلى الوقع فيما وقع فيه بعض المشركين من عبادة الشمس عند طلوعها وغروبها، ونظائر ذلك كثيرة يعرفها من له أدنى علم بالشريعة المطهرة، والله المستعان.

الوجه الثالث: أنه لو كان الذم مختصاً بمن اشتري لهو الحديث لقصد الضلال أو الإضلal، لم يكن في تنصيص الرب عز وجل على لهو الحديث فائدة؛ لأن الذم حينئذ لا يختص به، بل يعم كل من فعل شيئاً يقصد به الضلال أو الإضلal حتى ولو كان ذلك الشيء محبوباً إلى الله سبحانه وتعالى، كمن اشتري مصحفاً يقصد به التلبيس على الناس وإضلalهم، فإن المصحف محبوب إلى الله لاشتماله على كلامه عز وجل، ولكنه سبحانه لا يحب من عباده أن يشتروه للتلبيس والإضلal، وإنما يُشتري للاهتداء والتوجيه إلى الخير، وقد اعترف ابن حزم وأبوتراب بهذا الوجه، وزعمما أن الآية تختص بهذا الصنف، وهو خطأ بين، وعدول بالأية

عن معناها الصحيح، وإضاعة لمعناها الأكمل، فعرفت - أيها القارئ الكريم - من هذه الأوجه الثلاثة، كشف شبهة أبي تراب وبطلانها، واتضح لك أن الآية الكريمة حجة ظاهرة على ذم الأغاني والملاهي وتحريمها، وأنها وسيلة للضلال والإضلal والسخرية بسبيل الله، والإعراض عن كتابه، وإن لم يشعر مشتروها بذلك، وهذا هو الذي فهمه السلف الصالح من الآية الكريمة، وهم أولى بالاتباع رضي الله عنهم، وسبق لك كشف شبهة أبي تراب في تعلقه بحديث الجاريتين، وكشف شبهته الأخرى في تعلقه بحديث أبي مسعود البدرى وصاحبيه في الرخصة لهم في الغناء وقت العرس، وأوضحنا فيما تقدم أن الحديثين المذكورين حجة ظاهرة على أبي تراب، وإمامه ابن حزم في النهي عن الأغاني والمنع منها، لا على جوازها، والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات.

وقد تكلم العلامة ابن القيم رحمة الله على الآية المتقدمة، وهي قوله تعالى: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِى لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾** الآية [لقمان: ٦]، بكلام حسن يؤيد ما تقدم، وهذا نصه، قال رحمة الله: «قال الواحدى وغيره: أكثر المفسرين على أن المراد بلهو الحديث، الغناء، قال ابن عباس في رواية سعيد بن جبير ومقسم عنه وقاله عبدالله بن مسعود في رواية أبي الصهباء عنه، وهو قول مجاهد وعكرمة، وروى ثوير بن أبي فاختة عن أبيه عن ابن عباس في قوله تعالى: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِى لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾** قال: هو الرجل يشتري الجارية تغنىه ليلاً ونهاراً، وقال ابن أبي نجيح عن مجاهد: هو

اشتراء المغنى والمعنى بالمال الكثير، والاستماع إليه وإلى مثله من الباطل، وهذا قول مكحول، وهذا اختيار أبي إسحاق أيضاً، وقال: أكثر ما جاء في التفسير، أن لهو الحديث ههنا، هو الغناء، لأنه يلهي عن ذكر الله تعالى، قال الواحدى: قال أهل المعانى: ويدخل في هذا كل من اختار اللهو والغناء والمزامير والمعازف على القرآن، وإن كان اللفظ قد ورد بالشراء فلفظ الشراء يذكر في الاستبدال والاختيار، وهو كثير في القرآن، قال: ويدل على هذا ما قاله قتادة في هذه الآية لعله أن لا يكون أثيق مالاً، قال: وبحسب المرء من الضلال أن يختار حديث الباطل على حديث الحق، قال الواحدى: وهذه الآية على هذا التفسير، تدل على تحريم الغناء، قال: وأما غناء القينات فذلك أشد ما في الباب، وذلك لكثره الوعيد الوارد فيه، وهو ما روى أن النبي ﷺ قال: «من استمع إلى قينة صب في أذنه الأنك يوم القيمة»، والأنك، الرصاص المذاب، وقد جاء تفسير لهو الحديث بالغناء مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ففي مسند الإمام أحمد، ومسند عبدالله بن الزبير الحميدي، وجامع الترمذى من حديث أبي أمامة، والسياق للترمذى أن النبي ﷺ قال: «لا تباعوا القينات، ولا تشروهن، ولا تعلمونهن، ولا خير في تجارة فيهن، وثمنهن حرام»، وفي مثل هذا نزلت هذه الآية: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرَى لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضْلَلَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» [لقمان: ٣١]، وهذا الحديث، وإن كان مداره على عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد الألهانى عن القاسم، فعبيد الله بن زحر ثقة، والقاسم ثقة،

وعلي ضعيف، إلا أن للحديث شواهد ومتابعات، سنذكرها إن شاء الله تعالى. ويكتفى تفسير الصحابة والتابعين لليه الحديث: بأنه الغناء، فقد صح ذلك عن ابن عباس وابن مسعود، قال أبو الصهباء: سألت ابن مسعود عن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الظَّالِمِينَ مَنْ يَشْتَرِي لَهُؤُلَّا حَدِيثَ﴾، فقال: والله الذي لا إله إلا هو، هو الغناء، يرددتها ثلاث مرات، وصح عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أيضاً أنه الغناء، قال الحاكم أبو عبد الله في التفسير من كتاب المستدرك: ليعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل عند الشعدين حديث مسنداً، وقال في موضع آخر من كتابه: هو عندنا في حكم المرفوع، وهذا وإن كان فيه نظر، فلا ريب أنه أولى بالقبول من تفسير من بعدهم، فهم أعلم الأمة بمراد الله عز وجل في كتابه، فعليهم نزل، وهم أول من خطب به من الأمة، وقد شاهدوا تفسيره من الرسول ﷺ علماً وعملاً، وهم العرب الفصحاء على الحقيقة، فلا يعدل عن تفسيرهم ما وجد إليه سبيل، ولا تعارض بين تفسير لليه الحديث بالغناء وتفسيره بأخبار الأعاجم وملوكها وملوك الروم ونحو ذلك، مما كان النضر بن الحارث يحدث به أهل مكة، يشغلهم به عن القرآن، فكلاهما لليه الحديث.

ولهذا قال ابن عباس: لليه الحديث: الباطل والغناء، فمن الصحابة من ذكر هذا، ومنهم من ذكر الآخر، ومنهم من جمعهما، والغناء أشد لليه، وأعظم ضرراً من أحاديث الملوك وأخبارهم،

فإنه رقية الزنا، ومنت النفاق، وشرك الشيطان، وخرمة العقل، وصده عن القرآن أعظم من صد غيره من الكلام الباطل، لشدة ميل النفوس إليه، ورغبتها فيه. إذا عرف هذا، فأهل الغناء ومستمعوه، لهم نصيب من هذا الذم بحسب اشتغالهم بالغناء عن القرآن، وإن لم ينالوا جميعه، فإن الآيات تضمنت ذم من استبدل لهو الحديث بالقرآن، ليصل عن سبيل الله بغير علم ويتحذها هزواً، وإذا يتلى عليه القرآن ولئلا مستكراً، كأن لم يسمعه، كأن في أذنيه وقرأ، وهو الثقل والصمم، وإذا علم منه شيئاً، استهزأ به، فمجموع هذا لا يقع إلا من أعظم الناس كفراً، وإن وقع بعضه للمغنين ومستمعيهم، فلهم حصة ونصيب من هذا الذم، يوضحه أنك لا تجد أحداً عنى بالغناء وسماع آلاته، إلا وفيه ضلال عن طريق الهدى علماً وعملاً، وفيه رغبة عن استماع القرآن إلى استماع الغناء، بحيث إذا عرض له سماع الغناء وسماع القرآن، عدل عن هذا إلى ذاك، وثقل عليه سماع القرآن، وربما حمله الحال على أن يسكت القارئ، ويستطيع قراءته، ويستزيد المعني، ويستقر نوبته، وأقل ما في هذا أن يناله نصيب وافر من هذا الذم إن لم يحظ به جميعه.

والكلام في هذا مع من في قلبه بعض حياة يحس بها، فاما من مات قلبه، وعظمت فتنته، فقد سداً على نفسه طريق النصيحة ﴿وَمَنْ يُرِدُ اللَّهُ فَتَنَّهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أَوْ لَيْكَ الَّذِينَ لَرَيْدُ اللَّهَ أَنْ يُظْهِرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَزَنٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ

عظيمة  [المائدة: ٤١]. انتهى كلامه رحمة الله.

ومن الآيات الدالة على ذم الأغاني والمعازف، وهي آلات الملاهي، قوله تعالى: ﴿ وَاسْتَفِرْزَ مَنِ اسْتَطَعَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَاجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرِجْلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدْهُمْ وَمَا يَعْدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴾  [الإسراء: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشَهَّدُونَ الْأَوْرَ وَلَا إِذَا سَرَوْا يَالْفَغِ مَرَّوْا كِرَاماً ﴾  [الفرقان: ٧٢]، وقد فسر الصوت والزور: بالغناء وآلات الملاهي، وفسر الصوت أيضاً: بكل صوت يدعو إلى باطل، وفسر الزور بكل منكر، ولا منافاة بين التفاسير، ومدلول الآيتين، يعم ذلك كله، ولا ريب أن الأغاني والملاهي من أقبح الزور، ومن أخبث أصوات الشيطان لما يترتب عليها من قسوة القلوب، وصدها عن ذكر الله وعن القرآن، بل وعن جميع الطاعات إلا من رحم الله، كما قد سلف بيان ذلك، وأما الأحاديث الواردة في ذم الأغاني والملاهي فكثيرة، وأصححها ما رواه البخاري في صحيحه، حيث قال: وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا عطية بن قيس الكلابي، حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثي أبو عامر أو أبو مالك الأشعري، والله ما كذبني، سمع النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه يقول: «ليكونن من أمتى أقوام، يستحلون الحر والحرير، والخمر والمعازف»، وهو صريح في ذم مستحلبي المعازف، حيث قرنه مع مستحلبي الزنا والخمر والحرير، وحجة ظاهرة في تحريم استعمال المعازف، وهي آلات الملاهي، كالطنبور والعود، والطبل وغير ذلك من آلات

الملاهي، وقد أجمع أهل اللغة على تفسير المعازف بالات الملاهي، وما ذاك إلا لما يترتب عليها من قسوة القلوب ومرضها، واشتغالها عن الصلاة والقرآن، وإذا انضم إليها الغناء، صار الإثم أكبر، والفساد أعظم، كما سيأتي كلام أهل العلم في ذلك، وقد تقدم لك بعضه، وأما الحِرَّ: فيروى بالحاء المهملة والراء، وهو الفَرْج، والمراد به الزنا، ويُروى بالحاء المعجمة والزاي، وهو نوع من الحرير، وقد أخذ علماء الإسلام بهذا الحديث، وتلقوه بالقبول، واحتجوا به على تحريم المعازف كلها، وقد أعمله ابن حزم وأبُو تراب بعده، تقليداً له بأنه منقطع بين البخاري رحمه الله وبين شيخه هشام بن عمار، لكونه لم يصرح بسماعه منه، وإنما علقه عنه تعليقاً، وقد أخطأ ابن حزم في ذلك، وأنكر عليه أهل العلم هذا القول، وخطوه فيه، لأن هشاماً من شيوخ البخاري، وقد علقه عنه جازماً به، وما كان كذلك فهو صحيح عنده، وقد قبل منه أهل العلم ذلك، وصححوا ما علقه جازماً به إلى من علقه عنه، وهذا الحديث من جملة الأحاديث المعلقة الصحيحة، ولعل البخاري لم يصرح بسماعه منه، لكونه رواه عنه بالإجازة، أو في معرض المذاكرة أو لكونه رواه عنه بواسطة بعض شيوخه الثقات، فحذفه اختصاراً، أو لغير ذلك من الأسباب المقتضية للحذف، وعلى فرض انقطاعه بين البخاري وهشام، فقد رواه عنه غيره متصلة، عن هشام بن عمار... إلخ.. بأسانيد صحيحة، وبذلك بطلت شبهة ابن حزم ومقلده أبي تراب، واتضح الحق لطالب

الحق، والله المستعان.

وإليك أيها القارئ الكريم كلام أهل العلم في هذا الحديث، وتصريحهم بخطأ ابن حزم في تضعيقه، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري - رحمه الله - لما ذكر هذا الحديث، وذكر كلام الزركشى، وتخطته ابن حزم في تضعيقه، قال ما نصه: «وأما دعوى ابن حزم التي أشار إليها - يعني الزركشى - فقد سبقه إليها ابن الصلاح في علوم الحديث، فقال: التعليق في أحاديث من صحيح البخارى قطع إسنادها، وصورته صورة الانقطاع، وليس حكمه حكمه، ولا خارجاً ما وجد ذلك فيه من قبيل الصحيح إلى قبيل الضعيف، ولا التفات إلى أبي محمد ابن حزم الظاهري الحافظ في رد ما أخرجه البخارى من حديث أبي عامر وأبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ: «ليكونن في أمتي أقوام، يستحلون الحر والحرير والخمر والمعاوزف»، الحديث من جهة أن البخارى أورده قائلاً: وقال هشام بن عمار، وساقه بإسناده، فزعم ابن حزم، أنه منقطع فيما بين البخارى وهشام، وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعاوزف، وأخطأ في ذلك من وجوهه، والحديث صحيح معروف الاتصال، بشرط الصحيح، والبخارى قد يفعل مثل ذلك، لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مستنداً متصلةً، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب، التي لا يصحبها خلل الانقطاع» انتهى. ثم قال الحافظ بعدما نقل كلام ابن الصلاح المذكور بأسطر ما نصه: «وقد تقرر عند الحافظ أن الذي يأتي به

البخاري من التعالقات كلها بصيغة الجزم، يكون صحيحاً إلى من علق عنه، ولو لم يكن من شيوخه، لكن إذا وجد الحديث المعلق من روایة بعض الحفاظ موصولاً، إلى من علق عنه بشرط الصحة، أزال الإشكال، ولهذا عنيت في ابتداء الأمر بهذا النوع، وصنفت كتاب «تغليق التعليق» وقد ذكر شيخنا في شرح الترمذى، وفي كلامه على علوم الحديث أن حديث هشام بن عمار، جاء موصولاً في مستخرج الإمامى، قال: حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا هشام بن عمار، وأخرجه الطبرانى في مسند الشاميين، فقال: حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد، حدثنا هشام بن عمار، قال: وأخرجه أبو داود في سنته، فقال: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، حدثنا بشر بن بكر، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، بسنده». انتهى.

وقال العلامة ابن القيم رحمة الله عليه في الإغاثة، لما ذكر هذا الحديث ما نصه: «هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه محتاجاً به وعلقه تعليقاً مجزوماً به، فقال: باب فيمن يستحل الخمر، ويسميه بغير اسمه، وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا عطية بن قيس الكلابي، حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر، أو أبو مالك الأشعري - والله ما كذبني - أنه سمع النبي ﷺ يقول: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعاذف، ولينزلن أقوام إلى جنب عَلَم يروح عليهم بسارحة لهم،

يأتيهم لحاجة فيقولوا: ارجع إلينا غداً، فيبيتهم الله تعالى، ويوضع العلم وينسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيمة» ولم يصنع من قذح في صحة هذا الحديث شيئاً كابن حزم، نصرة لمذهب الباطل في إباحة الملاهي، وزعم أنه منقطع؛ لأن البخاري لم يصل سنته به، وجواب هذا الوهم من وجوه:

أحدها: أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه، فإذا قال: قال هشام، فهو بمنزلة قوله عن هشام.

الثاني: أنه لو لم يسمع منه فهو لم يستجز الجزم به عنه، إلا وقد صبح عنده أنه حدث به، وهذا كثيراً ما يكون لكترة ما رواه عنه، عن ذلك الشيخ وشهرته، فالبخاري أبعد خلق الله من التدليس.

الثالث: أنه أدخله في كتابه المسمى بال الصحيح محتاجاً به، فلولا صحته عنده لما فعل ذلك.

الرابع: أنه علقه بصيغة الجزم دون صيغة التمريض، فإنه إذا توقف في الحديث أو لم يكن على شرطه، يقول: ويروى عن رسول الله ﷺ، ويدرك عنه، ونحو ذلك فإذا قال: قال رسول الله ﷺ، فقد جزم وقطع بإضافته إليه.

الخامس: أنه لو أضربنا عن هذا كله صحفاً، فالحديث صحيح، متصل عند غيره، قال أبو داود في كتاب [اللباس]: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، حدثنا بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا عطية بن قيس، قال: سمعت عبد الرحمن بن

غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك فذكره مختصرأ، ورواه أبو بكر الإسماعيلي في كتابه: [الصحيح] مسندأ، فقال أبو عامر، ولم يشك، ووجه الدلالة منه أن المعازف هي آلات اللهو كلها لا خلاف بين أهل اللغة في ذلك، ولو كانت حلالاً لما ذمهم على استحلالها، ولما قرن استحلالها باستحلال الخمر والخز، فإن كان بالخاء والزاي المعجمتين فهو نوع من الحرير غير الذي صح عن الصحابة رضي الله عنه لبسه، إذ الخز نوعان: أحدهما من الحرير، والثاني من صوف، وقد روى هذا الحديث من وجهين، وقال ابن ماجه في سنته، حدثنا عبدالله بن سعيد عن معاوية بن صالح عن حاتم بن حرث عن ابن أبي مريم عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليشربَنَّ ناسٌ من أمتِي الخمر، يسمونها بغير اسمها، يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمعنىَات، يخسف الله بهم الأرض ويجعل منهم قردة وخنازير» وهذا إسناد صحيح، وقد توعَّد مستحللي المعازف فيه، بأن يخسف الله بهم الأرض، ويمسخهم قردة وخنازير، وإن كان الوعيد على جميع هذه الأفعال، فلكل واحد قسط في الذم والوعيد. وفي الباب عن سهل بن سعد الساعدي وعمران بن حصين، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة وأبي أمامة الباهلي، وعائشة أم المؤمنين، وعلي بن أبي طالب، وأنس بن مالك، وعبد الرحمن بن سابط والغازي بن ربيعة،

ونحن نسوقها لتقر بها عيون أهل القرآن، وتشجع بها حلق أهل سماع الشيطان، ثم ساقها كلها». ولو لا طلب الاختصار، لنقلتها لك - أيها القارئ الكريم - ولكنني أحيل الراغب في الاطلاع عليها على كتاب الإغاثة، حتى يرى ويسمع ما تقر به عينه ويشفي به قلبه، وهي على كثرتها، وتعدد مخارجها، حجة ظاهرة وبرهان قاطع على تحريم الأغاني والملاهي، والتنفير منها، تضاف إلى ما تقدم من الآيات والأحاديث الدالة على تحريم الأغاني والمعازف، ويدل الجميع على أن استعمالها والاشتغال بها من وسائل غضب الله، وحلول عقوبته والضلال والإضلal عن سبيله، نسأل الله لنا وللمسلمين العافية من ذلك، والسلامة من مضلات الفتنة، إنه ولبي ذلك والقادر عليه.

وأما كلام العلماء في الأغاني والمعازف من الصحابة والتابعين لهم بياحسان، فهو كثير جداً وقد سبق لك بعضه، وإليك جملة من كلامهم على سبيل التكملة والتأييد لما تقدم، والله ولي التوفيق.

روى علي بن الجعد وغيره عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «الغناء ينبع النفاق في القلب كما ينبع الماء الزرع»، وقد روى ذلك عن النبي ﷺ مرفوعاً، والمحفوظ أنه من كلام ابن مسعود رضي الله عنه. قال العلامة ابن القيم رحمه الله، في كتاب الإغاثة، لما ذكر هذا الأثر، ما نصه: «فإن قيل: فما وجه إنباته للنفاق في القلب، من بين سائر المعاichi؟ قيل: هذا من أدل شيء على فقه الصحابة في أحوال القلوب وأعمالها، ومعرفتهم بأدويتها

وأدائها، وأنهم هم أطباء القلوب، دون المنحرفين عن طريقتهم، الذين داوا أمراض القلوب بأعظم أدائها، فكانوا كالمداوي من السقم بالسم القاتل، وهكذا والله فعلوا، بكثير من الأدوية التي ركبوها أو بأكثرها، فاتفق قلة الأطباء وكثرة المرضى، وحدوث أمراض مزمنة، لم تكن في السلف، والعدول عن الدواء النافع الذي ركب الشارع، وميل المريض إلى ما يقوي مادة المرض، فاشتد البلاء وتفاقم الأمر، وامتلأت الدور، والطرقات والأسواق من المرضى، وقام كل جهول يطرب الناس. فاعلم أن للغناء خواص، لها تأثير في صبغ القلب بالتفاق، ونباته فيه، كنبات الزرع بالماء، فمن خواصه: أنه يلهي القلب، ويصده عن فهم القرآن وتدبره، والعمل بما فيه، فإن القرآن والغناء لا يجتمعان في القلب أبداً، لما بينهما من التضاد، فإن القرآن ينهى عن اتباع الهوى، ويأمر بالعفة، ومجانبة شهوات النفوس، وأسباب الغي، وينهى عن اتباع خطوات الشيطان، والغناء يأمر بضد ذلك كله، ويحسن، ويهيج النفوس إلى شهوات الغي، فيثير كامنها، ويزعج قاطنها ويحركها إلى كل قبيح ويسوقها إلى وصل كل مليحة وملحى، فهو والخمر رضيعاً لبان، وفي تهيجهما على القبائح فرساً رهان، فإنه صنوا الخمر ورضيوا ونائبه وحليفه، وخدعه وصديقه، عقد الشيطان بينهما شريعة الوفاء التي لا تفسخ، وهو جاسوس القلب، وسارق المروءة، وسوس العقل، يتغلغل في مكامن القلب، ويطلع على سرائر الأفئدة، ويدب على محل التخيل، فيثير ما فيه من

الهوى والشهوة والساخفة والرقاعة والرعونة والحمامة؛ فبینما ترى الرجل وعليه سمة الوفار وبهاء العقل وبهجة الإيمان ووقار الإسلام وحلابة القرآن، فإذا استمع الغناء ومال إليه نقص عقله وقل حياؤه، وذهبت مروءته، وفارقته بهاوته وتخلى عنه وقاره، وفرح به شيطانه، وشكى إلى الله تعالى إيمانه، وثقل عليه قرآن، وقال: يا رب لا تجمع بيني وبين قرآن عدوك في صدر واحد. فاستحسن ما كان قبل السماع يستقبحه، وأبدى من سره ما كان يكتمه، وانتقل من الوفار والسكينة إلى كثرة الكلام والكذب، والزهمة والفرقة بالأصابع، فيميل برأسه، ويجهز منكبيه، ويضرب الأرض برجليه، ويدق على أم رأسه بيديه، ويشب وثبة الذباب، ويدور دوران الحمار حول الدوّلاب، ويصفق بيديه تصفيق النسوان، ويخرج من الوجد ولا كخوار الشiran، وتارة يتأنه تأوه الحزين، وتارة يزعن زعقات المجانين»، ولقد صدق الخبير به من أهله حيث يقول:

أذكر ليلة وقد اجتمعنا على طيب السماع إلى الصباح؟
 ودارت بيتنا كأس الأغاني
 فأسكرت التفوس بغير راح
 سروراً، والسرور هناك صاحي
 أجاب اللهو: حي على السماح
 إذا نادى أخو اللذات فيه
 ولم نملك سوى المهجات شيئاً أرقناها لألحاظ الملاح
 وقال بعض العارفين: «السماع يورث النفاق في قوم، والعناد
 في قوم، والكذب في قوم، والفحوج في قوم، والرعونة في قوم».
 وأكثر ما يورث عشق الصور، واستحسان الفواحش، وإدمانه

يُثقل القرآن على القلب، ويكرهه إلى سماعه بالخاصية، وإن لم يكن هذا نفاقاً، فما للنفاق حقيقة.

وسر المسألة: أنه قرآن الشيطان - كما سيأتي - فلا يجتمع هو وقرآن الرحمن في قلب أبداً، وأيضاً فإن أساس النفاق: أن يخالف الظاهر الباطن، وصاحب الغناء بين أمرين:

إما أن يتهتك فيكون فاجراً، أو يظهر النك فيكون منافقاً، فإنه يظهر الرغبة في الله والدار الآخرة، وقلبه يغلي بالشهوات، ومحبة ما يكرهه الله ورسوله من أصوات المعاذف وآلات اللهو، وما يدعوه إليه الغناء ويهيجه، فقلبه بذلك معمور، وهو من محبة ما يحبه الله ورسوله وكراهة ما يكرهه قفر، وهذا محض النفاق. وأيضاً فإن الإيمان قول وعمل: قول بالحق، وعمل بالطاعة، وهذا ينبع على الذكر وتلاوة القرآن، والنفاق قول الباطل وعمل البغي، وهذا ينبع على الغناء. وأيضاً فمن علامات النفاق: قلة ذكر الله، والكسل عند القيام إلى الصلاة، ونقر الصلاة، وقل أن تجد مفتوناً بالغناء إلا هذا وصفه.

وأيضاً: فإن النفاق مؤسس على الكذب، والغناء من أكذب الشعر، فإنه يحسن القبيح ويزينه ويأمر به، ويقبح الحسن ويزهد فيه، وذلك عين النفاق.

وأيضاً: فإن النفاق غش ومكر وخداع، والغناء مؤسس على ذلك.

وأيضاً: فإن المنافق يفسد من حيث يظن أنه يصلح كما أخبر

الله سبحانه بذلك عن المنافقين وصاحب السمع يفسد قلبه وحاله من حيث يظن أنه يصلحه والمغنى يدعو القلوب إلى فتنة الشهوات، والمنافق يدعوها إلى فتنة الشبهات. قال الضحاك: الغناء مفسدة للقلب مسخطة للرب. وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى مؤدب ولده: ليكن أول ما يعتقدون من أدبك بغض الملاهي التي بدؤها من الشيطان وعاقبتها سخط الرحمن، فإنه بلغني عن الثقات من أهل العلم أن صوت المعاذف واستماع الأغاني واللهمج بها ينبع النفاق في القلب كما ينبع العشب على الماء. فالغناء يفسد القلب وإذا فسد القلب هاج فيه النفاق.

وبالجملة فإذا تأمل البصير حال أهل الغناء وحال أهل القرآن تبين له حذق الصحابة ومعرفتهم بأدواء القلوب وأدويتها وبالله التوفيق».

وقال ابن القيم في موضع آخر من الإغاثة: «قال الإمام أبو بكر الطرطoshi [وهو من أئمة المالكية] في خطبة كتابه في تحريم السمع: الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمنتقين ولا عدوان إلا على الظالمين ونسأله أن يُرِينا الحق حَقًا فتتبعه والباطل باطلًا فتتجنبه، وقد كان الناس فيما مضى يستتر أحدهم بالمعصية إذا واقعها ثم يستغفر الله ويتوسل إليه منها ثم كثر الجهل وقل العلم وتناقض الأمر حتى صار أحدهم يأتي المعصية جهاراً ثم ازداد الأمر إدباراً، حتى بلغنا أن طائفه من إخواننا المسلمين وفقنا الله وإياهم استزلهم الشيطان واستغوا عقولهم في حب الأغاني واللهمج وسماع

القططقة والنمير واعتقاده من الدين الذي يقربهم إلى الله، وجاهرت به جماعة المسلمين، وشاقت سبيل المؤمنين وخالفت الفقهاء وحملة الدين: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقْ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فَوْلَهُ مَا تَوَلَّ وَنُصْلِهُ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النّاس: ١١٥]. فرأيت أن أوضح الحق وأكشف عن شبه أهل الباطل بالحجج التي تضمنها كتاب الله وسنة رسوله، وأبدأ بذكر أقاويل العلماء الذين تدور الفتيا عليهم في أقاصي الأرض ودانيها حتى تعلم هذه الطائفة أنها قد خالفت علماء المسلمين في بدعتها والله ولي التوفيق.

ثم قال: أما مالك فإنه ينهى عن الغناء وعن استماعه وقال: إذا اشتري جارية فوجدها مغنية كان له أن يردها بالعيوب، وسئل مالك رحمة الله عما رخص فيه أهل المدينة من الغناء فقال: إنما يفعله عندنا الفساق، قال: وأما أبو حنيفة فإنه يكره الغناء ويجعله من الذنوب.. وكذلك مذهب أهل الكوفة سفيان وحماد وإبراهيم والشعبي وغيرهم لا اختلاف بينهم في ذلك ولا نعلم خلافاً أيضاً بين أهل البصرة في المぬ منه» انتهى كلام الطرطوشى.

قلت: مراده بالطائفة التي أحببت الغناء واعتقاده من الدين الذي يقربهم إلى الله جماعة من الصوفية أحدثوا بدعة سمع الغناء وزعموا أنه ينشطهم على العبادة والتقرب إلى الله بأنواع القربات، فأنكر علماء زمانهم عليهم ذلك وصاحوا بهم من كل جانب، وأجمع علماء الحق على أن ما أحدثه هذه الطائفة بدعة منكرة. وألف الطرطوشى كتابه المشار إليه في الرد عليهم وبيان بطلان مذهبهم.

ومن هنا يعلم القارئ أن المفتونين بسماع الغناء والملاهي طائفتان: الطائفة الأولى: اتخاذه ديناً وعبادة وهم شر الطائفتين وأشدهما إثماً وخطراً لكونهم ابتدعوا في الدين ما لم يأذن به الله وجعلوا الغناء والملاهي اللذين هما أداة الفسق والعصيان ديناً يتقربون به إلى الملك الديان.

والطائفة الثانية: اتخاذوا الغناء والملاهي لهواً ولعباً وترويحاً عن النفوس وتسلية بذلك عن مشاغل الدنيا وأتعابها وهم مخطئون في ذلك وعلى خطير عظيم من الضلال والإضلal، ولكنهم أخف من الطائفة الأولى لكونهم لم يتخذوا ذلك ديناً وعبادة وإنما اتخذوه لهواً ولعباً وتجميماً للنفوس، وقد صرخ أهل العلم بتحرير هذا وهذا، ثم قال العلامة ابن القيم رحمة الله عليه بعد ما نقل كلام الطروشي المتقدم ما نصه:

قلت: مذهب أبي حنيفة في ذلك من أشد المذاهب وقوله فيه أغاظ الأقوال وقد صرخ أصحابه بتحرير سمع الملاهي كلها كالمزمار والدف حتى الضرب بالقضيب، وصرحوا بأنه معصية توجب الفسق وترد به الشهادة وأبلغ من ذلك أنهم قالوا: أن السمع فسق والتلذذ به كفر، هذا لفظهم، ورووا في ذلك حديثاً لا يصح رفعه قالوا: ويجب عليه أن يجتهد في أن لا يسمعه إذا مر به أو كان في جواره. وقال أبو يوسف في دار يسمع منها صوت المعاذف والملاهي: أدخل عليهم بغیر إذنهم؛ لأن النهي عن المنكر فرض، فلو لم يجز الدخول بغیر إذن لامتنع الناس من إقامة

الفرض، قالوا ويتقدم إليه الإمام إذا سمع ذلك من داره فإن أصر حبسه أو ضربه سياطًا، ومن شاء أزعجه عن داره، وأما الشافعى فقال في كتاب أدب القضاء: إن الغناء لهو مكروه يشبه الباطل والمحال ومن استكثر منه فهو سفيه ترد شهادته.

وصرح أصحابه العارفون بمذهبه بتحريمه وأنكروا على من نسب إليه حله كالقاضي أبي الطيب الطبرى والشيخ أبي إسحاق وابن الصباغ.

قال الشيخ أبوإسحاق في التنبيه: ولا تصح - يعني الإجارة - على منفعة محرمة كالغناء والزمر وحمل الخمر ولم يذكر فيه خلافاً، وقال في المهدب: ولا يجوز على المنافع المحرمة كالغناء لأنه محرم فلا يجوز أخذ العوض عنه كالميته والدم. فقد تضمن كلام الشيخ أموراً:

أحدها: أن منفعة الغناء بمجرده منفعة محرمة.

الثاني: أن الاستئجار عليها باطل.

الثالث: أن أكل المال به أكل مال بالباطل بمتنزلة أكله عوضاً عن الميته والدم.

الرابع: أنه لا يجوز لرجل بذل ماله للمغني ويحرم عليه ذلك فإنه بذل ماله في مقابلة محرم وأن بذله في ذلك كبذله في مقابلة الدم والميته.

الخامس: أن الزمر حرام. وإذا كان الزمر الذي هو أخف آلات اللهو حراماً فكيف بما هو أشد منه كالعود والطنبور واليراع، ولا

ينبغي لمن شم رائحة العلم أن يتوقف في تحريم ذلك فأقل ما فيه أنه من شعار العشاق وشاربي الخمور.

وكذلك قال أبوذكريا النووي في روضته:

القسم الثاني: أن يعني بعض آلات الغناء بما هو من شعار شاربي الخمر وهو مطرب كالطنبور والعود والصنج وسائر المعازف والأوتار يحرم استعماله واستماعه، قال: وفي اليراع وجهان صحيح البغوي التحريم ثم ذكر عن الغزالى الجواز قال: والصحيح تحريم اليراع: وهو الشبابة، وقد صنف أبوالقاسم الدولى كتاباً في تحريم السماع الذى جمع الدف والشبابة والغناء، فقال في فتاويه: «وأما إباحة هذا السماع وتحليله فليعلم أن الدف والشبابة والغناء إذا اجتمعت فاستماع ذلك حرام عند أئمة المذاهب وغيرهم من علماء المسلمين، ولم يثبت عن أحد من يعتبر بقوله في الإجماع والاختلاف أنه أباح هذا السماع. والخلاف المنقول عن بعض أصحاب الشافعى إنما نقل في الشبابة منفردة والدف منفرداً فمن لا يحصل أو لا يتأمل ربما اعتقد اختلافاً بين الشافعيين في هذا السماع الجامع بهذه الملاهي، وذلك وهم بين من الصائر إليه تنادي عليه أدلة الشرع والعقل مع أنه ليس كل خلاف يستروح إليه ويعتمد عليه، ومن تتبع ما اختلف فيه العلماء وأخذ بالرخص من أقوايلهم تزندق أو كاد، قال: وقولهم في السماع المذكور أنه من القراءات والطاعات قول مخالف لاجماع المسلمين ومن خالف

إجماعهم فعليه ما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقُ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعَ عَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلَّهُ مَا تَوَلَّ وَنُصْلِهُ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]. وأطال الكلام في الرد على هاتين الطائفتين اللتين بلاء المسلمين منهما، المحللون لما حرم الله والمتقربون إلى الله بما يباعدون عنه. والشافعي وقدماء أصحابه والعارفون بمذهبه من أغلظ الناس قوله في ذلك وقد تواتر عن الشافعي أنه قال: خلقت بيغداد شيئاً أحدثه الزنادقة يسمونه التغيير يصدون به الناس عن القرآن. فإذا كان هذا قوله في التغيير وتعليله أنه يصد عن القرآن وهو شعر يزهد في الدنيا يعني به مغن فيضرب بعض الحاضرين بقضيب على نطع أو مخدة على توقع غنائه، فليت شعري ما يقول في من سماه التغيير عنده كتفلة في بحر، قد اشتمل على كل مفسدة وجمع كل محرم، فالله بين دينه وبين كل متعلم مفتون وعابد جاهم.

قال سفيان بن عيينة: «كان يقال: احذروا فتنة العالم الفاجر والعابد والجاهم فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون ومن تأمل الفساد الداخل على الأمة وجده من هذين المفتونين» وأما مذهب الإمام أحمد فقال عبدالله ابنه: سألت أبي عن الغناء، قال: «الغناء ينبع النفاق في القلب لا يعجبني»، ثم ذكر قول مالك: «إنما يفعله عندنا الفساق»، قال عبدالله: وسمعت أبي يقول: سمعت يحيى القطان يقول: «لو أن رجلاً عمل بكل رخصة: بقول أهل الكوفة في النبيذ وأهل المدينة في السماع وأهل مكة في المتعة لكان

فاسقاً». قال أَحْمَد: وَقَالَ سَلِيمَانُ التَّيْمِيُّ: «لَوْ أَخْذَتْ بِرْخَصَةِ كُلِّ عَالَمِ أَوْ زَلَةِ كُلِّ عَالَمِ اجْتَمَعَ فِيْكَ الشَّرُّ كُلُّهُ» وَنَصَّ عَلَى كَسْرِ آلَاتِ الْلَّهُو كَالْطَّنْبُورِ وَغَيْرِهِ إِذَا رَأَاهَا مَكْشُوفَةً وَأَمْكَنَهَا كَسْرَهَا، وَعَنْهُ فِي كَسْرَهَا إِذَا كَانَتْ مَغْطَاهَا تَحْتَ ثِيَابِهِ وَعْلَمَ بِهَا رَوَايَاتَ مَنْصُوصَتَانِ، وَنَصَّ فِي أَيْتَامِ وَرَثَوْا جَارِيَّةً مَغْنِيَّةً وَأَرَادُوا بِعْهَا فَقَالَ: «لَا تَبَاعُ إِلَّا عَلَى أَنَّهَا سَادِجَةٌ» فَقَالُوا: إِذَا بَيَعْتَ مَغْنِيَّةً سَاوِيَّتْ عَشْرِينَ أَلْفَيْ أَوْ نَحْوَهَا وَإِذَا بَيَعْتَ سَادِجَةً لَا تَسَاوِي أَلْفَيْنِ، فَقَالَ: «لَا تَبَاعُ إِلَّا عَلَى أَنَّهَا سَادِجَةٌ وَلَوْ كَانَتْ مَنْفَعَةُ الْغَنَاءِ مَبَاحَةً لِمَا فَوَتْ هَذَا الْمَالِ عَلَى الْأَيْتَامِ»، وَأَمَّا سَمَاعُهُ مِنَ الْمَرْأَةِ الْأَجْنبِيَّةِ أَوِ الْأَمْرَدِ فَمِنْ أَعْظَمِ الْمُحْرَمَاتِ وَأَشَدُهَا فَسَادًا لِلَّدِينِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحْمَهُ اللَّهُ: «وَصَاحِبُ الْجَارِيَّةِ إِذَا جَمَعَ النَّاسَ لِسَمَاعِهَا فَهُوَ سَفِيهٌ تَرَدَّ شَهَادَتُهُ» وَأَغْلَظَ الْقُولُ فِيهِ وَقَالَ: «هُوَ دِيَانَةٌ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ دِيَوْثًا». قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْطَّيْبِ: «وَإِنَّمَا جَعَلَ صَاحِبَهَا سَفِيهًّا لِأَنَّهُ دَعَا النَّاسَ إِلَى الْبَاطِلِ وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى الْبَاطِلِ كَانَ سَفِيهًّا فَاسِقاً». قَالَ: وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَكْرَهُ التَّغْبِيرَ وَهُوَ الطَّقْطَقَةُ بِالْقَضِيبِ وَيَقُولُ: «وَضَعُتَهُ الزَّنَادِقَةُ لِيَشْغُلُوا بِهِ عَنِ الْقُرْآنِ»، قَالَ: «وَأَمَّا الْعُودُ وَالْطَّنْبُورُ وَسَائِرُ الْمَلَاهِي فَحَرَامٌ وَمُسْتَمْعَهُ فَاسِقٌ وَاتَّبَاعُ الْجَمَاعَةِ أُولَئِكَ مِنْ اتَّبَاعِ رَجُلَيْنِ مَطْعُونَ عَلَيْهِمَا»، قَلَتْ: يَرِيدُ بِهِمَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ فَإِنَّهُ قَالَ: «وَمَا خَالَفَ فِي الْغَنَاءِ إِلَّا رَجُلَانِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ فَإِنَّ السَّاجِي حَكَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرِي بِهِ بَأْسًا، وَالثَّانِي: عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيُّ قَاضِيَ الْبَصَرَةِ وَهُوَ مَطْعُونٌ فِيهِ»

انتهى كلام ابن القيم رحمة الله.

ونقل القرطبي في تفسيره عن الطبرى ما نصه: «فقد أجمع علماء الأمصار على كراهة الغناء والمنع منه، وإنما فارق الجماعة إبراهيم بن سعد وعبد الله العبرى. انتهى. قلت: وإبراهيم بن سعد وعبد الله بن الحسن العبرى من ثقات أتباع التابعين ولعل ما نقل عنهما من سماع الغناء إنما هو في الشيء القليل الذى يزهد فى الدنيا ويرغب فى الآخرة ولا يجوز حملهما على سماع الغناء المحرم، وهكذا ما يروى عن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب رضى الله عنه من سماع الغناء وشراء الجواري المغنيات يجب أن يحمل على الشيء اليسير الذى لا يصد عن الحق ولا يوقع فى الباطل مع أن ابن عمر والحسن البصري قد أنكرا عليه ذلك. ومعلوم عند أهل العلم والإيمان أن الحق أولى بالاتباع، وأنه لا يجوز مخالفته الجماعة والأخذ بالأقوال الشاذة من غير برهان، بل يجب حمل أهلها على أحسن المحامل مهما وجد إلى ذلك من سبيل، إذا كانوا أهلاً لالحسان الظن بهم لما عرف من تقواهم وإيمانهم. وسبق لك أيها القارئ قول سليمان التيمي: «لو أخذت برأخصة كل عالم أو زلة كل عالم اجتمع فيك الشر كله». وذكر القرطبي في تفسيره ما نصه: «قال أبوالفرج: وقال القفال من أصحابنا: لا تقبل شهادة المغني والرقص، قلت: وإذا قد ثبت أن هذا الأمر لا يجوز فأخذ الأجرة لا يجوز، وقد ادعى ابن عبدالبر الإجماع على تحريم الأجرة على ذلك». انتهى ما نقله القرطبي.

وهذا آخر ما تيسر إملاؤه في هذه المسألة - أعني مسألة الأغاني والمعازف - ولو ذهبنا ننتبع ما جاء في ذلك من الأحاديث والآثار وكلام أهل العلم لطال بنا الكلام وفيما تقدم كفاية ومقنع لطالب الحق. وأما صاحب الهوى فلا حيلة فيه ونسأل الله لنا ولسائر المسلمين التوفيق لما يرضيه والسلامة من أسباب غضبه ومحاجات نعمه، وننحو بالله من شرور أنفسنا وسائنات أعمالنا ونصيحتي لأبي تراب وغيره من المشغوفين بالغناء والمعازف أن يرافقوا الله ويتوبوا إليه وأن ينبيوا إلى الحق؛ لأن الرجوع إلى الحق فضيلة والتمادي في الباطل رذيلة، ولو لا طلب الاختصار لنبهنا على جميع ما وقع في مقال أبي تراب من الأخطاء وصاحب بصيرة يعرف ذلك مما تقدم، والله المستعان وعليه التكلال ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحسينا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على عبده رسوله محمد وآلـه وصحبه وسلم.



بـِحَمَالِيْنَ لِلَّهِ كَانَ مُهَمَّا

بـِحَمَالِيْنَ لِلَّهِ كَانَ مُهَمَّا
بـِحَمَالِيْنَ لِلَّهِ كَانَ مُهَمَّا
بـِحَمَالِيْنَ لِلَّهِ كَانَ مُهَمَّا
بـِحَمَالِيْنَ لِلَّهِ كَانَ مُهَمَّا

١

٢

سَيِّدِيْنَا

٣

إيضاح الحق في دخول الجن في الإنساني (١) والرد على من أنكر ذلك

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه
ومن اهتدى بهداه.. أما بعد:

فقد نشرت بعض الصحف المحلية وغيرها في شعبان من هذا العام أعني عام ١٤٠٧هـ أحاديث مختصرة ومطولة مما حصل من إعلان بعض الجن - الذي تلبس ببعض المسلمات في الرياض - إسلامه عندي بعد أن أعلنه عند الأخ عبدالله بن مشرف العمري المقيم في الرياض، بعدما قرأ المذكور على المصابة وخطاب الجنى وذكره بالله ووعظه وأخبره أن الظلم حرام وكبيرة عظيمة ودعاه إلى الإسلام لما أخبره الجنى أنه كافر بودي ودعاه إلى الخروج منها، فاقتنع الجنى بالدعوة وأعلن إسلامه عند عبدالله المذكور، ثم رغب عبدالله المذكور وأولياء المرأة أن يحضروا عندي بالمرأة حتى أسمع إعلان إسلام الجنى فحضرروا عندي فسألته عن أسباب دخوله فيها فأخبرني بالأسباب ونطق بلسان المرأة لكنه كلام رجل وليس كلام امرأة، وهي في الكرسي الذي بجواري وأخوها وأختها وعبدالله بن مشرف المذكور وبعض المشايخ

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٣٠٨ - ٢٩٩/٣).

يشهدون ذلك ويسمعون كلام الجني، وقد أعلن إسلامه صريحاً وأخبر أنه هندي بوذي الديانة، فنصحته وأوصيته بتقوى الله، وأن يخرج من هذه المرأة ويبتعد عن ظلمها، فأجباني إلى ذلك، وقال: أنا مقتنع بالإسلام، وأوصيته أن يدعو قومه للإسلام بعدما هداه الله له فوعد خيراً وغادر المرأة وكان آخر كلمة قالها: السلام عليكم. ثم تكلمت المرأة بلسانها المعتمد وشعرت بسلامتها وراحتها من تعبه. ثم عادت إلى بعد شهر أو أكثر مع أخويها وحالها وأختها وأخبرتني أنها في خير وعافية وأنه لم يعد إليها والحمد لله، وسألتها عما كانت تشعر به حين وجوده بها فأجبت بأنها كانت تشعر بأفكار رديئة مخالفة للشرع وتشعر بميل إلى الدين البوذي والاطلاع على الكتب المؤلفة فيه، ثم بعدما سلمها الله منه زالت عنها هذه الأفكار ورجعت إلى حالها الأولى البعيدة من هذه الأفكار المنحرفة. وقد بلغني عن فضيلة الشيخ علي الطنطاوي أنه أنكر مثل حدوث هذا الأمر وذكر أنه تدجيل وكذب، وأنه يمكن أن يكون كلاماً مسجلاً مع المرأة ولم تكن نطقت بذلك، وقد طلبت الشريط الذي سجل فيه كلامه وعلمت منه ما ذكر، وقد عجبت كثيراً من تجويزه أن يكون ذلك مسجلاً مع أنني سألت الجني عدة أسئلة وأجب عنها، فكيف يظن عاقل أن المسجل يسأل ويجيب، هذا من أقبح الغلط ومن تجويز الباطل، وزعم أيضاً في كلمته أن إسلام الجني على يد الإنسني يخالف قول الله تعالى في قصة سليمان: ﴿وَهَبَ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾ [ص: ٢٥]، ولا شك أن هذا غلط

منه أيضاً هداه الله وفهم باطل فليس في إسلام الجن على يد الإنساني ما يخالف دعوة سليمان. فقد أسلم جم غفير من الجن على يد النبي ﷺ.

وقد أوضح الله ذلك في سورة الأحقاف وسورة الجن وثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الشيطان عرض لي فشد علي ليقطع الصلاة علي فأمكتني الله منه فذعنته ولقد همت أن أوثقه إلى سارية حتى تصبحوا فتنظروا إليه فذكرت قول أخي سليمان عليه السلام: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْعِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾ [ص: ٣٥] فرده الله خاسئاً» هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم: «إن عفريتاً من الجن جعل يفتك علي البارحة ليقطع علي الصلاة، وإن الله أمكتني منه فذعنته فلقد همت أن أربطه إلى جنب سارية من سواري المسجد حتى تصبحوا فتنظرون إليه أجمعون أو كلكم ثم ذكرت قول أخي سليمان: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْعِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾ فرده الله خاسئاً». وروى النسائي على شرط البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يصلی فأناه الشيطان فأخذه فصرعه فاخته، قال رسول الله ﷺ: «حتى وجدت برد لسانه على يدي ولو لا دعوة سليمان لأصبح موثقاً حتى يراه الناس» ورواه أحمد وأبوداود من حديث أبي سعيد، وفيه: «فأهويت بيدي فما زلت أخته حتى وجدت برد لعابه بين أصبعي هاتين الإبهام والتي تليها». وخرج البخاري في صحيحه تعليقاً مجزوحاً به (ج٤ ص ٤٨٧) من الفتح عن أبي هريرة رضي الله عنه

أنه قال: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام فأخذته فقلت: والله لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ، قال: إني محتاج وعلىي عيال ولي حاجة شديدة، قال: فخليت عنه، فأصبحت، فقال رسول الله ﷺ: «يا أبا هريرة، ما فعل أسيرك البارحة؟» قلت: يا رسول الله، شكا حاجة شديدة وعيالاً فرحمته فخليت سبيله. قال: «أما إنه قد كذبك وسيعود»، فعرفت أنه سيعود؛ لقول رسول الله ﷺ، فرصلته فجاء يحثو من الطعام، فأخذته فقلت: لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ، قال: دعني فإني محتاج وعلىي عيال ولا أعود، فرحمته فخليت سبيله، فأصبحت فقال لي رسول الله ﷺ: «يا أبا هريرة، ما فعل أسيرك البارحة؟» قلت: يا رسول الله، شكا حاجة شديدة وعيالاً فرحمته وخليت سبيله. قال: «أما إنه قد كذبك وسيعود» فرصلته الثالثة، فجاء يحثو من الطعام فأخذته فقلت: لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ، وهذا آخر ثلاث مرات، أنك تزعم لا تعود ثم تعود.. قال: دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها، قلت: ما هي؟ قال: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي «الله لا إله إلا هو الحي القيوم» [البقرة: ٢٥٥] حتى تختم الآية فإنك لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح، فخليت سبيله، فأصبحت، فقال لي رسول الله ﷺ: «ما فعل أسيرك البارحة؟» قلت: يا رسول الله، زعم أن يعلمني كلمات ينفعني الله بها فخليت سبيله، قال: «ما هي؟» قلت: قال لي: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي من أولها حتى تختم

الآية: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُومُ ﴾ وقال لي: لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح - وكانوا أحقر من شيء على الخير - فقال النبي ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مِنْ تَخَاطِبِكَ مِنْذِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يَا أَبَا هَرِيرَةَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ».

وقد أخبر النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه الشیخان عن صفة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم».

وروى الإمام أحمد رحمه الله في المسند (ج ٤ ص ٢١٦) بإسناد صحيح: «أن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه قال: يا رسول الله، حال الشيطان بيني وبين صلاتي وبين قراءتي، قال: «ذاك شيطان يقال له خنزب، فإذا أنت حسته فتعود بالله منه واتقل عن يسارك ثلاثة» قال: ففعلت ذاك فأذبه الله عز وجل عني. كما ثبت في الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ أن كل إنسان معه قرين من الملائكة وقرين من الشياطين حتى النبي ﷺ إلا أن الله أعانه عليه فأسلم فلا يأمره إلا بخير. وقد دل كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ وإجماع الأمة على جواز دخول الجن بالإنسي وصرعه إياه، فكيف يجوز لمن يتسب إلى العلم أن ينكر ذلك بغير علم ولا هدى، بل تقليداً لبعض أهل البدع المخالفين لأهل السنة والجماعة؟ فالله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وأنا أذكر لك أيها القارئ ما تيسر من كلام أهل العلم في ذلك إن شاء الله.

بيان كلام المفسرين رحمهم الله في قوله تعالى: ﴿ أَلَّذِينَ

يَأْكُلُونَ أَرْبَوَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ^{٤٤}» :

قال أبو جعفر بن جرير رحمة الله في تفسير قوله تعالى: «الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَوَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ» ما نصه: يعني بذلك يخبله الشيطان في الدنيا وهو الذي يخنقه فيصرعه «من المس» يعني: من الجنون. وقال البغوي رحمة الله في تفسير الآية المذكورة ما نصه: «لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ» أي: الجنون. يقال مس الرجل فهو ممسوس إذا كان مجنوناً. اهـ.

وقال ابن كثير رحمة الله في تفسير الآية المذكورة ما نصه: «الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَوَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ» أي: لا يقومون من قبورهم يوم القيمة إلا كما يقوم المتصروع حال صرعه وتخبط الشيطان له وذلك أنه يقوم قياماً منكراً. وقال ابن عباس رضي الله عنه أكل الربا يبعث يوم القيمة مجنوناً يخنق، رواه ابن أبي حاتم، قال: وروى عن عوف بن مالك وسعيد بن جبير، والسدي، والربيع بن أنس، وقتادة، ومقاتل بن حيان نحو ذلك. انتهى المقصود من كلامه رحمة الله.

وقال القرطبي رحمة الله في تفسيره على قوله تعالى: «الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَوَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ» في هذه الآية دليل على فساد إنكار من أنكر الصرع من جهة الجن وزعم أنه من فعل الطبائع، وأن الشيطان لا يسلك في الإنسان ولا يكون منه مس. اهـ. وكلام المفسرين في هذا المعنى كثير من

أراده وجده.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه [إيضاح الدلالة في عموم الرسالة للثقلين] الموجود في مجموع الفتاوى (ج ١٩ ص ٩ إلى ص ٦٥) ما نصه بعد كلام سبق: «ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجبائي وأبي بكر الرازي وغيرهما دخول الجن في بدن المتصروع ولم ينكروا وجود الجن، إذا لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول كظهور هذا وإن كانوا مخطئين في ذلك. ولهذا ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون أن الجن يدخل في بدن المتصروع، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَوَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَيْنَ﴾ وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي إن قوماً يزعمون أن الجن لا يدخل في بدن الإنساني، فقال: يا بني يكذبون هو ذا يتكلم على لسانه. وهذا مبسوط في موضعه». وقال أيضاً رحمه الله في (ج ٢٤) من الفتاوى (ص ٢٧٦ - ٢٧٧) ما نصه: «وجود الجن ثابت بكتاب الله وسنة رسوله واتفاق سلف الأمة وأئمتها وكذلك دخول الجن في بدن الإنسان ثابت باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَوَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَيْنَ﴾ وفي الصحيح عن النبي ﷺ أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم».

وقال عبدالله ابن الإمام أحمد بن حنبل: «قلت لأبي: إن أقواماً يقولون: إن الجن لا يدخل بدن المتصروع، فقال: يا بني،

يكذبون، هو ذا يتكلم على لسانه»، وهذا الذي قاله أمر مشهور، فإنه يصرع الرجل فيتكلم بلسانه لا يعرف معناه، ويضرب على بدنه ضرباً عظيماً لو ضرب به جمل لأنثر به أثراً عظيماً، والمصروع مع هذا لا يحس بالضرب ولا بالكلام الذي يقوله، وقد يجر المصروع غير المصروع ويجر البساط الذي يجلس عليه ويتحول الآلات وينقل من مكان إلى مكان، ويجري غير ذلك من الأمور من شاهدها أفادته علمًا ضروريًا بأن الناطق على لسان الإنساني والمحرك لهذه الأجسام جنس آخر غير الإنسان.

وليس في أئمة المسلمين من ينكر دخول الجن في بدن المصروع، ومن أنكر ذلك وادعى أن الشرع يكذب ذلك فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما ينفي ذلك». اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمة الله تعالى في كتابه [زاد المعاد في هدي خير العباد] (ج ٤ ص ٦٦ إلى ٦٩) ما نصه: «الصرع صرع عصان: صرع من الأرواح الخبيثة الأرضية، وصرع من الأخلاط الرديئة، والثاني: هو الذي يتكلم فيه الأطباء في سببه وعلاجه.

وأما صرع الأرواح، فأئمتهم وعقلاوهم يعترفون به. ولا يدفعونه. ويعرفون بأن علاجه بمقابلة الأرواح الشريرة الخيرة العلوية لتلك الأرواح الشريرة الخبيثة فتدافع آثارها، وتعارض أفعالها وتطبلها. وقد نص على ذلك بقراط في بعض كتبه. فذكر بعض علاج الصرع. وقال: «هذا إنما ينفع من الصرع الذي سببه الأخلاط والمادة، وأما الصرع الذي يكون من الأرواح فلا ينفع فيه هذا العلاج.

وأما جهله الأطباء وسقطهم وسفلتهم ومن يعتقد بالزندة فضيلة فأولئك ينكرون صرخ الأرواح، ولا يقرون بأنها تؤثر في بدن المتصروع وليس معهم إلا الجهل، وإنما ليس في الصناعة الطبية ما يدفع ذلك، والحس والوجود شاهد به، وإنحالتهم ذلك على غلبة بعض الأخلاط هو صادق في بعض أقسامه لا في كلها.

إلى أن قال: وجاءت زنادقة الأطباء فلم يثبتوا إلا صرخ الأخلاط وحده ومن له عقل ومعرفة بهذه الأرواح وتأثيراتها يضحك من جهل هؤلاء وضعف عقولهم».

وعلاج هذا النوع يكون بأمررين: أمر من جهة المتصروع، وأمر من جهة المعالج، فالذى من جهة المتصروع: يكون بقوة نفسه، وصدق توجيهه إلى فاطر هذه الأرواح وبيارتها، والتعود الصحيح الذى قد تواتأ عليه القلب واللسان، فإن هذا نوع محاربة، والمحارب لا يتم له الانتصار من عدوه بالسلاح إلا بأمررين: أن يكون السلاح صحيحاً في نفسه جيداً وأن يكون الساعد قوياً، فمتي تخلف أحدهما لم يغنم السلاح كثير طائل. فكيف إذا عدم الأمران جمِيعاً، ويكون القلب خراباً من التوحيد والتوكُل والتقوى والتوجيه، ولا سلاح له.

والثاني من جهة المعالج: بأن يكون فيه هذان الأمران أيضاً حتى أن من المعالجين من يكتفي بقوله: (اخْرُجْ مِنْهُ) أو يقول: (بِسْمِ اللَّهِ) أو يقول: (لَا حُوْلَّ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقول: «اخْرُجْ عَدُوَّ اللَّهِ، أَنَا رَسُولُ اللَّهِ».

وشاهدت شيخنا يرسل إلى المتصروع من يخاطب الروح التي فيه. ويقول: قال لك الشيخ: أخرجني، فإن هذا لا يحل لك، فيفيق المتصروع، وربما خاطبها بنفسه وربما كانت الروح ماردة فيخرجها بالضرب. فيفيق المتصروع ولا يحس بألم، وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مراراً... إلى أن قال: وبالجملة، فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا ينكره إلا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة، وأكثر تسلط الأرواح الخبيثة على أهله تكون من جهة قلة دينهم وخراب قلوبهم وأسلتهم من حقائق الذكر والتعاويذ والتحصينات النبوية والإيمانية، فتلقي الروح الخبيثة الرجل أعزل لا سلاح معه وربما كان عرياناً فيؤثر فيه هذا...». انتهى المقصود من كلامه رحمة الله.

وبما ذكرناه من الأدلة الشرعية وإجماع أهل العلم من أهل السنة والجماعة على جواز دخول الجن بالإنسي، يتبين للقراء بطلان قول من أنكر ذلك وخطأ فضيلة الشيخ علي الطنطاوي في إنكاره ذلك.

وقد وعد في كلمته أنه يرجع إلى الحق متى أرشد إليه، فلعله يرجع إلى الصواب بعد قراءته ما ذكرنا، نسأل الله لنا ولهم الهدى وال توفيق. وما ذكرنا أيضاً يعلم أن ما نقلته صحيفة الندوة في عددها الصادر في ١٤٠٧/١٠ عن الدكتور محمد عرفان من أن كلمة جنون اختفت من القاموس الطبي، وزعمه أن دخول الجن في الإنساني ونطقه على لسانه أنه مفهوم علمي خاطئ

مائة في المائة. كل ذلك باطل نشاً عن قلة العلم بالأمور الشرعية وبما قرره أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وإذا خفي هذا الأمر على كثير من الأطباء لم يكن ذلك حجة على عدم وجوده بل يدل ذلك على جهلهم العظيم بما علمه غيرهم من العلماء المعروفين بالصدق والأمانة وال بصيرة بأمر الدين، بل هو إجماع من أهل السنة والجماعة، كما نقل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية عن جميع أهل العلم، ونقل عن أبي الحسن الأشعري أنه نقل ذلك عن أهل السنة والجماعة ونقل ذلك أيضاً عن أبي الحسن الأشعري العلامة أبو عبدالله محمد بن عبد الله الشبيط الحنفي المتوفي سنة (٧٩٩هـ) في كتابه [آكام المرجان في غرائب الأخبار وأحكام الجان] في الباب الحادي والخمسين من كتابه المذكور.

وقد سبق في كلام ابن القيم رحمة الله أن أئمة الأطباء وعقلاءهم يعترفون به ولا يدفعونه، وإنما أنكر ذلك جهلة الأطباء وسقطهم وسفلتهم وزنادقتهم. فاعلم ذلك أيها القارئ وتمسك بما ذكرناه من الحق ولا تغتر بجهلة الأطباء وغيرهم ولا بمن يتكلم في هذا الأمر بغير علم ولا بصيرة، بل بالتقليد لجهلة الأطباء وبعض أهل البدع من المعتزلة وغيرهم، والله المستعان..

تنبيه

قد دلَّ ما ذكرنا من الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ ومن كلام أهل العلم على أن مخاطبة الجني ووعظه وتذكيره

ودعوته للإسلام وإجابته إلى ذلك ليس مخالفًا لما دل عليه قوله تعالى عن سليمان عليه الصلاة والسلام في سورة ص أنه قال: ﴿رَبِّيْ أَغْفِرْ لِي وَهَبْ لِيْ مُنْكَارًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِيْ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ﴾ [ص: ٣٥]، وهكذا أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر وضربه إذا امتنع من الخروج كل ذلك لا يخالف الآية المذكورة بل ذلك واجب من باب دفع الصائل ونصر المظلوم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما يفعل ذلك مع الإنساني.. وقد سبق في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ: ذَعَتَ الشَّيْطَانَ حَتَّى سَالَ لَعَابَهُ عَلَى يَدِهِ الشَّرِيفَةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَالَ: «لَوْلَا دُعَوَةُ أَخِي سَلِيمَانَ لَأَصْبَحَ مَوْثِقًا حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ» وفي رواية لمسلم من حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنْ عَدُوَ اللَّهِ إِبْلِيسَ جَاءَ بِشَهَابَ مِنْ نَارٍ لِيَجْعَلَهُ فِي وَجْهِي فَقَلَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، ثُمَّ قَلَتْ: أَعُنْكَ بِلَعْنَةِ اللَّهِ التَّامَّةِ فَلَمْ يَسْتَأْخِرْ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، ثُمَّ أَرْدَتْ أَخْذَهُ، وَاللَّهُ لَوْلَا دُعَوَةُ أَخِي سَلِيمَانَ لَأَصْبَحَ مَوْثِقًا يَلْعَبُ بِهِ وَلَدَانُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. وهكذا كلام أهل العلم، وأرجو أن يكون فيما ذكرناه كفاية ومقنع لطالب الحق، وأسأل الله باسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقنا وسائر المسلمين للفقه في دينه، والثبات عليه، وأن يمن علينا جمِيعاً بإصابة الحق في الأقوال والأعمال، وأن يعيذنا وجميع المسلمين من القول عليه بغير علم، ومن إنكار ما لم نحط به علمًا، إنه ولئِ ذلك والقادر عليه وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان.

ايضاح وتکذیب حول مسألة تلبس الجنی بالانسی^(١)

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، أما بعد: فلقد اطلعت على ما نشرته صحيفة (المسلمون)، في عددها الصادر في يوم الجمعة ١٤١٦/٣/٨ من الأسئلة الموجهة إلى (...)، وأجبوبته عنها، وهذا نص ما ذكرته الصحيفة:

- القرآن ليس شفاء لجميع الأمراض العضوية والنفسية.
- ابن باز شيخي وأقرّني على مذهبي الجديد.
- أتحدى معالجة السرطان بالقرآن.

س: هل تعتبر جريان الشيطان من ابن آدم الوارد في الحديث جرياناً غير حسي؟

ج: نعم، فعندنا نصوص تدل على هذا، ثم هو استعارة كما قال العلماء، فالحديث الوارد لا يفيد جريان الحسي، ولو سلمنا جدلاً بأنه جريان حسي، فهو خاص بالموسوس؛ لأنّ الرسول ﷺ قاله في الموسوس.

س: إذاً ما زلت تصر على أن الجني لا يمكن أن يتلبس بانسني

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٨/٥٧ - ٦٤).

بأي حال من الأحوال؟

ج: أبداً لا يمكن أن يتلبس الجني بالإنسني.

س: إذاً أنت لا ت تعرض إلا على من يقرأ على من به جني؟

ج: نعم. أنا لما كنت في أبيها ألقيت محاضرة بذلك، وكانت في أبيها قبلها، وقد ناقشت البعض فكان يرى عدم التلبس وأراه، ولما عدت لرأيه ألقيت المحاضرة في أبيها وكتب عنها، فعندما الشيخ عبدالعزيز بن باز حفظه الله، لما سمع بذلك استغرب وتأثر لما سمع بهذا، فاستدعاي، فذهبت إليه بالطائف فقلت له: ياشيخ، أريدك تستمع إلى ما توصلت إليه - والشيخ حفظه الله رجل عاقل وحبيب وعالم جليل - فاستمع إلى ما قلت من أوله إلى آخره، فقال لي: والله الحق معك، ويجب أن تسير على هذا المنهج ولا تبالي بأحد.

س: قال لك: الحق معك. أي: أن الجن لا يتلبس بالإنسني؟

ج: الموضوع ككل لما شرحته له، فخرجت من عند الشيخ ابن باز وكتبت في الصحفة: (إخراج الجن من بدن الإنسان ادعاء كاذب) فالشيخ ابن باز لديه خلفية، ولو خالفني لرد عليَّ في هذا الموضوع، ولكنني بعد أن استوثقت من سماحة الشيخ ابن باز حفظه الله، وأنه قال لي: (اكتب هذه المعلومات)، فبدأت بهذا الموضوع.

هذه خلاصة ما ذكرته الصحفة عن المذكور في عددها في التاريخ المذكور.

فأقول: إن ما ذكره عنى المذكور من تصحيح مذهبة، قول باطل وكذب لا أساس له من الصحة، وقد نصحته حين اجتمع بي منذ سنة أو أكثر أن يُفَضِّل القول في ذلك، وأن يعترف بتلبس الجن بالانسي كما هو الحق الذي أجمع عليه العلماء، ونقله أبوالحسن الأشعري عن أهل السنة، ونقله شيخ الإسلام ابن تيمية عن جميع أهل العلم، كما في الفتاوى (ج ١٩ من ص ٩ إلى ص ٦٥)، وقد أوضحت لعلي المذكور: أنه ليس كل ما يدعوه الناس من تلبس الجن بالانسي صحيحاً، بل ذلك تارة يكون صحيحاً في بعض الأحيان، ويكون غير صحيح في أحيان أخرى؛ بسبب أمراض تعتري الإنسان في رأسه تفقد الشعور فيعالج ويشفي، وقد لا يشفى ويموت على اختلال عقله، وقد يختل العقل بأسباب ووساوس كثيرة تعتري الإنسان، فالواجب: التفصيل، وقد أوضح ذلك ابن القيم رحمة الله في (زاد المعاد)، وقد حصل لشخص من سكان الدلم - حين كنت في قضاء الخرج - خلل في عقله فلما عرض على المختصين ذكروا أن سبب ذلك فتق في الرأس فكوي وبرئ من ذلك ياذن الله.

وهذا نص كلام شيخ الإسلام رحمة الله في الفتاوى في المجلد المذكور، قال ما نصه بعد كلام سبق: «ولهذا أنكر طائفه من المعتزلة؛ كالجبائي، وأبي بكر الرازي، وغيرهما دخول الجن في بدن المتصروع، ولم ينكروا وجود الجن، إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول ﷺ كظهور هذا، وإن كانوا مخطئين في ذلك،

ولهذا ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون: إن الجن يدخل في بدن المتصروع، كما قال تعالى: **﴿أَلَّذِينَ يَأْكُلُونَ الْرِّبَوَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمُنَسِّ﴾** الآية [البقرة: ٢٧٥].

وقال عبدالله بن الإمام أحمد: قلت لأبي: إن قوماً يزعمون أن الجن لا يدخل في بدن الإنساني، فقال: يا بني، يكذبون، هو ذا يتكلم على لسانه، وهو مبسوط في موضعه^(١).

وقال أيضاً رحمة الله، في المجلد الرابع والعشرين من الفتاوى (ص ٢٧٦، ٢٧٧) ما نصه: «وجود الجن ثابت بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ واتفاق سلف الأمة وأئمتها، وكذلك دخول الجن في بدن الإنسان ثابت باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة، قال الله تعالى: **﴿أَلَّذِينَ يَأْكُلُونَ الْرِّبَوَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمُنَسِّ﴾** [البقرة: ٢٧٥].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَبْنَاءِ آدَمَ مَجْرِي الدَّمِ»... إلى أن قال رحمة الله: وليس في أئمة المسلمين من ينكر دخول الجن في بدن المتصروع، ومن أنكر ذلك وادعى أن الشرع يكذب ذلك فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما ينفي ذلك... إلخ.

وبما ذكرنا يعلم بطلان ما ذهب إليه المذكور من إنكار دخول

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٩/١٢).

الجن في بدن الإنسان، ويعلم كذب علي في دعواه أنني صدقته في ذلك وصححت مذهبة، وقد كتبت في ذلك ردًا على من أنكر دخول الجن في بدن الإنسي منذ سنوات، ونشر ذلك في كتابي: (مجموع فتاوى ومقالات متنوعة)، في المجلد الثالث (ص ٢٩٩-٣٠٨) فمن أحب أن يطلع عليه فليراجعه في محله المذكور.

وأما قول المذكور: لو أنكر علي لرد علي، فجوابه: أنه ليس كل ما نشر في الصحف من الأخطاء أطلع عليه؛ لكثره ما ينشر في الصحف، وكثرة مشاغلي عن الاطلاع على ذلك، والله ولي التوفيق، ونسأله سبحانه أن يحفظنا من الخطأ والزلل في القول والعمل.

وأما إنكار المذكور كون القرآن الكريم شفاء لبعض الأمراض البدنية فهو أيضاً قول باطل، وقد أوضح الله سبحانه أن كتابه شفاء في كتابه العظيم، فقال سبحانه في سورة بني إسرائيل: ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [٨٢] ، وقال سبحانه في سورة فصلت: ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدَىٰ وَشِفَاءٌ ﴾ الآية [فصلت: ٤٤].

والآياتتان الكريمتان المذكورتان تعمان شفاء القلوب وشفاء الأبدان، ولكن لحصول الشفاء بالقرآن وغيره شروط وانتفاء موانع في المعالج والمعالج، وفي الدواء، فإذا توفرت الشروط وانتفت الموانع حصل الشفاء بإذن الله، كما قال النبي ﷺ: «لكل داء دواء».

فإذا أصيب دواء الداء برأي بإذن الله^(١) رواه مسلم.

وكم يرى من الناس لا تنفعه الأسباب ولا الرقية بالقرآن ولا غيره؛ لعدم توافر الشروط، وعدم انتفاء الموضع، ولو كان كل مريض يشفى بالرقية أو بالدواء لم يمت أحد، ولكن الله سبحانه هو الذي بيده الشفاء فإذا أراد ذلك يسر أسبابه، وإذا لم يشاً ذلك لم تنفعه الأسباب، وقد ثبت عنه عليه السلام من حديث عائشة رضي الله عنها أنه كان إذا اشتكي شيئاً فرأى في كفيه عند النوم سورة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وسورة: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، وسورة: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ثلاث مرات، ثم يمسح بهما على ما استطاع من جسده في كل مرة بادئاً برأسه ووجهه وصدره، وفي مرض مorte عليه الصلاة والسلام كانت عائشة رضي الله عنها تقرأ هذه السور الثلاث في يديه عليه الصلاة والسلام ثم تمسح بهما رأسه ووجهه وصدره رجاء بركتهما، وما حصل فيهما من القراءة، فتوفي عليه السلام في مرضه ذلك؛ لأن الله سبحانه لم يرد شفاءه من ذلك المرض؛ لأنه قد قضى في عمله سبحانه وقدره السابق أنه يموت بمرضه الأخير عليه الصلاة والسلام، وثبت عنه عليه السلام أنه قال: «الشفاء في ثلاث: شربة عسل، أو شرطة محجم، أو كبة نار، وما أحب أن أكتوي».

ويمكن أن كثيراً من الناس قد يعالج بهذه الثلاثة ولا يحصل له الشفاء، لأن الله سبحانه لم يقدر له ذلك، وهو سبحانه الحكم

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، ١٤/١٥٩.

العدل ما شاء كان وما لم يشاً لم يكن، وفي الصحيحين أن رجلاً من الصحابة رضي الله عنهم مروا على قوم من العرب وقد لدغ سيدهم، فسعوا له بكل شيء لا ينفعه، فسألوا الركب المذكور هل فيكم راقٍ؟ فقالوا: نعم، وشرطوا لهم جعلاً على ذلك، فرقاهم بعضهم بفاتحة الكتاب فشفاء الله في الحال، وقام كأنما نشط من عقال، فقال الذي رقى لأصحابه: لا نفعل شيئاً في الجعل حتى نسأل النبي ﷺ. وكان أصحاب اللدغ لم يضيوفهم فلهذا شرطوا عليهم الجعل - فلما قدموا على النبي ﷺ أخبروه بما فعلوا، فقال: «قد أصبتم واضربوا لي معكم بسهم»، ففي هذا الحديث الرقيقة بالقرآن، وقد شفى الله المريض في الحال، وصوبيهم النبي ﷺ في ذلك، وهذا من الاستثناء بالقرآن من مرض الأبدان.

وقد أخبر الله سبحانه في آية أخرى في سورة يونس أن الوحي شفاء لما في الصدور، وهي قوله سبحانه: ﴿يَنَبِّئُهَا النَّاسُ فَدَجَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَشَفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، وكون القرآن شفاء لما في الصدور لا يمنع كونه شفاء لمرض الأبدان، ولكن شفاءه لما في الصدور أعظم الشفائين وأهمهما، ومع ذلك فأكثر الناس لم يشف صدره بالقرآن ولم يوفق للعمل به، كما قال سبحانه في سورة سبحان: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]، وذلك بسبب إعراضهم عنه وعدم قبول الدعوة إليه.

وقد قام النبي ﷺ في مكة ثلاثة عشرة سنة يعالج المجتمع

بالقرآن ويتلوه عليهم ويدعوهم إلى العمل به فلم يقبل ذلك إلا القليل، كما قال الله سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِنِّي لَشَّا ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سـا: ٢٠]، وقال سبحانه: ﴿ وَمَا أَكَثَرُ أَنَّاسًا إِنَّمَا وَلَوْ حَرَضْتَ إِيمَانَهُمْ ﴾ [يوسف: ١٠٣]، فالقرآن شفاء للقلوب والأبدان، ولكن لمن أراد الله هدايته، وأما من أراد الله شقاوته فإنه لا ينتفع بالقرآن ولا بالسنة ولا بالدعاة إلى الله سبحانه؛ لما سبق في علم الله من شقاوته وعدم هدايته، كما قال سبحانه: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونُنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وقال سبحانه: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَيْعَانٌ ﴾ الآية [يونس: ٩٩]، وقال سبحانه: ﴿ فَإِنَّمَا تَذَهَّبُونَ ﴿٦٦﴾ إِنَّهُمْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [سـاء: ٦٦]، ﴿ وَمَا نَشَاءُ مِنْ إِلَّا أَنْ يَشَاءُ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الكـرـير: ٢٩-٢١]. والآيات في هذا المعنى كثيرة، وهكذا الأحاديث الصحيحة.

وأما تأويل (....) الحديث: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم» بأنه على سبيل الاستعارة، كما حكاه الحافظ ابن حجر في الفتح عن بعضهم، أو أن ذلك بالنسبة لبعض الموسوين، كما قاله المذكور، فهو قول باطل، والواجب: إجراء الحديث على ظاهره وعدم تأويله بما يخالف ظاهره؛ لأن الشيطان أجناس لا يعلم تفاصيل خلقتهم وكيفية تسلطهم على بني آدم إلا الله سبحانه، فالمشروع لكل مسلم: الاستعاذه به سبحانه من شرهم، والاستقامة على الحق، واستعمال ما شرعه الله من الطاعات والأذكار والتعوذات الشرعية، وهو سبحانه الواقي والمعين لمن استعاذه به

ولجأ إليه، لا رب سواه، ولا إله غيره، ولا حول ولا قوة إلا به.
ونسأل الله سبحانه أن يثبتنا على دينه، وأن يعيذنا وجميع
المسلمين من اتباع الهوى ونزعات الشيطان، وأن ينصر دينه ويعلي
كلمته، وأن يوفق المسلمين لكل خير، وأن يمنحهم الفقه في
الدين، وأن يولي عليهم خيارهم، وأن يصلح قادتهم، إنه سميع
قريب.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآلـه وصحبه، ومن تبعهم
بإحسان إلى يوم الدين.



أَنْسَى

أَنْسَى مُؤْمِنَةً مُؤْمِنَةً

أَنْسَى مُؤْمِنَةً مُؤْمِنَةً

أَنْسَى مُؤْمِنَةً مُؤْمِنَةً

أَنْسَى مُؤْمِنَةً مُؤْمِنَةً

بِسْمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

أَنْسَى مُؤْمِنَةً مُؤْمِنَةً

مشروعية الحجاب^(١)

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد اطلعت على ما كتبه المدعو: (...) في بعض الصحف وما يدعى من تحليل لما حرمه الله، وخاصة ما نشره في زاوية (يوميات) في جريدة الأهرام في الأعداد (٣٦٩٩٢) و(٣٦٩٩٣) و(٣٦٩٩٤) و(٣٦٩٩٦) من تحامله على الحجاب والنقاب، والدعوة إلى السفور، واعتبار الحجاب بدعة من البدع، واعتباره أنه من الزي، والزي مسألة تتعلق بالحرية الشخصية، وأن النساء كن يلبسن النقاب كتقليد متواتر، وأن الإسلام لم يأمر به ولم يشر إليه، وأن النساء كن يجالسن النبي ﷺ سافرات، ويعملن في التجارة والرعي وال الحرب سافرات، وأن العهد ظل كذلك طيلة عهد الخلفاء الراشدين، والدولة الأموية والعباسية، وأنه عندما اعتنق الأتراك الإسلام دخلوا بعاداتهم غير الإسلامية الموروثة عن قبائلهم مثل البرقع واليشمك، وفرضوها على العرب المسلمين فرضاً... إلى آخر ما كتبه لإباحة السفور وإنكار الحجاب وغير ذلك من الأباطيل والافتراضات وتحريف الأدلة وصرفها عن مدلولها الحقيقي.

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٥/٢٤٤ - ٢٣٣).

ومن المعلوم أن الدعوة إلى سفور المرأة عن وجهها دعوة باطلة ومنكرة شرعاً وعقلاً ومناهضة للدين الإسلامي ومعاديه له. والمسلم مدعو إلى كل ما من شأنه أن يزيد في حسناته ويقلل من سيئاته سرّاً وجهراً في كل أقواله وأفعاله، وأن يتبعد عن وسائل الفتنة ومزاولة أسبابها وغاياتها.

والعلماء مدعوون إلى نشر الخبر وتعليمه بكل مسمياته، سواء في ذلك العبادات والمعاملات والأداب الشرعية فردية كانت أو جماعية.

ودعاء السفور المروجون له يدعون إلى ذلك؛ إما عن جهل وغفلة وعدم معرفة لعواقبه الوخيمة، وإما عن خبث نية وسوء طوية لا يبعون بالأخلاق الفاضلة ولا يقيمون لها وزناً، وقد يكون عن عداوة وبغضه كما يفعل العملاء والأجراء من الخونة والأعداء فهم يعملون لهذه المفسدة العظيمة والجائحة الخطيرة، ليلاً ونهاراً، سرّاً وجهاً، جماعة وأفراداً، إنهم يدعون إلى تحرير المرأة من الفضيلة والشرف والحياء والغفاف إلى الدناءة والخسنة والرذيلة وعدم الحياة. والواجب الابتعاد عن مواقف الشر ومصائد الشيطان عملاً وقولاً باللسان والجنان.

وعلى المسلم الذي يوجه الناس أن يدعوهم إلى طريق الهدى والرشاد ويقر لهم من مواقف العصمة ويبعدهم عن الفتنة ومواقف التهم ليكون بذلك عالماً ربانياً. فقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لكميل بن زياد في وصيته له: «يا كميل،

الناس ثلاثة: عالم رباني، ومتعلم على سبيل النجاة، وهمج رعاع لا خير فيهم أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح مرسلة لا يهتدون بنور العلم ولا يلجمون إلى ركن وثيق».

والدعوة إلى السفور ورفض الحجاب دعوة لا تعود على المسلمين ذكورهم وإناثهم بخير في دينهم ولا دنياهم، بل تعود عليهم بالشر والفساد وكل ما يكرهه الله ويأبهاه. فالحكمة والخير للMuslimين جميعاً في الحجاب لا السفور في حال من الأحوال. وبما أن أصل الحجاب عبادة لأمر الإسلام ونهيه عن ضده في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ كما سنبينه فيما بعد إن شاء الله فهو أيضاً وقاية؛ لأنه يساعد على غض البصر الذي أمر الله سبحانه وتعالى بغضه ويساعد على قطع أطماع الفسقة الذين في قلوبهم مرض، ويبعد المرأة عن مخالطة الرجال ومداخلتهم، كما أنه يساعد على ستر العورات التي تثير في النفوس كوابن الشهوة.

والترج ليس تحرراً من الحجاب فقط بل هو والعياذ بالله تحرر من الالتزام بشرع الله وخروج على تعاليمه ودعوة للرذيلة، والحكمة الأساسية في حجاب المرأة هي درء الفتنة، فإن مباشرة أسباب الفتنة ودعاعيها وكل وسيلة توقع فيها؛ من المحرمات الشرعية، ومعلوم أن تعطية المرأة لوجهها ومفاتنها أمر واجب دل على وجوبه الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح.

فمن أدلة الحجاب وتحريم السفور من الكتاب قوله سبحانه وتعالى: «وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَقْضُضُنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَخْفَفَنَّ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبَدِّلْنَ

رِبَّنَتْهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جِبُوْهِنَّ وَلَا يُبَدِّيْنَ رِبَّنَتْهُنَّ إِلَّا لِبُعْوَلِهِنَّ أَوْ مَابَأَيْهِنَّ أَوْ مَابَأَيْهِ بَعْوَلِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بَعْوَلِهِنَّ أَوْ إِخْرَوْهِنَّ أَوْ بَنَى إِخْرَوْهِنَّ أَوْ بَنَى لَخَوْهِنَّ أَوْ نَسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانَهُنَّ أَوْ الْتَّيْعِينَ غَيْرَ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطَّفَلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا عَلَى عَوَّذَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبَنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِيْنَ مِنْ رِبَّنَتْهُنَّ وَتُؤْبَوْا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُوْنَ ﴿٢١﴾ [النور: ٢١].

فجاء في هذه الآية الكريمة ما يدل على وجوب الحجاب وتحريم السفور في موضعين منها: الأول: قوله تعالى: «وَلَا يُبَدِّيْنَ رِبَّنَتْهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» وهذا يدل على النهي عن جميع الإبداء لشيء من الزينة إلا ما استثنى وهو ملابسها الظاهرة وما خرج بدون قصد ويدل على ذلك التأكيد منه سبحانه وتعالى بتكريره النهي عن إبداء الزينة في نفس الآية.

والثاني: قوله تعالى: «وَلَيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جِبُوْهِنَّ»، فهو صريح في إدناه الخمار من الرأس إلى الصدر؛ لأن الوجه من الرأس الذي يجب تخميره عقلاً وشرعاً وعرفاً ولا يوجد أي دليل يدل على إخراج الوجه من مسمى الرأس في لغة العرب، كما لم يأت نص على إخراجه أو استثنائه بمنطق القرآن والسنة ولا بمفهومهما واستثناء بعضهم له وزعمهم بأنه غير مقصود في عموم التخمير مردود بالمفهوم الشرعي واللغوي ومدفوع بأقوال بقية علماء السلف والخلف، كما هو مردود بقاعدتين أو ضحهما علماء الأصول ومصطلح الحديث؛ إحداهما: أن حجة الإثبات مقدمة

على حجة النفي. والثانية: أنه إذا تعارض مبيع وحاضر قدم الحاضر على المبيع.

ولما كان الله سبحانه وتعالى يعلم ما في المرأة من وسائل الفتنة المتعددة للرجل أمرها بستر هذه الوسائل حتى لا تكون سبباً للفتنة فيطمع بها الذي في قلبه مرض.

والزينة المنهي عن إبدائها: اسم جامع لكل ما يحبه الرجل من المرأة ويدعوه للنظر إليها سواء في ذلك الزينة الأصلية أو المكتسبة التي هي كل شيء تحدثه في بدنها تجملاً وتزييناً.

وأما الزينة الأصلية: فإنها هي الثابتة كالوجه والشعر وما كان من مواضع الزينة كاليدين والرجلين والنحر وما إلى ذلك. وإذا كان الوجه أصل الزينة وهو بلا نزاع القاعدة الأساسية للفتنة بالمرأة، بل هو المورد والمصدر لشهوة الرجال فإن تحريم إبدائه أكد من تحريم كل زينة تحدثها المرأة في بدنها. قال القرطبي في تفسيره: الزينة على قسمين خلقية ومكتسبة:

فالخلقية: وجهها فإنه أصل الزينة وجمال الخلقة ومعنى الحيوانية لما فيه من المنافع وطرق العلوم.

وأما الزينة المكتسبة: فهي ما تحاول المرأة في تحسين خلقتها به كالثياب والحلبي والكحل والخضاب. اهـ.

وقال البيضاوي في تفسيره: «وَلَا يُبَدِّيَنَ زِينَتَهُنَّ» كالحلبي والثياب والأصباغ فضلاً عن مواضعها لمن لا يحل أن تُبَدِّي له. اهـ. فإذا كان الوجه هو أصل الزينة بلا نزاع في النقل والعقل، فإن

الله جلت قدرته حرم على المرأة إبداء شيء من زيتها، وهذا عموم لا مخصوص له من الكتاب والسنة ولا يجوز تخصيصه بقول فلان أو فلان فائي قول من أقوال الناس يخصص هذا العموم فهو مرفوض؛ لأن عموم القرآن الكريم والسنة المطهرة لا يجوز تخصيصه بأقوال البشر، ولا يجوز تخصيصه عن طريق الاحتمالات الظنية، أو الاجتهادات الفردية، فلا يخصص عموم القرآن إلا بالقرآن الكريم أو بما ثبت من السنة المطهرة أو بإجماع سلف الأمة، ولذلك نقول: كيف يسوغ تحريم الفرع وهو الزينة المكتسبة وإباحة الأصل وهو الوجه الذي هو الزينة الأساسية.

والمراد بقوله جل وعلا: «إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» كما قال بذلك ابن مسعود رضي الله عنه، وجمع من علماء السلف من المفسرين وغيرهم، «ما لا يمكن إخفاؤه» كالرداء والثوب وما كان يتعاطاه نساء العرب من الأقنعة التي تجلل ثيابها، وما يبدو من أسافل الثياب وما قد يظهر من غير قصد كما تقدمت الإشارة لذلك، فالمرأة من جهة من أن تبدي شيئاً من زيتها ومأمورة بأن تجتهد في الإخفاء لكل ما هو زينة.

وحيينما نهى سبحانه وتعالى المرأة عن إبداء شيء من زيتها إلا ما ظهر منها، علمها سبحانه وتعالى كيف تحيط مواضع الزينة بلف الخمار الذي تضعه على رأسها فقال: «وَلَيَصِرِّنَ مُخْمَرِهِنَ» يعني من الرأس وأعلى الوجه «عَلَى جُيُوبِهِنَ» يعني الصدور حتى تكون بذلك قد حفظت الرأس وما حوى والصدر من تحته وما بين ذلك من

الرقبة وما حولها لتضمن المرأة بذلك ستر الزينة الأصلية والفرعية . وفي قوله تعالى أيضاً في آخر هذه الآية: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَنْجُلِهِنَّ لِيَعْلَمَ مَا يُخْفِيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ الدلالة على تحريم سبحانه على المرأة ما يدعو إلى الفتنة حتى بالحركة والصوت . وهذا غاية في توجيه المرأة المسلمة ، وحث من الله لها على حفظ كرامتها ودفع الشر عنها .

ويشهد أيضاً لتحريم خروج الزينة الأصلية أو المكتسبة فعل رسول الله ﷺ بزوجته صفية ، وفعل أمهات المؤمنين ، وفعل النساء المؤمنات في عهد رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية وأية الأحزاب من الستر الكامل بالخمر والجلابيب ، وكانت النساء قبل ذلك يسفرن عن وجوههن وأيديهن حتى نزلت آيات الحجاب . . . وبذلك يعلم أن ما ورد في بعض الأحاديث من سفور بعض النساء كان قبل نزول آيات الحجاب فلا يجوز أن يستدل به على إباحة ما حرم الله؛ لأن الحجة في الناسخ لا في المنسوخ كما هو معلوم عند أهل العلم والإيمان .

ومن آيات الحجاب الآية السابقة من سورة النور ، ومنها قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿وَيَأْبَاهَا النِّسَاءُ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَائِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ مُدْنِتَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْقَنَ أَنْ يُعْرَفَنَ فَلَا يُؤْذِنُ وَكَانَ اللَّهُ عَنْهُو رَأِيْجِمَا﴾ [الأحزاب: ٥٩].

قال العلماء: الجلباب جمع جلباب وهو كل ثوب تشتمل به المرأة فوق الدرع والخمار لستر مواضع الزينة من ثابت ومكتسب .

وقوله تعالى: **﴿ذَلِكَ أَذْنَقَ أَنْ يُتَرَقَّنَ﴾** يدل على تخصيص الوجه؛ لأن الوجه عنوان المعرفة، فهو نص على وجوب ستر الوجه، وقوله تعالى: **﴿فَلَا يُؤْذِنُ﴾** هذا نص على أن في معرفة محسن المرأة إيذاء لها ولغيرها بالفتنة والشر، فلذلك حرم الله تعالى عليها أن تخرج من بدنها ما تعرف به محسنها أيا كانت، ولو لم يكن من الأدلة الشرعية على منع كشف الوجه إلا هذا النص منه سبحانه وتعالى لكان كافياً في وجوب الحجاب وستر مفاتن المرأة، ومن جملتها ووجهها، وهو أعظمها؛ لأن الوجه هو الذي تعرف به وهو الذي يجلب الفتنة.

قالت أم سلمة: «لما نزلت هذه الآية: **﴿يُذَرِّنَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَانِيهِنَّ﴾** خرج نساء الأنصار كأن على رؤوسهن الغربان من السكينة وعليهن أكسية سود يلبسنها». قال ابن عباس: «أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب ويبدين عيناً واحدة». وقال محمد بن سيرين: سألت عبيدة السلماني عن قول الله عز وجل: **﴿يُذَرِّنَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَانِيهِنَّ﴾** ففطى وجهه ورأسه وأبرز عينه اليسرى. وأقوال المفسرين في الموضوع كثيرة لا يتسع المقام لذكرها.

ومن آيات الحجاب أيضاً قوله تعالى: **﴿وَلَذِكْرَ مَتَّعَهُنَّ مَتَّعَهُنَّ فَسَتَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءَ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَنْتَهُ لَقْلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾** [الاذارب: ٥٣]

فهذه الآية نص واضح في وجوب تحجب النساء عن الرجال وسترهن منهم، وقد أوضح الله سبحانه في هذه الآية الحكمة في

ذلك وهي أن التحجب أظهر لقلوب الرجال والنساء وأبعد عن الفاحشة وأسبابها.

وهذه الآية عامة لأزواج النبي ﷺ وغيرهن من المؤمنات. قال القرطبي رحمه الله: «ويدخل في هذه الآية جميع النساء بالمعنى، وبما تضمنته أصول الشريعة من أن المرأة كلها عورة بدنها وصوتها فلا يجوز كشف ذلك إلا لحاجة كالشهادة عليها، أو داء يكون بيدها إلى غير ذلك من الآيات الدالة على وجوب الحجاب»، وقول القرطبي رحمه الله: إن صوت المرأة عورة؛ يعني إذا كان ذلك مع الخضوع، أما صوتها العادي فليس بعورة، لقول الله سبحانه: ﴿يَنْسَاءُ الَّتِي لَسْنَ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنْ أَنْتُمْ فَلَا تَخْضُعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]، فنها عن سبحانه عن الخضوع في القول لثلا يطمع فيهن أصحاب القلوب المريضة بالشهوة، وأذن لهن سبحانه في القول المعروف، وكان النساء في عهد النبي ﷺ يكلمه ويسأله عليه الصلاة والسلام، ولم ينكر ذلك عليهن، وهكذا كان النساء في عهد أصحاب النبي ﷺ يكلمن الصحابة ويستفتيهن فلم ينكروا ذلك عليهن، وهذا أمر معروف ولا شبهة فيه.

وأما الأدلة من السنة فمثنا:

ما ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ لما أمر بخروج النساء إلى مصلى العيد قلن: يا رسول الله، إحدانا لا يكون لها جلباب، فقال: «لتلبسها أختها من جلبابها» متفق عليه، فدل على أن المعتاد

عند نساء الصحابة ألا تخرج المرأة إلا بجلباب، وفي الأمر بلبس الجلباب دليل على أنه لابد من التستر والحجاب وكذا ما ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلِي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات بمروطهن ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفهن أحد من الغلس».

وقد أجمع علماء السلف على وجوب ستر المرأة المسلمة لوجهها وأنه عوره يجب عليها ستره إلا من ذي محرم. قال ابن قدامة في المغني: «والمرأة إحرامها في وجهها، فإن احتجت سدلت على وجهها»، وجملته أن المرأة يحرم عليها تغطية وجهها في إحرامها كما يحرم على الرجل تغطية رأسه، إلا ما روي عن أسماء أنها كانت تغطي وجهها وهي محرمة، وقد روى البخاري وغيره أن النبي ﷺ قال: «لا تتنقب المرأة ولا تلبس القفازين». فاما إذا احتجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريباً منها فإنها تسدل الثوب فوق رأسها على وجهها، لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان الركبان يمرون بنا ونحن محرمات مع رسول الله ﷺ فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفنا».

وإنما منعت المرأة المحرمة من البرقع والنقاب ونحوهما مما يصنع لستر الوجه خاصة ولم يمنع من الحجاب مطلقاً، قال أحمد: «إنما لها أن تسدل على وجهها فوق وليس لها أن ترفع الثوب من أسفل». اهـ.

وقال ابن رشد في (البداية): «وأجمعوا على أن إحرام المرأة في وجهها وأن لها أن تغطي رأسها وتستر شعرها، وأن لها أن تسلل ثوبها على وجهها من فوق رأسها سدلاً خفيفاً تستر به عن نظر الرجال إليها».

إلى غير ذلك من كلام العلماء. فيؤخذ من هذا ونحوه أن علماء الإسلام قد أجمعوا على كشف المرأة وجهها في الإحرام، وأجمعوا على أنه يجب عليها ستره بحضور الرجال، فحيث كان كشف الوجه في الإحرام واجباً فستره في غيره أوجب.

وكان أسماء رضي الله عنها تستر وجهها مطلقاً، وانتcab المرأة في الإحرام، لا يجوز لنهاية بِكَلَّة عن ذلك في الحديث المتقدم وهو من أعظم الأدلة على أن المرأة كانت تستر وجهها في الأحوال العادية ومعنى «لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين» أي: لا تلبس ما فصل وقطع وخيط لأجل الوجه، كالنقاب، ولأجل اليدين كالقفازين، لا أن المراد أنها لا تغطي وجهها وكفيها كما توهمنه البعض فإنه يجب سترهما لكن بغير النقاب والقفازين. هذا ما فسره به الفقهاء والعلماء ومنهم العلامة الصنعاني رحمه الله تعالى. وبهذا يعلم وجوب تحجب المرأة وسترها لوجهها وأنه يحرم عليها إخراج شيء من بدنها وما عليها من أنواع الزينة مطلقاً إلا ما ظهر من ذلك كله في حالة الاضطرار أو عن غير قصد كما سلف بيان ذلك، وهذا التحرير جاء لدرء الفتنة. ومن قال بسواه أو دعا إليه فقط غلط وخالف الأدلة الشرعية، ولا يجوز لأحد اتباع الهوى أو العادات

المخالفة لشرع الله سبحانه وتعالى؛ لأن الإسلام هو دين الحق والهدى والعدالة في كل شيء، وفيه الدعوة إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال والنهي عما يخالفها من مساوئ الأخلاق وسخن الأعمال. والله المستئول أن يوفقنا وجميع المسلمين لما يرضيه، وأن يعيذنا من شرور أنفسنا وسعيئات أعمالنا، إنه جواد كريم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.



حكم الاختلاط في التعليم^(١)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه،

أما بعد:

فقد اطلعت على ما نشرته جريدة السياسة الصادرة يوم ٢٤/٧/١٤٠٤هـ بعدها (٥٦٤٤) منسوباً إلى مدير جامعة صناعة (....) الذي زعم فيه أن المطالبة بعزل الطالبات عن الطلاب مخالفة للشريعة، وقد استدل على جواز الاختلاط بأن المسلمين من عهد الرسول ﷺ كانوا يؤدون الصلاة في مسجد واحد، الرجل والمرأة، وقال: «ولذلك فإن التعليم لابد أن يكون في مكان واحد»، وقد استغربت صدور هذا الكلام من مدير لجامعة إسلامية في بلد إسلامي يطلب منه أن يوجه شعبه من الرجال والنساء إلى ما فيه السعادة والنجاة في الدنيا والآخرة فإنما الله وإنما إليه راجعون ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا شك أن هذا الكلام فيه جنابة عظيمة على الشريعة الإسلامية؛ لأن الشريعة لم تدع إلى الاختلاط حتى تكون المطالبة بمنعه مخالفة لها، بل هي تمنعه وتشدد في ذلك كما قال الله تعالى: ﴿وَقَرَنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْ تَبَرَّجْ الْجَنِحِلَيَّةُ الْأُولَى﴾ الآية [الاحزاب: ٣٣]،

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٤/٢٤٨ - ٢٥٣).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي هُل لِأَزْوَجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ مُذْنِبَاتٍ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَّ ذَنْبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْفَعَ أَنْ يُعْرَفَ فَلَا يُؤْذَنُ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩] وقال سبحانه: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضِضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبَدِّلْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جِيُونِهِنَّ وَلَا يُبَدِّلْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْكَاهُنَّ بِعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْكَاهُنَّ بِأَبْكَاهُنَّ أَوْ أَبْكَاهُنَّ بِأَبْكَاهُنَّ أَوْ إِخْرَجْنَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْرَجْنَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْرَجْنَهُنَّ أَوْ نِسَابَهُنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانَهُنَّ﴾ إلى أن قال سبحانه: ﴿أَوِ التَّسْعِينَ غَيْرَ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الْرِّجَالِ أَوِ الْطَّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَنْجُلِهِنَّ لِيَعْلَمَ مَا يَخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُاتُ لَعَلَّكُنْ تُفْلِحُونَ﴾ [٢١] [النور: ٢١].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَتْ مُؤْهِنَّ مَتَعَا فَسَلُوْهُنَّ مِنْ وَرَاءِ جَبَّابِ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقْلُوْبِكُمْ وَقُلُوْبِهِنَّ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٣]، وفي هذه الآيات الكريمتات الدلالة الظاهرة على شرعية لزوم النساء لبيوتهن حذراً من الفتنة بهن، إلا من حاجة تدعو إلى الخروج، ثم حذرهن سبحانه من التبرج تبرج الجاهلية، وهو إظهار محسنهن ومحابنهن بين الرجال، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء» متفق عليه من حديث أسماء بن زيد رضي الله عنه وخرجه مسلم في صحيحه عن أسماء وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنهما جميعاً، وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الدنيا حلوة خضرة وإن الله مستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون،

فانقوا الدنيا وانقوا النساء، فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء»، ولقد صدق رسول الله ﷺ فإن الفتنة بهن عظيمة، ولا سيما في هذا العصر الذي خلع فيه أكثرهن الحجاب، وتبرجن فيه تبرج الجاهلية، وكثرت بسبب ذلك الفواحش والمنكرات وعزوف الكثير من الشباب والفتيات عمّا شرع الله من الزواج في كثير من البلاد، وقد بين الله سبحانه أن الحجاب أطهر لقلوب الجميع، فدلّ ذلك على أن زواله أقرب إلى نجاسة قلوب الجميع وانحرافهم عن طريق الحق، ومعلوم أن جلوس الطالبة مع الطالب في كرسي الدراسة من أعظم أسباب الفتنة، ومن أسباب ترك الحجاب الذي شرعه الله للمؤمنات ونهاهن عن أن يبدين زينتهن لغير من بيتهن الله سبحانه في الآية السابقة من سورة النور، ومن زعم أن الأمر بالحجاب خاص بأمهات المؤمنين فقد أبعد النجعة وخالف الأدلة الكثيرة الدالة على التعميم وخالف قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَلِقُلُوبِهِنَّ﴾ [الاحزاب: ٥٣]، فإنه لا يجوز أن يقال إن الحجاب أطهر لقلوب أمهات المؤمنين ورجال الصحابة دون من بعدهم ولا شك أن من بعدهم أحوج إلى الحجاب من أمهات المؤمنين ورجال الصحابة رضي الله عنهم لما بينهم من الفرق العظيم في قوة الإيمان وال بصيرة بالحق، فإن الصحابة رضي الله عنهم رجالاً ونساءً ومنهن أمهات المؤمنين هم خير الناس بعد الأنبياء وأفضل القرون بنص الرسول ﷺ المخرج في الصحيحين، فإذا كان الحجاب أطهر لقلوبهم فمن بعدهم أحوج إلى هذه الطهارة وأشد افتقاراً إليها من

قبلهم؛ ولأن النصوص الواردة في الكتاب والسنة لا يجوز أن يخص بها أحد من الأمة إلا بدليل صحيح يدل على التخصيص، فهي عامة لجميع الأمة في عهده بِعَهْدِهِ وبعده إلى يوم القيمة؛ لأنه سبحانه بعث رسوله بِرَسُولِهِ إلى الثقلين في عصره وبعده إلى يوم القيمة كما قال عز وجل: «فَلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِلَّا مَوْلَانَ اللَّهِ إِلَيْنَا كُمْ جَيْبِعَا» [الأعراف: ١٥٨]، وقال سبحانه: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافِةً لِلنَّاسِ بِشَيْرًا وَنَكِيرًا» [سبا: ٢٨]، وهكذا القرآن الكريم لم ينزل لأهل عصر النبي بِعَهْدِهِ وإنما أُنزل لهم ولمن بعدهم من يبلغه كتاب الله كما قال تعالى: «هَذَا بَلْغُ لِلنَّاسِ وَلَيُنذَرُوا بِهِ، وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَجَدُّهُ وَلَيَذَكُرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ» [إبراهيم: ٥٢] الآية، وقال عز وجل: «وَأُوحِيَ إِلَيْهِ هَذَا الْقُرْءَانُ لِأَنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ يَلْعَنْهُ إِلَيْهِ» [الأنعام: ١٩]، وكان النساء في عهد النبي بِعَهْدِهِ لا يختلطن بالرجال لا في المساجد ولا في الأسواق الاختلاط الذي ينهى عنه المصلحون اليوم ويرشد القرآن والسنة وعلماء الأمة إلى التحذير منه حذراً من فتنته، بل كان النساء في مسجده بِعَهْدِهِ يصلين خلف الرجال في صفوف متأخرة عن الرجال وكان يقول بِعَهْدِهِ: «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها» حذراً من افتتان آخر صفوف الرجال بأول صفوف النساء، وكان الرجال في عهده بِعَهْدِهِ يؤمرون بالترىث في الانصراف حتى يمضي النساء ويخرجن من المسجد لثلا يختلط بهن الرجال في أبواب المساجد مع ما هم عليه جمياً رجالاً ونساءً من الإيمان والتقوى فكيف بحال من بعدهم، وكانت

النساء ينهين أن يتحققن الطريق ويؤمرن بلزم حفافات الطريق حذراً من الاحتكاك بالرجال والفتنة بمماسة بعضهم بعضاً عند السير في الطريق، وأمر الله سبحانه نساء المؤمنين أن يدنين عليهن من جلابيبهن حتى يغطين بها زيتنهن حذراً من الفتنة بهن، ونهاهن سبحانه عن إبداء زيتنهن لغير من سمي الله سبحانه في كتابه العظيم حسماً لأسباب الفتنة وترغيباً في أسباب العفة والبعد عن مظاهر الفساد والاختلاط، فكيف يسوغ لمدير جامعة صنعاء - هداه الله وألهمه رشده - بعد هذا كله، أن يدعو إلى الاختلاط ويزعم أن الإسلام دعا إليه وأن الحرم الجامعي كالمسجد، وأن ساعات الدراسة ك ساعات الصلاة، ومعلوم أن الفرق عظيم، والبون شاسع، لمن عقل عن الله أمره ونهيه، وعرف حكمته سبحانه في تشريعه لعباده، وما بين في كتابه العظيم من الأحكام في شأن الرجال والنساء، وكيف يجوز لمؤمن أن يقول إن جلوس الطالبة بحذاء الطالب في كرسي الدراسة مثل جلوسها مع أخواتها في صفوفهن خلف الرجال، هذا لا ي قوله من له أدنى مسكة من إيمان وبصيرة يعقل ما يقول، هذا لو سلمنا وجود الحجاب الشرعي، فكيف إذا كان جلوسها مع الطالب في كرسي الدراسة مع التبرج وإظهار المحسن والنظارات الفاتنة والأحاديث التي تجر إلى الفتنة، فالله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله، قال الله عز وجل: ﴿فَإِنَّمَا لَعْنَ الْأَبْصَرِ وَلَكِنْ لَعْنَ الْقُلُوبِ أَلَّا فِي الْأَصْدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

وأما قوله: «والواقع أن المسلمين منذ عهد الرسول كانوا

يؤدون الصلاة في مسجد واحد الرجل والمرأة ولذلك فإن التعليم لابد أن يكون في مكان واحد».

فالجواب عن ذلك أن يقال: هذا صحيح، لكن كان النساء في مؤخرة المساجد مع الحجاب والعناء والتحفظ مما يسبب الفتنة، والرجال في مقدم المسجد، فيسمعن الموعظ والخطب ويشاركن في الصلاة ويتعلمن أحكام دينهن مما يسمعن ويشاهدن، وكان النبي ﷺ في يوم العيد يذهب إليهن بعدهما يعظ الرجال فيعظهن ويدركهن لبعدهن عن سماع خطبته، وهذا كله لا إشكال فيه ولا حرج فيه وإنما الإشكال في قول مدير جامعة صنعاء - هدأ الله وأصلح قلبه وفقهه في دينه -: «ولذلك فإن التعليم لابد أن يكون في مكان واحد» فكيف يجوز له أن يشبه التعليم في عصرنا بصلاة النساء خلف الرجال في مسجد واحد، مع أن الفرق شاسع بين واقع التعليم المعروف اليوم وبين واقع صلاة النساء خلف الرجال في عهده ﷺ، ولهذا دعا المصلحون إلى إفراد النساء عن الرجال في دور التعليم، وأن يكن على حدة والشباب على حدة، حتى يتمكّن من تلقي العلم من المدراس بكل راحة من غير حجاب ولا مشقة؛ لأن زمن التعليم يطول بخلاف زمن الصلاة؛ ولأن تلقي العلوم من المدراس في محل خاص أصون للجميع وأبعد لهن من أسباب الفتنة، وأسلم للشباب من الفتنة بهن، ولأن انفراد الشباب في دور التعليم عن الفتيات مع كونه أسلم لهم من الفتنة فهو أقرب إلى عنايتهم بدورهم وشغلهم بها وحسن الاستماع إلى الأساتذة

وتلقي العلم عنهم بعيدين عن ملاحظة الفتيات والانشغال بهن، وتبادل النظرات المسمومة والكلمات الداعية إلى الفجور.

وأما زعمه - أصلحه الله - أن الدعوة إلى عزل الطالبات عن الطلبة تزمنت ومخالف للشريعة، فهي دعوى غير مسلمة، بل ذلك هو عين النصح لله ولعباده والحيطة لدینه والعمل بما سبق من الآيات القرآنية والحديثين الشريفين، ونصيحتي لمدير جامعة صنعاء أن يتقي الله عز وجل وأن يتوب إليه سبحانه مما صدر منه، وأن يرجع إلى الصواب والحق، فإن الرجوع إلى ذلك هو عين الفضيلة والدليل على تحرى طالب العلم للحق والإنصاف. والله المسئول سبحانه أن يهدينا جميعاً سبيلاً للرشاد وأن يعيذنا وسائر المسلمين من القول عليه بغير علم، ومن مضلات الفتنة ونزغات الشيطان، كما أسأله سبحانه أن يوفق علماء المسلمين وقادتهم في كل مكان لما فيه صلاح البلاد والعباد في المعاش والمعاد، وأن يهدي الجميع صراطه المستقيم إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلـه وصحبه والتابعـين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

لا.. للاختلاط^(١)

اطلعت على ما كتبه الأستاذ سعد الباردي في جريدة «الجزيرة» بعدها رقم (٣٧٥٤) وتاريخ ١٤٠٣/٤/١٥ هـ الذي اقترح فيه اختلاط الذكور والإناث في الدراسة بالمرحلة الابتدائية ولما يترتب على اقتراحه من عواقب وخيمة رأيت التنبية على ذلك. فأقول: إن الاختلاط وسيلة لشر كثیر وفساد كبير لا يجوز فعله. وقد قال النبي ﷺ: «مروا أبناءكم بالصلة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع».

إنما أمره ﷺ بالتفريق بينهم في المضاجع؛ لأن قرب أحدهما من الآخر في سن العاشرة وما بعدها وسيلة لوقع الفاحشة بسبب اختلاط البنين والبنات. ولا شك أن اجتماعهم في المرحلة الابتدائية كل يوم وسيلة لذلك. كما أنه وسيلة للاختلاط فيما بعد ذلك من المراحل.

وبكل حال فاختلاط البنين والبنات في المراحل الابتدائية منكر لا يجوز فعله لما يترتب عليه من أنواع الشرور وقد جاءت الشريعة الكاملة بوجوب سد الذرائع المفضية للشرك والمعصي. وقد دل على ذلك دلائل كثيرة من الآيات والأحاديث.. ولو لا ما في ذلك

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٤/٢٤٥-٢٤٦).

من الإطالة لذكرت كثيراً منها. وقد ذكر العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه «أعلام الموقعين» منها تسعه وتسعين دليلاً.. ونصيحتي للأستاذ سعد وغيره ألا يقتربوا ما يفتح على المسلمين أبواب شر قد أغلقت. نسأل الله للجميع الهدایة والتوفیق.

ويكفي العاقل ما جرى في الدول المجاورة وغيرها من الفساد الكبير بسبب الاختلاط. وأما ما يتعلّق بالحاجة إلى معرفة الخطاب مخطوطته فقد شرع النبي صلوات الله عليه وآله وسالم في ذلك ما يشفي بقوله صلوات الله عليه وآله وسالم: «إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل» فيشرع له أن ينظر إليها بدون خلوة قبل عقد النكاح إذا تيسر ذلك فإن لم يتيسر بعث من يثق به من النساء للنظر إليها ثم إخباره بخلقها وخلقها، وقد درج المسلمون على هذا في القرون الماضية وما ضرهم ذلك بل حصل لهم من النظر إلى المخطوبة أو وصف الخطاب لها ما يكفي والنادر خلاف ذلك لا حكم له. والله المسئول أن يوفق المسلمين لما فيه صلاحهم وسعادتهم في العاجل والآجل، وأن يحفظ عليهم دينهم، وأن يغلق عنهم أبواب الشر ويكتفيهم مكائد الأعداء إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلـه وصحبه.

خطورة تعلم النساء للأولاد في المرحلة الابتدائية^(١)

اطلعت على ما نشرته صحيفة «المدينة» عدد (٣٨٩٨) وتاريخ ٢٠/١٣٩٧هـ بقلم من سمت نفسها «نورة بنت...» تحت عنوان (وجهها لوجه)، وخلاصة القول: أن نورة المذكورة ضمها مجلس مع جماعة من النساء بحضور عميدة كلية التربية بجدة فائزة الدباغ ونسبت نورة المذكورة إلى فائزة استغرابها عدم قيام المعلمات بتعليم أولادنا الذكور في المرحلة الابتدائية ولو إلى الصف الخامس، وأيدتها نورة المذكورة للأسباب المنوّة عنها في مقالها، وإنني مع شكري لفائزة ونورة وزميلاتها على اهتمامهن بموضوع تعليم أولادنا الصغار وحرصهن على مصلحتهم أرى من واجبي التنبيه على ما في هذا الاقتراح من الأضرار والعواقب الوخيمة.. وذلك أن تولي النساء لتعليم الصبيان في المرحلة الابتدائية يفضي إلى اختلاطهن بالمرأهقين والبالغين من الأولاد الذكور؛ لأن بعض الأولاد لا يلتحق بالمرحلة الابتدائية إلا وهو مراهق وقد يكون بعضهم بالغاً، ولأن الصبي إذا بلغ العشر يعتبر مراهقاً ويميل بطبيعة إلى النساء، لأن مثله يمكن أن يتزوج ويفعل ما يفعله الرجال. وهناك أمر آخر وهو أن تعليم النساء للصبيان في

(١) «فتاوي إسلامية» (١٠٤-١٠٦)، إعداد: محمد المستند.

المرحلة الابتدائية يفضي إلى الاختلاط ثم يمتد ذلك إلى المراحل الأخرى، فهو فتح لباب الاختلاط في جميع المراحل بلا شك، ومعلوم ما يترتب على اختلاط التعليم من المفاسد الكثيرة والعواقب الوخيمة التي أدركها من فعل هذا النوع من التعليم في البلاد الأخرى. فكل من له أدنى علم بالأدلة الشرعية وب الواقع الأمة في هذا العصر من ذوي البصيرة الإسلامية على بنينا وبيناتنا يدرك ذلك بلا شك، وأعتقد أن هذا الاقتراح مما ألقاه الشيطان أو بعض نوابه على لسان فائزة ونورة المذكورتين وهو بلا شك مما يسر أعدائنا وأعداء الإسلام ومما يدعون إليه سرّاً وجهاً.

ولذا فإنني أرى أن من الواجب قفل هذا الباب بغاية الإحکام وأن يبقى أولادنا الذكور تحت تعليم الرجال في جميع المراحل. كما يبقى تعليم بناتنا تحت تعليم المعلمات من النساء في جميع المراحل وبذلك نحتاط لديننا وبيننا وبيناتنا ونقطع خط الرجعة على أعدائنا وحسينا من المعلمات المحترمات أن يذلن وسعهن بكل إخلاص وصدق وصبر في تعليم بناتنا وعلى الرجال أن يقوموا بكل إخلاص وصدق وصبر على تعليم أبنائنا في جميع المراحل. ومن المعلوم أن الرجال أصيبر على تعليم البنين وأقوى عليه وأفرغ له من المعلمات في جميع مراحل التعليم، كما أن من المعلوم أن البنين في المرحلة الابتدائية وما فوقها يهابون المعلم الذكر ويحترمونه ويصغون إلى ما يقول أكثر وأكمل مما لو كان القائم بالتعليم من النساء مع ما في ذلك كله من تربية البنين في هذه المرحلة على

أخلاق الرجال وشهادتهم وصبرهم وقوتهم، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «مرروا أولادكم بالصلاوة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»^(١)، وهذا الحديث الشريف يدل على ما ذكرناه من الخطر العظيم في اختلاط البنين والبنات في جميع المراحل. والأدلة على ذلك من الكتاب والسنّة وواقع الأمة كثيرة لا نرى ذكرها هنا طلباً للاختصار. وفي علم حكومتنا وفقها الله وعلم معالي وزير المعارف وعلم سماحة الرئيس العام لتعليم البنات وحكمتهم جميعاً وفهم الله ما يعني عن البسط في هذا المقام. وأسأل الله أن يوفقنا لكل ما فيه صلاح الأمة ونجاتها وصلاحنا، وصلاح شبابنا وفتياتنا وسعادتهم في الدنيا والآخرة إنه سميع قريب، وصلى الله على نبينا محمد وآلـه وصحبه وسلم.

* * *

(١) رواه أحمد وأبوداود والحاكم، ورمز السيوطي لصحته.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٧	ترجمة المؤلف
١٣	حكم الإسلام فيمن زعم أن القرآن متناقض
٦٩	حكم من يسخر من القرآن وأهله
٧٥	بيان كفر وضلال من زعم أنه يجوز لأحد الخروج عن شريعة محمد ﷺ
٨١	حكم من استهزأ بالرسول العظيم عليه الصلاة والسلام أو سبه أو تناقضه أو استحل شيئاً مما حرمه
٩٧	كلمة تحذيرية حول إنكار رشاد خليفة للسنة المطهرة
١٠٣	حكم الشريعة في غلام أحمد برويز
١١١	نصيحة لمن اعتقاد بوفاة المسيح وعدم نزوله في آخر الزمان ..
١١٣	حكم الذبح لغير الله
١١٧	التحذير من بناء المساجد على القبور
١٢١	تعقيب على وصية شيخ الأزهر
١٢٥	دفن الموتى في المساجد
١٢٧	حول قوانين القبائل والدعوة إلى إحيائها
١٣١	النهي عن سب القدر

التعلق بالنجوم والأبراج والطالع	١٣٥
وجوب عداوة اليهود والمشركين وغيرهم من الكفار	١٣٩
الإسلام هو الدين الحق وما سواه من الأديان باطل	١٥١
تعليق على مقالة الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر بعنوان:	
علاقة الإسلام بالأديان الأخرى	١٥٧
بيان مذاهب أهل السنة في الاستواء	١٦٣
تعليق وتوضيح على مقالة عن صفات الله	١٦٧
هذا الجواب منكر وغلط عظيم	١٧٥
تنبيهات هامة على ما كتبه الشيخ / محمد علي الصابوني	
في صفات الله عز وجل	١٧٧
حكم الاستغاثة بالنبي ﷺ	٢١٣
الخشوع لا يصرف للرسول عليه الصلاة والسلام	٢٢١
تنبيه على ما وقع من الغلو في قصيدة	٢٢٥
تنبيه هام حول الغلو في الرسول ﷺ والمسجدين الشريفين ..	٢٣١
تنبيه هام على قصيدة بعنوان (الزيارة)	٢٣٧
حكم الاحتفال بالمولد النبوى وغيره من الموالد	٢٤١
ما هكذا الدعوة إلى الله يا صالح	٢٤٧
تنبيه حول الاحتفال بالمناسبات الإسلامية	٢٥٥
استنكار إخراج فيلم محمد رسول الله ﷺ	٢٥٩
الأدلة الكاشفة لآخطاء بعض الكتاب	٢٦٥

تنبيه هام على كذب الوصية المنسوبة للشيخ أحمد خادم	
الحرم النبوى الشريف	٢٩٥
اعتقاد فاسد في آيات تجلب الخير وتمنع الضرر	٣٠٥
الإسلام قول وعمل وعقيدة	٣٠٧
حكم الإسلام فيمن أنكر تعدد الزوجات	٣١٣
الرد على: مصطفى أمين	٣٢١
الرد على: صالح محمد جمال	٣٣٥
لا يجوز تعظيم آثار العلماء بما يفضي إلى الغلو فيهم	
والشرك بهم	٣٤٧
الأدلة من الكتاب والسنة تحرّم الأغاني والملاهي وتحذر منها	٣٤٩
إيضاح الحق في دخول الجنى في الإنساني والرد على من أنكر ذلك	٣٨٧
إيضاح وتکذیب حول مسألة تلبس الجنى بالإنساني	٣٩٩
مشروعية الحجاب	٤٠٩
حكم الاختلاط في التعليم	٤٢١
لا للاختلاط	٤٢٩
خطورة تعليم النساء للأولاد	٤٣١
الفهرس	٤٣٥